الرّحلة إلى الذّات

٢

تجديد الوعي

بقلم

أ. د. عبد الكريم بكّار

دار القلم

دمشق

نور أم البير مهندية .. م

تجديد الوعي

الطبعة الأولى
١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

تُطلب جميع كتبنا من :
دار القلم - دمشق : ص.ب : ٤٥٢٣ - ت : ٢٢٢٩١٧٧
الدار الشامية - بيروت - ت : ٦٥٣٦٥٥ / ٦٥٣٦٦٦
ص.ب : ٦٥٠١ / ١١٣

توزع جميع كتبنا في السعودية عن طريق
دار البشير - جدة : ٢١٤٦١ - ص.ب : ٢٨٩٥
ت : ٦٦٠٨٩٠٤ / ٦٦٥٧٦٢١

الرحلة إلى الذات
(٢)

تجديد الوعي

بقلم
أ. د. عبد الكريم بكّار

دار القلم
دمشق

الدار الشامية
بيروت

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد إمام المرسلين وعلى آله وأصحابه، ومن سلك طريقهم، ودعا بدعوتهم إلى يوم الدين وبعد:

فهذا هو الجزء الثاني من السلسلة التي أطلقت عليها اسم (الرحلة إلى الذات)، وكنت قد نشرت الجزء الأول منها منذ ما يزيد على ست سنوات تحت اسم (فصول في التفكير الموضوعي). وقد شغلت خلال المدة الماضية بكتابة سلسلة (المسلمون بين التحدي والمواجهة). وخلال تلك المدة كان يطالبني بعض الإخوة والأصدقاء بألاّ أُميت السلسلة الأولى، وأن أعمل على إخراج بعض الأجزاء حتى يتمّ لنا ما كنا نوّهنا عنه. وقد أجبتهم إلى طلبهم ذاك، ولم أجد موضوعاً ينسجم مع التفكير الموضوعي كموضوع (تجديد الوعي)؛ فبعد أن يعرف المرء وضع الأمور في نصابها الصحيح بتجرده عن مغريات الهوى، وتهويمات الظنون يضحي لزاماً عليه أن ينظر في آليّات استيعابه للواقع، وفي تنظيم ردود فعله عليه.

إنّ تجديد الوعي يعني السعي المستمر إلى اكتشاف توازنات جديدة داخل فكرنا وثقافتنا بما يدعم وجودنا القيميّ، وبما يعزّز فاعليتنا وأداءنا في طريق النهوض الشامل.

تجديد الوعي يعني من وجه آخر محاولة فهم الظروف الجديدة التي أوجدها التقدم العلميّ والتقني، وفهم التحدّيات الجديدة الناشئة عنه، والاستجابة الراشدة إليها.

الوعي نفسه مصاب بالقصور الذاتيّ، ولديه استعداد كبير للحيرة والارتباك، ولا سيما حين يتعامل مع معطيات معقَّدة.

لا يعني تجديد الوعي الذي حاولنا الاقتراب منه في هذا الكتاب نهاية الطريق؛ فوعْينا بحاجة ماسّة إلى تجديد مستمر ورعاية دائمة؛ وكلّما تسارع إيقاع المتغيرات صارت عمليات التجديد والمراجعة أكثر إلحاحاً وأشد خطراً.

ونسأل الله التسديد في القول والعمل، والتوفيق لما هو خير وأبقى.

د. عبد الكريم بكّار

في ٢٧/٣/١٤٢٠

حول
شؤون الوعي

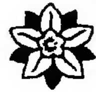

حول شؤون الوعي

تعريف الوعي:

يبدو أن كلمة (الوعي) أخذت حظها من التطور في الاستعمال على نحو مواكب لارتقاء حياتنا الفكرية والثقافية؛ فقد كانت هذه الكلمة تستخدم للجمع والحفظ، على نحو ما نجده في قوله ـ سبحانه ـ: ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾[1] وقوله: ﴿وَجَمَعَ فَأَوْعَىٰٓ ۝١٨﴾[2].

وفي مرحلة لاحقة صارت الكلمة تستخدم بمعنى الفهم وسلامة الإدراك. وكان علماء النفس في الماضي يعرّفون الوعي بأنه: «شعور الكائن الحي بنفسه، وما يحيط به». ومع تقدم العلم، وتعقد المصطلحات والمفاهيم أخذ مدلول (الوعي) ينحو نحو العمق والتفرع والتوسع، ليدخل العديد من المجالات النفسية والاجتماعية والفكرية، وصار هناك كلام كثير عن تنمية الوعي وتجلياته، إلى جانب الحديث عن تشتته وانقساماته، وعلاقته بالخبرة والثقافة والنظام العقلي؛ كما كثرت المجالات التي يضاف إليها الوعي؛ فهناك وعي الذات والوعي الاجتماعي والوعي الطبقي والسياسي... وكثر الحديث عما يسمى (اللاوعي). ولعلنا نلمس بعض هذه المسائل عبر الحروف الصغيرة التالية:

١ ـ تستخدم كلمة (الفكر) وكلمة (العقل) وكلمة (الثقافة) وكلمة (الخبرة) في المجالات الحضارية المختلفة. وفي بعض الأحيان تلتبس

(١) سورة الحاقة: الآية ١٢. (٢) سورة المعارج: الآية ١٨.

مدلولات هذه الكلمات، وتتداخل وتتقاطع، وهذا أمر طبيعي نظراً لرمزية معانيها، والعلاقات التي تربط بينها. والذي يهمنا هو إبراز علاقة مدلول (الوعي) بمدلولات هذه الألفاظ.

إن علماء النفس كثيراً ما يشيرون إلى أن الوعي يعني مجموع ما يتحصل من الشعور والإدراك والنزوع؛ لكننا في الكتابات الثقافية العامة، قد نطلق كلمة (الوعي) على ما تدل عليه كلمة (الإدراك) أو كلمة (الشعور) منفردتين. ونتجاوز في أكثر الأحيان مصطلح علم النفس هنا إلى مدلول أكثر عمقاً وتنظيماً.

إن الوعي محصلة عمليات ذهنية وشعورية معقدة؛ فالتفكير وحده لا ينفرد بتشكيل الوعي، فهناك الحدس والخيال والأحاسيس والمشاعر والإرادة والضمير؛ وهناك المبادئ والقيم ومرتكزات الفطرة وحوادث الحياة والنظم الاجتماعية، والظروف التي تكتنف حياة المرء. وهذا الخليط الهائل من مكوِّنات الوعي، يعمل على نحو معقد جداً، ويسهم كلُّ مكوِّن بنسبة تختلف من شخص إلى آخر، مما يجعل لكل شخص نوعاً من الوعي يختلف عن وعي الآخرين.

هذه المكوِّنات في مجموعها تشكِّل لدى الفرد ـ كما تشكِّل لدى المجتمع ـ ما يمكن أن نسميه بـ (الخبرة)؛ لكن مفردات خبرات الواحد منا لا تطفو على السطح، ولا تكون في متناول العقل دائماً وعلى درجة واحدة. إمكاناتنا العقلية التي وهبنا إياها الخالق ـ جل وعلا ـ ومبادئ التفكير والمحاكمة والروز الثقافي، تعمل في خبراتنا على نحو غير مرئي، حيث تلتقي فيها أنظمة العقل مع أنظمة الواقع، مع المزاج والميل؛ مما يستدعي إيجاد نوع من الدمج والملاءمة بينها.

ويمكن القول: إن حصيلة ذلك اللقاء السعيد بينها هو (الوعي)؛ فهو من وجه منعكَس لتنظيم الخبرة، والخبرة من وجه آخر هي الأداة التي يستخدمها الوعي للتعرف على الوجود الطبيعي والاجتماعي، وإدراك موضوعاتهما وظواهرهما، واستقصائها وتفسيرها... لكن لا بد من القول:

إن وعينا لا يستطيع تنظيم كل خبراتنا، ووضعها في خدمة قراراتنا، بل إنه في الحقيقة لا ينظم سوى جزء يسير منها.

٢ ـ إن عمل العقل يتم في سياق أقرب إلى الثبات والاستمرار، إنه نوع من الإشراق الدائم. أما (الوعي) فيشبه عملُه سلسلة من الومضات واللمحات التي تتفاوت شدة وقوة، إنه أشبه بمرجل يغلي، فهو لا يكاد يعرف الاستقرار؛ ولذا فإن المحافظة على توتره وتيقظه تحتاج إلى رعاية دائمة، وإلا فما أسهل تزييفه أو تغييبه!.

الإنسان نتاج الثقافة، فهو عند مولده كائن خام، ولا تتبلور إمكاناته إلا في بيئة مادية ووجدانية وثقافية ملائمة، وبعد جهد متواصل؛ ولذا فيمكن القول: إن الوعي معطى اجتماعي.

ومع أن الوعي يقيم علاقة جدلية بالمجتمع والوجود عامة، يؤثر فيه، ويتأثر به، إلا أن الصحيح أن وعي الفرد يظل مسوَّراً إلى حد بعيد بمستوى الوعي السائد في مجتمعه.

ولا ريب أن في كل مجتمع عباقرة ونوابغ، قد يتجاوزون السقف الثقافي لمجتمعهم، إلا أنهم يمثلون الشذوذ الذي يؤكِّد القاعدة؛ فالمجتمع ذو قدرة فائقة على برمجة الوعي وتوجيهه، وتنظيم ردود أفعاله.

إن الجماعة تفرض على الوعي قيودها وشروطها المؤدية إلى التماهي مع ثقافتها، وطريقة استيعابها للتاريخ والواقع؛ لكن الثابت أن الكائنات الحية بدءاً بالفيروس وانتهاء بالإنسان تسعى بإصرار إلى الاستقلال المتزايد، والحرية المتنامية من أجل سمو الذات. ولذا فإن الوعي الإنساني يحاول دائماً النفاذ إلى الواقع على نحو منفرد، ومتفلت من رؤية المجتمع وأسلوبه في التعامل مع معطيات الوجود؛ وهذا يشكل في الحقيقة أكبر مصدر للتجديد الاجتماعي، وهو على ما فيه من تعكير لصفو التضامن الأهلي يظل أفضل أداة تحول بين المجتمع وبين التأسّن الذي لا يقود في النهاية إلا إلى التحلل الذاتي.

٣ ـ الصورة الذهنية وسيلة من أهم الوسائل التي يستخدمها (الوعي)

في تنظيم الخبرة والتعامل مع الوجود الخارجي؛ وذلك لأن الوعي لا يستطيع الإحاطة بالعالم الذي نعيش فيه عن طريق الحواس وحدها؛ لذلك يحتاج إلى القياس، إلى جانب الحدس والخيال؛ وهو كثيراً ما يرضى بالاستقراء الناقص، ويلجأ إلى التعميم الذي قد لا يستند إلى معطيات كافية، وكل ذلك في سبيل إيجاد قواعد ومنطلقات وأساليب يتعامل من خلالها مع أحداث الوجود المختلفة. وخلال كل ذلك يتولد لدى الوعي عدد هائل من الصور الذهنية عن الشعوب والأجناس والأشخاص والوقائع والنظم والظواهر المختلفة.

الصورة الذهنية عبارة عن مجموع المعارف والمعتقدات التي يحتفظ بها الفرد وفقاً لنظام معين عن ذاته، وعن العالم الذي يعيش فيه، إنها ناتج عمليات (خضّ) عقلي وثقافي هائل يقوم به الوعي من أجل تكوين أرض معرفية صلبة، يتخذ منها رأس جسر للعبور نحو استيعاب مفردات الوجود.

إن حاجة الوعي الماسَّة إلى الصور الذهنية تجعله يشكِّل صوراً مبسَّطة ومختصرة لما يرغب في التعامل معه. وتلك الصور كثيراً ما تكون قاصرة أو زائفة أو مشوهة، مما يحولها في أحيان كثيرة من أداة تعين الوعي إلى حُجُب تحول بينه وبين رؤية الأشياء على ما هي عليه؛ لكن معظم الناس لا يدركون هذه الحقيقة، ويثقون في صورهم الذهنية على نحو شبه مطلق!

الصور الذهنية التي نمتلكها عن كل ما حولنا تتسم بالقصور الذاتي بالإضافة إلى أن معظم الناس يميلون إلى التشبث بها، معتبرين إياها مكوِّنات عزيزة لوعيهم العام، وهذا هو الذي يحولها من صور متغيرة ومستجيبة للمعطيات الجديدة إلى صور جامدة متكلسة، أي صور نمطية متقولبة. وهذه الصور تسهِّل عمل الوعي، لكنها تجعله متخلفاً عن الواقع؛ فالتغير المتسارع الذي يشهده العالم يفرض علينا أن نحوِّر في صورنا عنه، وإلا انتقلنا من حيز الإدراك الصادق إلى حيز التعامل مع الأوهام.

ليس من النادر أن نرى ـ مثلاً ـ من يتحدث في أمور سياسية

واقتصادية وبيئية... بأسلوب يعتمد مفاهيم نسخت منذ قرون بسبب أن الصور الذهنية لديه مستمدَّة من قراءات ومقولات متوارثة، تجاوزتها الخبرة البشرية، وصار الأخذ بها مما يثير الضحك والإشفاق معاً!.

٤ ـ العناصر المكوِّنة للوعي تترك تأثيراً بالغاً في درجة تماسكه واستمراريته؛ وهو بحكم تلك العناصر أقل صلابة وثباتاً ـ كما أشرنا ـ من (العقل) فنظراً لصلة الوعي الوثيقة بالواقع وبالمعطيات الثقافية المختلفة، وبالمنتجات التقنية والاجتماعية ـ التي تتسم بالتطور المستمر ـ فإنه يظل مطالباً بأن يجدد نفسه إذا ما أراد أن يقوم بوظيفته في تنظيم الخبرة، وإدراك التحديات، وطرح الحلول لمواجهتها.

والحقيقة أن كثافة المنتجات الثقافية، وسرعة التغيرات الاجتماعية، قد جعلت (الوعي) قاصراً عن ملاحقتها واستيعابها وبالتالي ترميزها، وإرسال الإشارات الملائمة للتعامل معها. ونحن هنا لا نتحدث عن وعي الأفراد؛ إذ من الطبيعي والمألوف أن يظل بين الناس من هو عاجز عن ذلك؛ ولكننا نتحدث عن الوعي المجتمعي الذي يشكل حصيلة وعي الأفراد والمؤسسات الاجتماعية المختلفة.

وكثيراً ما يُظهر هذا الوعي أنه لا يملك من الحساسية ما يكفي لإدراك المتغيرات المتسارعة، وتأسيس الاستجابات الملائمة لها، ولا سيما في الأزمات، حيث يرتبك مثقفو الأمة في تشخيص الأزمة، كما يختلفون اختلافاً واسعاً في أسلوب مواجهتها.

ويبدو أن ذلك يعود إلى التقاليد الاجتماعية الصارمة والقيود السياسية، وخوف الناس من التغيير، وثبوتية بعض مرتكزات الوعي. وحتى يستجيب الوعي للمتغيرات المتسارعة فإن عليه أن يحوِّر في بنيته الخاصة بتحسين إدراكه لذاته وما حوله؛ وهذا شاق جداً حيث إنّ عليه آنذاك أن يقوم بدور الحجر والنحّات معاً.

التواصل الكوني الهائل، ووفرة المعلومات التي فاقت كل تخمين، سبَّبت للوعي مشكلة جديدة، حيث صار من الواجب عليه أن يبرمج،

وينظم خبرات كثيفة ومتنوعة، كثيراً ما تفوق قدرته على المعالجة.

لا ريب أن درجة الاستنارة العامة ارتفعت لدى معظم الناس، لكن المطلوب من الوعي هو استخلاص بيانات مما يفيض عليه، ودمجها في نماذجه الخاصة، وهذا الأمر ليس باليسير؛ حيث إنّ المعلومات والصور والرموز التي نتلقاها في كل يوم كثيراً ما تكون ذات دلالات متباينة ومتقاطعة، والخلفيات القائمة وراءها غير شفافة في أكثر الأحيان، مما يسهم في صعوبة تفسيرها، وهذا كله يجعلها أدوات تشويش على نظام الوعي، أكثر من كونها أدوات تعزيز وتدعيم له؛ وعليه من الآن فصاعداً أن يعرف كيف يتدبر أمره!

٥ ـ قلنا: إن وعينا يسعى دائماً إلى شيء من الثبوتية والتمسك بمقولاته، والثبات على المواقف التي تبناها بناء على ما تحصَّل لديه من صور وتصنيفات ثقافية... لكن ما بني على متغير فهو متغير، وإذا كان من الصحيح أن المبادئ الكبرى والقيم العليا ـ إلى جانب الكثير من نواميس الوجود ـ ثابتة ومتجذرة، فإن الصحيح أيضاً أن كثيراً من مفردات الوعي وطروحاته لا ترتبط بهذه الأصول، ولا تقوم على معطياتها، وإنما تستمد ركائزها ومضامينها من أحداث الحياة اليومية، والروابط الاجتماعية، ودلالات المنتجات التقنية، وتطور فهمنا لمدلولات التاريخ، وكثير من معاني الوجود... وهذه كلها في حالة من التغير المتصل؛ مما يجعل وعينا يتغير باستمرار، وقد لا تكون حركته في ذلك خطية أو مطردة، لكنه على كل حال لا يملك أبداً أن يجمد على حال واحدة.

يتغير وعي الأفراد عادة على نحو أسرع مما يتغير عليه وعي الجماعات والمجتمعات، لكن كلاً منهما يتغير على نحو تراكمي؛ فالإسلام لم يمدّن العرب في يوم وليلة؛ كما أن الحضارة الحديثة لم تصغ الغرب صياغة جديدة إلا عبر قرون من التفاعلات المتتالية.

وتتمتع وسائل الإعلام المبرمجة والممنهجة بتأثير قوي جداً في تغيير وعي الناس، حيث تستخدم تقنيات فائقة، تستند إلى دراسات نفسية

واجتماعية دقيقة وعميقة؛ مما يجعل موقف كثير من الناس تجاهها التسليم والاستسلام.

في بعض الأحيان يكون تغير الوعي سريعاً وجذرياً بسبب ضخامة الأحداث التي تؤثر في مجرى التاريخ، وتوجد ظروفاً وإمكانات وتحديات جديدة؛ فانتصار ساحق في حرب، أو هزيمة منكرة في معركة، أو اكتشاف مؤامرة خطيرة، أو موت زعيم فذ، أو زلزال مدمر... كل ذلك يُحدث للوعي ما يشبه (الصدمة) ويمنحه فرصة لأن يكتشف ذاته من جديد. وفي كل الأحوال فإن طبيعة التغير الذي يتعرض له الوعي متوقفة على أمرين: طبيعة الأحداث والصور والظروف الطارئة، وطبيعة التركيب العقلي للفرد والمجتمع. ويلاحظ في هذا السياق أن خصوبة الخيال، واتساع قاعدة الفهم، وارتقاء مستوى التعليم والانفتاح، ونجاح التربية السائدة... كل ذلك يجعل إمكانات تجدد الوعي وتغيره أكبر.

٦ ـ الوجود غير الواعي (اللاوعي) هو الوجه الخفي للتجربة الوجودية للإنسان، إنه كيان متكامل يتمتع بالطلاقة والحرية، ويتغلغل في كل أنشطة حياتنا؛ وهو قاعدة أعمالنا الغريزية، ومبعث ردود أفعالنا.

اللاوعي أو اللاشعور يتجسَّد في حياة الإنسان البدائي وإنسان الغابة؛ ويتجسَّد في سلوك المجتمعات التي فسدت نظمها ومؤسساتها المدنية، وبرز فيها تحكم النزوات والغرائز محدداً نمط الشخصية وردود أفعالها ونوعية تطلعاتها.

الإسلام بما هو بنية تمدينية إصلاحية، يطالبنا دائماً بأن يسيطر وعينا على أكبر مساحة ممكنة من مشاعرنا وآمالنا وسلوكاتنا ومواقفنا، وتحويلها إلى ظاهرات، تتجسد فيها الإرادة الخيِّرة، والعزيمة الصلبة، والاختيار الرشيد. وهذه المطالبة تنطلق أساساً من الثقة في إمكانية تنمية الوعي، وتحسين قيادته لأنشطتنا كافة.

وقد ذم الله ـ جل وعلا ـ ألواناً من التصرفات الخاطئة والمشينة، والتي ما كان لها أن تقع لو أن وعي أصحابها كان يقظاً وقادراً على تأدية وظائفه على الوجه المطلوب. ولنتأمل في الآيات الآتية لنكتشف شيئاً من ذلك:

﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿١٢٣﴾﴾[١].

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾﴾[٢].

﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ﴿٥٥﴾ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَل لَّا يَشْعُرُونَ ﴿٥٦﴾﴾[٣].

على المسلم أن يستخدم كل إمكاناته، وأن يجاهد نفسه من أجل توجيه مشاعره، وصياغة وجوده كله في ضوء تعاليم الشريعة السمحة وآدابها السامية، ونلمس ذلك في آيات كثيرة، منها:

﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾﴾[٤].

﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٦٩﴾﴾[٥].

﴿بَلِ الْإِنسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴿١٤﴾ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُ ﴿١٥﴾﴾[٦].

﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾[٧].

وإلى جانب ذلك هناك الكثير من الآيات والأحاديث التي تحث المسلم على التفكر والتأمل والتدبر والاعتبار في أحوال الوجود وسير الأمم السالفة؛ وذلك كله يستهدف إبعاد الاعتباطية عن حياتنا، وتعميق فهمنا للسنن الربانية في الخلق، وجعل وعينا يتمدد باستمرار إلى مواطن لم يتعرف عليها من قبل.

---

(١) سورة الأنعام: الآية ١٢٣.
(٢) سورة البقرة: الآيتان ١١، ١٢.
(٣) سورة المؤمنون: الآيتان ٥٥، ٥٦.
(٤) سورة فصلت: الآية ٣٤.
(٥) سورة العنكبوت: الآية ٦٩.
(٦) سورة القيامة: الآيتان ١٤، ١٥.
(٧) سورة الإسراء: الآية ٣٦.

٧ ـ ليس ارتباك الوعي شيئاً غريباً في حياة الناس، وليس انقسامه على نفسه من الحوادث النادرة في واقعنا المعاصر؛ فطبيعة عمل الوعي في المواءمة بين القديم والجديد، وبين (الأنا) و(الآخر)، وبين (المعنوي) و(المادي)، وبين (المبادئ) و(المصالح)... هي التي تعرضه لتلك المخاطر، وتجعله ساحة لاجتماع المتناقضات، وهي التي تسبب له التمزق والتشتت؛ فيبدو عاجزاً عن المراجعة والنقد واكتشاف الممكن، كما يبدو حائراً في دمج الثنائيات الناتجة عن طبيعة تشعب حياتنا الحضرية. وإذا كانت الصفوة تتعرض أكثر من غيرها لمثل هذه المشكلات، فإننا نجد تشتت وعيها في عالمنا الإسلامي بات ميسماً من مياسم إنتاجها الثقافي كله؛ إذ ترى كتابات كثيرة لا تعرف سوى الثناء على الماضي وتزكية النفس، وتصوير الحضارة الحديثة وأهلها على أنها أصل الشر وفروعه، لكن أصحاب تلك الكتابات يرسلون أولادهم للتعلم في الغرب، ويقتبسون من نظمه في تسيير شؤون حياتهم، ويرفهون أنفسهم بمنتجاته التقنية.!

في المقابل هناك من ليس له من عمل سوى جلد الذات، وإبراز أسوأ ما في تاريخنا من وقائع ونماذج من أجل هدم ذلك التاريخ، وجعل التواصل معه، ومع معطياته الرمزية والثقافية السبب الأساسي للمحنة.

أما الغرب في نظر هذا الفريق فهو مجمع الفضل والعبقرية والتفوق، وهو بذلك أهل لأن يسود ويتحكم ويقود... وهم يغضّون الطرف عن كل أشكال معاناة الغرب على الصعيد الروحي والاجتماعي والأخلاقي، ويجعلون من تقليده، والسير وراء مشروعاته الحضارية سفينة نوح التي إن فاتتنا، فلن نجد سفينة أخرى!.

قليلون أولئك الذين وضعوا أيديهم على أسباب هذا الانقسام، والأقل منهم أولئك الذين استطاعوا تحسس معالم الصراط المستقيم، الذي يوفر لنا المساحة الكافية لدمج الثنائيات، والعثور على حلول نتجاوزها، ونجعل من تناقضاتها مصدراً للإبداع، والنهوض بالواقع، واستشراف المستقبل.

إن انعكاس الكثير من أحداث الحياة على الوعي يشير بوضوح إلى أن كثيراً من الحلول لأزمة الوعي الإسلامي لن نستطيع العثور عليه في داخل الوعي أو الثقافة أو التراث أو النقلة الصناعية، وإنما في تحسين الواقع، وعيش زماننا بكفاءة وفاعلية؛ وعلى مقدار ما يكون نجاحنا في ذلك منطلقاً من أفق مبادئنا ورمزياتنا، سنجد تحسناً آلياً وفورياً في موقف وَعْيِنا منا، ومن منافسينا، وسنجد أن ارتباكاته لم تكن أمراضاً في حد ذاتها، وإنما هي أعراض لأمراضنا الحضارية المزمنة.

٨ ـ إن الحديث عن تجديد (الوعي) لم يكن وارداً لولا اعتقادنا بقابلية وَعْيِنا للنمو، ولولا ثقتنا بإمكاناته في نقد ذاته، وإعادة طرح مقولاته ونظمه ونماذجه للمراجعة، مما يعني في النهاية قدرته على تجاوز ذاته وتطويرها.

إن إرادة الواحد منا حين تتجه إلى تحقيق شيء، فإنها تحفز الوعي على وضع مجموع خبراته وإمكاناته في خدمتها، لكن إرادة التجديد ليست هي الخطوة الأولى، وإلا لهانَ الخطب، وإنما تتمثل الخطوة الأولى في إدراكنا لأهمية التجديد، والتي كثيراً ما يكون الوعي غافلاً عنها، أو معرضاً عن الاستجابة للإشارات التي تنبهه إلى ضرورة الالتفات إليها.

إن الدواعي التي تحتم علينا متابعة وعينا، والحرص على تجديده كثيرة، نذكر منها:

أ ـ مهمة الوعي الكبرى أن يشكل ذاته، ويبني استقلاله بعيداً عن سجن الواقع، وخارج معطيات البرمجة الثقافية المحلية، وخارج حدود النظام الاجتماعي السائد؛ وذلك بغية الحصول على أفضل إدراك للحقائق الموضوعية المختلفة. وهذا التحديد للمهمة الكبرى للوعي، هو الذي يفرض عليه السعي إلى تجديد نفسه، حيث إن الواقع الموضوعي والتاريخي الذي يسعى الوعي إلى القبض عليه وتفكيك رموزه، ليس واقعاً مشخّصاً مكتملاً، نضع برنامجاً زمنياً لاستيعابه، وإنما هو واقع متجدد باستمرار،

وحقائقه موضع تفسير دائم، ومن خلال عمليات الاستيعاب والتفسير يقوم الوعي بتركيب حقائق جديدة، ويحاول اكتشاف القوانين المتحكمة فيها؛ وهو في كل ذلك لا يملك أية ضمانات لصحة عمله، فقد يصيب، وقد يخطئ، وقد يقترب من الحقيقة الموضوعية، وقد يبتعد، لكن في كل الأحوال، ومهما تكن النتائج، فإن الوعي خلال عمله ذاك يغير في بنائه الخاص، ويجدد في الآليات التي يستخدمها؛ ومرة أخرى فإنه لا يُشترط في ذلك التجديد أن يسير في طريق النضج دائماً. مشكلة الوعي دائماً الاندماج في الواقع الموضوعي، أو العيش على هامشه؛ والنتيجة في الحالتين واحدة، هي سوء التعامل، والعجز عن الفهم الصحيح. ولو أننا وجدنا وسيلة لقراءة حالة الوعي لدى معظم الناس لما رأيناها تبتعد كثيراً عما ذكرناه.

هذه الوضعية تتطلب منا أن نجدَّ في محاولة إبقاء الوعي في علاقة جدلية حية مع واقع متجدد؛ فهو من خلال مزيد من الاستيعاب للواقع وتفسيره يجدد في تركيبه، ومن خلال تجديده لتركيبه يزيد في قدرته على فهم الواقع، وهكذا...

ولست أبالغ إذا قلت: إن كثيراً من الناس ينظر إلى وعيه على أنه شيء نهائي ومكتمل، كما ينظر إلى الحقائق المختلفة على أنها جواهر ثابتة، وليس علينا سوى الإمساك بها وامتلاكها. وهذا في الواقع هو أكبر عقبة تحول دون قيام الوعي بمهامه، كما أنه أكبر عقبة تحول دون تجديده.

ب ـ إن حركة التاريخ تأتينا في كل يوم بابتلاءات جديدة، وهي بتعاقب أحداثها المختلفة، تلقي الكثير من الحجب على أصولنا الشرعية ومبادئنا الكبرى، أي تقدم للوعي رموزاً ودلالات تبعده في كثير من الأحيان عن استشفاف المنهج الرباني الأقوم في إصلاح الحياة والنهوض بها.

ولا يخفى أننا نعيش في عصرٍ روحُه مادية، وأوضاعه وأحواله أقرب إلى أن تكون علمانية وضعية، وهذا وحده كافٍ لتغذية وعي المسلم بكل ما

يجعل تلمسه لطريقة توظيف المذهبية الإسلامية ضعيفاً. أضف إلى هذا أن التقدم التقنيّ والحضاري أوجد أوضاعاً كثيرة، تتطلب تنظيمات وتأطيرات أكثر وأدق مما كان في الماضي، مما يعني أن معطيات الاجتهاد الفقهي التي تراكمت عبر العصور، لم تعد كافية لتوجيه الوعي الإسلامي في أعماله، وصار الأمر يتطلب فقهاً للواقع أكثر نفاذاً، كما يتطلب تنزيلاً لأحكام الشرع عليه أكثر إحكاماً وبصيرة. وهذا لن يأتي إلا من خلال مزيد من الوعي بقوانين التفكير، وضبط المفاهيم، وطرق البحث والاستدلال؛ ومن خلال فهم أعمق لمقاصد الشريعة، وتحسس أفضل لسنن الله ـ تعالى ـ في الخلق.

ولا ينبغي أن يُظَن أن القواعد التي وضعها الأصوليون لمد سلطان النص، وضبط مسار الاجتهاد، ستكون كافية لضمان تحسين بنية الوعي الإسلامي، وتسهيل حركته في استيعاب المسؤوليات الجديدة؛ إذ إنّ تجربتنا التاريخية تشير إلى أن باب الاجتهاد قد أغلق، كما خَبَتْ جذوة الإبداع في الوقت الذي كان علماؤنا مشغولين فيه بإتمام تنظيم علم (أصول الفقه) وتشقيق مسائله، وعرضه بأساليب مختلفة؛ مما يعني أن تجديد الوعي يحتاج إلى أشياء إضافية، وقد تكون خارجة عن دائرة التنظير الفكري والتقعيد الأصولي.

جـ ـ البث الفضائي وشبكات المعلومات، وتدفق الصور والرموز الثقافية على هذا النحو العجيب أتاح للناس مقارنات ثقافية غير مسبوقة، فقد صار كل واحد في العالم يستطيع تلمس موقعه وموقع بلاده بين أمم الأرض؛ وهذا في الحقيقة عزّز ثقة بعض الناس بثقافتهم، كما ولّد الإحباط لدى أكثر من ثلثي سكان المعمورة. هذا التداخل الثقافي الكوني إن لم يصحبه إنضاج حسن للوعي الذاتي، وتعزيز لآليات عمله، فإنه سيتحول من عامل تفتح ونمو للوعي إلى عامل اضطراب وإرباك، وعجز عن استخدام نماذجه ومعاييره الخاصة في إصدار الأحكام الثقافية والحضارية.

إن وعينا يعمل ضمن دوائر جغرافية، تبتدئ بدائرة الحياة الشخصية مروراً بالدوائر المحلية والإقليمية والقارّية، وانتهاء بالمحيط العالمي. ولكل دائرة من هذه الدوائر وقع رمزي وثقافي خاص. ومعارفنا المتعلقة بكل منها تعزز مشاعر وعواطف خاصة؛ وهذا التواصل الكوني خلط كل إشعاعات تلك الدوائر بعضها مع بعض ـ وهذا وجه من العولمة التي يروّج لها الآن ـ وصار لزاماً على الوعي أن يتعامل مع معطيات ثقافية منزوعة من سياقاتها الجغرافية والدينية والتاريخية والعرقية... وصار المتلقي أشبه بمن يسمع أمشاجاً من أصوات عشر إذاعات في آنٍ واحد، أو أشبه بطالب يتلقى في حصة دراسية واحدة معلومات في عشر مواد متباعدة، لا يربط بينها أي رابط. وربما كان بالإمكان أن يتحول التواصل الثقافي العالمي إلى أداة استنارة عامة، وأداة لتوسيع قاعدة الفهم إذا قمنا بتدريب الوعي على إنشاء ترابطات جديدة بين ما يَفِد إليه، وتدريبه على تحسس الخصوصية الحضارية لأمة الإسلام، وتحسس الأسس والمنطلقات التي قامت عليها الحضارة الغربية الحديثة. والذي أريد أن أخلص إليه هو أنه سيكون من الخطأ الاعتقاد بارتقاء الوعي وتحسن عمله إذا هو أسلم نفسه للقوى الغاشمة التي تصوغ الرؤى الثقافية لمعظم سكان الأرض.

د ـ ستظل المشكلة التي تواجهنا جميعاً تتمحور حول استيعابنا لـ (واجب الوقت) أو الاستجابة الصحيحة لمجمل المطالب التي يحتّمها القيام بأمر الله ـ تعالى ـ والنجاح في تحسين وضعية أمتنا بين الأمم.

فهم تلك المطالب ليس بالأمر اليسير؛ فهي ليست مطالب مؤطّرة في دائرة ما، وإنما هي مطالب شخصية ومحلية وعالمية... وعلى المستوى الروحي والعقلي والاجتماعي والمادي...

وهذا التنوع يجعل الإمساك بها ـ بالمهم منها تحديداً ـ واستخراج ترتيب للأولويات بينها ـ أمراً في غاية الصعوبة، كما يجعل الخبرات المتراكمة لدى فرد أو شعب في إطار ما محدودة الجدوى، إذا ما تمّ

تعميمها؛ فالفكرة الشفافة، والخطة الذكية، والأسلوب الفعّال... لا تستمد مقومات نجاحها من بنيتها الداخلية بمقدار ما تستمدها من السياق الحضاري والسياسي والاجتماعي الذي تعمل فيه، وهو سياق يختلف اختلافاً كبيراً بين الأفراد والأمم. في بلد ما يكون حل مشكلة النظام الاجتماعي هو التحدي الأكبر، والنجاح فيه يمثل المدخل الوحيد لمواجهة تحدّيات أخرى. وفي بلد ثان يكون إصلاح العقيدة وتعميق الفهم للشريعة هو المدخل. وفي بلد ثالث يكون التخلص من الفقر، هو نقطة الانطلاق لما بعده وهكذا...

هنا تأتي مهمة الوعي المشتعل ذكاء، والممتلئ بمحصلات الممارسة والخبرة في تحديد نقطة الانطلاق والحقل الأساسي للعمل، وتحديد الشروط التي يتطلبها النجاح في ذلك الحقل. حين يملك الوعي المسلم القدرة على التردد بين إشعاعات الخبرة ومعطيات الواقع، وبين إمكانات الحاضر ومطالب المستقبل، وبين ما هو مذهبي خاص وعالمي عام، فإنه يستطيع ـ بعد توفيق الله ـ قيادة الأمة إلى بَر الأمان وفتح سبل ريادة الأمم أمام أجيالها.

هـ ـ كثيراً ما يعاني الوعي من بطء متابعته للواقع، وهذا البطء يجعل الوعي متخلفاً عما ينبغي أن يكون عليه عقوداً وأحياناً قروناً؛ مما يجعل كثيراً من جهودنا غير ذي معنى. وهذا التخلف يقع في حقول الأهداف، وفي حقول الأساليب والوسائل.

في الحقل الأول نجد من الدعاة ـ مثلاً ـ من يطيل الشرح في ذكر انحرافات فرق ليس لها أي وجود الآن، ويهمل الحديث عن ألوان من الانحراف العقدي الخطير، وما ذلك إلا لأن وعيه لم يستطع استيعاب الوضعية الجديدة، وإصدار الأوامر لإحداث استجابات مناسبة لها.

حين ندعو الناس إلى إتاحة فرصة لتعليم المرأة، ويستجيب الناس لذلك، وتغص المدارس بالطالبات، فما معنى أن نصر على تذكيرهم بهذا الأمر، وقد تحقق على نحو أفضل مما كان مأمولاً.

حين تستنفد دعوة أو فكرة أغراضها، وتنجح في إيصالنا إلى أهدافنا، فإنه يجب أن نتخلى عنها كما نتخلى عن الأفكار والأساليب العقيمة والمخفقة؛ لأن كلاًّ منها صار غير ذي فائدة.

قد يكون استخدام هجر العاصي في حقبة ما وسيلة نافعة في رده إلى الجادّة، لكن حين تكثر إطارات الشر وبُؤَر الفساد، فإن هجره ربما أدى إلى دفعه إلى واحد منها لنخسره على نحو كامل. ويمكنك أن تقول مثل هذا في استعمال الشدة والتعنيف في الدعوة والتربية والإدارة، فمثل هذا الأسلوب ربما كان ذا فائدة فيما مضى، أما اليوم فإنه يكاد يكون عقيماً.

قد آن الأوان لأن نحاول امتلاك رؤية جديدة للأهداف والأساليب والوسائل، وتسليط الوعي على الإمكانات المتفتحة، والتحديات المتجددة، وإلا فإن كثيراً من جهادنا قد يكون في غير عدو؛ والله المستعان.

تجليات الوعي

تجليات الوعي

لا يمكن للوعي ـ بما هو رؤية لما ينبغي أن يكون ـ أن يتجسد في جميع سلوكاتنا، فالالتزام بمبادئ، والعيش في مجتمع بما يفرضه من حدود للفعل، وفقه للموازنات. . . كل ذلك يجعل ما هو ممكن عقلاً وتصوراً أوسع بكثير مما هو ممكن فعلاً وواقعاً؛ ولذا فمن المستحيل تقريباً أن نقف على بلورة تامة للوعي عند شخص ما، وتظل معرفة حدوده عند أمة من الأمم أسهل من معرفتها عند آحاد الناس.

المجالات التي يمكن أن يتجلى فيها الوعي كثيرة، بل يمكن القول: إن معظم تحليلاتنا وسلوكاتنا وردود أفعالنا، إن لم تكن انعكاساً لما نعيه فهي تحمل الكثير من الدلالات عليه. ولو أننا أردنا أن نتحدث عن جميع تلك الدلالات والانعكاسات إذن لطَال بنا القول، ولكان في ذلك الكثير من التزيد، ولعسر على كثير من القراء الإمساك بصلب قضية (تجديد الوعي) ولذا فقد آثرت أن أذكر في كل مجال من مجالات الوعي المهمة بعض القواعد والمؤشرات واللمحات التي قد توفر لنا مادة كافية لمعرفة درجة الوعي المتوفرة لدينا، والدرجة التي يجب أن نبلغها، إذا ما أردنا أن نواجه التحديات المعاصرة بكفاءة وفاعلية، وإذا ما أردنا أن نحيا الحياة التي تليق بنا باعتبارنا أمة رسالة وهداية. ونسأل الله المعونة والتوفيق.

في الفكر

العقل الإسلامي عقل أخلاقي:

لا نقصد بالعقل هنا الإمكانات التي وهبها الله للبشر، والتي يستخدمونها في التعامل مع المعرفة، وإنما أقصد مجموعة المبادئ والمفاهيم والمعايير التي تشكّل الرؤية الكليّة لدى المسلم، وهي بالطبع مكتسبة، وإن كانت تطل على الإمكانات العقلية، وترتبط بها.

إذا عدنا إلى المعاجم وجدنا الزجّاج يقول: العاقل مَن عمل بما أوجب الله عليه، فمن لم يعمل فهو جاهل. وقال في اللسان: العاقل الذي يحبس نفسه، ويردّها عن هواها. وإذا تأملنا في كل الخلفيات وكل الأسس التي تنطلق منها نظرة المسلم للحياة، لوجدنا أنها تؤكد على معنى الالتزام وحُسن السلوك أكثر من تأكيدها على فهم الأسباب، أو اكتشاف الطبيعة، أو التفوق على المنافسين.

والرموز التي يشعُها القرآن الكريم والحديث الشريف، ومجمل الأدبيات الإسلامية ـ تركز باستمرار على ضرورة تسخير قوى الطبيعة وثمرات المعرفة ونتائج الجهد البشري من أجل قيام المسلم بأمر الله ـ تعالى ـ والتخلّق بأخلاق الإسلام، ومعاملة الناس من أفق العلاقة التي تربط بينه وبين ربه ـ جل وعلا ـ وهي علاقة ترتكز على التضحية والإحسان إلى العباد والاستقامة، وإيثار الآخرة على الدنيا.

أقول هذا لأن من الملاحظ اليوم انجذاب كثير من المثقفين إلى فلسفات خارجة عن هَدي الوحي، وعن مقاصد الشريعة الغراء. كما أننا نلاحظ كذلك تركيزاً إعلامياً غير مسبوق على إشاعة المعارف المتعلقة بالقوة

والتفوق واللذة، واكتشاف المجهول، مع إهمال مقصود أو غير مقصود للمسات والطروحات الفكرية المرتبطة بالفضيلة والهداية؛ ممّا أدى إلى ارتباك الوعي المسلم المؤسس على الالتصاق بمعاني التدين الحق، واتخاذ الكثير من سلوك السلف محكاً مرجعياً له. وهذا في الحقيقة عامل تأخير وانحطاط أكثر من أن يكون عامل بعث وارتقاء.

الرؤية الكلية:

خالق الوجود جميعه هو الله الواحد الأحد؛ وما دام الخالق واحداً فلا بد أن يكون في هذا الكون وحدة على مستوى ما، تتجسد في سنن ونواميس ومفاهيم واحدة. والذي يمعن النظر يجد أن علاقة كثير من الموجودات ببعضها تشبه دوائر مفتوحة، حيث يشكل مركز الدائرة الصغرى منها المركز لها جميعاً.

الإنسان لم يستطع فهم الوجود بتداخلاته الكثيرة، فحاول تجزئته وتقسيمه إلى ثنائيات وأشياء متضادة، وكان هذا على ما يبدو ضرورياً من أجل توفير أفضل إمكانية للفهم والاستيعاب؛ لكن وعينا البشري يجد نفسه في كثير من الأحيان عاجزاً عن تركيب ما فككناه، وإعادة دمج الثنائيات لتسترجع تلاحمها وعلاقاتها السابقة. وعلى سبيل المثال فنحن مشتتون بين الثنائيات التالية:

الديني	والدنيوي
العام	والخاص
الحق	والواجب
الكلي	والجزئي
الصغير	والكبير
الداخل	والخارج
الصعب	والسهل
المنحة	والمحنة
الذات	والموضوع
الجزار	والضحية

أنا	والآخر
الماضي	والمستقبل
التنافس	والتعاون
الصديق	والعدو
المطلق	والنسبي
و....	

لنا في تصور كل ثنائية من هذه الثنائيات جدل وخلاف وخصام وأوهام...

الرؤية الكلية عبارة عن محاولات لرؤية الشيء في أبعاده المختلفة، وعلى مستويات عديدة، إنها اجتهاد في النفاذ إلى الوقوف على نواميس نستطيع من خلالها ردم الهوة ـ أو شيء منها ـ بين هذه الثنائيات لتستعيد شيئاً من تداخلاتها القديمة، وشيئاً من الأرضية المشتركة التي تجمع بينها. ونحن هنا سنحاول استعراض بعض المشكلات التي نشأت عن الفهم السطحي والمتعجل لهذه الثنائيات، مع استعراض بعض ما تتيحه (الرؤية الكلية) من ترابطات جديدة، وإطلاقات كبرى للوعي من إساره الذي وضع نفسه فيه، وذلك من خلال اللمسات التالية:

١ ـ ارتبك الوعي لدى بعض الأمم السابقة تجاه الموقف من اختلاط شؤون الدنيا بشؤون الآخرة، أو بين الديني والدنيوي، وكان كثير منهم يعدُّ الاشتغال بأمور الدنيا نوعاً من الخيانة لحقيقة التدين والالتزام، ولذا انتشرت بين صالحيهم صور متطرفة للعزلة والزهد وإهمال متطلبات الجسد، والإعراض عن كثير من المباحات. ولم تَنْجُ هذه الأمة من شيء من ذلك، وكثيراً ما ترى اليوم من يقصّر في متطلبات عمله المهنيّ، ويقصّر كذلك في تلمس دوره في الفروض الحضارية، على حين تجده سبّاقاً في أمور التعبد، وأداء الشعائر؛ مما انتهى بمعظم مجتمعاتنا أن تكون عالة على الأمم الأخرى في معظم شؤون عيشها، بل أمور دينها؛ فنحن لا نصنع من الآلات والمعدات ما نطبع به مصاحفنا، ولا ما نشيد به مآذن مساجدنا!.

الفروض الشرعية واضحة، وكذلك المحرمات، لكن موضع الارتباك

يكون في المباحات والكماليات والفروض الحضارية، من نحو الدقة والإتقان والكفاءة والفاعلية والترتيب بين أنواع الخيرات وأنواع الشرور...

الرؤية الإسلامية حلّت هذه المعضلة عن طريق نقل المسألة إلى إطار أوسع، تتواصل فيه بعض الثنائيات، وهو (النية) فالأعمال المباحة من أكل وشرب ونوم ورياضة وتسلية... يمكن أن تصبح قربات، يتقرب بها المسلم إلى الله ـ تعالى ـ إذا اتخذ منها وسيلة للاستعداد للطاعة، كالذي يأكل للتقوّي على طاعة الله...

ما ينفقه الإنسان على بيته وأولاده شأن دنيوي في حسّ الناس، وهو يقوم به انطلاقاً من التزام أدبي اجتماعي، لكن الإسلام يجعل ذلك شأناً دينياً إذا توفرت النية الصالحة، كأن ينوي المرء إعفاف أسرته، وسد حاجاتها، فهو يسهم في إبقائها على قيد الحياة تسبح الله وتعبده. وهكذا فإن المسلم يكون متلبّساً حسب الظاهر بأمر دنيوي، لكنه في الحقيقة في عمل ديني من أعمال الآخرة. والأدلة على ما ذكرناه أشهر من أن نعرض لها.

قُلْ مثل هذا في قضية (العلاقات الاجتماعية) فقد كان التناحر القبلي في الجاهلية واحداً من أكبر العوامل في تخلف العرب، كما كان أكبر مظهر من مظاهر الفوضى الخلقية والسياسية؛ وحين جاء الإسلام نقل المسألة كلها إلى أفق أعلى، يستوعب جل المشكلات الثنائية التي تعكّر صفوَ الحياة آنذاك؛ هذا الأفق كان على المستوى العام هو إنشاء الدولة، وإرساء تشريعات ونظم يجب على الجميع الاحتكام إليها.

أما على المستوى الخاص، فقد أوجد (الأخوّة في الدين) حيث تبزغ عن دخول الفرد في الإسلام فوراً حقوق وواجبات وآداب حيال إخوته في الدين، وهي حقوق أوسع من حقوق النسب والقرابة من أوجه عديدة.

قل مثل هذا في اشتباك المحنة والمنحة، أو الشدة والرخاء، حيث يتأذى الإنسان بطبعه من كل ما يخالف هواه، أو يضيّق عليه، أو يفوّت بعض مصالحه... وفي المقابل فإنه يرتاح إلى ما يجده موافقاً لميوله

ومحققاً لتطلعاته، ومريحاً لنفسه وبدنه... ويحمل الممتحن بعض مشاعر الغبطة والحسد نحو أولئك المحظوظين في نظره. ويحمل الذين يعيشون في رخاء مشاعر الزهو وربما الاستخفاف والشماتة نحو الذين يعيشون في بعض الظروف الصعبة... وقد نقلت الشريعة السمحاء المسألة إلى مستوى أعلى، ودمجت هاتين الثنائيتين في إطار أوسع هو إطار الابتلاء، كما قال ـ جل وعلا ـ: ﴿وَبَلَوْنَـٰهُم بِٱلْحَسَنَـٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[1]. وقال: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾[2].

بهذا الأفق الجديد ينتقل الناس من مشاعر الضيق والانحسار، ومشاعر الزهو والاعتزاز إلى مشاعر أخرى تندمج فيها كل المشاعر، هي مشاعر الاهتمام بالفوز، والنجاح في هذا الابتلاء الذي يتعرضون له.

وبالنجاح فيه فحسب يمكن أن تنقلب المحنة إلى منحة، وبالإخفاق فيه فحسب يمكن أن تنقلب المنحة إلى محنة.

إن كثيراً من التناحر والتنافس المقيت الذي يجري بين بعض أهل الخير في ساحات الدعوة، يمكن له أن يزول، أو يتحجّم لو أننا تعلمنا كيف ندمج الثنائيات، وكيف ننشئ الأُطر التي تتّسع للجميع، وتجد فيها كل فئة ما يحقق رغباتها وطموحاتها.

٢ ـ لدينا نزوع غريزي إلى فهم الأشياء البسيطة والسهلة، وهذا النزوع أدى من خلال الممارسة العقلية إلى تكوين بنيات فكرية عاجزة عن إدراك المسائل المعقدة، والعلاقات التفاعلية التي تتشكل نتيجة السير في اتجاهين متعاكسين؛ فأذهاننا تدرك بسهولة العلاقات الخطية؛ إذ من السهل أن نعرف أن المطر يتسبب في الإنبات، والاجتهاد في النجاح... لكن لا ندرك العلاقات الجدلية إلا بعد تفكر وتأمل، وعبر منهجية معقدة؛ وذلك لأن رؤية العلاقات الجدلية التفاعلية تستلزم أن نرى الشيء الواحد فاعلاً

(١) سورة الأعراف: الآية ١٦٨.
(٢) سورة الأنبياء: الآية ٣٥.

ومنفعلاً، وأن نرصد الفعل والرد عليه، والحفز والاستجابة في آن واحد؛ وهذا ما لم يهيئ المنطق اليوناني التقليدي الذي تشبَّعنا به أذهاننا له، مع أن العلاقات الخطية علاقات وقْتية، حيث يكون المسبب لوجودها خارجاً عن طبيعتها؛ ثم إن شدتها لا تعنينا.

أما العلاقات الجدلية، فالحافز على وجودها نابع من طبيعة ترابطها؛ وشدتها دائماً موضع عناية.

عدم إدراكنا للعلاقات الجدلية سبَّب لنا مشكلات كثيرة، على مستوى التنظير، وعلى مستوى العمل والحركة، وسنوضح ذلك من خلال النقطتين التاليتين:

أ ـ مشكلة الداخل والخارج، تسبب لنا دائماً الحيرة والاضطراب؛ فهناك من يهجس دائماً بوجود مؤامرة كبرى ضد العالم الإسلامي، ويفسر كل تحركات الغرب، وفي أي اتجاه كانت على أنها لتأكيد الهيمنة والسيطرة على ثروات المسلمين، ومن أجل سلب المزيد من حقوقهم.

ولدينا في المقابل من ينظر إلى الغرب نظرة احتقار وإقصاء، وهم يعتقدون أن مشكلاتنا داخلية بحتة، وبالتالي فإن من الممكن لنا أن ننشئ جزيرة الأحلام في قلب محيط يموج بالظلم والفساد!

الرؤية الكلية تحل هذه الإشكالية من جهة فهم العلاقة بين الداخل والخارج، حيث إنّ التواصل الثقافي الكوني المتعاظم، قد جعل ما نسميه عوامل أو شؤوناً داخلية أموراً نسبية، حيث إنّ بإمكان قرار في أقصى الغرب أن يؤدي إلى جوع إنسان في أقصى الشرق. كما أن موجة من العواصف الثلجية تهب على أوروبا، تساعد صاحب مؤسسة في دولة نفطية على توفير فرصة عمل لأحد مواطنيه...

لا ريب أن للداخل فضاءاته المتميزة، كما أن للخارج نحو ذلك، لكن كلاً منهما محكوم بمؤثرات ومعايير عالمية، ويتحركان في إطار شبكة علاقات دولية واسعة.

القرآن الكريم يوجهنا من خلال رؤية العلاقات التفاعلية إلى الاقتصاد

في الحديث عن العوامل الخارجية؛ لأن الانشغال بها غير ذي جدوى، فيكفي إدراك مدى فاعليتها وتأثيرها في شؤوننا الداخلية. أما ما يستحق كامل العناية والاهتمام، فهو ما يقع ضمن دوائر تأثيرنا، وفي هذا المعنى يقول ـ سبحانه ـ: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾(١).

بتحسين الداخل تتغير نظرتنا للمؤثرات الخارجية، كما تتغير نظرة من عثر على حصن منيع إلى لص يريد سرقته، حيث تفقد عوامل السيطرة الخارجية أهم مرتكزاتها، وهي رهبتنا لها. عندما نحسّن أوضاعنا الداخلية يضعف تأثير العوامل الخارجية، كما يضعف تأثير جرثوم حين يغزو جسماً عالي المناعة.

هذه الرؤية للعلاقة الجدلية بين الداخل والخارج فوق أنها رؤية موضوعية، تمنحنا خريطة فكرية جديدة لرؤية مجال المناورة، وإمكانات المدافعة.

ب ـ العلاقة بين الذات والموضوع، تعرضت في كثير من الأحيان للفهم المشوّه، من خلال رؤية الذات فاعلة في الموضوع أو منفعلة به.

أما رؤيتها فاعلة ومنفعلة في آن واحد، فهذا ما كان يلفّه الغموض في أكثر الأحيان. وعلى سبيل المثال فقلّما كان ينظر في الماضي إلى تأثير روح العصر وظروفه المختلفة في ظهور المبدعين والقيادات الفذة، فالمواهب والجهود الخاصة، هي التي كانت تستحوذ على التقدير والاهتمام؛ على حين أن الرؤية الكلية الحديثة تؤمن باشتراك المواهب والقدرات الفردية وبنية المعتقدات مع الظروف السياسية والاقتصادية، وما تراكم من معارف وخبرات ـ في ظهور العباقرة والنابهين.

فالعباقرة يصنعون التاريخ، ويستفيدون من عطاءاته.

الخطاب الإصلاحي في الماضي عند المسلمين وعند غيرهم كان يركز

(١) سورة آل عمران: الآية ١٢٠.

في معظم الأحوال على نهوض الإنسان بما عليه أن ينهض به دون الأخذ بعين الاعتبار مدى مساعدة الظروف المحيطة على القيام بذلك، وهذا ما انعكس لدى المسلمين على مجمل البناء الفقهي، فعلى حين كان (الفقه الفردي) يشكو من نوع من التضخم، كان (الفقه الاجتماعي) يشكو من العوز والضمور؛ وكما أن شروط نجاح المتكلم والداعية في دعوته نالت كل اهتمام، ظلت شروط استجابة المدعوين شبه مهملة.

أما الخطاب اليوم، فإنه عند حركات التحرر الوطني الحديثة يتجه إلى عكس ذلك، حيث يتم التأكيد في كل مرة على ضرورة تغيير الظروف الموضوعية، وحين يتم ذلك فإن الناس سوف يتغيرون، فليس من المهم أن تخاطب عقلية الفرد، ولا أن تغير ما في نفسه، ولكن المهم أن توفر الشروط والظروف الجيدة للنمو المتكامل، وسيحدث بعد ذلك كل ما نرغب فيه!

أما الرؤية الجدلية، فهي رؤية تركيبية، تنطلق من ضرورة حرص الفرد على الارتقاء بذاته والقيام بواجبه، وضرورة توفير الدولة والمجتمع للبيئة التي تساعده على ذلك الارتقاء. فصلاح الشخص الممتاز في ظروف سيئة سيكون أقل من صلاحه في ظروف حسنة. وتمكُّن الأشخاص العاديين من الأداء الجيد في ظروف ممتازة سيكون أفضل بكثير من أدائهم في ظروف صعبة، وهكذا...

٣ ـ من أركان الرؤية الكلية رؤية الأشياء من منظورات مختلفة، وزوايا متعددة، من أجل أن نحيط بجذورها ونتائجها. كثيراً ما يخلط الوعي في تصنيف بعض الأمور والأشياء: هل هذا الأمر كلّيّ أو جزئي، هل هو: سبب أو نتيجة، وهل هو هدف أو وسيلة؟ هل العلاقة بين فلان وفلان علاقة تعاون أو علاقة تنافس؟ هل نتائج هذا العمل إيجابية، أو هي نتائج سلبية؟ هل هذا الأمر صغير أو كبير؟ هل انهماكي في إتقان تخصص فرعي أفضل أو اشتغالي بقضية عامة تتعلق بحياة شريحة كبيرة من الناس...؟

أسئلة تتردد في أذهان جميع الناس في كل حين، وتكون الأجوبة عليها مختلفة. حين نملك رؤية ذات مستويات وزوايا واعتبارات متعددة، فإن كثيراً من هذه الإشكالات سوف يزول، وسنجد أن ما نظنه أضداداً متنافسة ليس كذلك. ولنذكر بعض الأمثلة على ذلك:

ـ حين نبحث في مسائل التخلف الحضاري تصيبنا الحيرة في تصنيف بعض الظواهر، هل هي أسباب أو هي نتائج؟ ظاهرة (المرض) إذا نظرنا إليها من زاوية وجدناها سبباً، وإذا نظرنا إليها من زاوية ثانية وجدناها نتيجة: فحين يمرض الفقير، فإن مرضه يكون سبباً في زيادة فقره، حيث يُقعده عن العمل، ويجعله ينفق كثيراً من القليل الذي في حوزته على علاج علته. وإذا نظرنا من زاوية أخرى وجدنا أن المرض مسبَّب عن الفقر؛ فالفقير لا يتغذى غذاء متوازناً، ووسائل السلامة في عمله تكون في العادة ضعيفة أو معدومة، وهو كثيراً ما يعرض نفسه للمرض، كما في حالة الفلاح الذي يسكن بالقرب من مواشيه ودوابه التي تحمل بعض الأمراض. كما أن أحياء الفقراء تكون في العادة مزدحمة، ومفتقرة إلى الخدمات الصحية، مما يسهّل العدوى، وانتقال الأوبئة. وهكذا فالمرض سبب ونتيجة في آن واحد، ولكن حين ننظر إليه من أكثر من منظور.

ـ كثيراً ما نختلف في تصنيف بعض الأعمال والأشياء هل هي أهداف أو وسائل؟ ويطول بنا الجدل، والأخذ والرد؛ وحين نستخدم الرؤية الكلية نرى أن الشيء قد يكون هدفاً ووسيلة في آن واحد؛ فنحن حين نقوم بحملة تبرعات من أجل بناء مدرسة، فإن بناء المدرسة يكون هو هدف الحملة، لكن المدرسة نفسها هي وسيلة لتسهيل عملية التعليم. التعليم هدف لبناء المدرسة، وهو نفسه وسيلة للارتقاء بجوانب شخصية الطفل المختلفة. ويمكن القول: إن كل هدف صغير هو وسيلة إلى هدف أكبر منه.

ـ هل هذا الشيء صغير أو كبير، هل هو قيّم أو تافه؟ سؤال نطرحه على أنفسنا وجوابه كثيراً ما يسبب إشكالات عديدة.

في تصوري أنّ النظر إلى حجم الأشياء وتقويمها من خلاله كثيراً ما يكون خادعاً. وإذا نظرنا إلى الآثار المترتبة عليه، فإننا قد نكون نظرنا إليه من زاوية أكثر دقة في التقويم:

حين ينقطع سلك صغير ذو ثمن بخس، ويؤدي انقطاعه إلى سقوط طائرة، يموت كل من عليها، فإن هذا الحدث لا يقوَّم من اعتبار ثمن السلك، وإنما من النتائج الخطيرة المترتبة عليه.

تأخر ضابط كبير في نومه ساعة عن توقيته الأصلي شيء صغير وتافه، لكنه حين يؤدي إلى خسارة معركة بتمكين الخصم من توجيه الضربة الأولى، فإن ذلك التأخر لا يعدُّ حدثاً صغيراً.

في مجال العمل الإصلاحي تبنت بعض الجماعات والأحزاب والثورات فكرة التغيير الشامل، وهي فكرة شديدة الإغراء والجاذبية، وقد ولدت تلك الفكرة لدى أتباعها التعلق بالقضايا الكبيرة، والطموح إلى تحقيقها، والزهد في الإنجازات الصغيرة؛ لكن الذي يحدث أن كثيراً منها يجد أن وسائله قاصرة عن إحداث التغيير المنشود، أو أن الظروف ليست مواتية له، مما أدى إلى تعطيل طاقات أفرادها، حيث دخلوا في نفق معادلة مغلقة، هي: ما نريده غير ممكن، وما هو ممكن غير مرغوب فيه. وهذا الخطأ في المنهج يعد صغيراً جداً بالنسبة لما لديها من فضائل وإيجابيات، ولكن إذا نظرنا إلى النتائج التي تترتب عليه، فإنه خطأ يعد مروّعاً!.

ـ الكثافة السكانية بوصفها ظاهرة حضرية، يمكن أن ننظر إليها أيضاً من منظورَيْن وأن نرى من كل منظور وجهاً مختلفاً منها. الصحراء تقتضي سلوكاً معيناً، وتساعد على بناء علاقات معينة، كما أنها تبني فكراً منمّطاً.

أما في المدن حيث التزاحم، وضيق المساحة التي يشغلها كل فرد وكل أسرة، فإن استقامة الحياة، تتطلب اكتشاف الغير وتقبله، والاعتراف بوجود الاختلاف بين الناس، واحترام نمط حياة الآخرين، ومن ثم اعتبار القيود الاجتماعية شيئاً نسبياً، مع أهمية تعلم التعايش والتكيف والتسامح. وهذه السمات تبدو في مجملها إيجابية.

وإذا نظرنا إلى الكثافة السكانية من زاوية أخرى، وجدنا أن المدينة تشكل بوتقة هائلة لتهجين الأعراف والثقافات، إلى جانب أن الرقابة الاجتماعية فيها ضعيفة، مما يطلق العنان لظهور بعض السلوكات الخاطئة. أضف إلى هذا ضعف شعور الناس فيها بالهوية والشخصية، حيث يسود شعور غامض بالضآلة.

وأخيراً وليس آخراً، فإن الزحام الذي يشتد في المدن يوماً بعد يوم، يثير الكثير من المشاعر العدوانية، ومشاعر الضيق والتذمر من جراء الشعور باقتحام المجال الخاص الذي يرسمه كل واحد لنفسه.

وهكذا فالرؤية المتعددة، توفر نوعاً من التوازن العقلي والشعوري، وتحسِّن سوية المقارنة، مما يعبِّد الطريق في النهاية نحو (التنمية المتكاملة).

٤ ـ من مقتضيات الرؤية الكلية تحسس الفرق بين المطلق من الأفكار والنظم وبين النسبي منها؛ إذ إن جعل المطلق نسبياً، أو جعل النسبي مطلقاً، قد يشوّش كل ما نملك من حساسيات ثقافية، فنرفض أشياء مطلقة، ونرضخ لأشياء نسبية، فنقبلها مع خصوصيتها الاجتماعية.

المنهج الرباني الذي أكرمنا الله ـ تعالى ـ به حدّد لنا الأشياء القطعية التي لا تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص. ويتسنم ذروة تلك المطلقات ما يُعرَف من الدين بالضرورة، وهو ما يقترب الجاهل في معرفته من العالم. وهي في جوهرها خارج نطاق الاجتهاد، مثل فرضية الصلاة والزكاة[1]. . . وحرمة قتل النفس والربا والزنا. . . وقد يقع خلاف بين أهل العلم في بعض التطبيقات أو الجزئيات أو الشروط، مما يتصل بهذه المسائل، وهذا طبيعي؛ إذ إنه كلما اتجهنا نحو الحديث في الفرعيات، قلّت الأدلة، وتشعب الرأي، واتسع مجال القول.

تشكل الأصول والمبادئ الكبرى والثوابت والأحكام القطعية الإطار

(١) سنفصل القول في هذا عند الحديث عن الوحدة والتنوع.

العام الذي تدور في داخله كل الاجتهادات والأحكام الظنية والتفريعات والتفاصيل ذات الصحة النسبية والاحتمالية.

إن الآراء والأفكار والنظم التي ننتجها بغية إصلاح شأننا العام، تحمل على نحو دائم طابع البيئة الثقافية والاجتماعية التي نشأنا فيها، ف (الثقافة) التي نتشبع بها ليست مجموعة معلومات وأقوال، وإنما هي أنساق من النظم التي تحدد طريقة تفكيرنا، وتعاملنا مع كل ما حولنا. ونحن إذ نفكر في أمور سياسية أو اقتصادية. . .، لا نفكر في قضايا تمسّ حياتنا الثقافية فحسب، وإنما نفكر بوساطة حصيلتنا الثقافية بما يشوبها من اكتمال وتشويه وتحيز وموضوعية وقصور ورغبات. . . وهذا كله يؤدي في النهاية إلى أن ما نصدره من أحكام نسبي الصواب، له من العلم، نحو مما له من الشك والظن. ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل إن (عقلانية) الفرد كعقلانية المجتمع لا تتمتع بِسِمَة الإطلاق، إذ إن كل بني البشر يملكون درجة من العقلانية، وتلك الدرجة متوقفة على نحو جوهري على مدى حيوية الثقافة وغناها وانفتاحها، وقبل ذلك الإطار العام الذي تشكلت فيه.

إن مما أضر بفهمنا لمسألة نسبية الصواب والخطأ في الأفكار أننا كثيراً ما ننزع الرأي من إطاره البنيوي وبيئته الثقافية والاجتماعية، فيبدو كأنه يستمد صوابه من ذاته وقدرته على الإقناع، واقتناع الناس به. وهذا حرمنا من فهم المرتكزات العميقة له، ومن فهم البرمجة الثقافية التي وفرها المجتمع لصاحبه، وجعله بالتالي أسيراً لها. إن الأمريكي مثلاً يستطيع أن يجد أكثر من مسوغ مقبول لغزو بلاده بلداً آخر، لكنه ليس مستعداً لقبول أية حجة تسوغ غزو بلد آخر لبلده!.

البدائيون الذين يعيشون في بيئات تشكو من الفقر الثقافي بكل وجوهه ومستوياته، يميلون إلى البساطة في التفكير، وإصدار الأحكام القطعية، ورفض كل ما يخالف ما هم عليه؛ وذلك لأن بيئتهم، جعلت قدرتهم على المقارنة محدودة، كما أن ما يجول في عقولهم من دلالات أيضاً محدود.

أضف إلى كل ما سبق أن المجتمعات المتقدمة، تنص في تشريعاتها على حق المواطن في أن تتاح له الفرصة للاطلاع على الحقيقة بكل أنواعها، لكن هذا من الناحية العملية غير ممكن، فكل فرد يتاح له في الواقع أن يعرف جزءاً صغيراً من الحقيقة، وعليه أن يعتمد على غيره في معرفة الباقي. وهذا يجعل نسبية الصواب أكثر وروداً.

نحن بحاجة اليوم إلى أن نتمتع برؤية كلية للأشياء أكثر من أي وقت مضى، وإلا خدعتنا الأقوال المنمّقة والبهارج الكاذبة، وتحول هذا الطوفان من المعلومات من وسيلة إنضاج وتنوير، إلى وسيلة إرباك للذهن وتشتيت.

الروح النقدية:

النقد مظهر من مظاهر استيقاظ الوعي، فالحضارات حين تدخل في مرحلة التراجع والأفول، يسيطر على مثقفيها الانشغال ببيان الإنجازات التي حققها عظماؤها بدل البحث عن وسائل استعادة ما فقدوه، وتعويض ما فات.

يعني النقد وعي الوعي بذاته، وقدرته على تجاوز النماذج الشائعة، والعودة إلى الأصول والأهداف الكبرى في كل المسائل التي تحتاج إلى إعادة نظر.

ويعني النقد كذلك أن الوعي ما زال يحتفظ بطاقة التمنع على الاندماج في الموضوع، كما يعني أنه متحرر إلى حد ما من أسْر البرمجة التي يهيئها الأعداء والعملاء والمنتفعون من وراء انتشار الفساد، وغياب موازين الحق والعدل.

أهمية النقد:

نحن بشر نُصيب ونخطئ؛ والجميع يعترف بذلك، لكن سلوكنا لا يترجم ذلك الاعتراف؛ فالذين يمارسون النقد يَلْقَون الكثير من المشكلات؛

مما دفع جلّ الناس إلى إيثار الصمت، وتجاوزه بعضهم إلى تزيين الخطأ وتلميعه، مما جعل المشكلات تتراكم، وتفرّخ، وتصبح أشبه بأوبئة مستوطنة.

إن كثيراً من الأخطاء والخطايا التي نقع فيها، ليس مصدرها الجهل، وإنما مصدرها الهوى والرغبة في تحقيق المصالح الخاصة، مما يعني أن تكررها هو المتوقع، نظراً لديمومة أسبابها. والذي يساعد على التخفيف من تكرارها، هو الاستمرار في نقدها بشتى الوسائل وشتى الطرق؛ فالأخطاء لا تتبدى دائماً للعيان، ولا تتلبس بلبوس واحد؛ مما يعني ضرورة الاستمرار في كشفها ومواجهتها.

ومن وجه آخر فإن أبنيتنا الفكرية ومقولاتنا الإصلاحية وملاحظاتنا النقدية، لا تحتفظ بقوتها وطفوها على سطح الوعي من غير رعاية وحياطة وتدعيم؛ فالتجارب الحضارية للأمم، تدل بوضوح على أن البناء الفكري - على خلاف ما يبدو - بناء هش، ويمكن لما تركمه حركة الزمان من تقاليد وعادات، وما تطوره من ثقافات أن يشوّه أي بناء فكري مهمل مهما كان في الأصل راسخاً وشامخاً.

والنقد هو الذي يجدد الأبنية الفكرية، حين يصقلها، ويجعلها في حالة من التوهج والإشعاع. ولنا أن نذكّر أنفسنا بأفول الإشراقات الفكرية الرائعة التي كانت تضيء سماء الحياة الإسلامية في القرون الخمسة الأولى من تاريخ الإسلام، لما ساد التقليد، وحورب الجديد، وأخذت الأمية الأبجدية والفكرية تستعيد ما فقدته من أرض ونفوذ.

الكسل داء مستشر في الناس، ويغزو كل مفاصل حياتهم، فنحن ننجذب دائماً إلى أن نؤدي جميع أعمالنا بالحد الأدنى المقبول من الجهد، على ما هو مشاهد في البلدان النامية اليوم؛ والنقد هو الذي يكشف عن قصور إنجازاتنا حين يحاكمها من خلال التنظير إلى النموذج الأصلي الذي كان ينبغي أن يتجسّد فيها. ولك أن تقلّب النظر في أحوال أمم الأرض

لترى أن أعلى مستويات الإنجاز، يتحقق حيث تتوفر محاسبة ومتابعة حقيقية، وحيث تفضح الانحرافات، ويُكشف الغطاء عن الزيف والتدليس.

إن انحباس الحركة الإصلاحية في كثير من بلاد المسلمين، يعود في جزء منه، إلى أن المكتبة الإسلامية تعج بعشرات الألوف من الكتب والرسائل التي يزج بها سنوياً، لكنها خالية ـ تقريباً ـ من الكتب التي تدل الإصلاحيين على مواطن الخلل والقصور في أعمالهم؛ والعجيب أن النقد الذاتي معدوم، والنقد الغيري مرفوض، وليس أمام من يتألم على الطاقات المشلولة، والإمكانات المهدَرة سوى الثناء أو السكوت!

قد نجد بعض الرسائل التي توجه النقد إلى بعض الانحرافات العقدية أو الخلقية، لكن لا نكاد نجد كتاباً ممتازاً، يضع صاحبه أصبعه على العلل والأخطاء الخفية والقاتلة التي أدت إلى تشويه المركَّب العقلي لكثير من الأفراد والجماعات، وحرمت الأمة من عطائهم وحيويتهم. وقلما تجد كتاباً ينظّر لكشف الفساد المتأصل في السلوك، والبحث عن جذوره وقواعده الفكرية والأخلاقية، وكشف القوى الداعمة له، والمستفيدة منه.

إن النقد لا يحيا إلا بالنقد، ومجادلة الفكرة بالفكرة، والطريقة بالطريقة؛ فالنقد لا يصحّح من خلال حركته وتجلياته جوانب حياتنا فحسب، وإنما يصحح ذاته في المقام الأول.

نماذج للمراجعة:

القصور البشري هو الذي يعطي المشروعية للنقد والمراجعة والتصحيح، ولذا فإن كل الإنجازات البشرية، وعلى كل المستويات، تظل قابلة للنقد، حيث جرت سُنة الله في الخلق أن تقوم مفارقةٌ ما بين النظرية والتطبيق، ومن خلال النقد نحاول الارتفاع بالتطبيق إلى مستوى النظرية، أو التعديل في النظرية نفسها.

ما دمنا نتحدث عن تجديد الوعي في المجال الفكري، فإنني سأذكر

هنا بعضاً مما أرى أنه بحاجة إلى شيء من الإضاءة، وهو في الحقيقة كثير، لكن أجتزئ منه الآتي:

١ ـ كثيراً ما نشعر أن المجال الحيوي الصالح لحركتنا ضيق، ومملوء بالعقبات... والحقيقة أن هذا الشعور لا يحكي الواقع بمقدار ما يحكي انطباعاتنا عنه، وهذه الانطباعات، سببها ضعف الروح العملية لدينا، فنحن نمتلك قدرة على التنظير، وشهية للتمني غير قابلة للاستنفاد. الخيال قد يتيح لنا ارتياد آفاق الممكن، لكن الذي يكشف احتياجات العمل والحركة، والعقبات التي تقف في طريقنا، وما يمكن أن نؤمله من تحركنا، هو العمل نفسه والحركة ذاتها.

إن العمل هو الذي يعقل جموح الخيال، وهو الذي يدلنا على الطرق المسدودة، إلى جانب أنه يحطم أغلال الأوهام. وهو في الوقت نفسه، الذي يفتح أبواباً للنمو والتغيير كنا نظن أنها مغلقة.

إن أجمل مبدأ في العمل، هو ذاك المبدأ القائل: «إذا عملنا ما هو ممكن اليوم، صار ما هو مستحيل اليوم ممكناً غداً». وأمة الإسلام بحاجة ماسة إلى فضح زيف أحلام اليقظة التي تشبعت بها نفوس الكثير من أبنائها، مع القليل جداً من العمل والبذل والتضحية!.

إن النقد لمثل هذه الحالة يجب أن يرفق بذكر الكثير من المشروعات العملية الصغيرة التي يمكن للمرء أن يحققها بنفسه مهما كانت إمكاناته؛ ولعل كتابات المستقبل تتكفل بشيء من ذلك، بحول الله تعالى.

٢ ـ يقترب من موضوع تمثل المشروعات والمشكلات في الذهن دون الحد الأدنى من المباشرة لها، ما نلاحظه لدى كثيرين من الأخيار من الحماسة المشتعلة للقيام بالكثير من الأعمال الجيدة، لكن دون محاولة التأهل لأداء القليل منها. وكثيراً ما يغيب عن أذهاننا أن لكل عمل أسلوبه الفني الذي يجب أن يُتبع في أدائه وتنفيذه؛ ومن دون ذلك الأسلوب، فإن الحماسة له تشبه موقف أب يود أن يكون ابنه أحسن الناس في المستقبل، لكنه لا يملك الأسلوب الذي يربيه به التربية التي تجعله كذلك.

في بلاد الغرب ينظر الناس إلى إيجاد أسلوب العمل وإطاره ووسائله على أنه أهم من الحماسة المجردة له، ولا ريب أن أداءهم أفضل من أداء غيرهم.

إذا كان المرء وكيلاً لمصنوعات ألمانية، فإن من امتلاك أسلوب الأداء الجيد أن يلمَّ بالألمانية.

وإذا وظّف إنسان مديراً لمشفى، فعليه أن يعرف شيئاً عن طبيعة الخطأ الطبي، وكيفية فضّ النزاع بين الأطباء والمرضى، وحدود الاجتهاد المهني، والمسؤولية المهنية، ونحو ذلك.

إن مشكلة كثير منا أنه لم يدرك ما طرأ من تعقيد وصعوبة على شروط الأداء الناجح في أجواء المنافسة العالمية المحمومة، ولذا فإنه يتصور أن ما كان كافياً من كفاءة وأهلية ووسائل قبل نصف قرن، هو كافٍ الآن!.

٣ ـ العقلانية ـ كما أشرنا من قبل ـ شيء نسبي، وتجلياتها كثيرة جداً، كما أن سمات الرجل العقلاني أيضاً عديدة، لكن أود أن أشير إلى واحدة منها أراها مهمة للسياق الذي نتحدث فيه، وهي أن الرجل العقلاني يحاول دائماً أن يوفق بين درجة الشدة التي يستمسك بها في منطلقاته وأفكاره المختلفة، وبين حجم البراهين والأدلة المتوفرة لكل منطلق وكل فكرة.

وعلى هذا فإن (اللاعقلانية) تعني التمسك بأفكار لا تسندها البنية والمعطيات المعرفية القائمة. وإذا سلّطنا الضوء على واقعنا وجدنا أن غلبة العاطفة علينا، وسيطرة سرعة التصديق وضمور ملكة النقد، وضيق مساحات المفاتحة والمصارحة... أن كل ذلك جعل الكثير من الناس، يندفعون على نحو مثير إلى استخراج نتائج عامة من معطيات جزئية، ثم السعي إلى إقناع الناس بها، مع أن المعطيات الجزئية، لا توفر إلا دلالات جزئية. وكثيراً ما يجري هذا في التحليلات السياسية والاقتصادية؛ فإذا ارتفع سعر سلعة من السلع لأمر ما ـ لا يهم! ـ فإن كثيرين يحاولون إقناعنا بأن موجة من الغلاء والتضخم ستجتاح البلد.

وإذا عزل رئيس شركة أو حزب أو دولة أحدَ مساعديه، فهذا يعني أنه سيقوم بحملة تصفيات واسعة بكل من له علاقة بذلك المعزول وهكذا... وتأتي الأيام لتثبت أن ذلك كان مَجرد وهـم، ولكن للأسف، فإننا غير قادرين على إعادة قراءة تحليلاتنا السابقة، ربما لأنه ليس لدينا الوقت الكافي لذلك!.

ونحن إلى جانب هذا مولعون بسنِّ القوانين، وإطلاق التعريفات الجامعة المانعة ـ كما يقول المناطقة ـ دون وعي جيد بخطورة ذلك على طلاقة الخيال، وأثره في إغلاق الأبواب المفتوحة. إن القانون عبارة عن تعميم بعض تصورات مرتبطة بمستقبل الأمة، بناء على مستخلصات من الماضي والواقع. والقانون يعالج ظواهر حياتية غاية في التعقيد والتداخل والميوعة، وهو على صلة بوقائع المستقبل، ولذا فإنه يجب الحذر كل الحذر عند صياغته. ولنحذر التراكيب والصياغات المحكمة النسج، فإن كثيراً منها لا يصمد أمام النظر المتعمق، لكنها تمارس دور المخدر في إقعاد الوعي عن التحليل.

ولنا أن نعي أن انتشار الأمية في العالم الإسلامي في القرون الأخيرة ـ الوضع الآن طبعاً أفضل ـ قد أدى إلى تكوين بيئة اجتماعية وثقافية ذات تفاعل شفوي لفظي، تتمحور فيها المواقف والعواطف إزاء مختلف الأمور والأحداث على المؤثرات اللفظية والمحسِّنات البلاغية، وتقلل إلى حد بعيد من الاعتماد على المعطيات غير اللفظية التي تأتي في الأعم الأغلب من خلال التبصر في العالم الموضوعي للأشياء.

وقد آن لنا أن نغير اتجاه التفكير واستخلاص الأفكار إلى الحوار المباشر مع الحقائق والمضامين المعتمدة على الأرقام والإحصاءات والمعطيات المحسوسة، والبعيدة عن القوالب الشعرية والخطابية البراقة.

٤ ـ إن لله ـ جل وعلا ـ سنناً في النفوس والمجتمعات، كما أن له سنناً في الفلك والفيزياء والكيمياء؛ وتلك السنن تحكم طبائع الأشياء، وتوجه منطق تطورها؛ فالجمود محكوم بسنن، كما أن التغير والتطور

محكوم أيضاً بسنن ربانية. هذه السنن يكتشفها من يبحث عنها، واكتشافها، لا يتم أبداً على نحو متعسف ومبتسر، وإنما يتم ضمن سياقات يبنيها الوعي، وتنميها الممارسة.

والتحدث عن تلك السنن التي اكتشفها غيرنا قليلُ الجدوى، بالنسبة إلينا، لأن وعينا لم يدمج ما يترتب على تلك السنن من عمل وإحجام ضمن نماذجه ونظمه الخاصة، وبالتالي فإن تأثيرها في سلوكنا يظل محدوداً على الرغم من إيماننا بها. وهذا في تصوري تفسير قريب لقلة انتفاعنا بسنن الله ـ تعالى ـ الجارية والنافذة، فتصرفاتنا وسلوكاتنا ومواقفنا كثيراً ما تكون محكومة بميولنا ورغائبنا، وأحياناً بأوهامنا.

ومن المؤسف فوق ذلك أننا غير مهتمين ببذل الجهد في كشف السنن، والذي يأتي أساساً عن طريق (البحث العلمي) فالمسلمون أقل أمم الأرض اهتماماً بهذه القضية الحيوية. ويتجاوز الأمر ذلك إلى أن في داخل عقولنا نوعاً من البرمجة التي تحجبنا عن الابتهاج بالسنة المكتشفة، والتفاعل معها، وتغيير مقولاتنا وفق مقتضاها؛ وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن بنيتنا الفكرية لم تنل حقها من النمو والنضج، إذ إنّ المهمة الأساسية للفكر أن يهيئ النفوس لقبول التطورات الجديدة، وعدم الاستهانة بها أو تجاهلها.

٥ ـ إن من أكبر المشكلات التي يعاني منها وعينا النقدي العلاقة بين الأفكار والأشخاص، والتداخل بين الذات والموضوع، ونظراً لخطورة هذه العلاقة وتعقدها، فإن نبينا ﷺ كان حريصاً جداً على التأكيد على ضرورة الفصل بين هذين القطبين، فهو في ثيابه وجلوسه وطعامه وشرابه وسكنه مندمج في المسلمين، ويصعب على الغريب الوافد على المدينة أن يميزه عن أصحابه، ولذا فلم تخلع عليه حلل الاحترام المبالغ فيه، أو التقديس الذي يقترب به من مقام الألوهية.

وإلى جانب هذا فإن سلوكه العام قد ألقى في روع أصحابه الفرق بين ما يقوله بوصفه نبياً، يبلِّغ عن ربه، وما يقوله بوصفه اجتهاداً شخصياً؛ ولذا

فإن الحباب بن المنذر سأل النبي ﷺ يوم بدر عن الموقع الذي نزل فيه قائلاً: هل هذا منزل أنزلك الله إياه، أو هو الرأي والحرب والمكيدة؟ ولما أجابه بأن ذلك اجتهاد، وليس وحياً، قال: يا رسول الله ليس هذا لك بمنزل.

والقرآن الكريم الذي نطق بسداد ما يبلغه النبي ﷺ وصدقه حين قال: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ۝٤﴾[1]، هو نفسه الذي عاتبه على أخذ فداء الأسرى، وعلى موقفه من ابن أم مكتوم... وذلك ليرسخ في نفوس المسلمين على مدار التاريخ أن المرء حين يجتهد فإنه معرَّض للصواب والخطأ.

كثيرون منا اليوم مسحوا كل احتمالات الخطأ والوهم والهوى والقصور الذاتي والخضوع للمصلحة، التي تحيط ببناء الرأي والمذهب والموقف، وانتهَوْا إلى أن المجتهد أو العظيم أو الألمعي أو الخبير إذا أبدى رأياً، أو عمل عملاً، فينبغي أن يكون صواباً! وهذه الوضعية البائسة حملت كثيراً من الناس على الفهم المبتسر، وعلى التأويل المتعسف للنصوص والمعطيات العلمية، وتجاهل سنن الله ـ تعالى ـ في الخلق من أجل المحافظة على صورة شخص، ينظرون إليه بعين الاحترام والتقدير، أو يرتزقون مما يظهر أنه كذلك! وكانت النتيجة تضاؤل الرؤى المنهجية والحقائق العلمية والمدلولات الأخلاقية... على طريق منح العصمة لمن لا يستحقها، ولا يدّعيها. ويؤسفني القول: إن هذه الحالة أخذت تستوطن في بلاد المسلمين إلى درجة غريبة، لا تجرح كبرياء العقل فحسب، وإنما تخدش صفاء التوحيد. على حين أن أمماً كثيرة تعمق الفصل بين الذات والموضوع، وتحاول تطوير العلاقة بينهما، لتكون أكثر ملاءمة للتقدم العقلي الذي حدث في هذا القرن.

---

(١) سورة النجم: الآيتان ٣، ٤.

لا أريد أن أتوسع في ذكر هذه النماذج خشية التطويل، ونحن لا نقصد هنا إلى الاستقصاء، وإنما إلى لفت الانتباه.

بنية الطرح الفكري:

إن بنية طرحنا الفكري، تحتاج دائماً إلى تجديد؛ حيث إنّ طبيعة اشتغال (الذهن) على المعلومات الواردة، ومحاولاته استخراج مستخلصات منها - كثيراً ما تترك آثاراً ضارة على المبادئ العامة التي في حوزته، وعلى منطقيته، وطلاقة خياله... وهذا يعني أن المزيد من الأعمال لقوانا الذهنية، لا يعني اطراد تحسن مستوى تلك القوى بصورة عفوية؛ فالنكوص دائماً وارد. ولذا فإن من المهم جداً أن يظل وعينا متيقظاً للتغيرات التي تطرأ عليه، أي أن يحاول حماية نفسه من نفسه، ومن الوافدات الخارجية عليه. وسألمس في هذا الباب شيئاً مما يخص هذا الأمر في الحروف التالية:

١ - الفلسفة والعلم:

الإنسان متشوق دائماً إلى إيجاد طريقة يسيطر من خلالها على الواقع، وعلى المفاهيم والرموز، والاتصال من خلالها بالماضي والمستقبل. وقد سلك في ذلك إلى الآن طريقين: الفلسفة والعلم، وهو يشعر أنه لا غنى له بأحدهما عن الآخر، وسنقدم هنا إضاءة يسيرة حول التعامل مع كل منهما:

العلم يهتم بالجزئيات والفرعيات، فموضوعاته تميل إلى أن تكون معارف منظمة، ومتراكمة، يتم تجميعها على نحو شبه معزول عن الأطر الحياتية العامة، على نحو ما نجده من عمل العلماء والباحثين في معاملهم ومكتباتهم، فهم يسعون إلى النفاذ إلى تكوينات أصغر، ويحرصون على تجزئة الموضوع من أجل المزيد من فهمه، والتعمق في معرفة مكوناته المختلفة. والعلم يسعى دائماً إلى التخلص من الخلاف في موضوعاته عن طريق صياغة القوانين والقواعد العلمية؛ ولذلك فإنه حين تكون لدينا قضية

هي موضع نظر وجدل وخلاف، فإنها لا تدخل في إطار العلم؛ لأن العلم ليس فيه مذاهب. وعلى هذا فالعلم يسعى دائماً إلى توفير اليقين، وهو في سيرورته ونموه يتجه إلى الانفصال عن الأشخاص، فالحقائق العلمية ملك للجميع، وعلاقتها بمن اكتشفها علاقة تاريخية بحتة.

كلما زاد العلم تضاءل مجال الهوى والظن ـ على حين يتسع مجال التآمر، وتصبح إمكاناته أكبر ـ حيث يصبح التفاهم من خلال أمور مبلورة وواضحة.

فالحقائق العلمية أشبه بالأرقام والعملات الحرة، قابلة للتداول في أنحاء الأرض، دون أن يختلف الناس في تفسيرها. وتكتسب الحقائق العلمية صلابتها من أنها صماء عمياء، فهي قابلة للاستخدام في سياقات الخير وسياقات الشر؛ فأشعة اللّيزر دخلت عيادات الأطباء؛ لتكون وسيلة علاج لبني البشر، ودخلت مستودعات الجيوش؛ لتكون أدوات فتك بهم.

أما الفلسفة فإن مجالها الأساسي، هو بحث القضايا الكلية والمبادئ الكبرى والأهداف والغايات، وبناء الأطر والمسلّمات العامة. الفلسفة أشبه بـ (الفن) تحمل السمات الإنسانية، وتقبل الخلاف والتفسيرات المتباينة، وتحتمل الرؤى المذهبية. ولأنها تشتغل بقضايا كثيرة التشعيبات والتفصيلات، فإنها لا تمنحنا اليقين الذي نجده في العلم والمعرفة، لكنها توسع مدى الرؤية لدينا، وتفتح للفكر مجالات النظر والجدل والموازنة.

قد ارتدت الفلسفة في القرون الإسلامية الأولى ثوبَ الانحراف والضلال بما حوته من معتقدات فاسدة، ولذلك جفل الوعي الإسلامي منها، وزهد بها الناس، بل صار من يتوسع في استخدام المقولات الفلسفية موضع اتهام في عقيدته وسلوكه. وقد كان خطأ كثير من فلاسفة المسلمين أنهم أعملوا العقل في قضايا كبرى دون امتلاك الحساسية الكافية للالتزام بقطعيات الوحي، فاشتطوا في طروحاتهم، وخدشوا مسلّمات في عقائد المسلمين، فأضروا بأنفسهم وبغيرهم. وقد كان بإمكانهم أن يقدموا للأمة

وللإنسانية خدمات جليلة لو أنهم تفلسفوا ضمن الإطار العام للمبادئ الإسلامية الكبرى، ومع أن ذلك حصل منهم في أحيان كثيرة، لكن لم يكن هناك التزام دائم به.

نحن بحاجة إلى الفلسفة بما هي خبرة بخطوات التفكير العلمي والحوار والجدل مع ظواهر الوجود، وبما هي فهم للأبعاد المختلفة للظاهرة الواحدة...

إن الإنسان البدائي، والقليل الحظ من المعرفة والتقدم العقلي عامة، ضعيف التجريد، وهو يميل إلى استخدام مفاهيم مستقاة على نحو مباشر من المواقف اليومية المعيشة. ولذلك فهو غير قادر على الاتصال الجيد بالماضي والمستقبل على نحو فعال ومُجْد؛ لأن ذلك لا يتم إلا عبر مفاهيم عالية التجريد، كما أن قدرته على النقد الذاتي، تظل محدودة؛ لأن ذلك يتطلب منه قدراً معيناً من تفكيك الموقف موضع النظر، وذلك التفكيك، يحتاج إلى عزل الذات عن الواقع المعيش، وهذا غير متيسر له، بسبب أن مفاهيمه مستمدة من ذلك الواقع نفسه؛ وليس كذلك القادر على التفلسف.

العالم الآن يزداد تعقيداً وتداخلاً، والواقع يزداد تنوعاً وثراء، مما يعني أن العلم ـ مهما تطور ـ سيكون غير قادر على الاستقلال بتشييد البناء المعرفي للواحد منا، ولا بد من مساهمة الفلسفة فيه، إذ إنها تعمل عند نقص المعلومات، فهي تنشط حيث يكون هناك فراغ معلوماتي.

لا يمكن للإنسان أن يعمل بدون اتجاه أو ميل نحو شيء معين؛ والصحة العقلية لا تكتمل لدى الفرد، إلا إذا أدرك ما يقوم عليه سلوكه من عقائد، وما يوجهه من أهداف، وهذا كله مما يخدمه التفلسف.

إن الفلسفة تساعدنا بما توفره من رؤى كلية على رسم أهدافنا وتنسيق طاقاتنا، واستخدام قدراتنا في المجال الأمثل. إن العلم يوفر لنا القوة الغاشمة، لكن الفلسفة توفر لنا (الحكمة) التي بمقتضاها نستخدم القوة، فيما نراه صالحاً لنا. وفلسفة التشريع، وعلم المقاصد، وما يشوب الأحكام من

تعليل... كل ذلك يساعد على فهم الشريعة الغراء، ويساعد على تنزيلها على الواقع، وهذا من التفلسف المحمود.

اتجاه الناس نحو الفلسفة، يتكاثف بوتيرة متصاعدة بسبب كثرة ما يوجد يومياً من أشياء وأحداث ونظم وظروف غير معلومة لنا؛ لكن المشكلة التي تحتاج إلى معالجة، هي أن كثيرين منا غير قادرين على التعامل الملائم مع المعطيات العلمية والمعطيات الفلسفية، فوعينا مرتبك في هذا الموضوع؛ ولو دققنا النظر في الجدل في قضايا تحكمها الفلسفة ـ كتحليل الأحداث التاريخية والجارية ـ لوجدنا أن ألوف الساعات تهدر يومياً، حيث يسعى كل واحد من المحللين إلى إقناع الآخرين بتحليله؛ ولو عرف كل واحد منهم أن تحليله ليس أكثر من معطى فلسفي لاكتفى بعرض وجهة نظره، ووفّر على نفسه وغيره وقتاً وعناء لا معنى له.

ومن وجهة ثانية فإن كثيرين منا يقفون من العلم موقفين سيئيْن:

الأول هو المجادلة العقيمة في حقائق ثابتة، انقطع فيها الجدل منذ وقت بعيد، فيهدرون بذلك أوقاتهم وأوقات غيرهم من غير أي ثمرة ترتجى.

والثاني تلقي الحقائق العلمية المختلفة ببرودة وسلبية تامّتين دون أي قدر من التفلسف في التعامل معها، مع أن الحقيقة العلمية إذا لم نسلكها ضمن رؤيتنا العامة للحياة، ولم نثر بها نماذج ونظم تفكيرنا، فإنها تكون أشبه بقطعة أساسية في سيارة، نزعت منها، وألقيت في فلاة، فلا يدري من يعثر عليها ماذا يعمل بها، ولا كيف يستفيد منها؟

٢ ـ الخيال الخصيب:

إن التعامل مع ملكة الخيال، يشبه المشي على حبل مشدود، حيث إن علينا أن نملك أعلى درجات الدقة والحذر في التعامل معها...

الخيال هبة عظمى من الله ـ جل وعلا ـ فبه نتجاوز حدود خبراتنا، وبه نتجاوز إيقاع اللحظة الحاضرة، والنزوة الجامحة؛ وصدق من قال: «لولا الخيال لكان الإنسان بهيمة».

الخيال الخصب بحاجة دائمة إلى خبرة جيدة بالقضايا التي يتصل بها الشيء المتخيل. وحين تكون الخبرة ناقصة، فإن خيالنا يبدو كأنه قفزة في الهواء، وربما أثار الضحك لدى ذوي الخبرة الحسنة! لا بد للخيال أن يتمرد على سجن الخبرة، مهما كانت تامة وعميقة، ولكن عليه أن يبقى قريباً منها، وضمن مجالها، بمعنى آخر أن يكون ما نتخيّل حدوثه مرتكزاً على أسس موجودة فعلاً، أو يكون تطويراً لشيء موجود؛ فمقدار المسافة بين ما هو كائن، وما يمكن أن يكون يجب أن يخضع لمعطيات وإمكانات علمية معترف بها.

المعارف التي نمتلكها، والخبرات والمهارات التي بحوزتنا، ستظل عاجزة عن التعامل مع الواقع الجموح الذي نعيش فيه؛ وإذا لم يستخدم الخيال أجنحته فإن المعرفة التي في حوزتنا تختنق، وتتعرض للاختلاط والاضطراب. ومعظم إنجازات العلم الكبرى، ظلت مدينة لجرأة الخيال، واختراق طرق التفكير القديمة.

إذا دققنا في واقعنا وجدنا تطرفاً شديداً لدى كثير من الناس في الخضوع للروح العملية؛ فالمهم لديهم إنجازات سريعة وجيدة؛ وقلما يتساءل هؤلاء عن حاجتهم إلى خيال خصيب، يبحث في مدى إمكانية استمرار تلك الإنجازات، وفي كيفية توظيفها في خدمة أهداف أعلى، وفي مدى ملاءمتها لما هو مطلوب. وهذه المشكلة تتضخم عادة عند أولئك الذين يعدون أنفسهم جنود تنفيذ، وعند أولئك الذين حققوا نجاحاً في أعمالهم عن طريق الخبرة المتراكمة والمعزولة عن أفق البحث العلمي.

٣ ـ ما بين الذكاء والعقل:

إنسان العصر الحديث مشرق الوجه، مظلم الروح، كثير الذكاء، قليل العقل.

وهذه مفارقات مزعجة، لا تنم عن نضج متزايد ـ كما قد يتبادر ـ كما

لا تدل على أن وعينا بالصورة الكلية للوجود، بات على ما يرام. بما أن مقاييس الذكاء، تخضع في طرف منها للثقافة والمعرفة، فإن الحاصل أن إنسان اليوم أكثر ذكاء ـ على نحو إجمالي ـ من إنسان العصور السابقة.

العقل في عمق ثقافتنا لا يعني القدرة على الاكتشاف، بمقدار ما يعني طاقة جيدة على تحقيق التوازن الشخصيّ، وتوازن المرء مع بيئته، إلى جانب انسجام سلوكه مع مبادئه وأهدافه. وبهذا المعنى فإن التقدم التقني المذهل الذي ينمو على نحو مطرد، لا يبرهن على وجود تقدم حقيقي مؤطر بالعقل والحكمة؛ وذلك لأن تجسيدات الذكاء ومنتجاته، لا تتصل بمفاهيم الاستقامة والانحراف والسعادة والشقاء، والحياة والموت؛ بل إن الأمر تجاوز ذلك إلى ما هو أسوأ، حيث يتم تحييد المنطق والعقل من اعتبارات قبول كثير من المبادئ والأفكار، وصار الاهتمام منصباً على مدى ما تحققه من سد للحاجات، وتلبية للرغبات بقطع النظر عن أي اعتبار آخر! وهذا سبَّب لوعينا الإسلامي شروخاً في تماسكه ومنطقيته؛ فهو حائر بين مدلولات العقل التي يألفها، وبين تجسيدات الذكاء التي أخذت تشكل بيئة الإنسان الحديث. والمطلوب تنبيه الناس إلى مخاطر انفلات الذكاء من ضوابط العقل ومقتضيات التناسق العام، وهذا من مهام الدعاة والمفكرين والإعلاميين في المقام الأول.

٤ ـ المنطق والعاطفة:

عرّف الأقدمون المنطق بأنه «علم يعصم الذهن من الوقوع في الخطأ». وهذا التعريف يشير بوضوح إلى أن وظيفة المنطق الأساسية، هي وظيفة سلبية، حيث إنه يكشف عن الاستدلالات الباطلة، كما أنه يحذّرنا من عدم كفاية الأدلة التي نستخدمها في البرهنة على آرائنا؛ فهو إذن لا يفيد في الكشف عن الحقيقة، بمقدار ما يفيد في توقي الخطأ؛ وهو بذلك ينمي الروح النقدية أكثر من أي شيء آخر؛ لكن هذا كله لا ينفي أن المنطق يمدنا ببيان وصفي لطرق التفكير المنظمة والمختبرة التي يمكن أن يستفيد منها من يرغب في ممارسة التفكير.

ولست أجد الحماسة هنا لبيان تلك الطرق، وتسليط الضوء عليها، وإنما أريد أن أوضح أن كل ما تلقته البشرية من دروس عن التفكير المستقيم والتفكير المعوجّ، لم يجعلها تتقدم كثيراً في الوصول إلى اليقين، والتفريق بين القضايا الصحيحة والباطلة، وذلك يعود إلى أمرين: هشاشة البنى الفكرية لدى معظم الناس، وغلبة العواطف والأهواء عليهم.

فالعدوّ الأكبر للتفكير المنطقي، لا يتمثل في جهل قواعده وطرقه، وإنما بما يقبع في عقول الناس من كسل ذهني، وهوى، وخضوع للعواطف، مهما تكن متحيزة وغير منطقية.

وتاريخ الإنسان مملوء بالمواقف والتصرفات القائمة على الحلول الوسط والتسويات التصالحية؛ كما أنه مملوء بالمواقف التي لا تخضع لأي معيار منطقي، فمديحنا لذواتنا، ودفاعنا عن أخطاء أبنائنا وأصدقائنا، واختيارنا لما نملأ به أوقات فراغنا... كل ذلك لا يخضع في أكثر الأحيان لأحكام العقل والمنطق، وإنما يخضع للرغبات والأحاسيس والمشاعر والمصالح، ويأتي العقل متأخراً ليضفي الصبغة المنطقية على ما نفعله. وتثبت الأحوال المشاهدة كثرة أولئك الذين يتشبثون بمعتقداتهم القديمة حتى عند شعورهم أنها فقدت أساسها المنطقي، وصارت مما ينبغي نبذه والتخلي عنه. ولا أظن أننا نختلف أن للانفعالات والخيال من قوة التأثير في تشكيل أفكار الناس وميولهم ما يفوق بكثير المعلومات والطرح المنطقي؛ مما يؤكد أن بني البشر مخلوقات عاطفية في المقام الأول.

وهكذا فتجديد الوعي يتطلب أول ما يتطلب أن يتعرف الوعي على نفسه ومكوناته؛ والتحديات التي تواجهه، وأن ينتصف لذاته من ذاته، فإلى أي حد سيكون ذلك ممكناً؟.

حول العلم والمعرفة

أهمية المعرفة:

إن ما ندركه، وما نشعر به، وما نرغب فيه، هو الذي يشكّل وعينا. العنصر الأساسي من هذه الثلاثة في تنمية الوعي وتنظيمها هو (الإدراك).

قبل اختراع الكتابة كانت الأذن هي المنفذ الأساسي، وما زالت ذات أهمية بالغة، لكن بعد أن صار الكتاب، هو المستودع الرئيس للعلوم والمعارف، صار لـ (العين) الدور الأهم في تلقّي المعارف الراقية والمنظمة والمترابطة. إن الإمكانات العقلية التي وهبها الله ـ تعالى ـ للناس شبه متساوية على مستوى الأمم، فليس هناك أمة مختصة بالنابهين، وأخرى مختصة بالأغبياء، لكن من الواضح أن هناك أمماً أفضل وعياً من غيرها، وهذا في الحقيقة يعود في المقام الأول إلى المعارف والخبرات التي يتعرض لها أبناؤها.

إذا أردت أن تعرف قيمة العلم في حياتنا، فتصور إنساناً مجرداً منه، ثم تأمل في نوعية تصرفاته وعلاقاته، وفي مهاراته وتطلعاته، وقدرته على الوعي بذاته وبما حوله؛ وآنذاك فستجد معاني التوحش والفوضى والعدوان والخرافة والكلالة، تسربل وجوده كله.

إن القراءة والكتابة، ومعاناة شؤون المعرفة، كانت موضع اهتمام القرآن الكريم والسنة النبوية على نحو مدهش؛ وحين نهضت الأمة، وقامت حضارة الإسلام الزاهية تحول مركز السلطة في حياة العرب من (القوة) إلى (المعرفة) أي من البهيمية إلى العقل، ومن الظلم إلى العدل، ومن الهمجية إلى النظام. وقد شاع ذلك بين الأمم، وصار معلماً من معالم حياة أمة الإسلام.

يقول الأسباني (أديلارد) لابن أخيه: تعلمت من العرب شيئاً واحداً، يتلخص في: «إذا كانت القوة هي التي تقودك، فهذا معناه أنك دابة، يقودها رسن». فسبحان محوّل الأحوال!.

إذا وجدنا أمة تحتكم إلى القوة بدل المعرفة، فهذا يعني أنها أمة جاهلة، أو شقية، لم تنتفع بما آتاها الله من علم، وهي إلى جانب ذلك أمة مزدوجة الشخصية؛ لأنها تلقن أطفالها في المدارس أنبل القيم وأعلاها، لكنها في حياتها العامة محكومة بالأهواء والشهوات وسلطان المنافع الشخصية...

في عصرنا الحاضر أخذت منابع القوة، تحوّل مجاريها نحو مجرى ينبوع واحد هو ينبوع (العلم)؛ بمعنى أن القوة الغاشمة، لم يعد بإمكانها أن تحقق ذاتها على نحو واضح ومقبول من غير (العلم)؛ إذ إن عليها أن تتخذ منه ظهيراً أو أساساً أو ستاراً، وهذا ضاعف من مشكلات الأمم التي لم تنل من العلم إلا القليل، وجعل هامش المناورة أمامها محدوداً.

المال في زماننا هذا هو المحور الرئيس الذي يدور حوله الكثير الكثير من مفردات التقدم المادي اليوم. العلم اليوم ليس شيئاً موازياً للمال ـ كما كان الشأن في الماضي، وإنما هو مصدر للمال والثروات العظيمة؛ فمن خلال التقدم المعرفي، وتطبيقاته المذهلة، تضاءلت مصادر الثروة الأخرى: الزراعة والرعي والثروات الطبيعية والجهد العضلي... بل صار أداء هذه المصادر والأوعية على نحو جيد في تحسين نوعية الحياة مرتبطاً بقيامها على أسس علمية متينة.

يقول (ثورو) الاقتصادي الأمريكي المرموق: إن ثراء الأفراد والبلدان، لم يعد يعتمد على نفس العناصر التي كانت سائدة في السابق؛ ففي السابق كان توفر الموارد الاقتصادية أهم عنصر في المعادلة الاقتصادية؛ وفي القرن الحادي والعشرين ستصبح قوة العمل والتعليم هما السلاح التنافسي الأول، ولن تعتمد الميزة التنافسية على ثروات الموارد الطبيعية؛ إذ إنه يعتقد على نحو عام أن الصناعات الرئيسية السبع للعقود القادمة هي (الإلكترونيات)

الدقيقية، والتقنية الحيوية، وصناعات المواد الجديدة، والطيران المدني، والاتصالات، وأجهزة (الروبوت) المزودة بأجهزة القطع والتشكيل، والحاسبات الآلية، والبرامج. وهذه كلها صناعات المقدرة العقلية. وأي منها يمكن القيام به في أي مكان على وجه الأرض. والموقع الذي ستقام فيه، يتوقف على من يستطيع تنظيم المقدرة العقلية من أجل السيطرة عليها. في القرن القادم ستكون الميزة التنافسية من صنع الإنسان.

إن المعرفة التي بحوزتنا هي الوسيط الذي ندرك من خلاله الوجود المادي والمعنوي، والواقع التاريخي والواقع المعيش. وهذا الوسيط يتم تطويره عبر الخبرة البشرية، وعبر الكشوف والبحوث المتجددة.

مشكلات العالم تزيد لأسباب عديدة، أي أن الواقع يتغير، وهو بتغيره يفرض علينا سلوكات واستجابات جديدة، لكن إذا لم نطور معارفنا لتظل على صلة بما هو جديد ومتطور، فإن ذلك سيعني أن الصورة التي نرسمها عن الوجود صورة متخلفة، وهذه في الحقيقة أعمق مشكلة يواجهها الوعي، وهو يحاول استخراج مستخلصات عما يجري في البيئة التي يعيش فيها.

اتساع العلوم والمعارف يسير على وتيرة متصاعدة؛ ويذكر بعض المغرمين بالتقديرات[1]، أن تسعة أعشار العلماء الذين أنجبهم العالم في تاريخه ما زالوا أحياء بيننا اليوم. وأشار بعضهم إلى أنه لو جمعت المعرفة في بداية الحياة على سطح الأرض حتى السنة الميلادية الأولى، فإنها تكون قد تضاعفت مرتين سنة ١٧٥٠، ثم ثماني مرات عام ١٩٥٠، ثم ست عشرة مرة عام ١٩٦٧؛ مما يعني أن الكمّ المعرفي، يتضاعف بصورة كبيرة في فترات قصيرة، قد لا تتعدى عشر سنوات.

(١) كل الأرقام المتعلقة بالبيئة والتقدم الحضاري والإنتاج المعرفي، تحتوي على مجازفات كبيرة، وهي في أفضل حالاتها، لا تعدو أن تكون مؤشرات يستأنس بها، ليس أكثر.

هذه الوضعية ذات مدلولات خطيرة، منها: أن القول القاطع في أمور كثيرة، بات يتطلب كمية كبيرة من المعلومات، كما أن اتخاذ قرار ما في أي مجال من المجالات، صار بحاجة إلى مراعاة معطيات كثيرة، وإلا كان مجهول النتائج. هذا كله يعني أن جهلنا يزيد مع أن المؤشرات السطحية، تشير إلى غير ذلك؛ وهذه الوضعية صارت مصدراً للشعور بالغرور إلى جانب إظهار التعالم لدى أعداد كبيرة من الناس، وصار ما هو ملحّ الآن ليس تعليم من لا يعرف، ولكن ـ قبل ذلك ـ إقناعه بأنه لا يعرف، وأنه مهما بذل من جهد في التعلم، فإنه سيظل قاصراً عن القبض على ناصية المعرفة الكلية.

إلى جانب كل ما تقدم أضحى من الضروري على الواحد منا أن يأخذ بعين الاعتبار ـ على نحو أكثر جدية ـ ما لا يعرفه مما يدخل في دائرة اختصاصه واهتمامه وشأنه الخاص، وهذا في تصوري يكشف عن الحسّ النقدي لدى الواحد منا أكثر مما يكشفه تقديره لما يعرفه.

إن كثيراً من الجدل العقيم والخلافات المستطيلة في الزمان والمستعرضة في المكان، ما كان له أن ينتشر على هذه الصورة، لولا كثرة الجهل، حيث تغيب القاعدة العلمية المشتركة، وقد روي عن علي ﷺ أنه قال: «العلم نقطة كثّرها الجاهلون». وروي عن الغزالي أنه قال: «لو سكت من لا يعلم لسقط الخلاف»[١].

ماذا سنقول بعد هذا وكثير من شبابنا مُعرِض عن المعرفة الجيدة، ومنصرف إلى مشاهدة التلفاز والرياضة، وإذا قرأ قرأ كثيراً مما لا ينفعه، ولا ينهض بمستواه العقلي... مع أن التحديات الهائلة التي تواجه أمة الإسلام تتطلب الكثير من القراءة، وقبل ذلك الارتقاء بنوعية ما نقرأ؟!

ومع كل هذا، فإن علينا أن نؤكد في كل مرة أن العلم ليس مطابقاً للعقل، ولا هو الدواء الذي سيساعدنا على التخلص من كل داء؛ فالفساد

---

(١) يعني كثيراً منه.

الإداري، والانحطاط الخلقي ـ مثلاً ـ كافيان لتدمير مجتمع بأكمله مع وجود الجامعات ومراكز البحوث. فالعلم ـ أياً كان موضوعه ـ ما هو إلا أحد النظم المهمة التي تمنح المجتمع توازنه، لكنه إذا لم يكن مؤطراً بعقيدة صحيحة، ومتزامناً في عمله مع نظم سياسية وأخلاقية... جيدة، فإن قدرته على النهوض بالحياة، ستكون محدودة.

جوهر المعرفة:

الرؤية الإسلامية لـ (العلم) أنه ـ على نحو عام ـ وسيلة، وليس غاية في نفسه، وذلك ليس للاحتفاء بالأشياء العملية فحسب، ولكن لأن المعرفة التي لا ندري لماذا نكتسبها تفقد الكثير من معناها وفلسفتها وتماسكها، أي أن بنيتها نفسها تكون مشوهة حين تكون المعرفة عبارة عن وحدات متشظية، فإنها تحتفظ ـ ولا ريب ـ بشيء من قيمتها، فهي بمثابة قطع ذهبية، لكن إذا نجحنا في أن نستخرج منها رؤية متكاملة للحياة أو منهجاً متماسكاً للبحث والتحليل، فإنها تكون بمثابة منجم من الذهب.

وسأسلط الضوء على هذه القضية من خلال النقاط التالية:

ـ إن التاريخ لا يكرر نفسه لأسباب عدة، لكن سنن الله ـ تعالى ـ التي مضت في الذين خلوا من قبل، تظل فاعلة ومهيمنة في حياة الناس اليوم وحياتهم غداً؛ مما يعني أن علينا ألا ننظر إلى أحداث الحياة على أنها أشتات من أنشطة البشر أو الوجود، ما دامت تخضع لنظام أعلى، ولنظم فرعية كثيرة.

إن بإمكاننا أن نستخلص مما يبدو أنه مجرد أحداث ووقائع وروايات قوانين تشكل لنا في النهاية رؤى كلية، تساعدنا على أن نعمق نظرتنا للوجود، كما تساعدنا على الوصول إلى المزيد من القوانين أيضاً.

من المؤسف حقاً أن نظام السرد الذي اتبع في كتابة تاريخنا، لم يظل أسلوباً في عرض أحداث التاريخ فحسب، وإنما تحول إلى أسلوب عام في

التعامل مع المعرفة، مما جعل المعارف عامل تشتيت للوعي بدل أن نملكه بها أصولاً للاستيعاب والمحاكمة.

عدم الاهتمام بكشف السنن التي تحكم حياتنا لم يؤد إلى عدم الاستفادة من تلك المعلومات في امتلاك منهج جيد للفهم فحسب، وإنما أدى أيضاً إلى سهولة تشويه المعلومات وتزويرها، والدس فيها.

ويبدو أن ذلك كله نابع من عدم فهمنا لعلاقة المعرفة بالوعي.

إن مهمتنا أن نشكل من المعارف المتناثرة والمتراكمة التي نحصل عليها إطاراً علمياً، يساعد وعينا على الكشف عن الحقائق، ولا سيما عند وجود معطيات ناقصة، أي الانتقال من مقدمات ناقصة إلى نتائج متناسقة ومقنعة، وهذا لن يتم إلا إذا أعطينا للتحليل والربط بين المعارف المختلفة جل اهتمامنا.

وبإمكان أسلوب في الاستيعاب، كالحوار والمناظرة أن يساعدنا كثيراً في هذا الباب.

من خلال الإطار العلمي والنظرة العلمية المدققة نستطيع أن نوظف الأنماط والنماذج العلمية في ارتياد آفاق المجهول والتخطيط للمستقبل.

٢ ـ إن التحدي الذي يواجه أمة الإسلام اليوم يتمثل في تحسين مستوى عطاءاتها وإنتاجاتها في كل المجالات من أجل الارتقاء بمركزها الدولي العام، ومن أجل تأمين درجة من الاستغناء والاستقرار لمجتمعاتها.

وهذا يتطلب أولاً اكتشافاً للذات والإمكانات وأساليب العمل. وأداة ذلك هي المنهج العلمي الذي كوّناه.

بوسع الإطار العلمي أن يساعدنا على تحويل معلوماتنا المختلفة إلى عناصر إنتاجية، تحسّن نوعية الحياة. وهذا التحويل هو الذي يحول دون وجود ازدواجية في شخصية الأمة، تظهر من خلالها الفروق بين ما تعلم وما تعمل.

وليس ذلك فحسب، بل إن تحويل المعارف إلى عناصر منتجة، قد

يكون أفضل واق من اشتمال المجتمع على عناصر تؤدي في النهاية إلى تحلله أو انفجاره. وهذا ما ألمسه في تجربتنا الحضارية العريضة؛ فعندما أخذت النهضة الإسلامية في الجمود والتراجع كانت القوى النافذة في المجتمع آنذاك، تدفع العلماء ـ مع ما يحملونه من معارف ـ للعيش على هامش الحياة، فحجب نور العلم عن توجيه الحياة الاجتماعية؛ مما جعل المجتمعات المسلمة آنذاك تعاني من الخرافة والركود والتحلل والتعانف.

إن علينا أن نتساءل دائماً ما قيمة ما نحمله من معارف، وما نصوغه من مناهج إذا لم ينعكس على أسلوب حياتنا وتعاملنا بعضنا مع بعض؟!

إن حاجتنا إلى الابتكار في إدارة مجتمعاتنا، وحل مشكلاتها، وتوجيه طاقاتها على النحو الذي يحقق فلاحها وسعادتها ـ لا تقل في حال من الأحوال عن الحاجة إلى الابتكار الفني والتقني. وأعتقد أن ما لدينا من مشكلات اجتماعية واقتصادية كافٍ على نحو وافٍ لتحريك ما في عقولنا، وتفجير ما في نفوسنا من إمكانات وقدرات إذا استطعنا توفير بعض الشروط.

٣ ـ إذا استطعنا التوصل إلى بعض المقولات والمستخلصات المعرفية، فإن علينا أن نكون على وعي بأن ما نصل إليه من ذلك، لا يحمل في ذاته كل عوامل صدقه ونجاحه وقدرته على إصلاح حال الناس، فهناك دائماً عوامل خارجة عن طبيعة النظام المعرفي، وتلك العوامل، هي التي تحدد مدى فاعلية ذلك النظام. عقيدة الأمة ومبادئها الكبرى، وعلاقاتها الراسخة، ومفاهيمها الأساسية، هي التي تتحكم في هضم الأمة للمعارف الجديدة، وهي التي تحدد درجة حساسية المجتمع نحوها؛ وعلى سبيل المثال فإن الأطر المعرفية التي تمجد النجاح الدنيوي، وتتناسى النجاح الأخروي، لا تستطيع أن تلامس البنية العميقة لذاتية الأمة، كما لا تستطيع أن تستنفر طاقاتها للنهوض وبذل الجهد الفائق. والمعلومات التي تعلق حصول السعادة على تضخيم الاستقلالية والفردية سترفض، لأن الصلات الاجتماعية لدى المسلمين متينة وآسرة وهكذا...

إذا اتضح هذا فإنه يمكن القول: إن كل الأفكار الإصلاحية التي استعيرت من خارج المنظومة الفكرية والمعرفية الإسلامية، لم تستطع تقديم الكثير، بل أوجدت انقساماً في وعي الأمة، وأثارت مشاعر الإحباط.

إن المقولة الواحدة تكون ذات وقع متعدد بحسب النظام الرمزي للذين يتلقونها، وبحسب ملاءمتها لمجمل الركائز والبنى الثقافية المتجذرة في مجتمعاتهم، ويجب أن يؤخذ هذا بعين الاعتبار.

المعرفة المعاصرة:

ليس المقصود بالمعرفة المعاصرة، تلك المعارف التي أُنتجت في العصر الحديث، وإنما المقصود ذلك اللون من المعرفة الذي يفرض العيشُ في هذا الزمان توفره وتسلحنا به.

إن معرفة المسلم بأمور دينه، ومشكلات أمته، إلى جانب الإلمام بشيء من تاريخها، وبعض المقدمات التي تحتاجها للرقي والنهوض إن هذا كله مطلوب توفره في كل عصر؛ لأنه يشكل الأطر التي تتفاعل فيها كل المفردات المعرفية، التي سنكتسبها على الصعد المختلفة. ولذا فإن من الممكن أن نرى أشخاصاً منغمسين في المعطيات العلمية إلى آذانهم، لكننا لا نعد ثقافتهم معاصرة، وذلك لأن المعلومات التي لا نستطيع دمجها في أصول ومبادئ ونظم ونماذج عامة، تظل مشتتة، وأيضاً قاصرة، لأنها آنذاك لا تجدد سوى جزء يسير من الوعي. وفي المقابل فقد نجد من يملك ثقافة شرعية وتاريخية ممتازة، لكن بعده عن فقه تحديات الواقع ومتطلباته جعله قاصراً عن توظيف ذخيرته العلمية، كما جعله معزولاً عن التأثير الملائم في أبناء عصره، وعن تصريف شؤونه الخاصة على الوجه الأمثل.

ويبدو على نحو عام أن في البرمجة الجينية للبشرية ميلاً حاداً إلى التطرف، فنحن نرى ـ على الصعيد المعرفي ـ من يميل ميلاً شديداً إلى التخصص، حيث يستغرق جهده ووقته وطاقته؛ على حين نرى أقواماً لا يحصون عدداً، يقرؤون كل ما يقع تحت أيديهم دون أن يوجهوا عنايتهم

إلى شيء خاص، يتمكنون مع الأيام من إثرائه وتطويره والإضافة إليه. لا ريب أنه لا يمكن تطوير أي علم من غير إفراغ الجهد فيه من قبل حشد كبير من العلماء، لكن حياتنا المعاصرة، لا تتطلب التقدم العلمي والتقني والاقتصادي فحسب، بل صار من الصعب اليوم الاقتناع بأن النمو الاقتصادي والتقدم التقني، يمثلان هدفين واضحين ومستقلين بذاتهما؛ لكن يبدو أن لذة الاكتشاف والإبداع التي يجدها المشتغلون بالبحث العلمي، تغريهم بالانعزال عن العالم الخارجي؛ وكلما زاد انعزالهم صارت عودتهم إلى التفكير بالشؤون العامة أصعب.

الإغراق في التخصص، وفي الأعمال البحثية، أفرز مشكلات عدة، منها أن المشتغل بالتخصص يجد نفسه كلما تقدم به الزمن منهمكاً في أمور فرعية، وهذه الأمور الفرعية ـ ولا سيما في المجال الإنساني ـ تكون في العادة خارج نظام تحديات الواقع وعلاجاته، والذي يتطلب عادة طروحاً ورؤى أكثر عمومية وأرحب أطراً. أضف إلى هذا أن البحث في الأمور الفرعية، لا يؤدي ـ في الغالب ـ إلى إحداث تطورات مثيرة في التخصص. فالتطورات الكبرى رهن بمعالجة أسس العلم وفلسفته. والغارقون في المسائل الدقيقة، لا يكونون في العادة مهيئين ذهنياً للتفكير في القضايا الكبرى في تخصصاتهم.

العزلة التي يعاني منها المتخصصون ليست اجتماعية فحسب، وإنما هناك عزلة معرفية عن باقي فروع العلم. والذي يفعل ذلك يتجاهل وحدة المعرفة وتداخلاتها والإمكانية الهائلة للتقدم العلمي التي يمكن أن تتوفر عن طريق الانفتاح على العلوم الأخرى.

ولست أدري كيف يمكن فهم علم ما دون فهم تاريخه، ودون نظرة فاحصة للعلوم المتعلقة به، وهل يمكن لعالم الاجتماع مثلاً أن يتجاهل المعطيات العلمية المستجدة على صعيد علوم الإنسان والنفس والتاريخ والاقتصاد والسياسة؟

أضف إلى كل ما سبق أن المشاكل الأساسية التي تواجه البشرية، هي مشاكل خلقية واجتماعية في المقام الأول؛ والشأن الاجتماعي نسيج جاء كل خيط منه من بيت، ولا بد لمعالجته من مشاركة عامة وفعالة من كل القوى الثقافية، وإلا عبث فيه العابثون والفاشيون والاستغلاليون...

أما الذين يقرؤون في كل علم دون هدف محدد، فإن مشكلتهم متعددة الرؤوس، فهم أولاً لا يجدون معنًى للقراءة المكثفة والمستمرة ما دام ليس هناك هدف محدد، يسعون إلى تحقيقه من وراء نشاط القراءة. ثم إن رؤيتهم للأشياء تظل متشظية، وكثيراً ما يقعون ضحية لآراء شاذة، اطلعوا عليها؛ فعدم تنسيق نشاطهم التعليمي، يحرمهم من المقارنة بين الآراء المتعددة في المسألة الواحدة. وبعد هذا وذاك فإن هذا النوع من الاطلاع، لا يفيدهم في تطوير مركبهم العقلي، ولا في بلورة نماذج فكرية خاصة.

وعلى هذا فالمعرفة المطلوبة اليوم معرفة متخصصة، لكنها منفتحة على الشأن الاجتماعي، ومنفتحة على التخصصات الأخرى، وكلما كان التخصص أقرب إلى ما نهتم به، كان الانفتاح عليه أوجب.

إن عصرنا هذا عصر كل ما فيه مصنوع ومخطط ومبرمج، ولذا فإن المشكلات التي نعيش فيها ليست مفرزات طبيعية لاجتماع الناس بعضهم مع بعض، ولا لأهواء الناس وحرصهم على مصالحهم الخاصة فحسب، وإنما هي ـ إلى جانب ذلك ـ نتائج ما يحاك من خطط ومؤامرات يدبرها الأقوياء من أجل مزيد من الاستعباد للضعفاء، وهذا يعني أن مواجهة تلك المشكلات، ينبغي أن تتم على أسس علمية؛ إذ لا يَفُلُّ الحديد إلا الحديد. وفي هذا الصدد نجد من يتكلم عن مؤامرات اليهود ودسائسهم، ومن يتحدث عن هيمنة الغرب على العالم دون إيجاد أي مركز مرموق يخصص دراساته لكشف تلك المؤامرات، والبحث في أسباب قوة الغرب أو قوة اليهود. والسلاح الذي نستخدمه في كل يوم هو الشجب والعويل

ومر الشكوى. وبعضنا يرى أننا لن نجد طريقاً للخلاص إلا عبر انهيار الغرب، فيجعل ديدنه الحديث عن ذلك!.

حتى تكون معارفنا معاصرة وذات أثر في تغيير واقعنا، فإن عليها أن تكون ثرية بالرؤى والمفاهيم والطروحات التي تعالج ما طرأ على حياة الناس عندنا من تغييرات جذرية ومشكلات مستفحلة بسبب الانتقال من حياة البادية وحياة الريف إلى المدن المليونية الآخذة في التضخم، إلى جانب معالجة المشكلات الناجمة عن التطور التقني المذهل الذي خلط العالم بعضه ببعض، وفكّك الكثير من الثقافات المحلية، والسياقات التربوية والاجتماعية. وأعتقد أننا بحاجة ماسّة إلى نشر المعارف التي توضح حدود الحلال والحرام، كما توضح مقومات الشخصية الإسلامية، وتدلّ الناس على سبل المحافظة عليها. وذلك وحده لن يكون كافياً في مواجهة السيل المتدفق من الأزمات، بل لا بد أن ننمي كل المفاهيم والأفكار والمعارف التي تساعد الشباب على الشعور بالمسؤولية، وتلك التي تحفز فيهم روح المبادرة الشخصية، إلى جانب تعزيز الاتزان الداخلي والذكاء المبدع.

كل ما ذكرناه مشروط بأن نتعلم كيف نقرأ القراءة المثمرة، وأن نتعلم مع هذا وذاك كيف نزيد رصيدنا من المفاهيم المتعلقة بالنهوض الحضاري.

ولا بد مع هذا وذاك أن نطلق أكبر قدر ممكن من مبادرات (المثاقفة) والحوار، فالأفكار لا تنضج إذا لم تَلُكْها ألسِنة المناظرة، وإذا لم تتسلط عليها أنوار المراجعة والنقد.

حول الأخلاق والقيم[1]

إذا كان وعي الإنسان عرضة للكثير من التغير، فإن جوهره أقرب إلى أن يكون ثابتاً؛ وذلك الجوهر ذو مطالب أساسية، لا يُتنازل عنها في حالة من الأحوال؛ لكن الوعي قد يدفع بتلك المطالب إلى الصفوف الخلفية، وهي إذ تصبح هناك تنتظر الفرصة المواتية، لتعود إلى المقدمة، وتمارس ضغوطها من جديد. والذي يتأمل في أحوال الأمم والأفراد، يجد أنه لا يتم أبداً التخلي عن أية قيمة أو أي خلق من الأخلاق تخلياً تاماً - وإن ظهر عكس ذلك - فهناك مد وجزر في الاهتمام بخلقٍ ما، وإن شئت فقل: هناك تغيّر شبه مستمر في سُلَّم القيم بحسب المعتقد والتربية والثقافة والتقاليد، والظروف التي يمر بها الفرد أو المجتمع؛ ولذا فإننا - مع الأسف - بِتْنا نلمس في حياتنا العامة دورات أخلاقية، تشبه الدورات الاقتصادية، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن هناك صراعاً رهيباً وصامتاً تخوضه الأمم للدفاع عن مطالب روحها وحياتها، ولولا ذلك لانتهى الوجود المعنوي لبني البشر، وهذا يعني نهاية الحياة بِرُمَّتها.

هناك اقتناع متزايد بأن الصحة البدنية التي حصل عليها البشر، لم تواكبها صحة روحية، بل إن الروح تراجعت، وأخذت تضمحل، وصار من الواجب عمل شيء لإصلاح هذا الخلل. كان بإمكان المواهب العقلية

---

(١) يمكن تعريف القيم بأنها عبارة عن تنظيمات لأحكام عقلية انفعالية معمَّمة نحو الأشخاص والأشياء والمعاني وأوجه النشاط المختلفة.

أما الأخلاق فهي أحكام قيمية تتعلق بالأعمال التي توصف بالحسن والقبح. وعلى هذا فالقيم أوسع دلالة من الأخلاق.

المتألقة والاكتشافات العلمية المتنامية أن تدعم الوجود المعنوي للناس، لكن مما يؤسف له أنها سممت منابع الإيمان، وشوّهت صورة الدين في وعي معظم الناس، ولم يحدث ذلك بسبب التنافر بين العلم والدين، ولكن بسبب ظن كثير من العلماء بأن المزيد من التقدم التقني وامتلاك (النظرة العلمية) في التعامل مع الأشياء، سوف يحل مشاكل الإنسان، ويغنيه عن البحث فيما وراء المادة. وقد ساد هذا الاعتقاد طيلة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لكن الأحداث الهائلة التي وقعت في القرن العشرين (وآخرها مذابح مسلمي كوسوفا والشيشان) جعلت الكثيرين من عقلاء الغرب والشرق، يعيدون النظر في ذلك، وبدأنا نسمع هنا وهناك بعض الأصوات التي تنادي بضرورة إعادة القيم الروحية والخلقية إلى مكانها الطبيعي في تسيير دفة الحياة؛ حتى لا يقودنا الاستسلام الأعمى للماديات إلى دمار بات ماثلاً للعيان.

التدهور في تماسك الشخصية الذي نلمسه أينما توجهنا، سببه عدم نمو الروح وتقدمها، مما أدى إلى فقدنا فضيلة سمو الذات، وترفعها الصغائر والسفاسف.

وعي الناس بحاجاتهم الروحية والخلقية، بدأ يتحسَّن نتيجة الشعور بانسداد الآفاق أمامهم، وصار كثير ممن يملكون ناصية المعرفة، لا يتساءلون على نحو جوهري عن كيفية تحقيق احتياجات الإنسان من المأكل والملبس والمسكن والتعليم، وإنما عن كيفية الوصول إلى تفسير ذي مغزى للتجربة الإنسانية، فالناس يرغبون في إضفاء المعنى على ما يحدث لهم؛ وهناك اعتقاد بأن اكتشاف أنظمة المعنى المتصلة بالجوهر الإنساني، سيجعلنا قادرين على تلمس التوازن الأعمق لوجودنا الكلي، وحين يحدث ذلك، فإنه سيحظى بأوسع قبول اجتماعي، كما أنه سيحل مشكلات كثيرة، لم يجد لها البشر إلى الآن أي حل.

وبعد هذا وذاك يمكن القول: إن التبدل الجوهري الذي حدث في موضوع القيم هو في الأساس الذي تقوم عليه القيم: هل هو مرجعية دينية،

أو هو أساس عقلي، أو هو مشروعية اجتماعية؟ وهذا ذو أهمية بالغة في هذه المسألة؛ لأن الإطار المرجعي للأخلاق والقيم لا يشكل جهة الإلزام فحسب، وإنما يحدد طرق التربية، وتكوين الشعور الأخلاقي فيها، أو ما يسمى بـ (الضمير). ومن الواضح أن الإطار المرجعي في الحضارة المادية الحديثة هو مزيج من أحكام العقل، ومحصلات الخبرة، وتواطآت المجتمع.

أما عند المسلمين فإن الإطار المرجعي ـ على نحو عام ـ يستمد تكوينه من الوحي على ما هو معروف.

وقد بدأ بعض الغربيين يدرك هشاشة الإطار العقلي والاجتماعي، وإمكانية شطبه، وتجاوزه؛ ولا سيما عندما تضعف سلطات الدولة، أو يتعرض المجتمع لأزمات حادة. الأخلاق إذن لم تتطور، لكن هناك شعور بالحاجة إلى نوع من التوظيف المبصر للقيم والأخلاق التي نؤمن بها في حركة الحياة؛ لتستمد من تجلياتها المتجددة ألقها وحيويتها.

إن تحسين وعينا بمسائل الحياة الروحية والنمو الأخلاقي، يتطلب تسليط الضوء على بعض الأخلاق النظرية والقيم العملية، والمشكلات التي تسبب الازدواجية الأخلاقية في الحياة العامة، وسنحاول ذلك في الآتي:

الإيمان اكتشاف للذات:

أعظم قيم الوجود، وأساس كل القيم، هو الإيمان بالله ـ تعالى ـ الإيمان الذي يُدخل صاحبه في دائرة الملة الحنيفية. ونظرة المسلم إلى الإيمان تختلف عن نظرة أصحاب الملل الأخرى، لأنه يعني بالنسبة إليه عقد استسلام لله، وعقد التزام بأمره، بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى؛ وهذا هو بالضبط الذي يجعل من الإيمان إطاراً مرجعياً لكل القيم والأخلاق والمعايير التي تشكل رؤى المسلم وسلوكاته المختلفة.

الإيمان ليس معلومات عن الله ـ تعالى ـ ورسوله واليوم الآخر... يختزنها المسلم في ذاكراته فحسب، وإنما هو بلورة لمنظور يكتشف المسلم من خلاله نفسه، كما يكتشف واجباته ومصيره وإنجازاته وأزماته.

إن الإيمان حين يتمكن في القلب، وتنعم به الروح يُحدث في كيان المسلم ما يشبه الزلزال، حيث يعيد صياغته على نحو مختلف كلياً. وهذا ما حدث لسحرة فرعون، فإنهم كانوا يسخّرون كل إمكاناتهم وخبراتهم لأغراض دنيئة، أشرفها (الارتزاق) من وراء أعمالهم: ﴿وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرۡعَوۡنَ قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا إِن كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ ١١٣﴾[1] وحين أكرمهم الله بالإيمان، وتلقوا التهديد القاسي من فرعون أجابوا بقولهم: ﴿لَن نُّؤۡثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِي فَطَرَنَاۖ فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ إِنَّمَا تَقۡضِي هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَآ إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغۡفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا وَمَآ أَكۡرَهۡتَنَا عَلَيۡهِ مِنَ ٱلسِّحۡرِۗ وَٱللَّهُ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰٓ ٧٣﴾[2].

من خلال الإيمان يكتشف المسلم قيمته الحقيقية، فتعظم ذاته، وتهون كل الأشياء الأخرى لديه بما فيها الحياة الدنيا نفسها. ويكتشف من وجه آخر ضآلته أمام ربه ـ جل وعلا ـ فيتخلص من مشاعر الكبر والأنانية ويرى الأمور على حقيقتها، كما هي دون تلوين ولا تزيين.

إن الشيء الذي يكاد يعادل صفاء العقيدة ونقاءها هو فاعليتها في تسخير كل إمكاناتنا من أجل ما نؤمن أنه حق وخير؛ وقد قال أحدهم: «لكل امرئ دينان: دين معلَن ودين حقيقي؛ ودينك الحقيقي هو الذي تكرس حياتك من أجله»!

إن وعي كثير من المسلمين اليوم مغيَّب عن هذه الوظيفة الجوهرية للإيمان، وذلك بسبب سيطرة التقاليد والبرمجة البيئية على مفاهيمنا ومشاعرنا، حيث إنّ تناول معظم الناس لمسألة الإيمان والالتزام ـ عامة ـ يتم وفق ما هو سائد في مجتمعاتهم؛ مما يعني أن ملامسة جوهر الإيمان وحقيقته لن تتم إلا من خلال انتفاضة كبرى للوعي، تعيد الأمور إلى نصابها.

٢ ـ الهُوية فيض متجدد:

يمكن أن نعرّف الهوية بأنها: «مجموعة العقائد والمبادئ والخصائص

(١) سورة الأعراف: الآية ١١٣.
(٢) سورة طه: الآيتان ٧٢، ٧٣.

والترميزات التي تجعل أمة ما تشعر بمغايرتها للأمم الأخرى».

الإسلام بعقائده وأركانه وأحكامه القطعية، يشكل أساس الهوية الإسلامية، كما يشكل الإطار العام لحدود تجديد الهوية وإعادة إنتاجها.

وللروافد التاريخية والجغرافية واللغوية والجمالية والثقافية المختلفة دور مهم في بناء الهوية، وتمكين أصحابها من وعي ذاتهم، ووجوه المفارقة التي تميزهم عن غيرهم.

تعرّف الأمم والأفراد على هويتهم الخاصة يعني وعيهم بذاتهم، كما يحدد موقعهم بين الأمم، ويساعدهم على تحديد أهدافهم، وبلورة مشكلاتهم؛ فالأعمال الحضارية الكبرى، لا يتم إنجازها إلا من خلال تعرف الأمة على واقعها وموقعها، وعلى الحالة التي تهدف إلى أن تكون عليها.

هناك موقفان متطرفان من مسألة الهوية:

الأول موقف يرى في الهوية معطى جاهزاً وثابتاً، تتوارثه الأجيال دون أن تنقص منه، أو تضيف إليه شيئاً؛ فهي أقرب إلى أن تكون (ماركة مسجلة)، فلا تغيير ولا تبديل فيها.

وكأن هذا الفريق متأثر بالمنطق اليوناني الذي يرى في هوية الشيء ماهيته وذاته الثابتة. ولذا فإن هذا الفريق، لا يطلب من الناس أي جهد في تحقيق الهوية وبلورتها، وإنما يطلب منهم الإيمان بها فحسب. وهم بذلك يعزلون هوية الأمة عن سياقها التاريخي والاجتماعي، ويجعلون مدلولاتها ورمزياتها وتجلياتها معزولة عن الجهد البشري على صعيد البناء الذاتي، وعلى صعيد الصراع مع الآخر المخالف والمعادي. وهذه الرؤية تغلب على توجه الخطاب الإسلامي المعاصر.

الموقف المتطرف الثاني، يتجلى في النظر إلى (الهوية) على أنها نواتج الإبداعات والمبادرات التي تقوم بها أمة ما على صعيد بنائها الداخلي وصراعها مع غيرها من الأمم الأخرى. وهذا الموقف يكاد ينكر الثوابت التي تشكل القاعدة الروحية والأخلاقية والتاريخية التي تنطلق منها الأمم في

تحقيق (هويتها). وأصحاب هذا الموقف يتحسسون من الاعتراف بكون الإسلام يشكل أساس الهوية لدى العرب ولدى الشعوب التي تؤمن به. وهذا في الحقيقة دمر كل أرضية مشتركة، يمكن أن يلتقي عليها أبناء التيارات المختلفة من أجل تحليل أزمة الواقع، ورسم أهداف المستقبل، بمعنى آخر جعل محددات ذاتنا بما هي واقع وتطلع موضعَ جدل. وحين تصل الأمة إلى هذا الحد من النزاع والاختلاف، فإنه يستحيل عليها أن تقوم بمبادرة حضارية ذات قيمة، وإنما تنشغل النخبة فيها بهدم نفسها، مما يفضي إلى التآكل الداخلي!

في تصورنا أن الهوية لا يمكن أن تتشكل نتيجة تفاعلات وإنجازات ومواقف عشوائية، لا ينظمها ناظم، ولا يؤطرها إطار، حتى الأمم التي ليس لها دين سماوي فإن قيمها العليا وموروثاتها الثقافية، إلى جانب مقولات مفكريها وحكمائها ـ تشكل مجتمعة قوام هويتها، والروح الذي يسري في معظم إنتاجها الحضاري...

الإسلام ـ كما ذكرنا ـ أساس هويتنا، والملهم الأكبر لكثير من أنشطتنا في الحياة، لكن الهوية ليست أحكاماً تضمّها لائحة تنفيذية، ولا تجسيدات عملية لها، ولذا فإن إحساس المسلمين بهويتهم، يتفاوت تفاوتاً كبيراً بين العالم والمفكر والمخطط الاجتماعي، وبين الأمي والعامل... ويكون على مقدار الفهم لأصول الإسلام وأصول الحضارة الإسلامية ومعالم التجربة التاريخية للأمة، وبحسب الانغماس في معايشة الواقع واستيعابه، والعمل على التأثير فيه، كل من يعيش في مجتمع مسلم، يتلمس معالم هويته، لكن الانفعال بتلك الهوية، والاعتزاز بها ورفدها، لا يكون لدى الذي يحمل اسماً إسلامياً، وهو مع ذلك ملحد، أو جاسوس يعمل لصالح الأعداء، أو متحلل من قيود الفضيلة ـ فهذا يصعب عليه فهم رمزيات الهوية الإسلامية، والإحساس الحسن بها، لكن عامل التاريخ واللغة والمكان ورسوم الثقافة الشعبية والمصير المشترك... كل ذلك يولِّد لديه درجة من

الوعي بهوية الأمة، وهذه الدرجة هي النقطة التي يمكن أن تصبح رأس جسر للعبور نحو التصحيح والإصلاح.

ومن وجه آخر فلا يمكن القول: إن المفردات التي تشكل الهوية مبتوتة الصلة بإنجازات الأمة في الماضي والحاضر؛ إذ إن هناك الكثير الكثير من القواسم المشتركة بين أمم الأرض على صعيد القيم، وعلى صعيد الأماني والتطلعات والأهداف، لكن الذي يعطي تلك القواسم نكهتها الخاصة لدى كل أمة هو التجربة الشعورية والتاريخية إلى جانب الظروف الحاضرة، وترتيبات سلم القيم والمشكلات والتحديات التي تواجهها.

النظام اللغوي هو الواسطة التي نستخدمها في الإحساس بكل المعاني التي نشعر أن هويتنا تتشكل منها، وهو نظام قاصر بطبعه، ومدلولاته كثيراً ما تكون واسعة وغامضة؛ وتجسيدها في النظم والوقائع، هو الذي يبلورها. وعلى سبيل المثال فإن وجود (العُمَرين)[1] في تاريخنا أعطى مفهوم العدل ـ باعتباره أحد مكونات الهوية ـ التجسيد الذي يوضحه، ويحوله من قاسم مشترك بين البشر إلى مؤشر خصوصية ثقافية. وقل مثل هذا في كل ما يعد في نظر منظوماتنا الرمزية والقيمية أعمالاً رائدة وراقية.

الهوية بهذا الاعتبار تظل مشروعاً تحت التأسيس، وليس هناك نقطة ما يكتمل عندها إنجازها، كما أن تحققها على نحو تام، ليس ممكناً؛ والكمال هنا شيء نقاربه، ونناهزه، وليس شيئاً نستحوذ عليه.

ومن هنا نرى أن الهوية بحاجة إلى تجديد مستمر، يبلور مفرداتها، ويدفعها نحو التجسيد والتحقق، بما يضفي عليها من خصوصية مشاعر الأمة ومفاهيمها وأنشطتها.

أزمة الهوية:

إذا لمحنا في هويتنا الإسلامية أثر الأصول والثوابت الإسلامية،

---

(١) هما عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز ﷺ.

ولمحنا أثر الجهد البشري في إبداع الصيغ الجديدة لتجليات الهوية، استطعنا القول: إن تهميش الثقافة الإسلامية ـ وكل ثقافة لا تتبناها دولة تميل إلى التهمش ـ الأصيلة في كثير من بلاد المسلمين، أدى إلى ضعف إحساس الأجيال الجديدة بهويتهم، وأضعف حساسياتهم تجاه الوافدات الأجنبية؛ مما سهّل على القوى الثقافية القاهرة اختراق العديد من جوانب ثقافتنا، وجعل الشعور بخصوصيتنا الثقافية موضع تساؤل.

ومن وجه آخر فإن دخول الأمة في مرحلة التراجع الحضاري، سوف يعني الكف عن تجديد الهوية وبعثها وإعادة إنتاجها، مما يحولها إلى أشياء يتم تلقينها للناس دون أن تعني لهم الكثير، فهي لا تحركهم نحو خير، ولا تردعهم عن شر، وبذلك تتحول إلى عبء على الذاكرة.

ويمكن القول: إن أمة الإسلام تشعر بتأزم هويتها في حالتين:

١ ـ حين تشعر بوجود هوة كبيرة فاصلة بين قيمها وسلوكها، بين ما هو كائن، وما ينبغي أن يكون، حيث تشكل المفارقة الكبيرة مصدر تمزيق للذات وتشتيت للوعي؛ بل إن استفحال ذلك قد يؤدي إلى زعزعة الثقة بالقيم نفسها، على نحو ما ذكر من أن «المعاصي بريد الكفر».

٢ ـ حين تقارن[1] الأمة حالها بحال غيرها من الأمم، فإن تلك المقارنة تكون مصدراً للشعور بالتأزم إذا وجدت أن كل ما عليها أن تنجزه، يتم إنجازه عند غيرها، على نحو ما نلمسه اليوم عند المقارنة بين كثير من أحوال المسلمين وأحوال الغرب.

نشوء أزمة الهوية، هو نشوء داخلي محض، وذلك بسبب جمود الفعل الحضاري، واتساع الهوة بين النظرية والتطبيق، لكن الوعي لا يقلق من ذلك التأزم، ولا تتضح له أبعاده إلا حين تتم المقارنة بين جيل سابق وجيل لاحق من أجيال الإسلام، أو بين أمة الإسلام وأمة أخرى.

---

(١) كثير من العلوم والمفاهيم والمشاعر، ينشأ نتيجة مقارنة ظاهرتين مختلفتين أو مقارنة مستويين لظاهرة واحدة.

بعض المفكرين المسلمين أرّخ لبدايات تأزم الهوية الإسلامية بما فعله عبد الله بن سبأ من إيقاع الفتنة بين المسلمين على المستوى العقدي والسياسي، وبعضهم يجعل بداية الأزمة ـ على نحو فعلي ـ عند دخول نابليون مصر بمطبعته ومدفعه. والحقيقة أن أزمة الهوية حين تستحكم، تشبه إلى حد بعيد (الفتنة الثقافية) والتي هي عبارة عن اضمحلال القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ، والعجز عن اتخاذ القرار في المسائل الكبرى والمصيرية.

وهذا يجعل أزمة الهوية أزمة داخلية؛ ومن طبيعة التأزم الداخلي أنه يفتح الأبواب أمام الغزو الخارجي. ومن وجه آخر فإن الهوية نسيج من مفردات كثيرة ومتشابكة وغامضة ـ في كثير من الأحيان ـ ولذا فإن من الممكن أن يشعر الناس بتأزم هوّيتهم في مجال من المجالات، على حين يشعرون بألقها ووضوحها في مجال آخر.

ومن المعروف تاريخياً أن الجانب السياسي في حضارتنا هو أول جانب أصابه العطب؛ وحين كانت الدولة العباسية على حافة الانهيار كان الازدهار على الصعيد العلمي والصناعي في أوجه. واليوم لا يشعر المسلم بالدونية حين يقارن حال الأسرة لدينا بحال الأسرة في الغرب، بل يشعر بالفخر والاعتزاز، لأن نظامنا الاجتماعي أفضل من نظامهم، بما لا يدع مجالاً للمقارنة؛ لكن حين يقارن المسلم أوضاعنا السياسية والصناعية فإنه لا يستطيع أن يفر من الإحساس بالتأزم.

وإنا لنذهب إلى أكثر من هذا إذ نقرر أن درجة من الشعور بانسداد الآفاق والدونية، لا تكاد تفارق أية هوية، ففي أزهى عصورنا الحضارية كان للشكوى من سوء الأحوال آدابها ورموزها وثقافتها. وهذا في حدودٍ ما يعد علامة حيوية ويقظة، فإذا زاد صار مرضاً. وهذا كله يعني أن من غير الممكن تحديد بداية التأزم لأية هوية.

الذي أود أن أشير إليه في ختام هذا أن حل أزمة الهوية لن يكون إلا من خلال إعادة تنظيم حياتنا الشعورية والأخلاقية والعقلية في ضوء ثوابت

المنهج الرباني الأقوم، وإلا من خلال تحقيق درجة من الندية للأمم الأخرى في مجالات الإنتاج الحضاري كافة. ومن غير هذا وذاك ستكون الشكوى من تأزم الهوية مضيعة للوقت والجهد.

الأخلاق والبيئة:

هذه القضية على درجة كبيرة من الخطورة والأهمية، وأعتقد أنها من أكثر القضايا التي نالها الإهمال في القديم والحديث؛ والدليل على ذلك أننا قلما استطعنا تأسيس استجابات، تقوم على الاهتمام بإدراك طبيعة العلاقة بين المثالي والواقعي، بين دواعي الأصل والنموذج، وبين دواعي الضرورة وحاجات الجسد والبقاء على قيد الحياة. ومثل هذا الأمر يتطلب فيضاً من البحوث والدراسات التي تتناول الجوهر الإنساني وطبيعة تشكُّل القيم، إلى جانب تناول طبيعة تأثير المُناخ والزحام وضغوط العمل والكبت والفقر والجوع والجهل والاستبداد والرخاء الشديد والاغتراب والمغريات الجنسية والفساد الإداري... في ترتيب سلَّم القيم لدى الناس، وتغيير أمزجتهم وتنظيم ردود أفعالهم... وعدم الاهتمام بذلك ـ دليل على أن هذه المسألة لم تدخل في منطقة الوعي لدينا. ولعلي ألمس بعض الأفكار المتعلقة بهذه القضيَّة عبر النقاط التالية:

أ ـ إن تأثير البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية في الناس ليس واحداً؛ فالموروثات الجينية، والتربية الخاصة التي يتعرض لها الفرد، إلى جانب مستوى التعليم الذي تلقاه، ومدى نجاحه في إقامة علاقات اجتماعية جيدة... كل ذلك يمنح وقع المؤثرات البيئية الكثير من الخصوصية والنسبية، حتى إنك لتجد ذلك في حياة الأسرة الواحدة.

وأعتقد أن ما هو متوفر من أفكار ومعلومات في هذا الشأن، ما زال غير كاف، لكن يمكن القول على نحو عام: إن الوضع العام لعملية التأثير البيئي في القيم والأخلاق يشبه إلى حد ما تأثير الأمراض الفتاكة في الناس؛ فنحن لا نستطيع أن نقول: إن كل من تناول مواداً مسرطنة، سيصاب

بالسرطان؛ لأننا بذلك نغفل موقف الجسم الذي تلقى تلك المواد، فإذا لم يكن لديه القابلية للإصابة، فإنه لا يصاب.

وكذلك يمكن القول: إن تأثير الفقر والفساد الإداري أو الحرارة المرتفعة في أخلاق الناس، لا يكون دائماً متساوياً أو ظاهراً. ونحن نعرف أشخاصاً كثيرين أفسدتهم الشدائد وحالات العوز المادي، كما نعرف كثيرين غيرهم صنعت منهم الظروف الصعبة عصاميين من الطراز الأول.

ويبدو أن عدم وضوح تأثيرات البيئة في الأخلاق هو السبب الأعمق الذي يقف خلف إهمالنا لدراسة حدود العلاقة بينهما؛ إذ إنّ الوعي يميل إلى التعامل مع الظواهر المطردة والمباشرة.

ب ـ إذا تأملنا في مجمل تعليمات الشريعة الغراء وجدنا أنها تعمل في اتجاهين مختلفين، لكن محصلتهما واحدة، وهي تحرير الإنسان من عبودية الظروف القاهرة ليعيش بكامل قواه، وليقوم بأداء واجباته على أحسن وجه.

أما الاتجاه الأول فيتمثل في حث الإسلام للمسلم على العمل، وبذل الجهد في كسب الرزق، إلى جانب حثه على ترشيد الإنفاق، وذم التبذير والإسراف وإضاعة المال... وكل ذلك في سبيل تحجيم الفقر والعوز إلى أقصى حد ممكن. وقل نحواً من ذلك في حث الإسلام على إقامة العدل بين الناس، وأداء الموظفين لواجباتهم، وابتعادهم عن التقصير، وأخذ الرشوة... وذلك حتى لا تغري النماذج الفاسدة بقية أفراد المجتمع بالالتحاق بها. ستر المرأة والأمر بغض البصر، والنهي عن سماع الكلام الفاحش والمثير، وتيسير نفقات الزواج... كل ذلك يصب في هدف واحد، هو إيجاد بيئة ملائمة للعفاف، والبعد عن الوقوع في المحرمات...

أما الاتجاه الثاني، فنجد فيه الأحكام والتوجيهات والأدبيات التي ترفع من درجة مناعة الفرد المسلم ضد تأثيرات البيئة المختلفة، فإذا لم يمكن تحسين البيئة، فإنه يظل من الممكن تقوية المقاومة لدى الإنسان حتى

يقيِّض الله ـ تعالى ـ الظروف المواتية؛ ونجد ذلك واضحاً في نحو قوله ﷺ: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع، فعليه بالصوم فإنه له وجاء». فالزواج يوفر البيئة الجيدة للعفاف، لكن إذا كان غير ممكن، فإن الحل الثاني يكمن في أن يحد الفرد من قابليته للتأثر بالظروف المحيطة. وفي هذا الإطار نجد تعاليم الشريعة الغراء تحث المسلم على الإكثار من ذكر الله ـ تعالى ـ ودعائه والتعبد له؛ لأن ذلك يصله بينبوع للقوة والعون، لا ينضب؛ وهو إلى جانب ذلك مطالب بالحلم والصبر والمجاهدة في ذات الله، وإيثار الآخرة على الدنيا في كل موضع تتزاحمان فيه، وهذا كله يشد من أزر المسلم في السيطرة على رغباته.

والإسلام لا يكتفي بكل هذا، بل يأمر المسلم أن يحاول صنع بيئة صغيرة خاصة به، تكون بمثابة عازل بينه وبين تأثيرات البيئة العامة، والتي كثيراً ما تكون سلبية وسيئة؛ ونجد في هذه السبيل حث الإسلام المسلم على اختيار الزوجة الصالحة والجليس الصالح، وعدم الإقامة في دار الكفار ـ إلا لحاجة محددة ـ إلى جانب البعد عن الوظائف والأعمال التي تتعرض فيها استقامته وسلامته الخلقية للخطر.

والإسلام في كل مرة يرمي إلى معالجة مشكلات المسلم من أفقين اثنين: أفق فردي وأفق اجتماعي؛ إذ إن على المسلم أن يقاوم تأثيرات البيئة، وعلى الجماعة المسلمة أن تساعده على ذلك. وبتعبير آخر، فإن على كل مسلم أن يساعد كل مسلم ـ مهما كان ذلك ممكناً ـ على أن يظل حراً مستقيماً صالحاً في كل مجال من مجالات الحياة، وفي كل موقف من المواقف. ومما نجده في هذا حثه على الأخذ على يد الظالم، ونصرة المظلوم حتى يأخذ حقه، والنهي عن مديح الرجل في وجهه، حتى لا يوقعه ذلك في الكبر والغرور، والرضا عن النفس إلى جانب الحث، ورعاية الأيتام، والإنفاق على الأرامل والمساكين وغير ذلك... وهذا كله يشكِّل نظاماً رمزياً كاملاً للأمة، تستوحي منه خطتها في معالجة هذه المسألة الشائكة.

جـ ـ نحن نؤمن بمطلقية القيم وعموميتها؛ إذ على المسلم أن يكون كريماً ما دام بذله يسمى كرماً، وأن يكون وفياً ما دام وفاؤه يسمى وفاء، وأن يكون رحيماً ما دامت رأفته تسمى رحمة وهكذا... هذه المطلقية في القيم، هي سرُّ قوتها، وهي سر ضعفها في آن واحد؛ إذ إنّ عدم امتلاك الوعي لحدود بيّنة للقيم والأخلاق يجعلها مرتهنة لتجسيداتها في سلوك الناس، فسقف الكرم وعتبته ـ مثلاً ـ شيئان يرسمهما الكرام. وقل مثل ذلك في الشجاعة وحسن الجوار واللطف والأناقة... لكن أولئك لا يجسّدون هذه المعاني في سلوكاتهم على نحو معزول عن التربية الاجتماعية، ولا عن الظروف والأوضاع السائدة.

وهذا كله يجعل القيم نسبية في تجلياتها، أي إن الوعي حين يتعرف على القيم، يتعرف عليها على أنها أشياء نسبية، فما من كريم إلا هناك من هو أكرم منه، وما من صبور إلا هناك من هو أصبر منه وهكذا... وبمجرد أن تُستوعب القيم على هذا النحو تصبح خاضعة للتأويل والتفسير؛ إذ من السهل علينا القول: إن ما كان سائداً لدى العرب من كرم وشجاعة، لم يكن تفوقاً شخصياً أو عرقياً، بمقدار ما كان استجابة لمقتضيات وحتميات بيئية، فرضتها طبيعة العيش في الصحراء؛ حيث لا دولة ولا قانون، ولذا فمتى يحافظ المرء على حياته وممتلكاته، فإن عليه أن يعتمد على قوته ومهارته الشخصية.

وعدم وجود أماكن لاستراحة المسافرين ومبيتهم، حمل الناس في الجزيرة على تنمية روح المجانية، وعادات الضيافة المشهورة والمعروفة عنهم. وصار من السهل على كل واحد اليوم أن يقول: إن فلاناً أكرم مني، لأن لديه من الوفرة المالية ما يساعده على ذلك... وهكذا أضحى من الممكن (تأويل القيم) والتنصل من تبعاتها؛ ولا يبقى لها من حماية بعد ذلك سوى ما يمليه العرف الاجتماعي والمفاهيم الجماعية المتعلقة بالقيم، والمتغيرة من مجتمع إلى مجتمع، ومن عصر إلى عصر.

ومن وجه آخر فإن لدى كل أمة من الأمم ما يسمى بـ (السلّم القيمي)، فالوعي إذ يصنف الأخلاق المنحطة، لا يجعلها في مرتبة واحدة، كما أنه حين يتعرف على القيم النبيلة، فإنه لا يمنحها مكانة متساوية؛ ولذا فإن القانون الذي يحكم جميع القيم في كل أنحاء العالم، هو أن القيم الدنيا يضحَّى بها من أجل القيم العليا؛ فالمحافظة على وقت العمل قيمة، لكن حين يتعرض أحد العاملين معي للخطر، فإن قيمة إسعافه أعلى من قيمة الاستمرار في العمل، وسيكون من غير المشروع أو المقبول أن أترك إنساناً يحترق حتى لا أوقف (ماكينة) في مصنع، أو حتى لا أفوّت عقد صفقة مع أحد العملاء. . .

وهذه الوضعية تشكل مدخلاً آخر لتأثير الظروف والبيئات في أخلاق الناس. والشريعة الغراء أخذت الظروف والمتغيرات بعين الاعتبار؛ فـ «الضرورات تبيح المحظورات» ويمكن للفتوى أن تتغير بحسب تقدير المفتي للمصالح والمفاسد المترتبة على تصرف ما، حيث يدفع الضرر الأشد بالضرر الأخف؛ فقتل النفس يدفع بشرب الخمر، حيث لا يكون مناص من وقوع أحدهما. ومن المعروف أن حد الزاني غير المحصن هو الجلد؛ لكن حد الزاني المحصن هو الرجم؛ لأن وجود زوجة يوفر مسلكاً مشروعاً لقضاء الرغبة الجنسية، لا يجده العَزَب.

وقل مثل هذا في القيم الإيجابية، فالنوافل يُتخلّى عنها من أجل أداء الفرائض عند التزاحم وهكذا. . . وقد بات كثير من الموظفين في بعض بلاد الإسلام، يسوّغ لنفسه أخذ الرشوة من المواطنين، ما دام هناك اتفاق على أن الدولة التي تستخدمه، وتستنفد جهده ووقته، لا تدفع إليه ما يؤمن له الحد الأدنى من العيش الكريم.

وهكذا تتغير النظرة إلى الواجبات والممنوعات على الصعيد الشخصي في البداية، ثم يستجيب المجتمع إلى ذلك، وتتغير الرؤية؛ لتمثل وجهة المجتمع كله أو جلّه. ومن المشهور أن الناس في الصدر الأول كانوا

يتأسفون لحال من تفوته تكبيرة الإحرام خلف الإمام، لكن مع تطاول الزمن، واندراس شعيرة الصلاة في بعض المجتمعات، صار يُنظر إلى من يقيم الصلاة في بيته على أنه تقي متمسك. وفي مجتمعات أخرى، ينظر إلى من يحضر صلاة الجمعة على أن فيه خيراً ـ أي ليس بملحد ـ وهو أفضل من فلان وفلان... فالمعيار الأخلاقي ـ في نظر الناس على الأقل ـ ليس مطلقاً كما قد نتوهم ـ بل هو معيار يتمتع بالنسبية، ويخضع في صرامته لمعطيات الظروف والأحوال المختلفة.

د ـ من أفق كل ما ذكرناه وباعتباره تفصيلات وتوضيحات يمكن القول: إن استقراء سنن الله ـ تعالى ـ في الخلق، إلى جانب التبصر في حياتنا الأخلاقية والقيمية، يكشف لنا عن تأثيرات واضحة للبيئة والأوضاع المعيشية المختلفة في قيمنا وأخلاقنا، فما نتمتع به من خصائص وإمكانات ومعتقدات، لا يعمل في فراغ؛ وفاعليته وجودة أدائه، سوف تتأثر على نحو ما بالوسط الذي يكتنفه، تماماً كما هو الشأن بالنسبة لمن يريد تسوق بعض الأشياء، فإن أسعار السوق هي التي ستحكم على قيمة ما في جيبه من نقود

البيئة الطبيعية ذات أثر لا ينكر في أخلاق الناس ونشاطهم وإنتاجهم، فالبيئات شديدة الحرارة والرطوبة، تبعث على الخمول والكسل، وتجعل طموحات الناس محدودة؛ وهذا أحد التفسيرات الرائجة لتخلف أفريقيا.

والشعوب الثرية اليوم حاربت الحر بالمكيفات، وحسّنت أداء الإنسان. وفي المقابل فإن سكان المناطق الجليدية (الأسكيمو) بذلوا كل طاقتهم من أجل توفير الغذاء والدفء، فهم يخوضون حرباً يومية من أجل البقاء، وهذا حال دون تمكنهم من تطوير أي نظام ثقافي أو اجتماعي أو سياسي ذي قيمة، فالضرورات تصرف الاهتمام عن الكماليات، ما لم يتم إشباعها وتلبيتها.

وبما أن (وعينا) مغرم بالتقاط الأمثلة والنماذج الشاذة، فإن لدينا كثيرين ممن يجادل في هذا الأمر، ويقولون: إن الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ كانوا يعيشون في بيئة حارة جداً، ومع هذا فإن ذلك لم يحد من نشاطهم، ولا من طموحاتهم؟

وهؤلاء ينسون أن الطاقة الروحية الهائلة التي فجرها فيهم النبي ﷺ هي طاقة استثنائية بكل ما تعنيه الكلمة. وتلك الطاقة عَلَت بأصحابها فوق تأثيرات البيئة والحاجة والعصبية والضعف الجسدي، أي جعلت عطاءهم كله استثنائياً. ومن وجه آخر فإن المعلومات المتوفرة لدينا عن الصحابة الكرام معلومات محدودة، وهي على كل حال تتعلق بعدد محدود منهم، قد لا يتجاوز خمسة آلاف. ومن وجه ثالث فإن تأثيرات البيئة يمكن تجاوزها على نحو جزئي، وبتكلفة عالية؛ فاللحم المجمد على درجة عشرين تحت الصفر، يمكن سلقه، لكن بتكلفة أعلى من تكلفة سلق لحم حرارته عشرون فوق الصفر.

تكاليف العيش الكريم تزداد اليوم، وموارد كثير من الدول الإسلامية، تتراجع، والبطالة تنتشر... وكل هذا قد رفع درجة المعاناة لدى كثير من المسلمين، وجعل أعداداً متزايدة منهم، تنضم إلى نادي البائسين والمحرومين.

مدن (الصفيح) صارت تعج في بلدان عديدة بمئات الآلاف من الكبار والصغار، وهناك *تلقى العجائب*، حيث *الزحام والحرمان من الماء النقي* والكهرباء والصرف الصحي، فضلاً عن الطبابة والدواء. في تلك المدن يتوفر شيء واحد هو البيئة المثالية للتحلل الأخلاقي والفساد السلوكي وإدمان المخدرات، والنزاع والشجار؛ إنها أفضل بيئة لقتل الهمة وتبخير الطموحات...

هناك من يدعي أن بإمكان الناس أن يكونوا أحراراً وهم يتضورون جوعاً، جاهلاً أو متجاهلاً أن الكرامة والحرية، ليست شعارات ترفع، بمقدار ما هي نواتج للخروج من عالم القهر والضرورة إلى عالم الخيارات المتعددة.

إن مما تعلمناه من تربيتنا ومناهجنا المدرسية أن المشكلات الأخلاقية ذات جذور أخلاقية، وكذلك المشكلات الاقتصادية والاجتماعية... ولم نتعلم أبداً أن المشكلات الأخلاقية قد لا تنبع من تربية سيئة، ولا من مزاج

رديء، أو تعليم قاصر، وإنما من بيئة اقتصادية متردية، تدفع الناس دفعاً إلى الشحّ والرذيلة، وتجعل همومهم ونشاطهم في الكفاح من أجل البقاء على قيد الحياة. وفي تصوري أن وعينا بحاجة إلى صدمة، حتى يصحو على هذه المعاني، وتلك الصحوة هي البداية لعمل جديد نافع، يعيد الأمور إلى نصابها.

إن الظروف الصعبة، حين تتحول إلى أوضاع دائمة، تحدث تبدلاً نمطياً في السلوك، وتكون الضحية هي الأجيال الجديدة التي ولدت في ظلها، كتلك الأجيال التي تعيش اليوم في مجتمعات استمرأ الناس فيها أكل الرشوة والمال الحرام، فإن الرسالة الأخلاقية والتربوية التي تبعث بها الأمهات إليها، تكون رسالة مغشوشة ومشوّهة. وقل مثل ذلك في المجتمعات التي استحكم فيها الظلم والاستبداد، حيث تصبح الوصية التي لا يُمل تكرارها هي التوعية من خطورة الكلام أو رفع الرأس، أو السير في غير اتجاه قطيع الأنعام.

وقد ترك ذلك آثاراً لا ريب فيها في سلوك الناشئة ومواقفهم الأخلاقية وردود أفعالهم.

ولا تقتصر خطورة البيئة السيئة على هذا فحسب، بل تتجاوزه إلى ما هو أسوأ؛ حيث إنّ من الممكن أن تُوجِد أطراً مرجعية وإحالات عقلية وشعورية جديدة، يرى الناس أنفسهم من خلالها، كما يرون العالم، أيضاً، إذ إنّ الصغار، يستلهمون سلوك الكبار، ويتخذون منه نماذج للاقتداء؛ فقدرة الوعي البشري على التعرف على الحق والخير الصافيين والمجردين عن التجسيد السلوكي محدودة؛ والتجسيد المشوَّه للقيم يقزمها، أو يحرفها عن وجهها في النهاية.

هـ ـ إذا ما أردنا للتفتح الأخلاقي أن يبلغ مداه، وإذا ما أردنا للتسامي الشخصي أن يظل طليقاً، فإن علينا أن نقوم بثلاثة أمور:

١ ـ أن نعمق فهم الناس بأهمية الاستقامة الخلقية، ومحورية القيم في

فلاحنا الأخروي ونجاحنا الدنيوي، وأن نسلط أشعة النقد والتمحيص على السلوكات الخاطئة، وأن نجعل من الجامعات والمدارس والمحاضن التربوية الأخرى، والوسائل الإعلامية، منابر لمناقشة أشكال التصدع بين الرمز والخبرة، والمثال والسلوك في حياتنا الاجتماعية.

٢ ـ ألا نزهد في الوعظ والتذكير، والترغيب والترهيب؛ فالخير موجود في الناس، ورُبَّ كلمة لا نُلقي لها بالاً، تتفاعل في نفس سامعها، إلى أن تغير توجهه وسلوكه، وتاريخنا مملوء بالقصص التي تحكي ذلك. ومن الملاحظ على الكثير من أدبياتنا الحديثة إهمال هذه المسألة، ولا يكاد يذكر الوعظ إلا في سياق الذم، على حين يعد التنظير والتحليل هو الأسلوب الأرقى في التغيير، مع أن الله ـ جل وعلا ـ يقول: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَىٰ ۝٩﴾[1]. إن التنظير لا يغني عن الوعظ، كما أن الوعظ لا يغني عن التنظير، فلكل مقامه ومجاله.

٣ ـ السعي إلى تحقيق نهضة عامة في الأمة، أي إيجاد المُناخ الذي يساعد الأخلاق على النمو، ويجعل تكاليف الاستقامة الخلقية في نطاق المألوف والمقبول. ولا بد أن نكون قادرين على ترجمة كل ما نحصل عليه من تحسن مادي ومعيشي إلى تقدم خلقي، أي ترجمة التقدم العمراني إلى تقدم مدني، تُعطى الأولوية فيه لمعاني الإيمان والروح والنمو الداخلي.

أصداء الانحطاط:

القيم التي يؤمن بها الناس، هي أساس البناء الحضاري وروحه. وكل تجارب الأمم ناطقة بعقم استخدام النظام والقانون والقوة والقهر في تسيير الحياة العامة، وتحقيق التقدم الإنساني ما لم يرتكز كل ذلك على أساس من معتقدات الناس وأخلاقهم. وحين يحدث تقدم حضاري مع تخلف قيمي

(١) سورة الأعلى: الآية ٩. ويذكر بعض المفسرين أن (إن) في الآية معناها قد، أي قد نفعت الذكرى.

مدني، فإننا نصطدم دائماً بمخلوقات عجيبة، مركبة من أجسام بشر، ونفوس وحوش. وترى آنذاك قدرات فائقة وإرادات مشلولة. وتشكل المخالطة السطحية واللقاءات العابرة انطباعات رائعة لديك، لكن المعاملة والزمالة والاحتكاك الطويل، تعلمك أشياء تتمنى أنك لم تخبرها!.

هذه هي حالة الأمم حين تتراجع القيم، وتسيّر حركة الناس اليومية الحاجاتُ والأهواء والمطامح والمصالح الضيقة. ولذا فإن مسألة الأخلاق والالتزام الداخلي الذاتي شغلت من النصوص والأدبيات الإسلامية عامة مساحات لا يستهان بها.

الجاذبية التي يتمتع بها رجالات صدر الإسلام، والاحترام العميق الذي ينالونه على مدار التاريخ لم يكن ينبع إلا من القيم التي كانوا يدعون إليها، ويتمثلونها، ويضحون من أجلها.

بعد وفاة النبي ﷺ شعر الناس بأن تبدلاً ما قد بدأ يتغلغل في حياتهم، وكان تشخيصهم جميعاً أن التبدل هو تبدل قيمي، يمس صميم التدين، حيث أخذ الاهتمام بالشأن الدنيوي، يتمدّد، ويتجسد في سلوكات ومواقف كثيرة، وكان ذلك ـ بالطبع ـ أساساً لتراجع العديد من القيم النبيلة، ونشوء أفكار ومفاهيم وسلوكات، لا تخلو من نوع من المغايرة لما كان عليه الأمر في عهد النبوة الزاهر. ومع هذا فإن رسوخ قيم الإيمان والتقوى، إلى جانب شيوع العلم الشرعي، قد جعل التطور القيمي بطيئاً، كما أنه لم يسمح بنشوء أساس مغاير للقيم؛ فرجاء ما عند الله ـ تعالى ـ والخوف من عقابه، بالإضافة إلى مشاعر الانتماء إلى دين الله، وأمة الإسلام ظل يشكّل البنية العميقة لكل أشكال الالتزام الأخلاقي.

ولا أريد أن أعرج على وضع القيم والأخلاق في التاريخ الإسلامي المديد، فذاك حديث يطول، لكنني أريد أن ألمح إلى الانعطافة الكبرى في تاريخنا الأخلاقي، والتي حدثت عند اتصال المسلمين بالعالم الغربي في العصر الحديث، حيث التقى عالمان متباينان في اهتماماتهما الأخلاقية، وفي

نظرتهما للكون والحياة، لكن العالم الغربي كان في حالة من الصعود التنظيمي والصناعي؛ أما العالم الإسلامي، فكان يشكو التمزق وويلات الاستعمار، إلى جانب الفقر والجهل؛ مما أربك الوعي المسلم، وشوّش محاكمته الفكرية في كثير من الأمور، ومنها القضايا الأخلاقية.

المتمسكون بالقاعدة الأخلاقية الإسلامية معزولون ـ على درجات تختلف بين بلد وآخر ـ عن التيار العام، ويشعرون بالأزمة القيمية، لكن ما يستطيعون عمله ليس كثيراً. أما المعجبون بأخلاق الغرب، والمفتونون بأسلوب عيشه، فمع أنهم لا يشكلون نسبة عالية في المجتمع الإسلامي، لكن معظم مفاتيح القوة في أيديهم، مما مكّنهم من النجاح في خلخلة العديد من القيم، وصرف وجوه الناس عنها. نحن لا نعتقد أن بيننا وبين الأمم الأخرى مقاطعة قيمية تامة، فهناك دائماً قيم وأخلاق مشتركة بين أمم الأرض كافة، لكن الذي يميز الوضع الأخلاقي لدينا عن غيره أمران جوهريان:

أ ـ الإطار أو جهة الإلزام الخلقي.

ب ـ السلّم القيمي، أو تصنيف القيم، وتوزيعها، بين ما يعد قيماً كبرى، وما يعد قيماً صغرى، قيماً أساسية وقيماً هامشية.

وبما أن حظ القوى المتنفذة في كثير من بلدان العالم الإسلامي من الثقافة الإسلامية محدود، فإنها لا تملك الحساسيات التي تساعدها على إدراك جيد للخصوصية الأخلاقية الإسلامية، والتي تساعدها بالتالي على التنظير الجيد لمسائل التأثر الأخلاقي، ومسائل إعادة تهذيب القيم وبنائها وتوظيفها.

والذي نلمسه في كتابات كثير ممن جرى العرف على تسميتهم بـ(العلمانيين) أنهم يحرصون الحرص كله على تدمير الإطار المرجعي للأخلاق الإسلامية، وذلك بنقل جهة الإلزام الخلقي من الوحي والتعبد لله ـ تعالى ـ إلى العقل والعرف والمصلحة. وهم إلى جانب ذلك حريصون على إعادة ترتيب السلم القيمي وفق الرؤية الغربية للأحياء والحياة، ظانين أن

ذلك هو الخطوة الأولى على طريق نفض غبار التخلف عن الأمة، وإعادتها إلى حركة التاريخ الذي خرجت منها منذ قرون عدة.

وكان ذلك منهم وهماً ذا طبقات: فالقيم الإسلامية التي تحملها الجماهير الإسلامية، لم تكن هي السبب في التخلف الذي نعيشه، وإنما يكمن السبب في الظروف التي أدت إلى ضمور تلك القيم، وإبعادها عن وظيفتها في توجيه السلوك؛ والدليل على ذلك أن القيم التي تحارَب اليوم بلا هوادة، هي التي قامت عليها المدنية الإسلامية، التي ألقت بإشعاعاتها على البشرية قرابة عشرة قرون من الزمان.

ووقعوا في الوهم مرة أخرى حين استسهلوا عملية التبديل الجذري للمنابع الأخلاقية للأمة، مع أن ذلك عمل في غاية التعقيد حتى عند الأمم التي ليس لها كتاب سماوي، ويحتاج إلى أوقات مديدة، وتغيير كبير في البيئة الثقافية كلها. أما أمة الإسلام، فإن محاربة قيمها وأخلاقها، فتحت أعينها على جوهرية تلك القيم لإصلاح شؤونها كافة، ومن ثم فإن الصحوة الإسلامية الحديثة، مدينة في جوانب من وجودها لأولئك الذين سعوا إلى هدم الأسس التي يمكن أن تقوم عليها.

والوهم الثالث الذي وقعوا فيه ظنهم أن ما حصلت عليه البشرية من تقدم عقلي وعملي، يمكن أن يكون أساساً لنمو أخلاقي؛ وهذا لا دليل عليه، فالأساس الأخلاقي يتوقف وجوده على النمو الشامل للشخصية، وبنيته العميقة ليست بنية عقلية تقنية، وإنما هي بنية مكونة من الإرادة والمشاعر والعواطف في المقام الأول. وفي الشعوب والأمم (الصرب واليهود نموذجاً) ـ من قَطَعَ مسافات في التقدم العلمي والعمراني، لكن أخلاقهم وقيمهم، لم تزدد إلا انحداراً وتأسّناً، والسبب في هذا أن قضايا الإيمان والأخلاق، لا تتموضع في نفس النقطة أو على نفس المستوى الذي تتموضع فيه قضايا العقل والعلم؛ ولذا فإن التقدم في أحدهما لا يعني بالضرورة التقدم في الآخر.

الذي دفع بعض الكتاب والمفكرين إلى ما ذكرناه من محاولة وضع أسس لقيم جديدة، وتدمير السند الديني للأخلاق، ربما كان نابعاً من فلسفة وضعية سوقية ـ سادت في الغرب في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ـ ترى في العلم والتقدم العمراني النمط الأعلى الذي يصلح لتوجيه الاجتماع الإنساني والنهوض، ومن ثم فقد تمّ دفع التجارب الروحية والدينية والأخلاقية إلى هامش الوعي، وهامش الشعور أيضاً، وصار من يتحدث عن المسائل الأخلاقية موضع اتهام في نضجه، وفي استيعابه لمعطيات الحداثة!.

وكانت النتيجة لهذا هي الفراغ الروحي الرهيب لدى الكثير من شباب الأمة.

أما المصالح العامة وحقوق الضعفاء، فقد صارت هي الضحية الرئيسة للانحلال الخلقي. وما ذلك إلا بسبب تزهيد الناس بالأخلاق الإسلامية، إلى جانب العجز عن إقناع الشعوب الإسلامية بمرجعية قيمية وأخلاقية جديدة، تقوم على العقل والمنطق والعلم، بعيداً عن الإيمان. ولولا الجهود المبرورة والمشكورة لكثير من الدعاة والمصلحين، والتي أعادت بعض التوازن إلى وضعنا الأخلاقي ـ لتحولت الحياة الاجتماعية ـ بمعناها الأشمل ـ إلى جحيم لا يطاق، ولرأينا من صور الانهيار القيمي ما لا يخطر على بال!.

ومع كل هذا فإنني لا أزعم أن مشكلنا الأخلاقي، ما هو إلا صدى لمحاولات التخريب الفكري والأخلاقي الذي يمارسه بعضهم، وأن أخلاقنا قبل قرنين من الزمان كانت على ما يرام، فهذا لا يقول به أي مدرك لطبيعة البناء الأخلاقي وحساسيته الشديدة للأوضاع الحياتية المختلفة.

ومن هنا يمكن القول: إن أزمتنا الخلقية والقيمية الحديثة، تنبع من نوعين من التخلف:

الأول: ويتمثل في الهوة التي تفصل بين أجيالنا الحاضرة وبين

المستوى المطلوب للتدين الحق، ونحتاج إلى الكثير من التقدم نحو الإسلام حتى نشعر بالاطمئنان إلى أن قيمنا الإسلامية، هي التي تتحكم في وجودنا المعنوي والمادي.

الثاني: التخلف عن العصر؛ فنحن نعيش على هامش الفعل الحضاري، وكثير مما نسميه معاصرة، لا يعدو أن يكون ضرباً من ضروب الاستهلاك لمنتجات الآخرين العلمية والمادية. وهذا التخلف هو تخلف علمي وقيمي ونُظُمي، فكثير من القيم الإنتاجية والتنظيمية والاجتماعية، ضامر في حياتنا أو مشوَّه. والنتيجة العامة لهذين النوعين من التخلف فُشُوُّ العديد من أخلاق الانحطاط وقيم التدهور التي باتت تشكل عقبة كأداء في وجه التقدم الروحي والعمراني الذي نسعى إليه.

نماذج من قيم الانحطاط:

نحن لا نرمي في هذا الكتاب إلى استقصاء كل ما يجدد الوعي المسلم، فذاك أمر يتجاوز طاقة هذا الكتاب وطاقة كاتبه، ولكن الذي أريد أن أركز عليه هو ما أعتقد أنه ينبه الوعي، ويدفعه إلى صياغة مقولاته من جديد.

ولعلّنا نلمس بعض النماذج من أصداء الانحطاط في المفردات التالية:

١ ـ الهروب من أداء الواجب:

تقوم العبودية لله ـ جل وعلا ـ على عدد محدود من المبادئ الكبرى، من أهمها شعور المسلم بأن عليه واجبات تجاه خالقه، وواجبات تجاه إخوانه ومجتمعه. وعلى مقدار ما يمتلكه من قوة الشعور بضرورة القيام بتلك الواجبات، تتحقق عبوديته، ويصبح سلوكه منضبطاً، وقابلاً للتفسير والفهم.

الشعور بالواجب خلق إسلامي عظيم، وهو أساس من أهم أسس

المجتمعات المتحضرة؛ وهذا هو الشعور الذي يخفف من دوران الفرد في فلك مصالحه الخاصة، وهو الذي يوفر الأرضية النفسية للعطاء غير المشروط، وتقديم العون للآخرين.

من خلال الحملات المستمرة التي تستهدف تدمير السند الديني للأخلاق ضَعُفَ الحفز الأخلاقي الذاتي، وصار الهم المسيطر على كثير من الناس هو حصد أكبر قدر ممكن من المنافع، بقطع النظر عما إذا كان ذلك مشروعاً أصلاً. وزاد الطين بلة أننا فهمنا (الفردية) السائدة في الغرب والتي تعني الاستقلالية وتحرير الذات على أنها تحلل من الالتزام نحو الآخرين؛ مما ترتب عليه تراجع الاهتمام ببر الوالدين وصلة الرحم، وأداء حقوق الجار... ولو أننا قارنا بين الأعمال الوقفية القائمة الآن ـ على الرغم من كثرة المال ـ بالمؤسسات التي كانت في الماضي، لأدركنا ما يلقاه الشأن العام من إهمال. والنهب الذي يتعرض له المال العام دليل آخر على أن (العدمية الأخلاقية) آخذة في الترسخ والانتشار.

لا شيء يغري بالانحراف كالانحراف نفسه، فبمجرد أن تتمكن فئة ما من تجاوز النظام والقانون، فإنها تشجع وتغري الفئات الاجتماعية الأخرى بذلك. وينتج عن ذلك ظلم وفساد، ويشعر كثيرون أن مجتمعهم لا يستحق التضحية، كما أن وطنهم لا يستحق الخدمة المجانية؛ وكما قال أحدهم: «لماذا أدافع عن مجتمع لم يساعدني في الوصول إلى حقي، كما لم يؤمّني من خوف، ولم يطعمني من جوع»؟!.

وحتى يستمر الهروب من أداء الواجب، فإن الوعي ينتج له ما يغطيه من فلسفات وتنظيرات قائمة على المزيد من الرضوخ للواقع السيئ، كما أنها أقل تسامياً نحو المثل والقيم العليا.

٢ ـ الوسيلة عوضاً عن المبدأ:

الأصل دائماً هو المبدأ، وما الوسائل والأساليب والأشكال إلا أشياء

نصطنعها لخدمته. من حق القيم والمبادئ العليا أن تظل مستعلية مرفرفة، وأن تظل فوق الاستنفاد والتجسيد الكامل، وهذا أحد منابع قوتها؛ فالتقوى والكرم والجدية والدقة... معان وقيم، نقاربها، ولكن لا نستحوذ عليها، فما من تقي إلا هناك من هو أتقى منه. وما من تقي إلا يشعر أن تقواه ليست كاملة. القصور البشري بكل معانيه وآفاته ومدلولاته، يكتنف علاقة المبدأ بالوسيلة، فيقضي بها على استعلائه، ويحولها إلى سجن له. وأحياناً تحلّ الوسيلة محل المبدأ.

ومع أن الجميع يعلن أن الغاية لا تبرر الوسيلة، إلا أن الصحيح أنه في حالة الانحطاط يكون هناك حرص شديد على الوسائل، على مقدار ما يتضاءل الاهتمام بالمبدأ الذي ستخدمه تلك الوسيلة. وبمجرد أن يغفو الوعي، أو يرتبك، يأخذ المبدأ في التضاؤل والانسحاب من الفعل الحضاري. ويبدو أن المشكلة قديمة جداً؛ فقد شرع الجهاد في الأصل لتسهيل وصول الناس إلى الإسلام، ووصول الإسلام إليهم، لكن يلاحظ أنه بعد مضي الصدر الأول، صارت الفتوحات تستهدف الغنائم وأخذ الجزية؛ لدى بعض المجاهدين والقادة على الأقل[1]، أي تحولت الوسيلة إلى مبدأ، إذ تراجع وقع الهدف في الحركة الجهادية.

المال في نظر المسلم أداة لقضاء الحوائج، والاستغناء عن الناس، والاستعانة على طاعة الله ـ تعالى ـ لكنه أمسى اليوم لدى كثير من الناس غاية في حد ذاته، وهم لا يعرفون ماذا يصنعون بما يكدسون من أموال. التنظيم في الأصل وسيلة لاستخراج القوة من الأفراد، وتوجيهها، ثم صار لدى بعض الناس غاية وهدفاً مستقلاً؛ وهكذا فالأمثلة أكثر من أن تحصى.

حلول الوسيلة في محل المبدأ، ليس شيئاً معزولاً عن التيه الذي

---

(١) حين تولى عمر بن عبد العزيز رحمه الله الخلافة وجد من سبقه قد فرض الجزية على بعض من أسلم، لأنهم يرون أنهم أسلموا كيلا يدفعوا الجزية، فأعاد الأمر إلى نصابه.

دخله الإنسان المعاصر حين ضعفت حساسيته للغاية النهائية من الوجود، وحين ضعف تلمسه للأهداف الكبرى التي عليه أن يجاهد من أجلها.

٣ ـ القوة عوضاً عن الرحمة:

في زمان الإقبال الحضاري تزدهر معان ومفاهيم بعينها، ويكون ازدهارها تعبيراً عن السمو الإنساني، وتعبيراً عن الاستقرار والخير والنماء. معاني اللطف والرحمة والسماحة والعفو والتضحية، مضامين إسلامية رفيعة، وهي في الوقت نفسه أركان ركينة في المدنية الإسلامية. هذه المعاني طليقة، لا تعرف قوقعة المكان، ولا خصوصية العرق أو الجنس؛ ولذا فإن الله ـ تعالى ـ وصف إرسال محمد ﷺ بأنه رحمة عامة: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ۝١٠٧﴾[1] رحمة للقريب والبعيد، والكبير والصغير، والغني والفقير.... وحين دخل ﷺ مكة قال لأهلها: ماذا تظنون أني فاعل بكم؟ قالوا: أخ كريم وابن أخ كريم. قال: اذهبوا فأنتم الطلقاء. وذلك على الرغم من كل ما فعلوه به وبأصحابه.

في زمان الانحطاط تعلو شؤون الجسد، وتتسع استخداماته على حساب شؤون الروح والمعنى، ويسيطر على حسّ الناس المباشر والمحسوس والقريب. في زمان الانحطاط يتضاءل الحوار والتفاهم والتنازل، ويغلب الهوى والإعجاب بالرأي. ومن أفق كل ذلك يكون حل المشكلات.

في الحياة الاجتماعية دائماً فراغات، تحتاج إلى ملء، ومسافات تحتاج إلى تجاوز. في حالة المدنية والإقبال الحضاري تملأ الفراغات بالرحمة والتسامح والعفو والصفح، لكن في زمان الانحطاط تملأ بالعنف والقوة الغاشمة والتهديد والوعيد. وعلى مقدار ما تكون المسافة بين القوى النافذة وبين الحق كبيرة يكون استخدامها للقوة. وبما أن كثيراً من نفوذها

---

(١) سورة الأنبياء: الآية ١٠٧.

قد تكوّن أصلاً على أرضية الباطل، فإنّ استخدامها للقوة سيكون من غير حدود.

إنها شرعة الغاب، حيث لا يجد الضعيف أمامه حلاً سوى الاستسلام للمصير المحتوم، وحيث لا يجد القوي في نفسه أي باعث على الرحمة، ولا في محيطه أي رادع عن العدوان؛ إذ إنّ من طبيعة الانحطاط أنه يهمّش النبل والنبلاء، ويتيح للمتوحشين قوة إضافية!.

٤ ـ الاهتمام بالإجماع دون مضمونه:

الاختلاف في الرأي والمزاج والرؤية الحياتية عامة سُنَّة من سنن الله ـ تعالى ـ في الخلق. والوعي بالخصوصية قد يكون عامل إثراء ونمو.

في القرون الأربعة الأولى كان الناس يجتهدون ويختلفون، ويجعلون من الخلاف مادة للتحرر الذاتي من ربقة التقليد، وربقة القطيع، ولكنهم كانوا يعرفون أيضاً كيف يختلفون، أي يجعلون خلافهم مؤطراً، يقف عند حد ترسمه الأصول والقطعيات، وهكذا تكون الأمم في أيام نهضتها. إن الاجتهاد يجعل الأمة تنفتح على الجديد والمغاير، ويتم من خلاله استعادة الفردي والخاص، والذي يُنتهك عادة من خلال الرغبة الجامحة في الإجماع والتوافق.

في أيام الأفول الحضاري والانحطاط المدني، يفقد الناس الحس والحدس الاجتهادي، فهم يعجزون عن اكتشاف الأرضيات المشتركة للإجماع الوطني، فيسود بينهم التنافي والتنابذ، ويولّد ذلك لديهم نوعاً من الوحشة، فيندفعون نحو النقيض وتبذل محاولات مستميتة من أجل (تنميط المجتمع) حيث يضيق الناس ذرعاً بالاختلاف والاجتهاد، ويرون النجاة في التوحد والتشابه.

والعولمة العاتية التي تجتاح العالم اليوم، يقودها الاقتصاد، ونظام التجارة العالمي. وهو نظام يعنيه أولاً حصد المكاسب وجني الأرباح، وكل

ما عدا ذلك يُعدُّ هامشياً. في ظل هذا النظام يصبح التنميط شيئاً مستحباً، وهو مطلوب في إنتاج الأشياء من أجل سهولة التعامل معها. ومطلوب أيضاً في الناس من أجل سهولة قيادتهم والسيطرة عليهم. مقولة (الزبون دائماً على حقّ) الرائجة في عالم المال والأعمال سيتم من الآن فصاعداً تعميمها على مجالات عديدة، ففي الطب الخاص سيكون الشعار: المريض دائماً على حق. وفي التعليم الخاص سيقال: الطالب دائماً على حق. وسيقال فيما بعد: القوي دائماً على حق، ومن يملك دائماً على حق. وعلى الضعفاء والمحرومين السلام!

المهم أن يجمع الناس على شيء بقطع النظر عن مضمون ذلك الإجماع؛ فالتلفيق هو سيد الموقف. والتسويات ـ من كل نوع ـ هي المهارة التي ينبغي أن يتعلمها الجميع مهما كان ذلك على حساب الرأي الحر، ومهما أدى ذلك إلى خيانة الحقيقة الناصعة. وهكذا يصبح الإجماع شكلياً، بل مظهراً من مظاهر النفاق الاجتماعي، وانحطاط الشخصية، ووسيلة لتحقيق المنافع!.

وعلى الوعي أن يعرف كيف ينتفض، ويتحرر من ذلك.

٥ ـ الشعور بالهزيمة:

المشاعر انعكاسات طبيعية للظروف التي يعيش فيها الإنسان؛ ومن العسير على الواحد منا أن يتمتع بمشاعر الانتصار، وهو في غمرة الهزيمة، كما يعسر عليه أن يتجنب الشعور بالزهوّ والاعتزاز، وهو في أوج الظفر والنجاح.

لم يكن الانحطاط انحطاطاً إلا لأن معظم الأشياء في أيامه، تكون في غير الموضع الذي ينبغي أن تكون فيه، حيث يضطرب نظام الكون المعنوي في عقول الناس وقلوبهم، فيرى كل شيء على غير ما ينبغي أن يرى عليه، حتى القدرات الذاتية والإمكانات الكامنة، والآفاق الرحبة التي تنتظر من

يرتادها، كل ذلك يمسي مغلّفاً بغشاوة التخلف، فيرى مقزّماً أو مشوّهاً. ومن الطبيعي أن يخشى الناس مما لا يشكل أي مصدر تهديد لهم[1]، كما أن من الطبيعي أن يفقدوا روح المخاطرة والمغامرة، فهم حين يقلبون نظرهم في واقعهم وفي تاريخهم القريب، لا ينطبع في أذهانهم سوى صور الإخفاق المتكرر؛ حتى أحاديث المجالس، فإنها تدور حول انسداد الآفاق وانعدام الآمال. وإذا ما ذكر أحدهم قصة نجاح، فإنه يُرد عليه بذكر مئة قصة إخفاق، حين يفهم الحاضرون أن النجاح في زمانهم وبلدهم ليس أكثر من شيء استثنائي شاذ!

ما يحسنه الناس أكثر من أي شيء آخر، هو أن ينقسموا إلى فريقين: فريق متهِم، وفريق ينصبُّ عليه الاتهام. وهم بالطبع لا يتفقون على ذلك؛ ففي مجالس الضعفاء والمقهورين يكون المتَّهمون هم السادة والأثرياء والمتنفذون، وفي مجالس هؤلاء يكون أولئك موضع الاتهام. ويصعب على كل فريق أن يبحث عن إسهاماته في مآسي الوضع الراهن؛ لأن ذلك يرتب مسؤولية، ويقتضي عملاً، والحال أنه لا أحد يريد أن يعمل أي شيء!

في حالة الانحطاط تكثر الأحلام الوردية، ويكثر طرح المشروعات الكبيرة التي تعقد عليها آمال تغيير وجه المجتمع وملامحه، ولكن المفقود دائماً الخطط المرحلية والسياسات والأساليب التنفيذية، فالناس هنا على الرغم من بطء حركتهم مغرمون بالقفز في الهواء، ويكرهون الحديث عن العمل التراكمي، أو عن خطط طويلة الأجل، فطول النَفَس في العمل شيء ممل، وثماره بعيدة، وهم ـ كما يقال ـ يريدون شيئاً يضعونه على النار، ولكن ليس أي شيء!

في زمان الانحطاط، لا يتم تقديم الناس على أساس الأخلاق،

---

(١) حين غزا التتار بلاد المسلمين جاءت امرأة تترية، وأمرت مجموعة من الرجال أن يتمددوا على الأرض، وذهبت هي تبحث عن حجر ترضخ به رؤوسهم. وقد فعلوا ما أمرتهم به ظناً منهم أنها رجل!

فالأخلاق شيء مُتوارٍ، ويفسر تفسيراً خاطئاً، وقد يفهم على أنه شكل من أشكال الضعف والاستكانة والتهمش؛ كما أن تقديم الناس لا يتم على أساس الكفاءة؛ إذ إنّ الفساد الإداري، يكون أحد مظاهر الانحطاط، ولذا فإن الذي يمنح الولاء يقدم على الأكفاء والأخلاقيين من الناس حتى يؤدي وظيفته في استمرار دوران العجلة نحو الخلف!

إن كل ما ذكرناه عن أخلاق الانحطاط وقيمه ـ وهو قليل من كثير ـ هو مصدر من مصادر إرباك الوعي، إذ يصعب عليه في كثير من الأحيان أن يحدد ما إذا كانت هذه الأخلاق نتائج للتخلف الحضاري أو أسباباً له. ولو أنه تم تدريب وعينا على التحليل لانتهى من غير عناء إلى أن قيم الانحطاط تنشأ أولاً، وتسهم في إحداث وضع منحط، ثم لا يفتأ ذلك الوضع أن يعود عليها بالتغذية المرتدة، فيضخمها، ثم تقوم هي بترسيخه في حركة جدلية سيئة، ودورة رديئة مغلقة.

أخلاق لكل الأزمان:

ذكرنا قبلُ أنه في عالم المثل والقيم والأخلاق قواسم مشتركة كثيرة بين البشرية، وأن الخلاف الجوهري بين أخلاق الشعوب يتبدى أكثر ما يتبدى في سلم القيم وفي السند أو الأساس الإلزامي للأخلاق، وحين يصيب الذبول قيمة من القيم، فإنها في الغالب لا تسقط من معجم الأخلاق، ولكنها تتوارى أو ـ إن شئت ـ تتشرنق بانتظار ظروف مواتية لظهورها ونشاطها من جديد.

أمة الإسلام بحاجة اليوم إلى أن تجدد وعيها بالواقع الذي تعيشه، وبالتحديات التي تنتظرها، لتكتشف بعد ذلك الوضعية الجديدة التي ينبغي أن يكون عليها سلّم القيم لديها.

في حالة الشدائد نحتاج إلى أن نعلي من شأن قيم التلاحم والصبر والحلم والجدية والتفاؤل وسعة الأفق... وفي أوقات التحلل القيمي نكون

بحاجة إلى إعلاء شأن التقوى والعفة والزهد وتماسك الشخصية، وإيثار الآجل على العاجل، ودعم الجانب الروحي. . . ومع أن جميع هذه القيم مطلوبة في كل حين، إلا أن الظروف التي نمر بها قد تتطلب التركيز على بعضها من أجل تجاوز المرحلة التي نمر بها.

البداية دائماً فكرية، وإعادة بناء المنظومة الخلقية للأمة، تتطلب الوصول إلى مقدمات فكرية جديدة وواضحة، يتم من خلالها تشخيص طبيعة الأزمة الخلقية التي نمر بها، ثم تحديد القيم والأخلاق التي يتطلب الانطلاق الجديد التركيز عليها، ثم إشاعة كل ذلك بين أبناء الأمة حتى يتفتح وعيهم عليها.

ليس من السهل على الناس أن يغيروا سلوكهم وعاداتهم، كما أن ما يحملونه من نظم رمزية وثقافية، يجعلهم ينفرون من القيم التي لا يشعرون أن لها جذوراً تاريخية وشعورية لديهم، ولذا فإن من المهم بمكان إضفاء الصبغة الشرعية والتراثية على كل القيم والمثل التي يُستنهض الناس لحملها والامتثال لها.

وإذا تأملنا في سيرة المصلحين العظام وجدنا أنهم دائماً يتخذون من أمجاد الأمة ورمزياتها وإمكاناتها المحدودة المتوفرة رأس جسر للعبور نحو ما هو مطلوب. وربما كان من الأخطاء الكبرى التي وقع فيها كثير من دعاة النهضة محاولتهم سلخ المنظومة الخلقية التي يدعون إليها عن مبدأ العبودية لله ـ تعالى ـ والرغبة فيما عنده، والخوف من الجزاء الأخروي. ولا يخفى أننا نشهد اليوم تياراً عاتياً، يزيّن للناس كل أشكال الإرضاء المباشر لنزواتهم وحاجاتهم المادية بعيداً عن القيود الأخلاقية التي على المسلم أن يراعيها في ذلك، مع أن التاريخ لا يتطور، ولا يتحرك إلا بسيطرة عالم القيم والأخلاق على سلوكات الناس وموازناتهم في قضاء حاجاتهم وإشباع رغباتهم؛ وهذا هو التقدم الأخلاقي الحقيقي.

إن كثيراً من وسائل الإعلام يشجع ـ تصريحاً أو تلميحاً ـ الحرية

الجنسية، ويغني إمكانات العبث واللهو، كما أنه يغذي أحلام اليقظة من خلال ما يبثه من صور بما لا مزيد عليه.

أما إغناء عالم القيم والأخلاق بالمبادئ والنماذج الراقية، وأما توسيع قاعدة الفهم، وتحسين إمكانات التفكير، وتلمس الغايات النهائية لنشاطنا المحموم، فهذا آخر ما يتم التفكير فيه، حتى أصبح الرجل الحديث يفهم كل شيء عن وظيفته وعمله ما عدا المقاصد النهائية لوجوده، وموضعها في نظام الكون.

قد نتج عن إفقار عالم القيم وإهماله سباق محموم نحو جمع المال، والبحث عن النفوذ والسلطة، وإيجاد طرق جديدة للاستهلاك، والانغماس في كل ما هو مادي ومحسوس؛ مع أنه في المجال الأوسع للوجود الإنساني، يكون احتياجنا الأكبر ليس إلى إنسان صحيح الجسم، قادر على الإنتاج والاستهلاك، وإنما إلى إنسان ذي مطالب أقل حسية، وألصق بعالم المثال والمعنى؛ فالإحساس بالهدف والطمأنينة والراحة العقلية والتلقائية والعاطفة والمرح والخوف والعَجَب والقدرة على المخاطرة... هي التي تبقي الإنسان متميزاً في عالمه الخاص عن باقي المخلوقات.

ربما احتاج بناء القيم الجديدة إلى جانب إضفاء المسحة الشرعية والتراثية إلى الاستناد على قناعة عقلية واضحة، فطبيعة التركيب الذهني للإنسان، تجعل تفاعله مع القيم السامية مشروطاً بحصول قناعة عميقة لديه بها.

إن عملية بناء القيم عملية مستمرة لا تتوقف أبداً، ما دامت الأرض تستقبل كل يوم وافدين جدداً، وما دام الإنسان ينتقل من حال إلى حال، ومن طور إلى طور، ومن ظرف إلى ظرف، مما يتطلب منه تكيفاً أخلاقياً دائماً. وتقع على الأسرة المهمة الكبرى في تكوين الاتجاهات الأولية لدى الطفل، فهي التي تتولى ـ على نحو أساسي ـ رسم الخطوط العريضة لشخصيته، ويأتي بعد ذلك دور المدرسة ووسائل الإعلام والعلاقات الاجتماعية، حيث تنمو القيم من خلال التفاعل الاجتماعي.

ومن المهم أن نكون على وعي بأن القيم والمثل والأخلاق التي يؤمن بها مجتمع ما، لا يلقنها لأطفاله من أفق طبيعتها وصفائها المطلق، أي لا يقدمها مجردة من اعتبارات الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمر بها.

إن لكل مجتمع عقيدتين: عقيدة نظرية وعقيدة اجتماعية. وعقيدته الاجتماعية، هي مزيج من قيمه ومبادئه ومصالحه وخبراته الحياتية.

فالأم مع أنها تعتقد ـ نظرياً ـ بحرمة الكذب إلا أنها حين تتوقع حدوث أخطار لولدها إذا قال الصدق، أو كان صريحاً في موقع ما، فإنها قد تنصحه بعدم النطق بالحقيقة، وقد تؤنبه إذا فعل ذلك، وهي إذ تفعل ذلك، فإنها تنطلق من أفق عقيدتها الاجتماعية، التي تتوازن في داخلها المبادئ والمصالح، وهذا كله يعني أن البناء القيمي حين يتم في ظروف العوز والحاجة، أو في ظروف الاستعمار والاستبداد والقهر، فإنه يكون بناء مشوهاً، لا يعكس صفاء القيم الإسلامية، ولا روعة الأخلاق التي نقرأ عنها في الكتب، أو نلقنها لأطفالنا في المدارس.

ولهذا فإن على الذين يصوغون الخطاب التربوي، ويقدمون الأحكام القيمية والمعيارية للناس ـ ولا سيما الناشئة ـ أن يسعوا إلى الوضوح التام بشأن كل المفردات الأخلاقية، وأن يضعوا من الاحترازات والتنبيهات ما يجعل ما يتحدثون عنه في غاية الوضوح والبيان، وإلا فإن الأحكام القيمية تصبح مصدر تشويش ذهني، فالناس مستعدون دائماً لتأويل القيم وتحريفها، بل تفريغها من محتواها.

كل الأمم تلقن صغارها، وتحمل بين جوانحها قيماً ومثلاً معينة، لكن كثيراً ما يكون الواقع الأخلاقي سيئاً أو متدهوراً، وذلك بسبب عدم وجود مشاركة جيدة في بناء الحضارة المعاصرة؛ فالأخلاق تذبل، والحاسة الخلقية (الضمير) تضعف ما لم تجد ما يغذيها من الفعالية الحضارية وملابسة الواقع بكل معطياته، بل إن العيش على هامش الحياة، كثيراً ما يكون مصدراً

للتحلل الذاتي[1]. العلم الذي نحمله والطاقات التي نمتلكها، والأنشطة التي نقوم بها، يجب أن تخضع للآمر الأخلاقي، وتتشبع بمقتضياته، كما يجب أن تظل مرتبطة بالأهداف العامة للأمة، وإلا فإنها تتحول إلى أدوات تكرس الأنانية والنزعة المادية لدى صاحبها، وإن النجاح حين يصبح عبارة عن انخلاع من الإطار الاجتماعي، أو لا يتم إلا به، لا يورِّث صاحبه سوى مشاعر الاغتراب والقلق وتشتّت الجذور.

إن علينا مسؤولية خاصة تجاه القيم التي تشربناها من مجتمعاتنا، وهذه المسؤولية تفرض علينا أعمالاً مزدوجة، فنحن مطالبون بالقيام على حفظها ونقلها إلى الأجيال الجديدة، كما أننا مطالبون أيضاً بتنقيحها وتصحيحها، وتوسيع مدلولاتها، بحيث تصبح أكثر وضوحاً وصلابة وأيسر تناولاً.

نحن مطالبون بعد هذا وذاك بتوضيح القيم المركزية التي علينا أن نتشبع بها في كل الأزمنة، لأنها تشكل محاور أساسية لكل أشكال الفلاح والنجاح، وحتى يتخذ منها الوعي المسلم معايير يستند إليها في إصدار الأحكام الأخلاقية.

ولعل منها الآتي:

- إيثار الدائم على الزائل، والآجل على العاجل، أساس كثير من القيم والأخلاق النبيلة، وحين يتمكن هذا المعنى في وعي الإنسان، ويتجلى في سلوكه، فإنه يكون قد بدأ يزن بموازين الله - تعالى - فالدنيا وما إليها شيء عاجل وزائل، والآخرة وما إليها في الآجل الدائم، وقد قال - سبحانه -: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ۝١٦ وَٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ۝١٧﴾[2]. وقال: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾[3].

---

(1) يعطي كثير من السود والهنود الحمر في أمريكا الشمالية نموذجاً واضحاً على هذه الفكرة.

(2) سورة الأعلى: الآيتان ١٦، ١٧.

(3) سورة الرعد: الآية ٢٦.

حين نجسّد هذه القيمة في حياتنا، نكون قد أنزلنا كل النجاحات التي نصيبها في هذه الدنيا في إطارها الصحيح، كما نكون قد حكمنا على كل البلايا والشرور التي تصيبنا في هذه الدنيا بالحكم الصحيح، ومن خلال هذا وذاك تنبثق الشخصية الفريدة والمتوازنة، التي تحرص على العطاء أكثر من الأخذ، فتتسع الدنيا الضيقة، حيث تتصل بعالم الآخرة الفسيح.

ـ الكرامة فوق القوة، والذاتية فوق الملكية؛ هذا هو الشعار الذي يجب أن نستلهم منه إدارة الصراع المحتدم داخل كل واحد منا.

إن امتلاك القوة ـ والتي تتجلى في المال والنفوذ ـ لا ينبغي أن يتم أبداً على حساب كرامة الإنسان ومروءته؛ وقد كانت العرب تقول: «تجوع الحرة، ولا تأكل بثدييها»[١]. وحين نقدم الذاتية على الملكية، فهذا يعني أننا نحصّن أنفسنا من التنازل أمام (الشيء)[٢] والخضوع لشهوة الاقتناء والتكديس التي أضحت اليوم تصُوغ تطلعات الناس وسلوكاتهم.

ـ الاهتمام والشعور بالمسؤولية، واحد من أهم القيم والمبادئ الأخلاقية. وعلى مدار التاريخ ظل الإهمال، وعدم الاكتراث مصدراً لأكبر الشرور التي يتعرض لها الإنسان في جميع مجالات الحياة. يعني الإهمال إخراج الإنسان لنفسه من نظام الكون، والتغاضي عن مستحقات ومستلزمات وجوده المعنوي والمادي؛ على حين يجسّد الشعور بالمسؤولية إحساس المرء بتبعات إرادة الحياة، والتقدم في دروب الخير والفلاح، وإحساسه بآلام التدهور الذي يمكن أن يتعرض له نتيجة ترهل حساسيته تجاه الواجبات الملقاة عليه.

السباقون من الناس، يمتازون بإدراكهم لمسؤولياتهم على نحو لا يبلغه الأشخاص العاديون، وهذا ما يوحي به قول عمر ـ رضي الله عنه ـ: «والله

(١) المعنى: تجوع الحرة، ولا تؤجر نفسها لإرضاع أبناء الناس.
(٢) تنازل أحد الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ عن جميع ما يملك لكفار قريش في سبيل أن يسمحوا له بالهجرة إلى المدينة!.

لو عثرت شاة في أرضٌ العراق لخشيت أن يسألني الله عنها: يقول: لمَ لمْ تعبّد لها الطريق»؟ وكثيراً ما يكون الاهتمام هو الحد الفاصل بين الأعمال الناجحة والأعمال المخفقة.

ـ الاستقلالية في الحكم والتقويم، واتخاذ القرار، وتنظيم رد الفعل، من القيم المهمة في نضج الشخصية. إن الطفل يلقي أعباءه على غيره، والناضج يتحمل مسؤولياته تجاه شؤونه. ومع أن على المرء أن يستشير، لكن اتخاذ القرار النهائي لن يقوم به أحد سواه.

الشخص المستقل يحيا بمعظم خصائصه النفسية، ويدرك أبعاد ذاته، ولذا فإنه يتأبى على أن يكون إمّعة أو سلعة للمتاجرة وبذلك يعزز درجة الرشد الاجتماعي. ومع أن للتربية أثرها في تكوين الشخصية المستقلة إلا أن المرء يستطيع من خلال وعيه بنفسه ومحيطه أن ينمي في ذاته هذه القيمة ويصقلها.

ـ الحكمة إحدى أكبر خصائص الشخص الناضج أخلاقياً. وهي لا تعني الذكاء أو التفكير بمقدار ما تعني تساوق معتقدات الشخص وتصرفاته وردود أفعاله مع أحكام العقل، وتناسبها مع الخبرات والمعلومات المتوفرة، وقد ذكر الله ـ سبحانه ـ مدى الفضل الذي يحوزه من اتصف بهذه الصفة حين قال: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾[1]، حتى يكون المرء حكيماً فإنه بحاجة إلى ما هو أكثر من الفهم؛ فالموقف الحكيم يتطلب معرفة جيدة وإرادة صلبة وقدراً مقبولاً من الشفافية والذكاء؛ وعلى مقدار اكتمال هذه العناصر الثلاثة لدى المرء يكون اكتمال ما لديه من حكمة. ولا بد مع كل هذا من التدريب على مقاومة الأهواء، ومحاولة النفاذ إلى جوهر الأمور.

ـ الانفتاح وتقبُّل الجديد مهم لعيش عصرنا بكفاءة، حيث تتم إعادة

(١) سورة البقرة: الآية ٢٦٩.

صياغة كل شيء على نحو مستمر، ولا نعني بما نقوله أن نكيف أخلاقنا ومبادئنا ومقولاتنا مع الجديد، فهذا غير جائز ولا صحيح، ولكن المطلوب أن نكون مستعدين لتلمس الحق، ومحاولة فهم الأفكار الجديدة، وسماع وجهات النظر المختلفة مهما كانت فجة، إلى جانب الاستعداد لمراجعة طروحاتنا وأفكارنا التي نشأنا عليها في ضوء ما نصل إليه. وأخطر ما يصدنا عن ذلك، ويضع الغشاوة على بصائرنا، هو البرمجة البيئية والثقافية التي تعرضنا إليها في حياتنا.

وقد ركز القرآن الكريم دائماً على تحريرنا من اتباع الهوى والظن، والسير خلف الآباء والكبراء دون تمحيص لما هم عليه؛ لكن يبدو أننا لم نستطع توسيع مدلول النصوص الكريمة في هذا الشأن، كما لم نستطع النفاذ إلى أعماق النص القرآني بما يكفي لاستخراج رؤية تحررية من (القولبة) التربوية التي صاغت وجودنا المعنوي عبر حياتنا المديدة. وأعتقد أن من أولويات تجديد الوعي التأمل ملياً فيما علينا أن نفعله في هذا الشأن.

- الريادة والسبق في ميدان واحد على الأقل من ميادين الحياة من السمات المهمة التي يطالب كل مسلم اليوم أن يتحلى بها. إن كثيرين من المسلمين لم يشعروا حتى الآن بالمنافسة المحمومة التي تجتاح العالم من أدناه إلى أقصاه. وفي ظل هذه المنافسة المتصاعدة، سوف تسحق أجيال بأكملها تحت وطأة الحاجة والضرورة والظلم، وستكون الكفاءة والأهلية والريادة أهم الحصون التي يتحصن بها المرء من ويلات (العولمة) ونظام التجارة الأعمى الأصم، والآخذ في الرسوخ والانتشار.

إن الهوة الفاصلة بيننا وبين الأمم الأخرى آخذة في الاتساع في مجالات التدريب والتصنيع والاختراع والاكتشاف؛ وإن المساهمة في حل المشكلات الناجمة عن هذه الوضعية لن تكون من وظيفة الدول أو النخب وحدها، وإنما هي إمكانية كامنة لدى كل مسلم.

لا بد من إصرار عام على النجاح، ولو أن الواحد منا تأمل فيما

يسمى اليوم بـ(شروط النجاح) لوجد أنه ما من شيء يؤدي إلى السبق والنجاح إلا ارتبط بصفة أو وضعية يحث عليها الإسلام. وكل من يتحقق بتلك الصفة، يصيب قدراً من النجاح حتى لو كان غير مسلم.

إن الريادة التي علينا أن نجعلها قيمة اجتماعية ثابتة ومتألقة، لا تكمن في تقليد أي أمة من الأمم ـ مهما كان شأنها ـ وإنما في اكتشاف طريق خاص في أدبياته وأهدافه، يؤدي بنا إلى ريادة الإنسانية، وتصدر موكب التقدم. وليس هذا بالأمر المستحيل إذا توفر لدينا ما يكفي من الغيرة والوعي والعزيمة.

ـ إلى جانب الأخلاق التي أشرنا إليها، والتي يمكن وصفها بأنها أخلاق فردية، هناك جملة من الأخلاق الاجتماعية التي يجب أن تشيع في المجتمع المسلم؛ لتشكل المحيط الذي تتغذى منه الأجيال الجديدة، وتتنفس فيه. وهي في الحقيقة كثيرة، منها: الإيثار والتعاون والعدل ومحاربة الظلم ومحاصرة الشر والفساد، وتعوّد الشورى في عظائم الأمور وصغائرها، إلى جانب إعطاء اهتمام خاص بالأطفال والشيوخ والضعفاء عامة، واحترام العمل والإنتاج، والمحافظة على المرافق العامة. وسوف نفصل في بعض هذه القضايا فيما بعد؛ إن شاء الله.

وفي الختام فإن تجديد الوعي الخلقي، لا يحتاج إلى كلام كثير، بمقدار حاجته إلى وجود ما يكفي من القدوات والنماذج الخيرة التي تجذبنا إليها دون شعور منا؛ وهذا هو شأن القيم الرفيعة، فإنها تجذب ولا تُفرَض، ولا ينفع في ترسيخها التوجيه المبالغ فيه في وسطٍ فقير بالرجال العظام الذين يجسّدون القيم والمبادئ العليا في حياتهم الخاصة والعامة. وعلى الله قصد السبيل.

التقدم والتخلف

التي ن
العالم
علماء
وكان
والتحلي

يتصل

ما أسب

إ
اخترع
والاجت
وما ينب
معرفة

ل
أخذت
للعيان
الغربي

و

التقدم والتخلف

التقدم والتخلف والثقافة والحضارة والمدنية والتنمية، من المصطلحات التي نالت حظاً واسعاً من الانتشار والذيوع، وكثر حولها الجدل واللغط في العالم أجمع. وقد تناول هذه المصطلحات بالبحث والدرس كثيرون من علماء الأخلاق والإنسان والنفس والاجتماع والتاريخ والجغرافيا والقانون... وكان لهم في كل منها تعريفات كثيرة، كما كان لهم الكثير من الاستنباط والتحليل للأسباب التي تسهم في وجود هذه الظواهر وتطورها.

والذي يعنينا هنا هو تجديد الوعي في مسألتي التقدم والتخلف، وما يتصل بهما من مسائل المدنية والحضارة.

ما أسباب التخلف، وما مظاهره؟

إحساس الناس بأن الأحوال ليست على ما يرام شيء ملازم لهم؛ وما اخترع الوعي الإنساني الشكوى من سوء الأحوال، والنقدَ الثقافي والاجتماعي إلا من أجل أن يؤكد لنفسه أنه يدرك الفارق بين ما هو كائن، وما ينبغي أن يكون، وإلا من أجل بلورة المعايير التي يستخدمها الناس في معرفة موقعهم بين الأمم.

لكن مصطلح (تخلّف) لم يبرز إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أخذت حركة الاستقلال والتحرر من الاستعمار في التتابع، وحيث ظهر للعيان - نتيجة ما تم من اختلاط بين الأمم - الفوارق التي تفصل بين العالم الغربي بزعامة أمريكا، وباقي دول العالم.

وطبيعة اشتقاق كلمة (تخلف) تحمل معنى النسبية، ولذا فلولا وجود

دول متقدمة ـ على محك ما ـ لم يكن ثمة ما يمكن أن نسميه بالدول النامية أو المتخلفة. ومع أنه ليس هناك تعريف محدد متفق عليه لهذه الظاهرة المكروهة، إلا أن الحديث عن مظاهرها، يلقي الأضواء على طبيعتها، ويساعد على توضيح ملامحها.

مشكلة المختصين أنهم ينظرون إلى الأمور غالباً من أفق تخصصاتهم، ومن ثم فإنهم يفسرون الظواهر المعقدة تفسيراً جزئياً مُبْتَسَراً، ولذا فإن ظاهرة شديدة العماء والتداخلات كظاهرة (التخلف) وجدت الكثيرين ممن يعللها تعليلاً سطحياً وخاصاً؛ وقد ذكروا لوقوع هذه الظاهرة أسباباً عديدة، انطلقت من منظور رؤى طبيعية وعقدية وأخلاقية عديدة، نذكر منها:

١ ـ النظرية المُناخية:

يرى بعض الباحثين أن جميع البلدان المتقدمة، تقع في البلدان الباردة والمعتدلة، في حين أن معظم البلدان النامية تقع في المناطق الاستوائية الحارة؛ فالمناخ هو السبب الحقيقي للتخلف.

٢ ـ نظرية فقدان مصادر الطاقة:

يرى أصحاب هذه النظرية أن بلدان (العالم الثالث) عموماً تشكو من ضعف الطاقة المنجمية، وهذا انطلاقاً من أن أوربا لم تتطور، ولم تصل إلى ما وصلت إليه إلا بفضل الطاقة المنجمية المتوفرة لديها.

٣ ـ النظرية العرقية:

الجنس الأبيض هو الجنس الوحيد القادر على التقدم، نظراً لخصائص هذا الجنس، الذي يمتاز بالمهارة والمثابرة والنشاط، على حين أن بقية الأجناس يسيطر عليها الخمول والكسل.

٤ ـ التخلف بسبب الأديان القَدَرية:

إن البلدان الأكثر تقدماً هي البلدان التي تعتنق المذهب (البروتستنتي)،

فهو المذهب الذي يحث الإنسان على التقدم والتطور. أما الأديان القَدَرية المسيطرة على بقية بلدان العالم، فهي السبب في التخلف. وعلى شعوب تلك البلدان التخلص منها إذا أرادت أن تتخلص من التخلف.

وهذه النظريات كلها إن دلت على شيء، فإنما تدل على قصور نظر أصحابها أو تعصبهم لبلدانهم الغربية. وما من نظرية منها إلا وهي منقوضة بأمثلة قديمة وحديثة عديدة؛ ولا نريد أن نضيِّع الوقت في الرد عليها. وإذا كنا لا ننكر أثر المُناخ والثروات الطبيعية والانحرافات العقدية في حدوث التقدم والتخلف، لكننا لا نرى أياً منها صالحاً للانفراد بتفسير هذه الظاهرة؛ فالظواهر الكبرى تستعصي دائماً على التفسير بعامل أو سبب واحد. وسلك كثير من الباحثين والمختصين المسلك نفسه في تحديد ماهية ظاهرة التخلف، وتحديد الوضعية التي إذا كان فيها شعب ما سمي متخلفاً.

وهناك منظورات ورؤى عدة، تم من خلالها تشخيص هذه الظاهرة، منها:

١ ـ العجز عن تلبية الحاجات الأساسية:

الشائع في الكتابات التي بحثت في مسائل التنمية والتخلف اتخاذ مدى عجز شعب ما عن توفير الحاجات الأساسية معياراً للتخلف؛ وذلك مثل الفقر، حالة التغذية، المياه الصالحة للشرب، الوضع الصحي، التعليم، متوسط دخل الفرد... ولهم في ذلك تفصيلات كثيرة، وهي ـ كما هو الحال في النظريات الأخرى ـ تتخذ من وضعية العالم الغربي نموذجاً تحاكم إليه كل الوضعيات الأخرى.

٢ ـ المنظور الاقتصادي الصناعي:

يربط هذا المنظور التخلف بضعف التصنيع، وسوء استغلال الإمكانات الاقتصادية المتوفرة.

في البلدان المتخلفة تكون وسائل الإنتاج بدائية على نحو عام، يطغى عليها الطابع اليدوي الحرفي. وينتج عن هذا إنتاجية ضعيفة، ودخل

منخفض؛ مما يسبب البؤس للسكان. وإذا وجد في البلد المتخلف قطاع صناعي متطور، فإنه يكون بيد قوى استغلال أجنبية، أو بيد صفوة قليلة. وهو عامةً معزول عن باقي القطاعات.

أما بنية الاقتصاد المتخلف فهي بنية جامدة، على النقيض من بنية الاقتصاد في الدول المتقدمة. وهو نظام تابع يتأثر تأثراً كبيراً بالمحيط الخارجي. السوق الداخلية تكون ضيقة جداً، مما يحرم الاقتصاد المتخلف من التوازن والاستقرار.

وهو إلى جانب هذا اقتصاد متفكك، وقطاع الخدمات فيه متضخم على حساب قطاع الإنتاجية. ويكثر فيه التوظيف في قطاع البناء، حيث تجمد فيه أموال ضخمة من أجل الشكليات والمظاهر.

أضف إلى كل ما سبق أن المدخرات في المجتمع المتخلف ضعيفة، وهذا يؤدي إلى قلة الأموال المستخدمة في الاستثمار، مما يؤدي إلى عدم وجود ما يكفي من فرص العمل للشباب. الزراعة في هذا المنظور تستوعب أكثر القادرين على العمل، لكن الإنتاج لا يكفي لسد الحاجات الغذائية للسكان.

وكثير من الكتاب العرب مولعون بهذا المنظور، حتى إنك حين تقرأ في كتبهم تخرج بانطباع عام، هو أن التخلف هو تخلف الاقتصاد والتصنيع فحسب!

٣ ـ المنظور الاجتماعي:

يرى فريق من العلماء أن البنية العميقة للتخلف تكمن في (القصور الاجتماعي) المتمثل في السكان، وفي البنى والمؤسسات الاجتماعية.

أما السكان فأهم المشكلات التي تؤدي إلى تخلفهم، هي الزيادة السكانية الكبيرة التي لا تتناسب مع فرص العمل التي يتم توفيرها؛ مما يؤدي إلى تدهور المداخيل، وفشوّ العبودية والاستغلال والأمية...

أما البنى الاجتماعية في المجتمع المتخلف، فهي تخضع للعادات

والتقاليد، وليس للقانون. والمكانة الاجتماعية تحدد أثناء الولادة (توارث الطبقية)، وليس من خلال الكفاءة والمقدرة. وهي بنى تقاوم التغيير والتجديد، وتتمسك بالقديم من غير مسوّغ منطقي. وحين تنشأ خلافات فإن الشعوب المتخلفة تحلها عن طريق القوة والعنف، وليس عن طريق الحوار والنظام. والاستبداد والقهر هو الأسلوب المتبع في إدارة شؤونها.

من الواضح من كل ما استعرضناه أن كل فئة من الباحثين تنظر إلى التخلف من أفق عقيدتها وقيمها ومكانتها الفكرية، وخبراتها العلمية والعملية. وكثير مما قيل ليس بعيداً عن الصواب، لكنه ينقصه الاعتدال والشمول والترابط، والأخذ بعين الاعتبار المسلّمات العقدية والحاجات الروحية لدى الناس.

رؤية متكاملة للتقدم والتخلف:

الرؤى التي عرضناها في تحديد ظاهرة التخلف، صيغت من قبل عدد كبير من الباحثين متنوعي المذاهب والتخصصات؛ والحس الإيماني مغيَّب عنها إلى حد بعيد. ونحن باعتبارنا أمة رسالة لها خصوصيتها المنهجية والحضارية مطالبون بأن نبلور رؤية خاصة لمسائل التقدم والتخلف. وتلك الرؤية حيوية للوسط التربوي، ومهمة جداً لكل الفئات العاملة على إصلاح المجتمع الإسلامي والنهوض به.

الرؤية التي سأشير إلى أهم معالمها هنا، تنطلق من الرؤية الإسلامية للإنسان والحياة، وهي في الوقت نفسه منفتحة على ما تراكم لدى الأمم من خبرات، وعلى ما تبلور في ثقافتنا من شروط للعيش الكريم والحياة المنيعة.

ولعلي أُجمل ذلك في الحروف الصغيرة التالية:

١ ـ جوهر التخلف:

التخلف ـ في نظري ـ نمط من الوجود تنحط فيه الأوضاع النفسية والذهنية والسلوكية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية عن المستوى المقبول

في معايير المنهج الرباني، وعن الوفاء بمتطلبات العيش الكريم الملائم للإنسان المسلم.

ويستشفّ من هذا أن التخلف ذو بعدين رئيسين[1]:

أ ـ تخلف عن المنهج الرباني الذي أكرمنا الله به، حيث يكون الاهتداء بهديه، والوقوف عند حدوده ضعيفاً.

ب ـ تخلف في المستوى المعيشي والمهني والاجتماعي الذي يمكِّن الإنسان المسلم من تلبية حاجاته الأساسية، ويوفر له المُناخ الذي يساعده على القيام بواجباته، وأداء رسالته في الحياة على أحسن وجه.

٢ ـ نسبية مفهوم التقدم:

كلمة (التقدم) في الأصل ذات مفهوم محايد، فقد يتقدم الإنسان نحو الأفضل، وقد يتقدم نحو الأسوأ، فالطفل يتقدم نحو الشباب والنضج، على حين يتقدم الكهل نحو الشيخوخة والهرم والموت؛ لكن الكلمة صارت تدل في الكتابات الحضارية على الارتقاء نحو الأفضل والأحسن.

ومع هذا فإن الأفضل والأحسن في أحوال الأمم ليس موضع اتفاق دائماً؛ فالحرية الجنسية في الغرب مظهر من مظاهر التقدم والتحرر الذاتي، وهي في نظر المسلمين مظهر تخلف وانحطاط.

كثرة المصارف الربوية في بلد ما، تعد ركيزة أساسية في النمو الاقتصادي حسب الرؤية الغربية، وهي في نظرنا علامة تخلف، لأن انتشار الربا في الرؤية الإسلامية، لا يكون أبداً دليلاً على صحة الحياة الاقتصادية، ولا على خيريتها.

وهكذا فمن أفق تحديدنا لجوهر التقدم يتم تحديدنا لمفهوم التخلف، والعكس بالعكس.

٣ ـ تقويم وضعية التقدم:

الوعي بأحوال التقدم والتخلف يتطلب ـ فيما أرى ـ تجزئة الحالة

---

(١) فصلنا ذلك في كتابنا (نحو فهم أعمق للواقع الإسلامي) فارجع إليه إن شئت.

العامة للأمة، وفصل المسارات الحضارية بعضها عن بعض، وسيكون من العسير جداً أن نقول: إن الشعب الفلاني متقدم في جميع الميادين، فهذا غير موضوعي، وفيه تصنيم لشعب من الشعوب، أو لمرحلة تاريخية بعينها؛ فالأمم وهي في أوج انتعاشها وازدهارها، تعايش بعض أنماط التخلف في بعض منظوماتها الثقافية والأخلاقية، وفي بعض أوضاعها الاقتصادية والسياسية، كما أن الأمم المتدهورة تحتفظ ـ عادة ـ ببعض نقاط القوة والإيجابية، ومن تلك النقاط يمكن أن تنبثق مرة أخرى، وتستعيد بعض ما فاتها.

حين كانت مدن الروم وقلاعهم، تتساقط تحت سنابك خيول المسلمين كان أهل البصيرة من المسلمين يدركون نقاط القوة في الجسد الرومي المنهَك، وإن شئت فقل: يدركون جزر التقدم في بحر الانحطاط والتخلف الذي كان الروم غارقين فيه إلى آذانهم؛ وقد أخرج مسلم في (صحيحه)[1] أن المستورد القرشي قال عند عمرو بن العاص: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تقوم الساعة والروم أكثر الناس». فقال له عمرو: أبصر ما تقول. قال: أقول ما سمعت من رسول الله ﷺ. قال عمرو: «لئن قلت ذلك: إن فيهم لخصالاً أربعاً: إنهم لأحلم الناس عند فتنة، وأسرعهم إفاقة بعد مصيبة، وأوشكهم كرّة بعد فرة، وخيرهم لمسكين ويتيم وضعيف. وخامسة حسنة جميلة: وأمنعهم من ظلم الملوك».

بالفصل بين مجالات الحياة المختلفة يستطيع الوعي أن يقبض على البنى المتقدمة، ويميزها عن البنى المتخلفة في البلد الواحد، والشعب الواحد، والجيل الواحد.

صحيح أن كل جانب من جوانب الحياة الحضارية، ينعكس في النهاية على نحوٍ ما على الجوانب الأخرى سلباً وإيجاباً، إلا أن هناك اعتبارين آخرين:

الأول: أنّ التأزم حين يصيب مجالاً من المجالات الحضارية، فإنه يسمح للمجالات الأخرى أن تتحرر، وتنمو، وبذلك فإنها تنال وضعية جديدة مغايرة.

---

(١) رقم (٢٨٩٨)

الثاني: أن هناك دائماً فترة سماحات بين المقدمات، والنتائج، فالتأزم الأخلاقي ـ مثلاً ـ لا يظهر تأثيره على نحو سريع في اقتصاد قائم على قواعد تنظيمية ومالية متينة؛ كما أن الأمة قد تربح أرضاً ثابتة لأفكارها ومبادئها في نفس الوقت الذي تخسر فيه عسكرياً، أو تتفكك سياسياً. وهذا ما وقع لأمة الإسلام، فقد كان الإسلام ينتشر بفضل جاذبيته الخاصة، وجهود بعض الدعاة من التجار في جنوب شرق آسيا، في الوقت الذي كان فيه المسلمون يخسرون المعارك الحربية الواحدة تلو الأخرى في الأندلس.

في القرن الرابع الهجري اتسع العمران، وارتقت جوانب كثيرة في معايش الناس، وانتشر العلم والعلماء ـ ولا سيما في العواصم الإسلامية ـ وترسخت بنية حضارية عظيمة، لكن نبصر إلى جانب هذا تفككاً سياسياً وانحلالاً أخلاقياً، كما نبصر انتشار عقائد وفرق ضالة، والتيار الروحي الذي كان يسيّر كثيراً من المراكب الإسلامية في الصدر الأول، تضاءل لصالح تيار عقلاني، وآخر شهواني. وحين نقرأ أحداث ذلك القرن من أفق هذه الملامح، فإننا نستطيع (تقييم) الوضع الحضاري الذي كان سائداً آنذاك دون إسراف في المديح، أو إيغال في القنوط والتشاؤم.

وفي المقابل فإننا نستخدم المعيار نفسه عند النظر إلى الحضارة الغربية الحديثة، وهي حضارة، تمزج بين أعلى درجات التقدم والرقي، وأعلى درجات الانحطاط والتخلف؛ فعلى مقدار ما ترى من تقدم في مجال مساعدة الضعيف وكفالة الفقير وحسن التنظيم، واللجوء إلى القانون في حل المشكلات الداخلية، ترى أبشع صور التخلف في تفكك الأسرة، والفوضى الجنسية، وضياع الشباب، وفقد الحياة العامة لغاياتها النهائية، والإدمان على المسكرات والمخدرات، والعدوان على الشعوب والأمم الفقيرة، ونهب خيراتها.

٤ ـ استيعاب الوعي للتقدم:

من أخطر المشكلات التي تواجه الوعي الإنساني قابليته الشديدة

للوقوع في أسر اللحظة الحاضرة، والمعطيات الجاهزة، والبيئة المحيطة. وعلى مدار التاريخ كان كبار المفكرين والمصلحين، يحاولون إيجاد مداخل تجعل الوعي ينفتح على الماضي والمستقبل، وعلى القريب والبعيد والبسيط والمركَّب، والكلي والجزئي، على أمل أن يظل على درجة من التحرر، تمكنه من التعامل بشفافية مع واقع الانحطاط، وإمكانات التقدم، ولا سيما الكامن منها.

وإذا أمعنّا النظر في المنهجية الإسلامية في هذه المسألة وجدنا الآتي:

أ ـ بناء الوعي الرزين الذي يملك أنساقه ونماذجه الخاصة، فلا يستخفه الخير والرخاء، ولا تقنطه المحن والأزمات، فهو قادر دائماً على أن يدمج كل الطوارئ في رؤية أشمل، وهذا ما نلمسه في قوله ـ جل وعلا ـ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿٢٣﴾﴾[1]. وذم الكفار الذين يستبشرون بالخير، ويقنطون عند الشدة، فهم أبداً ألعوبة في يد الأحوال المتقلبة فقال سبحانه: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ ۖ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِّن قَبْلِهِۦ لَمُبْلِسِينَ ﴿٤٩﴾﴾[2] ثم قال: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ ﴿٥١﴾﴾[3]. وكان الواجب أن يدعوا الله ويستغفروه وقت انحباس القطر، ويشكروه عند نزوله.

ب ـ قص القرآن الكريم علينا أحوال الأمم السابقة، وعلاقة أنبيائها بها وبسلاطينها وكبرائها، وقد حرص القصص القرآني على أن يلقي في

---

(١) سورة الحديد: الآيتان ٢٢، ٢٣. (٢) سورة الروم: الآيتان ٤٨، ٤٩.

(٣) سورة الروم: الآية ٥١.

روع الأمة أن رسالات الأنبياء عليهم السلام تملك طاقة الانتصار والغلبة مهما كانت فداحة الخطوب التي تواجهها، كما يحرص القصص القرآني في الوقت نفسه على أن ينبه الوعي المسلم إلى أن معونة الله ـ تعالى ـ كانت تأتي للنبي ﷺ من حيث لا يحتسب، وفي اللحظة الأخيرة، وذلك حتى لا نيأس أبداً، ولا نقع تحت ضغط الإمكانات والأسباب المتوفرة، بل نصل أسبابنا الضعيفة والمحدودة بمسبب الأسباب ـ سبحانه ـ فيتغير كل شيء؛ وهذا ما نلمسه في قوله ـ سبحانه ـ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُۖ وَلَا يُرَدُّ بَأۡسُنَا عَنِ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ١١٠﴾[1]. ونجده واضحاً في أخبار نهايات المعارك بين العديد من الأنبياء وبين أعدائهم من الكافرين؛ فقد نجّى نوحاً ومن معه في الفلك، كما نجّى إبراهيم من النار، وموسى وقومه من اليمّ، ويونس من بطن الحوت. ولا ننسى ما وثقه القرآن الكريم من نجاة رسول الله ﷺ من كفار قريش إذ دخل الغار، وكذلك نصره في بدر والأحزاب وحُنين... وهذا كله يرمي إلى أن نظل محتفظين بالأمل مهما كانت الحال، وأن كثيراً من الأزمات يظل قابلاً للتجاوز، كما أن العواقب قد تكون رخاء ونصراً مبيناً.

ج ـ لدينا العديد من النصوص التي تؤكد أن التدهور والانحلال ليس شيئاً خطياً متّصلاً؛ فهناك دائماً إمكانية لإدخال نوع من التحسن على أوضاعنا العامة، بل إن عدداً من النصوص ينبهنا إلى أن الكروب والشدائد تواري في داخلها نويّات للانفراج والرخاء والتقدم، وهذا ما نجده جلياً في قوله ـ سبحانه ـ ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا ٥ إِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرٗا ٦﴾[2] وما نجده في وصية النبي ﷺ لابن عباس: «واعلم أن النصر مع الصبر، وأن الفَرَج مع الكرب، وأن مع العسر يسراً»[3].

وتبشر نصوص عدة بأن تاريخ هذه الأمة سيظل يشهد موجات من

---

(١) سورة يوسف: الآية ١١٠.
(٢) سورة الشرح: الآيتان ٥، ٦.
(٣) أخرجه أحمد والترمذي.

الصلاح والإصلاح على الرغم من خسارتها لبعض المواقع، وعلى الرغم من تراجع بعض جوانب الخير فيها، ومن تلك النصوص الحديث الذي أخرجه أحمد والترمذي: «مثل أمتي مثل المطر: لا يُدرى أوله خير أو آخره». ومنها حديث أبي داود: «إن الله يبعث لهذه الأمة كل مئة سنة من يجدد لها دينها».

د ـ إلى جانب كل ما سبق يهيب المنهج الرباني الأقوم بالمسلم أن يستعلي على الظروف الحاضرة، وأن يحاول دائماً أن يجعل من نفسه بؤرة إشعاع يضيء للناس طريق الخروج من النفق المظلم، ويدلهم على وجود إمكانات دائمة لتقديم ما هو أحسن، وبالتالي فإن الأجيال الجديدة تظل تبصر أمامها نماذج ترفع معنوياتها، وتقتدي بها. ومن أجل هذا يؤكد القرآن الكريم، كما تؤكد الأحاديث النبوية على أن يستشعر المسلم دائماً مسؤوليته الفردية عن نفسه ومصيره؛ حيث إن من المألوف أن يتقاعس بعض الناس عن أداء كثير من واجباتهم تعللاً بما عليه غيرهم، أو احتجاجاً بقسوة الأحوال والأوضاع. ونجد في هذا العديد من النصوص؛ قال الله ـ تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴿٣٥﴾ نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ ﴿٣٦﴾ لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ ﴿٣٧﴾﴾[1] وقـال: ﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿٣٨﴾ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾[2]. وأخرج الشيخان عن النبي ﷺ قال: «سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: إمام عادل، وشاب نشأ في عبادة الله، ورجل قلبه معلّق بالمساجد، ورجلان تحابا في الله، اجتمعا عليه، وتفرقا عليه، ورجل دعته امرأة ذات حسن وجمال، فقال: إني أخاف الله رب العالمين، ورجل تصدّق بصدقة، فأخفاها، حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه، ورجل ذكر الله خالياً، ففاضت عيناه».

ولو أننا تأملنا في هذه الأصناف السبعة لوجدنا أن كل واحد منهم

---

(١) سورة المدثر: الآيات ٣٥ ـ ٣٧. (٢) سورة النجم: الآيتان ٣٨، ٣٩.

قدّم نموذجاً راقياً للتقوى والعطاء والصبر، يتجاوز ما عليه الأشخاص العاديون الذين يتصرفون خارج دائرة الوعي، أو الذين يتصرفون وفق أهوائهم ومصالحهم.

هـ - هل لنا أن نتساءل: من أين يلتقط الوعي فكرة التقدم والإيمان الراسخ بسير الأمور نحو الأحسن: هل يلتقطها من مجمل النصوص الشرعية ومن الشواهد التاريخية الناطقة بذلك؟ أم يلتقطها من شيء مستقر في بنيته العميقة، هو الميل إلى التطلع الدائم إلى ما لا ينال، والسأم مما ناله، بالإضافة إلى خضوعه لمعطيات الأزمة، وتشرّبه لموحياتها؟

يبدو أن الوعي، لا يستطيع مقاومة ضغوط الواقع، كما أن النصوص مهما كانت تظل قابلة لنوع من التأويل؛ ومن المشاهد أن الناس في حالة الرخاء والنصر يحتجّون بالنصوص التي تؤيد ما هم فيه من النعيم استبشاراً منهم بدوام الخير واستمرار النجاح، أما في حالات الفتن والملاحم والانحطاط الحضاري، فإنهم يميلون إلى تعميم النصوص التي تدل على التدهور والتحلل، فتصبح مدلولاتها بمثابة سنن وقوانين تحكم كل الأجيال.

إن من المؤسف أن وعينا التاريخي مستمد في أكثر الأحيان من الجانب السياسي لماضي الأمة، وهو أقل جوانب حضارتنا إشراقاً وبعثاً على الأمل. وبما أن التدهور في ذلك الجانب بدأ في وقت مبكر جداً من تاريخ حضارتنا، فإن الوعي المسلم التقط كل ما توحي به النصوص من حتمية التراجع الحضاري، وأهمل النصوص التي ذكرنا بعضها، والتي تدل على إمكان حصول تحسن في مستوى التدين، وفي مستوى العمران والمعيشة.

وقد روي أن نفراً من الناس جاؤوا إلى أنس بن مالك ﵁ وشكوا إليه ما يلقون من الحجاج، فقال: «اصبروا فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده شر منه حتى تلقوا ربكم، سمعته من نبيكم ﷺ». ولو فتشنا في أعماق وعينا لوجدنا فيه اعتقاداً جازماً بظاهر مثل هذا النص، وكأن الأمة تحولت على المستوى الحضاري إلى عقيدة الجبرية التي تجعل من

الإنسان شيئاً أشبه بريشة معلقة في الهواء، تميلها الرياح يميناً وشمالاً، وكأن التكليف قد أسقط، فغاب عن وعي الأمة مدافعة القدر بالقدر، والسبب بالسبب! قليل أولئك الذين حاولوا فهم النصوص التي تدل على حتمية التراجع الحضاري في إطار التكليف الشرعي، وفي إطار رؤية شاملة لتلك النصوص. وعلى سبيل المثال فإن بعض أهل العلم استشكلوا الإطلاق في حديث أنس، حيث إنَّ زمان عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ جاء بعد زمان الحجاج بقليل، والخير فيه أكثر من زمان الحجاج، بلا نزاع. واستدل ابن حبان على أن حديث أنس ليس على عمومه بالأحاديث الواردة في المهدي، وأنه يملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً.

والنظرة المنهجية تقتضي أن ننظر إلى الأحاديث التي تشير إلى ما يمكن أن يقع في المستقبل على أنها منبهات للأمة حتى تتحمل مسؤولياتها، وتبتعد عن الأسباب التي تؤدي إلى هلاكها وانحطاطها؛ وهذا هو المغزى المنطقي لتلك الأخبار، وإلا فإن النتائج قد تكون عكسية. وهذا التنبيه للوعي واضح جداً في بعض تلك الأخبار، على نحو ما نجده في حديث ابن ماجه والحاكم من قوله ﷺ: «يا معشر المهاجرين خصال خمس إذا ابتليتم بهن ـ وأعوذ بالله أن تدركوهن ـ: لم تظهر الفاحشة في قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشافيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن في أسلافهم الذين مضوا... ولم ينقصوا المكيال والميزان إلا أخذوا بالسنين وشدة المؤونة وجور السلطان عليهم... ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا مُنعوا القطر من السماء، ولولا البهائم لم يُمطَروا... وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله، ويتحروا فيما أنزل الله إلا جعل بأسهم بينهم» أليس من الجلي أن المراد الحث على تحكيم كتاب الله ـ تعالى ـ والاستمساك به إلى جانب أداء الزكاة، وإيفاء المكاييل، والحث على محاربة الرذيلة، حتى لا تفشو بين الناس...؟؟.

ابن خلدون ذو العقلية الفذة، لم يستطع الإفلات من أجواء الجبرية

وحتمية الانحطاط التي سادت في معظم حقب التاريخ الإسلامي، فذهب إلى أن عمر الدول لا يزيد عادة على ثلاثة أجيال، وهذه الأجيال مئة وعشرون سنة، فجعل نشوء الدولة واكتمالها وإنهيارها أشبه بحياة الفرد الذي سينتهي لا محالة إلى الفناء! ويزيد على ذلك أن ابن خلدون مزج الظاهرة الحضارية بالدولة، مع أن الحضارة كيان عام، والدولة كيان خاص، وما ينطبق على الخاص، لا ينطبق بالضرورة على العام. هذا بالإضافة إلى أن تنظيره لعمر الدولة مستشف من استقراء ناقص، ومن سيرة دول معينة، طابعها العام الاستبداد. أما الدول التي تقوم على الشورى، وتكون مهمتها تمثيل القوى الاجتماعية، ورعاية مصالح العامة فإنها ـ كما هو مشاهد ـ قد تعمر مئات السنين.

أما الحضارات الكبرى، فإنها لا تموت، ولكن تتوقف عن العطاء، وحضارتنا الإسلامية القائمة على الدين لم تمت، فالمنهج الرباني الذي قامت عليه محفوظ بحمد الله، وسيظل عامل استيلاد وتأطير للجهد الحضاري؛ والصحوة الإسلامية المعاصرة، وتشوف الأجيال المسلمة إلى أن تبني أمجادها على أساس من عقيدتها وثقافتها، دليل على ما نقول.

بذل علماء الغرب في القرون الثلاثة الفائتة جهوداً مضنية من أجل وضع ركائز لفكرة التقدم، وجعل الناس يعتقدون أن الإنسان مؤهَّل بفضل تحسن وعيه بإمكاناته وبيئاته واختراعاته أن يواصل التقدم والتحسن، واستطاعوا أن ينزعوا ما استقر في الفكر الغربي من نظرية (الدورة المغلقة) وضرورة الصيرورة إلى الانهيار والفساد. واستطاع (داروين) من خلال نظرية (النشوء والارتقاء) أن يزرع في الوعي الأوربي أن الصراع الذي يجري بين الكائنات الحية، وبين بيئاتها، والصراع الذي يجري بين جنسين من الكائنات الحية، أو بيْن نوعين من جنس واحد ـ نعمة على الأحياء والحياة؛ فمن خلاله يتم التخلص من الأنواع الضعيفة لصالح الأنواع القوية، وبذلك يكون البقاء على وجه الأرض للأنواع الأقوى والأصلح. وإلى

جانب (داروين) ساهم علماء كثيرون قبله وبعده في تأسيس نظرة جديدة لحركة التاريخ، وقد ساعدهم على ذلك ـ على نحو جوهري ـ المنجزات العلمية، والقوانين العقلية والمنطقية التي تمت صياغتها في القرنين الماضيين، والتي أسهمت في تكوين قاعدة صلبة للإيمان بإمكانية استمرار الارتقاء ـ حسب المفهوم الغربي ـ إلى ما لا نهاية.

في العالم الإسلامي شرع بعض المفكرين والباحثين منذ القرن الماضي في التفتيش في الزوايا المهملة من الوعي الإسلامي عما يمكن أن يصلح أساساً للخروج من نظرية ابن خلدون في (دورة الحضارة) إلى رؤى ومفهومات تجعل الناس ينفتحون على المستقبل، ويفكرون في تحسين أجوائه ومعطياته. وكان من ركائز ذلك توفير دعم جديد لحرية الإرادة الفردية، وتعزيز الثقة بقدرة الإنسان المسلم على تجاوز العقبات المختلفة التي تعترض سبيله. وكان من جملة ذلك أيضاً اجتراح (بنية الأزمات) التي طالما أوحت للوعي المسلم بانسداد الآفاق وانقطاع الرجاء. وقد صار هناك إحساس بأن الكروب والمشكلات التي نواجهها أفراداً وجماعات ضرورية لعيشنا حياة سوية وصالحة ومثمرة. ويمكن أن نذكر من فوائد الأزمات الآتي:

ـ إن الأزمة حين تستفحل، ويشعر المرء بضعفه وانقطاع حيلته، يتعلق قلبه بالله ـ جل وعلا ـ وتنصرف همته إلى طلب المعونة منه. وهذا في الحقيقة هو جوهر التوكل على الله تعالى. وهذا التعلق يمنحه رجاء جديداً بتجاوز المحنة، كما يمنحه طاقة متجددة على الصبر والمقاومة.

ـ إن الأزمات تمنحنا فرصة للمراجعة والنقد، ولوم النفس على ما كان منها؛ وقد أقسم الله ـ سبحانه ـ بالنفس اللوامة، لما يوفره اللوم من فرص للتراجع عن الخطأ، وتجديد البنى الفكرية والأساليب والأدوات التي نستخدمها في إنجازاتنا المختلفة. وقد صار من الشائع القول: «إن كل أزمة تمنحنا فرصة إذا كنا في الموقع الإدراكي الصحيح». وإن من شأن الأزمة

أن توهن البنى المختلفة، وتخل بالتوازنات القائمة، ولكنها تطلق أيضاً آليات تعويضية، واستجابات جديدة، وغير متوقعة، وبذلك تصبح الأزمات فعلاً عامل تطور، ومناسبة لإحراز تقدم جديد.

ويذكر بعض الباحثين أن المرادف لكلمة (أزمة) في الاستخدام الإغريقي القديم يعني (نقطة اتخاذ القرار). أما المرادف الصيني للأزمة، فإن له معنيين: أحدهما للخطر، والآخر للفرصة.

- إن عيش الناس من غير أزمات وظروف معاكسة كثيراً ما يؤدي إلى انحطاطهم، فالبيئة السهلة التي لا تستدعي أي كفاح وصراع في سبيل العيش، تركد فيها ملكات الإبداع، كما تترهل فيها روح المقاومة، ويسيطر الفراغ والترف، وتفقد الحياة بذلك الكثير من معانيها. وقد صار لدينا الآن مصطلح جديد، يعبر عن هذه الحالة، هو (خيانة الرخاء) فالرخاء الشديد، لا يقل في أذاه عن التأزم الشديد.

في حالات الانحباس الحضاري يجرّب الناس الكثير من الوسائل التي يشعرون أنها غير فعالة، كما يسلكون الكثير من الطرق التي يتبين في النهاية أنها طرق مسدودة؛ وهذا في الحقيقة مع أنه يُحدث الكثير من الآلام إلا أنه من أفضل ما يمكّن الوعي من التوصل إلى الصواب، وإلى الحلول الناجعة، فنحن لا نملك مسبقاً الخطط الذكية التي توجه جهودنا، وإنما نتعرف على الأبواب المفتوحة عن طريق السبر للأبواب المغلقة والوسائل العقيمة.

ولو أننا تأملنا في تاريخ التقدم العلمي، لوجدنا أن حيال كل تجربة ناجحة عشرات التجارب المخفقة، كما أننا نجد أن كل تجربة مخفقة تمنحنا مؤشرات إلى إمكانات كامنة وتجارب قد تكون مجزية.

وهكذا فقد أمكن عن طريق النظر الجديد، توليد مفاهيم جديدة، تجعل من الأزمة شيئاً طبيعياً، وتجعل تجاوزها أمراً وارداً، وكل ذلك جعل إمكانية اطراد التقدم شيئاً مستقراً وثابتاً.

ولكن لا بد أن نبقى على حذر، فكل عقائد التقدم تظل مهددة بقابلية

(الوعي) للتأرجح بين مكتسباته الخاصة، وبين إيحاءات الأزمات الخانقة والطويلة الأمد، وهي إيحاءات مدمرة للتفتح والحيوية.

وأعتقد أن كثيراً من شباب الأمة اليوم قد وصل إلى حافة اليأس بسبب البطالة، وتضاؤل فرص التعليم العالي الجيد، وبسبب ضغوط الحياة المعاصرة التي لا قبل لهم بها، لكن سيطرة الأنانية، جعلت القادرين على المساهمة في تخفيف لأواء المحنة مشغولين بالاستجابة لرغبات غير قابلة للارتواء!.

٥ ـ متطلبات التقدم:

أ ـ لم يعد ثمة جدل حول ضرورة التقدم وتطوير الكثير مما نعايشه في مختلف المجالات.

وواقع الحال يشهد أن العالم كله يسير في طريق التحديث ـ على حسب مفهوم كل أمة ـ بل يمكن القول: إن التطوير في حد ذاته صار أشبه بتحركات آلية وعفوية، وصار السؤال معكوساً: لماذا لم يتطور النظام الفلاني، ولماذا لم يحدِّثوا الآلة الفلانية؟

التحدي الآن شيء آخر، يتمثل في السؤال التالي: هل نستطيع أن نحدِّث حياتنا، ونحضِّر مجتمعاتنا، ونحصل على التقدم المنشود وفق عقيدتنا وثقافتنا الإسلامية، ومن أفق أهدافنا ورسالتنا في الحياة؟.

لا ريب أن التقدم على هذا النحو يتطلب وعياً كاملاً بخصوصيتنا الحضارية، كما يتطلب وعياً جيداً بمآلات الجهود التحديثية، وتأثيراتها الجانبية؛ وهذا يعني أنك لست مطالباً بالسير في طريق معبدة، وإنما على حبل مشدود، وضمن موازنات دقيقة. ومن المؤسف حقاً أن تجربتنا التاريخية ـ وتجارب غيرنا أيضاً ـ تدل على أن اتساع العمران، وتقدم المنتجات والوسائل التقنية، كان مصحوباً دائماً بانخفاض درجة التدين والالتزام؛ وكأن وعينا ليس مؤهلاً لمعرفة الحدود التي يكون في تجاوزها

عدوان على المبادئ والقيم والأصول التي نعدها أساس حياتنا ورأس مالنا الثقافي والمعنوي؛ فالحرية مطلب، لكن عدم معرفة الحد الذي يجب أن تقف عنده، يحولها إلى فوضى. وتحقيق درجة من اليسر والرخاء مطلوب أيضاً، لكن عدم معرفة العقابيل والمخاطر التي تصاحب الرغبة الجامحة في الثراء، قد يجعل المرء عبداً للمال، ويجعل حساسيته نحو الحرام، وطرق الكسب غير المشروع ضعيفة، وهكذا...

وليست الأزمة أزمة وعي فحسب، ولكن هناك أيضاً أزمة (إرادة) فالحضارة الحديثة أضعفت إرادة الإنسان، ونقلت السيطرة إلى مجال الأشياء؛ ولذ فقد نعي أن ضرباً من التطوير ليس ملائماً، لكن لا نملك من صلابة الإرادة وقوة التصميم ما يجعلنا نتخلى عنه إلى غيره. ومع هذا فإن التذكير بهذا الأمر، ومجاهدة النفس في ذات الله ـ تعالى ـ يساعدان على وضع الأمور في نصابها الصحيح.

ب ـ إن التقدم يحتاج إلى أشياء عديدة، منها التنظيم العقلي، وبذل الجهد، وتوفر إمكانات مادية معينة... لكن أهم ما يتطلبه ـ في تصوري ـ هو اتخاذ القوى الروحية والمعنوية أساساً للنهوض والتغيير، فالاستمرار في التقدم يتطلب جهوداً استثنائية نابعة من روح معطاءة وسخية.

القوى المعنوية، هي السلاح الأمضى الذي استخدم في إنشاء المجتمع المسلم، وفي وضع بذور الحضارة الإسلامية، وفي نشر الإسلام في الأرض. القوى المعنوية تصنع دائماً المفاجآت؛ لأن معظم الناس لا يستطيعون تحديد الإنجازات التي يمكن أن نحصل عليها من ورائها؛ ولذا فقد كانت حركة المد الإسلامي مفاجأة كبرى لكل القوى العاتية التي كانت تتحكم في شؤون العالم. والشيء نفسه وقع في العصر الحديث، عندما انبثقت الصحوة الإسلامية المعاصرة. في كلتا الحالتين كانت الإمكانات المادية محدودة، وكان اعتماد إنجاز الإسلام، يقوم على أشخاص، لا يملكون من الدنيا إلا القليل، لكنهم يملكون الحماسة والتجرد والنزاهة

والفداء ونسيان الذات... وأعتقد أن معظم الإنجازات الكبرى لدى جميع الأمم، *تصدر عن هذا النوع من القوى الروحية والقيمية*.

لا بد مع هذا من إيجاد الصيغ والأطر التي تتيح لأكبر عدد ممكن من الناس أن يشاركوا في البناء وعمليات التمدن والتحضر؛ فالقوى المعنوية لا تتألق، ولا تحافظ على حيويتها إلا من خلال إسهام أصحابها في الحياة العامة، بل إن المرء لا يشعر بكمال كرامته وإنسانيته إلا من خلال ذلك الإسهام؛ ولكن إحساسنا بهذه المسألة، ما زال دون المستوى المطلوب.

إذا استخدمنا ما لدينا من إمكانات مادية في التقدم بعيداً عن الأطر المعنوية والقيم التي نؤمن بها، فإن الإنجازات ستكون فارغة ومحدودة، وسينتفع بها عدد محدود من الناس، وهذا ما نشاهده اليوم في أماكن كثيرة من العالم الإسلامي.

جـ - لن نستطيع أن نخطو خطوات ثابتة في طريق التقدم المنشود إلا إذا استطعنا أن ندخل على الواقع درجة جيدة من التنظيم العقلي، أي أن ننجح في سبر أعماق الظواهر الحضارية المختلفة، ووضع نوع من الحواجز بينها، ثم إبصار العلاقات الجدلية التي تربط بينها، ورؤية امتدادات كل ظاهرة في الظاهرات الأخرى.

هذا العمل يعني ألا نقف في إدراك واقعنا عند مستوى الإدراك السطحي، والانطباعات الحدسية، بل نتجاوزها إلى إدراك المستويات المتعددة للحقائق والموضوعات والظواهر؛ إذ إنّ من الواضح أن للحقائق طبقات عديدة، وكل طبقة يتم اكتشافها بعمق التحليل الذي نمارسه أثناء فهمها واجتراحها.

كثيرون منا يبحثون في النتائج، وينسون المقدمات. وكثيرون آخرون، يقفون في البحث عند المقدمات، ولا يتجاوزونها إلى النتائج. كثيرون أولئك الذين يقفون عند القناع، ويعجزون عن الوصول للوجه الحقيقي

للمشكلة. والأكثر من كل هؤلاء، أولئك الذين تقصر إمكاناتهم عن رؤية تداخلات الظواهر، وتقاطعاتها؛ فهم إذا بحثوا في مشكلة أخلاقية، لم يستطيعوا أن يروا جذورها الاقتصادية، وإذا بحثوا في مسألة تربوية، لم يروا أسبابها السياسية أو الاقتصادية... والسبب في كل هذا أن ترابط المعقولات في أذهاننا، ليس على ما يرام؛ فالتعليم الذي تلقيناه ـ والذي ننقله الآن للأجيال الجديدة ـ لم يهتم أبداً بتنمية التحليل والتركيب، وإنما كان يقدم لنا الحقائق الجاهزة؛ لنحفظها فحسب، ثم ننساها بعد حين؛ وكأن شيئاً لم يكن!

إذا ما أردنا للتقدم أن يأخذ مداه الذي يستحقه، فإننا بحاجة إلى أن نتملك من المفاهيم والمقولات الكبرى ما يساعدنا على بلورة الواقع الموضوعي؛ كما أننا بحاجة إلى تدريبات وحوارات مكثفة، نتعلم من خلالها رؤية الأشياء على نحو أكثر شمولاً ونفاذاً.

د ـ جوهر التقدم عبارة عن سلسلة من الإجابات على أسئلة كبرى، تشكل في مجموعها امتحان التاريخ لمجتمع ما. وعلى هذا فإن المشروعات الحضارية، ليست أفكاراً يطرحها زيد أو عمرو من الناس، ولا هي مجموعات وأنساق من الأفكار، نتداول فيها الرأي في المحافل والمؤتمرات، وإنما هي أطر وتحركات وبرامج عمل، يتم من خلالها تحسين وعي الناس بواجباتهم وإمكاناتهم، كما يتم تلبية حاجاتهم، والارتقاء بنوعية حياتهم.

يطرح التاريخ في البداية أسئلة كبرى، وعندما نجيبه عليها ـ على نحو ما ذكرنا ـ فإن أسئلته تأخذ في الجنوح نحو القضايا والحاجات الدقيقة والكمالية، ومن خلال موجات الأسئلة، وموجات الأجوبة، تتكون حركة حلزونية صاعدة، يتنقل الناس بها ومعها من حال إلى حال أكرم وأفضل.

الأسئلة التي لا نجد لها جواباً، لا تظل خاملة، تنتظر منا أن نجيب عليها متى ما شئنا، وإنما تأخذ في الاتجاه نحو الصعوبة والتعقيد؛ فكثير

من المشكلات ذو طبيعة تفاعلية، كما هو شأن الأمراض التي يتعرض لها الجسم، فإهمال الداء الصغير، يحوله إلى داء كبير.

كثير من الشعوب الإسلامية غارق في انحرافات عقدية وسلوكية خطيرة، وليس هناك جهود ذات شأن لإصلاح أوضاعها، وتقريبها من النموذج الأصلي الذي ينبغي أن يتجسد في حياتها.

دخل الفرد في بعض الدول الإسلامية، لا يصل إلى خمسمئة دولار في السنة، على حين أنه في بعض الدول يتجاوز الثلاثين ألفاً؛ ومن خلال الانفتاح العالمي، بدأت المعايير الاقتصادية المحلية تفقد قيمتها، وبدأت معها العملات المحلية، تفقد قدرتها على تلبية الحاجات الأساسية لمعظم الناس! الأمية الأبجدية والفكرية ضاربة أطنابها في معظم أرجاء الوطن الإسلامي الكبير، والمؤسسات والمراكز العلمية لدينا أكثرها عبارة عن هياكل فارغة، لا تنور أذهان الطلاب، ولا تنتج بحوثاً، تدفع بأوضاعنا ومنتجاتنا نحو الأمام!.

الأجوبة عن كل ذلك ليست ـ في كثير من الأحيان ـ سوى اتهامات بالتقصير، نتبادلها، حيث يدعي كل طرف البراءة من التقصير، ويلقي المسؤولية على غيره... وهكذا تظل الأسئلة بلا أجوبة، وتظل المشكلات في حالة من التفاقم المستمر!!

الأجوبة على أسئلة التاريخ والواقع، ليست موجودة عند فئة أوجهة معينة، تتولى الإجابة عليها، فتبرأ ذمة الباقين. الأجوبة على تلك الأسئلة، يجب أن تتشخص في البرنامج اليومي لكل واحد منا: في نوعية تربية الأم لأطفالها، وفي طريقة شرح المدرس لطلابه، وفي إنصاف القاضي لمظلوم لجأ إليه، وفي كيفية علاج الطبيب لمريض استسلم بين يديه، وفي طريقة إدارة الحاكم لأزمة كبرى حلت في بلاده.... ذلك أن البناء الحضاري أكبر من أن يترك للفنيين والمختصين، وما ترك قطاع ـ كالتربية أو الاقتصاد أو السياسة ـ من قطاعات البناء الحضاري لفئة خاصة إلا كان ذلك مدعاة

لفساده أو ضعفه. ولن نستطيع القيام بذلك إلا إذا بحث كل واحد منا عن طبيعة السؤال الموجه إليه شخصياً، وإلا إذا غير من طبيعة أنشطته للإجابة عليه.

إن التقدم يبدأ في اللحظة التي نكتشف فيها واجباتنا، والطاقات الكافية التي تمكننا من أداء تلك الواجبات.

هـ - في مذهبيتنا الإسلامية أن قيمة أي تقدم حضاري يتم إنجازه، تظل مرهونة بمدى انعكاسه على تقدم الإنسان المسلم وارتقائه، أي أن التقدم الحقيقي هو تقدم إنساني أولاً. وعلى هذا فإن استغلال الثروات الطبيعية بالإضافة إلى كل أشكال تلبية الحاجات الإنسانية من غذاء وسكن وتعليم، وكل أشكال التنظيمات، والعلاقات الاجتماعية... يجب أن يستهدف تنمية الإنسان بوصفه كائناً مكلفاً بالقيام بأمر الله - تعالى - وبوصفه إنساناً ذا عقل وروح ومشاعر وطموح روحي خاص... وهذه الحاجات المعنوية تمكن خدمتها على نحو مستقل من خلال بعض البرامج والتنظيمات الحضارية، كما تمكن تلبيتها من خلال تلبية الحاجات المادية: الغذاء والدواء والسكن... حيث يمكن من خلال تنظيم يضمن تكافؤ الفرص أن نشبع لدى المسلم حاجته إلى الشعور بالعدالة الاجتماعية. ويمكن من خلال نظام للتكافل الاجتماعي أن نشبع حاجته إلى الأمن والسلام الداخلي، وأن نقوي فيه الشعور بالانتماء للجماعة (المجتمع) وهكذا...

وسيكون من الخطأ الفادح الظن أن مجرد ضخ الأموال في السوق، أو مجرد توفير فرص للعمل، سينتج عنه نمو روحي وعقلي وقيمي؛ إذ إنّ الطريقة التي نشبع بها الحاجات، لا تقل أهمية في هذا الشأن عن الإشباع نفسه، وهذا ما لم نملك الشفافية الكافية نحوه بعد!

و - إذا تأملنا في سنن الله - تعالى - في الخلق وجدنا الحياة المادية والمعنوية قائمة على مبدأ توازني عظيم، هو: «لكل شيء ثمن»؛ فمن غير

الممكن أن تعطي نفسك كل ما تشتهيه دون أن تدفع الثمن المقرر في الدنيا قبل مجيء الآخرة: الإفراط في تناول الأطعمة له ثمن، هو التخمة والبدانة، وسلسلة طويلة من الأمراض التي تقتل على نحو صامت. راحة الجسم الزائدة على الحاجة لها هي الأخرى ثمن، وهو الترهل والكسل والسأم. الفراغ له ثمن، هو الشعور بالتفاهة، كما أن للانشغال الدائم أيضاً ثمنه، وهو فقد التركيز، وضعف البرمجة العقلية، وتضييع الأولويات، وتفويت بعض الحقوق...

ماذا يعني هذا لامرئٍ يسعى إلى تحسين حاله، والاندفاع في دروب التقدم المنشود؟.

يعني هذا أموراً عديدة، منها:

- أن نجعل كل أنشطتنا الحضارية مؤطرة بإطار من المشروعية والاعتدال، فالخروج عن الضوابط الشرعية، لن تكون له في أية حالة من الأحوال عواقب حميدة، وعلينا أن ندرب أنفسنا على التضحية ببعض المكاسب الآنية في سبيل أن نظل منسجمين مع عقائدنا ومبادئنا.

تجاوز الاعتدال في أي أمر - مهما كانت الدوافع حميدة - سيجعل استمرارنا في أنشطتنا عسيراً، أو عالي التكلفة؛ لأننا بذلك نحمل أنفسنا ما لا تطيق، ونعطي الفرصة لأكبر قدر من العقبات في الظهور؛ وكما ورد في الأثر: «إن المنبَّت لا ظهراً أبقى ولا أرضاً قطع»[1].

- لكل شيء ثمن يعني أن ننمي في عقولنا (فقه الموازنات)، وهو فقه مصدره الخبرة العملية أكثر من التنظير المجرد. ويؤسفني القول: إن كثيراً ممن يعقدون الموازنات والمقارنات في خططنا الدعوية والإصلاحية، تنقصهم الخبرة العملية، فهم كمن يتكلم في التجارة وهو خارج السوق.

---

(١) يقال هذا لمن انقُطع به في الطريق في سفره، وعطبت راحلته، فلا هو قضى وطره من سفره، وبلغ مقصده؛ ولا هو أبقى على دابته.

وهذا أدى إلى أخطاء كثيرة في مسيرة العمل، وأخّر إنجازات كبيرة، وضيّع فرصاً عديدة!

ـ (لكل شيء ثمن) يعلمنا أن نصبر على بذل الثمن إذا كنا واثقين من صحة موازناتنا، والمسلم يملك في حسه العميق هذا المعنى، وقد وضحه الله ـ تعالى ـ لنا أوضح بيان حين قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُم بِهِ وَذَٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١١١﴾﴾[1]. فكل الأنشطة الخيرة ـ بطبيعتها أو بقصدها ـ هي جزء من الثمن الذي علينا أن ندفعه لدخول الجنة، وعلينا أن نصبر عن البذل، ونصبّر غيرنا.

ـ إذا عرفنا أن لكل شيء ثمناً كان ذلك أدعى إلى أن نكون واقعيين؛ ولا يعني ذلك أن نتجرد من مثاليتنا، وإنما يعني أن نعقل توازنات الوجود، وأن نحترم طموحات الآخرين ومشاعرهم وحقوقهم، وأن نحاول ألا نجعل من تحقيق مصالحنا مصدراً للعدوان على العباد وسلب الحقوق.

ز ـ في كل يوم تولد أشياء جديدة، وهي لا تفتأ تغير في ترتيب أحوالنا، فتدفع بها تارة إلى الأمام وتارة إلى الوراء. وفي كل الأحوال فإن كل جديد، يُدخل خللاً ما على حياتنا، ويتطلب منا استجابة جديدة. هناك حقيقة كثيراً ما نغفل عنها، وهي أنه لا شيء ينقضي كالنجاح؛ والركون إلى الإنجاز هو أول خطوة على طريق الانحدار. من الملحوظ أن كثيرين منا يبدون حماسة لأمر ما، ويقدمون من خلاله أشياء جميلة، ثم ينسونه، ويتعيشون على السمعة التي اكتسبوها من وراء ذلك الإنجاز، ثم لا يفتأ كر الأيام والليالي أن يجعل ما تم الحصول عليه شيئاً ضئيلاً، وربما متخلفاً.

بعض الدول والجماعات والشركات والمؤسسات.. وجهت كثيراً من

(١) سورة التوبة: الآية ١١١.

إمكاناتها للدعاية إلى إنجازاتها، ومع أن ذلك ليس دائماً خطأ، إلا أنه ليس من مصلحة الناس أن يصابوا بترهل المشاعر، وبطمأنينة خادعة، ليست انعكاساً عن الحقيقة الماثلة. قد يكون من الصواب أن نقول: أنجزنا الكثير، وبقي علينا الكثير. وإن من واجب من وصل إلى القمة أن يحافظ على وجوده هناك كلما كان ذلك ممكناً؛ فالاستمرار في الإنجاز والارتقاء هو الأشق والأصعب، وهو الذي يدل على التميز الحقيقي.

ح ـ نحن مع الانفتاح والمشاركة في الحضارة الحديثة، ومحاولة الاستفادة إلى أقصى حد من إنجازات الأمم الأخرى في تغيير أوضاعنا؛ لكننا مع هذا لا نرى الصواب في الانفتاح الكامل علىٰ الأمم الأخرى، لا على المستوى الثقافي، ولا على المستوى التقني والسلعي؛ فـ(العولمة) التي يجري التطبيل والترويج لها الآن ليست الخير المنتظر، وليست بريئة ولا عفوية، والقوى التي تحاول تعميمها، هي القوى المستفيدة منها، وهي ـ على نحو رئيسي ـ تتمثل في كبار أصحاب رؤوس الأموال في العالم الغربي (أمريكا خاصة) ومن الطبيعي إذن أن تخضع كل تحركات العولمة لنظام التجارة الذي يختصر كل الأهداف الإنسانية إلى هدف واحد، هو: تحقيق المزيد من الأرباح مهما كان الثمن الذي سيدفع لذلك، وبقطع النظر عن الجموع الهائلة التي ستدفعه. والانفتاح الكامل سيعني أن نجعل بلادنا فريسة سهلة لأولئك الذين يهمهم أن تكون تقاليدهم وبضائعهم في كل مكان على وجه الأرض.

إن من الحيوي أن نؤمّن نوعاً من العزلة عن التأثيرات الأجنبية الضارة، حتى يتهيأ لنا أن ندير شؤوننا وفق إمكاناتنا، وأن نبرمج تنميتنا الثقافية وفق معتقداتنا وظروفنا ومصالحنا. ويجب أن نأخذ العبرة الكاملة مما جرى للاتحاد السوفياتي (سابقاً)، حيث إن انفتاحه الكامل والمتسرع على الغرب قبل أن يعيد ترتيب شؤونه وفق منطق العصر، وعلى نحو مستقل وخاص ـ أدى به إلى التفكك السياسي، والتحلل الخلقي، وحوّله من دولة

تتمتع بطموحات الدول العظمى إلى دويلات، تستجدي على أبواب الغرب، وتعجز حكوماتها عن دفع المرتبات لضباط جيوشها المهيبة!.

على حين أن الصين، لم تسلك المسلك نفسه، وأخذت تتدرج في الانفتاح، وأدركت أن الانفتاح السياسي والثقافي مع تخلف اقتصادي هو كارثة حقيقية، فأخذت بتنمية اقتصادها وصناعتها قبل كل شيء.

هناك دول وثنية ما زالت تمنع الأطباق الهوائية (الدش) صوناً لثقافتها المحلية (سنغافورة نموذجاً). ودول أخرى تفرض الضرائب العالية على السلع المستوردة، من أجل حماية إنتاجها الوطني، ومن أجل المحافظة على رأس المال المحلي من أن ينفق في سلع ترفيه، وكماليات استفزازية.

إنه ما التقى قوي وضعيف إلا كان القوي هو الأكثر استفادة من ذلك اللقاء، ونحن باعتبارنا شعوباً ضعيفة ـ بمفهوم العصر ـ فإن مصلحتنا تقتضي أن ننفتح إلى مدى، وأن نحاول جر الخصم إلى التحاور على أرضية من مفاهيمنا وحاجاتنا، وليس أن نذهب إليه لنقتبس منه وفق شروطه ومصالحه.

ما بين الحضارة والمدنية:

مسألة التعرف على جوهر الحضارة وجوهر المدنية، والعلاقة التي تربط بينهما، من المسائل ذات الأهمية؛ حيث إن الخلط بينهما كثير في الناس، وهو يسبِّب إرباكاً للوعي، ويدفع بالناس في طرق مظلمة. ولعلنا نوضح أولاً المراد بالحضارة، ثم نوضح المراد بالمدنية، ومن خلال ذلك نكتشف العلاقة بينهما وذلك عبر الحروف الصغيرة التالية:

١ ـ ما بين الحضارة والبداوة:

تعني الحضارة في الأصل سكنى الحاضرة؛ فالإنسان الحضري يسكن في تجمع سكاني كبير نسبياً، قد يكون مدينة أو قرية. وكلما كان عدد سكان ذلك التجمع أوفر نُظر إليهم على أنهم أعرق في التحضر، كما هو الشأن في نظرة معظم الناس إلى سكان العواصم الكبرى اليوم، ثم اتسع

مدلول الحضر والتحضر والحضارة؛ ليدل على نمط من العيش مضاد لما تدل عليه كلمة (بداوة). وهذا النمط يمتاز عن النمط البدوي بالآتي:

أ ـ الحضارة في مفهومها العام، هي مجموعة النظم والأساليب والأدوات التي اتخذها الإنسان في تحسين ظروف معيشته. ومن الواضح أن بني البشر، لم يطمئنوا إلى شيء مما أنتجوه، إلا بعد أن لمسوا ثماره وفوائده، وبعد ذلك صاروا إلى الإكثار منه، ومع تحسُّن نوعه ومزاياه، صار ذا قيمة (تراكمية). وكل هذا نابع في الأساس مما توفره حياة المدنية من الاستقرار، وما تفرضه الكثافة السكانية من أساليب في تنظيم الحركة اليومية.

ب ـ الناس في حالة البداوة، ينتجون ـ كما يذكر ابن خلدون ـ من السلع والأدوات ما يعد ضرورياً لبقائهم على قيد الحياة؛ فعالمهم هو عالم الضرورة المعزول ـ تقريباً ـ عن المرفهات.

أما في المدن، فالوضع مختلف؛ فالسلع الضرورية أصناف، والسلع الكمالية أشكال وألوان. وكلما أغرق الناس في الحضارة، اتّسع مدى الاختيار لدى الواحد منهم. وقد صرنا اليوم على أعتاب مرحلة، يمكن للإنسان فيها أن يقترح تصميماً معيناً للسيارة التي يرغب في اقتنائها، وللقلم الذي يرغب في الكتابة به، والنظارة التي يضعها على عينيه؛ فالمرونة التقنية الفائقة كسرت رتابة القوالب الجاهزة لمصلحة الأذواق المتعددة.

جـ ـ في حالة البداوة يكون تحكم الأعراف والتقاليد ـ مهما تكن درجة صحتها ـ شديداً، والمسائل المتعلقة بالشرف والشهامة والمروءة تأخذ أبعاداً فسيحة في حياة الناس.

في حالات التحضر يقل الاحتفاء تدريجياً بهذه المسائل، وتحل محلها سلطات جيدة؛ فالمسحة الأنثوية تصبح أكثر تعميماً، ويكون للاقتصاد والأخلاق التجارية القول الفصل في أمور كثيرة، وتتم رعاية المصالح الخاصة بعناية كبيرة، ويهبط أناس كثيرون إلى مستوى الإنسان: المنتج ـ المستهلك.

فحياة الحاضرة توفر فرص الاستهلاك على مقدار ما توفر فرص الإنتاج. وتتهمش في المدنية علاقات اجتماعية عديدة، ويتم غض الطرف عن احتياجات إنسانية متعددة، من أجل الوفاء باحتياجات العيش الراقي.

د ـ الطموحات في البادية ضعيفة؛ لأن الخيارات والبدائل المتاحة محدودة، ومدى ما يصل إليه خيال الواحد من أهلها قصير؛ لأن الفوارق الطبقية في البادية ضئيلة.

أما في المدن والحواضر، فكل شيء مختلف؛ فهناك أحياء للأثرياء والمترفين، وأحياء أخرى مدقعة، تعيش على هامش المدينة، وقد تضخم بعضها إلى أن صار يدعى ب(مدن الصفيح). وعند المقارنة بين حيين، فأنت تقارن بين شيئين ينتميان إلى عالمين مختلفين. هناك في المدن تتفاقم مظاهر الإحباط لدى بعض السكان وهم يرون مستوى العيش يتحسن لدى بعض سكان مدينتهم على نحو يثير الاستغراب والتساؤل: من أين كل هذا؟ الشعور بالإحباط هذا هو المحرك الخفي، والدافع العميق نحو استثارة الرغبات في مجتمعات الاستهلاك، كما أنه المغذي الرئيس لاستمرارية الروح العدوانية على الرغم من تحسن مستوى المعيشة.

هـ ـ في حياة البداوة يميل كل شيء إلى البساطة والعشوائية والتفكك، لأن مصالح الناس وأوضاعهم المعيشية، لا تتطلب شيئاً غير ذلك، كما أن الأدوات التي تساعدهم على تنظيم أرقى لحياتهم، ليست متوفرة.

أما في الحضر فإن الحياة تميل دائماً نحو التعقيد، فتتبلور مجموعة من النظم العقلية والمادية والعلائقية التي لا تستقيم حياة المدينة بدونها، ولا يسع الناس الخروج عليها.

وعلى سبيل المثال فإن تنظيم الوقت والدقة في الأداء وفي المواعيد أمور لا يحيا الناس في المدينة بدون قدر مقبول منها، في المدينة تتسع علاقات العمل والزمالة والعلاقات الأسرية، على حساب علاقات القرابة والجوار...

إحساس الناس بالأزمات، وإحساسهم بالمستقبل يمسي أشد، حيث لا

شيء في المدينة يمكن الحصول عليه مجاناً، وحيث يسود الخوف مما تأتي به الأيام ـ على الرغم من الوفرة ـ وذلك بسبب ضعف الدعم الاجتماعي الذي يحصل عليه ابن المدينة في حالة تعرضه للمخاطر.

وهكذا فالتحضر تطور في جميع البنى والنظم والأوضاع المختلفة، لكنه تطور، يمكن أن يكون مجوّفاً، ويمكن أن يكون ممتلئاً بتطور المضامين والأسس التي يقوم عليها تحول الناس من التنقل والرعي إلى الاستقرار والصناعة.

٢ ـ ما المدنية؟

لا يسعفنا الاشتقاق اللغوي في التفريق بين الحضارة والمدنية؛ فالمتحضر هو الذي يسكن الحواضر، والمتمدن هو الذي يسكن المدن؛ لكن حين وجد كثير من المفكرين والباحثين أن ارتقاء حياة الإنسان ذو بعدين أساسيين: بعد شكلي وبعد داخلي ـ رأوا أن يطلقوا مصطلح (المدنية) على ما يتم من ارتقاء في مضامين الحياة الحضرية، ومصطلح (الحضارة) على الارتقاء الشكلي الذي يتمحور حول وسائل العيش وأدوات الإنتاج وطريقة تنظيم البيئة.

في المذهبية الإسلامية التي ننظر من خلالها للكون والحياة اهتمام شديد بمسألة التفريق بين المدنية والحضارة؛ فقد ذم الله ـ جل وعلا ـ أمماً وأقواماً، قطعوا أشواطاً في العمران، واستخدام الموارد، وتصنيع الأدوات، لكن عتوهم عن أمر الله ـ تعالى ـ وفساد مضامين نظمهم العمرانية، تسبب في هلاكهم وإبادتهم؛ وفي هذا يقول ـ سبحانه ـ: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ۝٩﴾[1]. وقص علينا ما بلغه قوم ثمود من الارتقاء والقوة: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِن بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي

(١) سورة الروم: الآية ٩.

﴿ٱلۡأَرۡضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورٗا وَتَنۡحِتُونَ ٱلۡجِبَالَ بُيُوتٗاۖ فَٱذۡكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ۝٧٤﴾[1]. لكن القوم كفروا، وأعرضوا عما قاله لهم أخوهم صالح، فكانت النتيجة أن أخذتهم الرجفة: ﴿فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلرَّجۡفَةُ فَأَصۡبَحُواْ فِي دَارِهِمۡ جَٰثِمِينَ ۝٧٨﴾[2].

في المقابل فإن المدينة المنورة التي شهدت أول مجتمع إسلامي، لم تكن في أوضاعها المدنية تتجاوز ما عليه قرية صغيرة في أي بلد من بلدان العالم الثالث اليوم[3]، لكن ذلك المجتمع كان حسب المقاييس المدنية ـ وهي شبه عامة ـ يشكل قمة في التمدن والرقي الخلقي والسلوكي والعلائقي.

في المجتمع المدني كانت الأهداف الكبرى واضحة، والغايات مشرقة، وقد بلغ من وضوحها وسيطرتها على النفوس أن كان المسلمون ـ حتى الأطفال ـ يتسابقون إلى نيل شرف الشهادة على نحو لم يسبق له مثيل في التاريخ.

وكان من المسلمين من يعمل ويجهد ليتصدق ببعض أجره في المساء! وبلغ الناس من النقاء وحب الطهر أن اعترف أمام النبي ﷺ بعض الرجال والنساء بارتكاب جريمة (الزنا) طالبين منه أن يرجمهم؛ حتى يلقوا الله ـ تعالى ـ وهو عنهم راض. وبلغت شفافية الحكم والدولة أن كان مرتب الخليفة، لا يزيد على نفقة الطعام مع كسوة قليلة، وخلا ذلك المجتمع من مظاهر تسلط الدولة؛ فالقضاء والسجون ورجال الشرطة، أمور هامشية أو معدومة!

ومهما رحنا نفصل في درجة المدنية التي بلغها المجتمع الإسلامي آنذاك، فإن الحقائق تظل أكبر من الكلمات!

والآن ما السمات التي إذا توفرت استطعنا أن نقول: إن هذا إنسان أو مجتمع متمدن؟

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٧٤. (٢) سورة الأعراف: الآية ٧٨.

(٣) تقدر مساحة المدينة المنورة ـ من غير الضواحي ـ أيام النبي ﷺ بمساحة المسجد النبوي الشريف والساحات المحيطة به بعد التوسعة الأخيرة.

أ ـ أسهل شيء على الإنسان أن يتحرك، وينتج ويلهو ويتمتع؛ لكن الشاق دائماً أن يستطيع العثور على الهدف العظيم الذي يولِّد نظاماً للحياة، يصبح معه لأنشطة الحياة المختلفة معنى ومنطق. المنهج الرباني عقيدة وشريعة، هو في الحقيقة الذي يمكن أن يؤمِّن بوضوح الغاية الكبرى من وجودنا على الأرض: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ ۝٢﴾[1]. وقال سبحانه ـ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾[2].

جعلُ كل أنشطة الحياة وسيلة لكسب رضوان الله ـ تعالى ـ والنجاح في الابتلاء الأعظم، هو الذي يرسخ لجذور التمدن في عقول الناس وقلوبهم وسلوكهم، ويدفعهم إلى العطاء المتواصل، والتضحية من أجل المصلحة العامة.

وهذا ما يعاني منه الإنسان في معظم بقاع الأرض؛ فالمعدات الحضارية باتت كاملة، لكن أهداف هذه الحركة المحمومة مشوشة وغامضة، ولا تلامس ما جبل عليه الإنسان من حب للخلود والبقاء.

ويؤسفني القول: إن كثيراً من المسلمين باتت أنشطتهم وأهدافهم الجزئية في الحياة، لا تنسجم مع ما يعتقدون أنه الهدف الأكبر لوجودهم. وهذا في الحقيقة يشكّل ثغرة كبيرة في مدنية هذا الزمان.

ب ـ المجتمع المتوحش الذي لم يتعرف على التمدن، يقيم علاقات بين أفراده، لكنها علاقات قائمة على القوة والقهر والعدوان؛ إنه مجتمع الغابة الذي يُعدُّ كل فرد من أفراده نفسه؛ ليكون المفترس أو الفريسة، الجزار أو الضحية.

أما في المجتمع المتمدن فإن العلاقات تقوم على القيم والمبادئ التي يؤمن بها المجتمع، وعلى الأعراف التي أنضجها بالتراضي والتفاهم بين أفراده.

الإنسان المتمدن قادر على ضبط سلوكه ونزواته، والوقوف عند الحدود التي تبدأ عندها حقوق الآخرين.

أما الإنسان البدائي، والمتوحش، فيقف عند الحدود التي توصله إليها قوته؛ مما يجعل الخوف، هو الطابع العام للحياة.

---

(١) سورة الملك: الآية ٢. (٢) سورة الذاريات: الآية ٥٦.

حتى الجبارون العتاة، يظلون يتوقعون المخاطر ممن يظنون أنهم أقوى منهم.

القانون في المجتمع المتمدن يكون تجسيداً لمبادئ المجتمع في الحقوق والواجبات؛ ولذلك فإنه يظل محترماً، كما كان عليه العهد في صدر الإسلام.

أما في المجتمع الذي أضاع مدنيته، أو الذي لم يتمكن من بناء مدنية خاصة به، فإنه يكون لتأمين مصالح الجهات النافذة، إنه الإخراج النهائي للقوة الغاشمة؛ ولذلك فإنه لا يلقى التقدير من أحد، ولا يشايعه إلا المستفيدون منه. وبذا يصبح تطبيق القانون مظهراً من مظاهر الانهيار الاجتماعي، وسبباً من أسباب الهلاك؛ لأنه يصبح أداة ظلم وإفساد، وإلى هذا رمى الحديث الشريف: «إنما أهلك الذين كانوا قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم القوي تركوه. وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد».

معظم مجتمعات الأرض محكومة اليوم بقوانين ودساتير، ولدى حكوماتها نظام قضائي عتيد (!) لكن المجتمعات التي ليس لها من المدنية سوى القشور، مصابة بداء (الازدواج القانوني) حيث إنّ لديها بجوار كل قانون مكتوب قانوناً غير مكتوب. وهذا الأخير هو الوجه. والقانون المكتوب هو القناع. والحق دائماً مع من يدفع أكثر، أو يُخيف أكثر!

ج ـ المدنية وضعية، يحقق فيها الناس المطابقة بين هويتهم وبين متطلبات معايشة عصرهم، بما تفرضه من قيم ومفاهيم وأنشطة وردود أفعال، أي إن ثقافتهم الخاصة تكون ثقافة منجبة ومنفتحة وعملية. وحين تعجز الثقافة، أو يعجز أهلها عن الدخول في طور المدنية، فإنهم يجدون أنفسهم على طريق خسران الذات، إما عن طريق التهميش بسبب مشاركتهم، وهذا التهميش يؤول بهم إلى التحلل الذاتي، كما هو شأن ورقة قطعتها عن غصنها، وإما عن طريق الاندماج في حضارة لم يدخلوها إلا من باب الاستهلاك، فاستهلكتهم، وجعلت منهم مخلوقات عجيبة، تفتخر بالتبعية، وتتغنى بانتصارات لم تخض معاركها!

الذي ينظر اليوم إلى حال معالجة أمة الإسلام لقضاياها، لا يشك أنها موضوعة على الهامش؛ فالقوى الكبرى هي التي تتحكم في تعقيد تلك المشكلات، وحلها بطريقتها الخاصة (البوسنة وكوسوفا نموذجاً). والذي ينظر إلى حال التعليم والبحث العلمي والصناعة لدينا، لا يشك أننا لا نساهم في الحضارة الحديثة إلا بشيء قليل، لا يتناسب أبداً مع كوننا نكاد نشكل ربع سكان المعمورة.

أما تشوفنا إلى استهلاك أحدث منتجات العصر، فإنه تشوف من غير حدود، ولا يعرف الارتواء، فنحن بهذا الوصف أكثر حداثة من المنتجين للسلع والأدوات الكمالية أنفسهم!

وهكذا فنحن نعيش على الهامش فيما يجب أن نتولاه بأنفسنا، وغارقون إلى الآذان في معاصرة، ليس لنا في إبداعها أي جهد ذي قيمة، ولهذا وذاك فنحن ممزقون في داخلنا بين مطالب هويتنا ومتطلبات عصرنا، وما ذلك إلا لأن المدنية التي تليق بنا لم نبلغها بعد.

د ـ الإنسان البدائي محدود الإمكانات، وهو عرضة للعدوان من قبل المخلوقات الأخرى، كما أنه يظل فريسة للأمراض والأعاصير والفيضانات. وخبرته في استثمار ما لديه من طاقة ضئيلة.

أما الإنسان الذي يعيش في بلد متحضر، فإنه يجد الكثير من الإمكانات التي يرقي من خلالها ذاته، أو يستخدمها لتحقيق أهدافه ومصالحه؛ لكنه لا يستطيع أن يفعل ذلك على الوجه المطلوب إلا إذا كان متمدناً. فالتمدن هو أهلية الإنسان لاكتشاف الإمكانات الحضارية، وتطويرها والاستفادة منها.

ولهذا فإن الإسلام يؤكد دائماً على تمدين الإنسان قبل تشييد العمران؛ لأن الإنسان غير المتمدن لا يعجز عن استثمار الإمكانيات الحضارية فحسب، وإنما يعجز عن المحافظة على الموجود منها أيضاً، حين قامت أول دولة للمسلمين في المدينة المنورة، لم يكن هناك إلا القليل جداً من الإمكانات الحضارية، لكن توفر المبادئ والقيم الحضارية، وتوفر ما تتطلبه الأعمال الجليلة من حماسة وكفاح، أدى إلى أن المسلمين

استطاعوا أن يفتحوا في أقل من نصف قرن ما يزيد على أربعين ألفاً من المدن والقرى والقلاع والحصون؛ وبذلك توفرت الإمكانات، وقامت حضارة زاهية.

في العالِم الإسلامي وغيره اليوم شواهد عديدة على هذه الحقيقة، وقد صار من الجلي الآن أن المهم ليس وجود الإمكانات الكبيرة، لكن المهم وجود القدرة على توجيه الإمكانات وتنميتها واستثمارها. وهذا لا يستطيعه إلا من أوتي حظاً من التمدن.

حين أخذ نجم الحضارة الإسلامية بالأفول، وأخذت النظم التربوية والسياسية والاقتصادية في التداعي، كانت الإمكانات الحضارية هائلة، لكن روح المدنية كان قد أخذ في الذبول، وتحول المسلم المبدع المقدام إلى مسلم منكمش على ذاته، مرتبك في تفسير أحوال عصره.

والخلاصة أن المدنية الحقة، تصنع الحضارة، لكن الحضارة لا تصنع المدنية، بل قد تدمرها، وتفكك منظوماتها.

هـ ـ المدنية تهذيب للأخلاق والسلوك، حيث يرتقي إحساس المرء بالآخرين، وتصبح تصرفاته أكثر نعومة وأناقة وشفافية. المدنية روح يسري في كيان الفرد، فيعطيه طابعاً خاصاً يلمسه الناس في كل شؤونه: في طريقة كلامه، وعباراته المنتقاة، وفي طريقة استماعه، وتناوله لفرصة التحدث، وفي كيفية قيادته لسيارته، وفي كيفية تنبيهه للمخطئ، وفي طريقة حصوله على حقه، وحله لمشكلاته بالطرق السلمية...؛ إذ إن من أهم سمات الإنسان المتمدن أنه يبحث باستمرار عن طرق مشروعة وغير عنيفة لتجاوز التعارض بين مصالحه ومصالح الآخرين.

الإسلام علَّم الناس ألا يرفعوا أصواتهم، وأن يغضوا من أبصارهم، وألا يَلِجوا البيوت دون استئذان، وأن يتفسحوا في المجالس، كما علمهم الرفق والصفح والإيثار، وفي الصلاة ـ والتي هي موقف روحي خالص ـ

يتعلم المسلمون الدقة والنظام والالتزام بحركات الإمام... وقد آتى ذلك أكله أشكالاً وألواناً؛ وتجلى ذلك في التطور الذي دخل على النظم التربوية والسياسية والاقتصادية التي كانت سائدة في الجاهلية، وذلك التطور كان يقوم على تحول داخلي يتمثل في أخلاق الناس وطرق تفكيرهم. ومع هذا لا بد أن نكون على حذر، فالتعليمات والمبادئ الإسلامية، لا تعمل في تهذيب من آمن بها دون رعاية تربوية منظمة، ودون بيئة تساعد الناس على تمثلها، والتصرف على هديها، وهذا هو التفسير لتغير أخلاق الناس وسلوكاتهم، وتعرضها لما يشبه حركة المد والجزر، على الرغم من أنهم لم يجحدوا يوماً بأي شيء مما يجب عليهم الإيمان به.

و ـ المدنية قبل كل شيء اكتشاف للذات وللناس، اكتشاف لإنسانية الإنسان ومشاعره وحقوقه، وتقدير لجهوده ومشاركاته، وتأسيس للثقة بقدرته على السمو، وتأجيل الرغبات، وتجاوز العقبات.

في المجتمع المتخلف مدنياً يعجز الناس عن كشف ذواتهم، ويعجزون عن كشف غيرهم، وهم يندفعون إلى التكديس والاستحواذ، لأنهم مفتونون بالمظهر على قدر زهادتهم بالجوهر. وغرامهم بالأشياء يدفعهم إلى تشييء الإنسان، ومعاملته على نحو ما يعاملون الأشياء: يقربونه عند الحاجة، ويرمونه عند الاستغناء عنه.

وهو عندهم متَّهم حتى تثبت براءته، وقدرتهم على المعاقبة أعظم من قدرتهم على الإثابة والمكافأة.

الإسلام وضع الأسس، ووضع أيضاً الضمانات لاحترام الإنسان، وصونه والثقة به، ويكفي في هذا أن يكون قتل نفس واحدة في منزلة قتل الناس جميعاً، وأن يكون إحياؤها بمنزلة إحياء الناس جميعاً: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ

جَمِيعًا﴾[1]. والأصل في المسلم الصدق والعدالة وبراءة الذمة إلى أن يثبت خلاف ذلك.

إن من عرف نفسه عرف ربه؛ وإن مسيرة التاريخ تبدأ في اللحظة التي نحترم فيها الإنسان لإنسانيته، وفي الوقت الذي تصبح فيه تنمية الإنسان ذات أولوية مطلقة.

---

(١) سورة المائدة: الآية ٣٢.

ما بين
القديم والجديد

و
الا
أ

أن
الف
كا

الع
وج
أخر
من

فالثو
والأ
واجت
سيما

ما بين القديم والجديد

ذات الإنسان مشتتة بين ماض تنتسب إليه، وبين حاضر تكابد همومه، وتعيش أفراحه، وبين مستقبل ترنو إليه تارة، وتخشاه تارة أخرى، هذه الأبعاد الثلاثة، تمثل فضاءات متلاحمة، يتقلب فيها الإنسان من حال إلى أخرى.

ومع تعود الإنسان الشعور بالقوة والسيطرة تجاه هذه الفضاءات، إلا أن الحقيقة أنه يبدي الكثير من الارتباك حيال كل منها بسبب أن أنساقه الفكرية وأدواته التي يمكن أن يستوعب من خلالها هذه الأبعاد ـ ليست كاملة.

كر الأيام والليالي، وتنوع الظروف وتجدد الحاجات، وتغير المعطيات العلمية... كل ذلك ينضج خبراتنا في بعض المسائل، لكنه يثير في وجوهنا مزيداً من الأسئلة، ويدفعنا باتجاه مزيد من الشكوك في مسائل أخرى. ولذا فالحيرة والتردد وعدم اليقين أشياء ملازمة للبشر، مهما أوتوا من سعة الاطلاع ونفاذ الرؤية.

إن المسلم محظوظ ومُعانٌ في هذه المسألة ـ كما في كثير غيرها ـ فالثوابت العقدية والمنهجية التي أكرمنا الله بها، تملكنا الكثير من الأطر والأسس التي تسعفنا في التعامل مع القديم، كما تسعفنا في فهم الواقع، واجتراح المستقبل، وإعداد العدة له؛ لكن ذلك لا يعفينا من الاجتهاد، ولا سيما عند التعامل مع المسائل الجزئية.

وسنة الابتلاء بالخير والشر، والموافق والمخالف، تفرض علينا أن

ننمي وعينا، وأن نشحذ بصيرتنا من أجل النجاح في إيجاد التناغم بين الماضي والمستقبل، وتأسيس نقاط الاتصال والارتكاز التي تساعدنا على الاستنارة بتراكم ما استفدناه من خبرات تاريخية واجتماعية في رؤيتنا للمستقبل، وفي تعاملنا مع الأشياء الجديدة، وفي تجديدنا لأبنيتنا الحضارية على نحو ينسجم مع مقتضيات الاستخلاف، كما ينسجم مع متطلبات الحياة المعاصرة في صعدها المختلفة.

نحن والقديم

لا أرى إدخال (الوحي) في جملة التراث، ولا أستحسن حصره في زمان أو مكان؛ فهو ناموس الهداية المطلق الذي يستعلي على الزمان والمكان.

أما التراث، فيمكن تعريفه بأنه «مجموعة عطاءات الآباء والأجداد على المستوى الروحي والمادي عبر تفاعلهم مع الدين، وضمن خضوعهم لقيود الزمان والمكان اللذين تم الإنجاز فيهما».

وهناك إلى جانب هذا وذاك أحداث الماضي التي هي عبارة عن وقائع وأنشطة وحوادث تجلت فيها قيم الإسلام وتعليماته، إلى جانب اجتهادات الناس ومصالحهم وأهوائهم وانحرافاتهم...، مما يشع لنا نماذج من الإحالات الشعورية والرمزية، وبعض المحكات الفكرية، ومما يشكِّل عمقاً فسيحاً لهويتنا وشخصيتنا الإسلامية.

وسأسلط هنا بعض الأضواء على ما أظن أنه ينفع في تجديد الوعي تجاه التراث، وتجاه أحداث الماضي عامة، وذلك في الآتي:

١ ـ ليس الماضي كياناً ناجزاً:

التاريخ الإسلامي في أطواره وحقبه، وما اشتمل عليه من عطاءات وحوادث ومشكلات وانكسارات، هو الماضي الذي ننتمي إليه في الكثير من جوانب وجودنا الفكري والشعوري. ولا بد أن تكون أفكارنا عن الوضعية التي تم نقل ذلك الماضي عن طريقها، ناضجة ومنظمة، وإلا فإن الماضي كما يمكن أن يكون مصدراً لتجديد وعينا، فإن بإمكانه أن يكون مصدراً لبلبلة الوعي وانقسامه.

الذين تولوا لنا نقل صور عما حدث في الماضي كثيرون جداً، منهم المؤرخون وكتاب التراجم والسير الذاتية، وكُتَّاب الروايات والأدباء... ويمكن القول: إن كل أولئك الذين تركوا لنا شيئاً نقرؤه، ساهموا على نحو ما في ربطنا بالماضي، وإنتاجه الثقافي والعلمي. ويمكن القول كذلك: إن كل ما انحدر إلينا من وقائع الماضي وأحداثه وعطاءاته، هو على صلة بالناس، حتى الأحداث الطبيعية، مثل الزلازل والأعاصير، لا تخلو من علاقة بالإنسان، حيث إنها من أهم الأسباب، التي تغير البيئة الطبيعية، كما تغير في أوضاع الناس وأحوالهم، مما ينعكس بالتالي على سلوكاتهم وعلاقاتهم. والمقصود من هذا أن نوضح أن ما ورد إلينا من الماضي يجنح دائماً إلى الالتباس والغموض، وما ذلك إلا لأنه على صلة بالإنسان. وإن كل ما يتصل بالإنسان لا يكون أبداً بسيطاً، فما نظنه ظاهرة بسيطة، هو في الحقيقة نسيج من العلاقات. وما نظنه فكرة صغيرة ليس كذلك، لأن فهمنا لها يتطلب أن نحيلها إلى نظام معقد من الأفكار والتجارب، فتستحيل أبسط الأفكار إلى أفكار مركبة ومعقدة. ومهما كانت بصيرة المؤرخ النقدية نافذة، فإنه لا يستطيع أن يتعامل مع أية حادثة على أنها كتلة واحدة، يصورها في صفحات من كتابه؛ إذ إنّ تعامله مع الأحداث، لا يتم على نحو مباشر، وإنما عبر مفاهيم مركبة، أو عبر وسيط كلي. وهذا الوسيط ليس عقله، ولا تجاربه، وإنما هو شيء مركَّب من مبادئه العقلية وتجاربه وانطباعاته الخاصة، وطريقته في معالجة الحوادث، وتصورها وتصويرها، ولذا فالمؤرخ لا يجعلنا في الحقيقة نعيش الحدث السابق، بمقدار ما يحاول إعادة تركيبه وإنشائه من خلال وسيطه المعرفي.

ماضي الأمة الإسلامية ماض طويل يمتد أكثر من أربعة عشر قرناً، وبالتالي فإنه مفعم بالمعطيات والصور والوقائع التي توحي إلينا بفيض من الأفكار والمشاعر والانطباعات والأنساق... وهذه جميعاً متوشحة بالفوضى، وعدم الانتظام حيث توحي مجموعات منها بعكس ما توحي به مجموعات أخرى؛ وعلى سبيل المثال فإن الحروب الداخلية ذات الطول

والعرض في تاريخنا، كانت توحي دائماً بالاجتهادات الخاطئة، وتغليب المصالح الخاصة، والشهوة إلى السلطة، وضعف الوعي، حتى انفسح المجال للتآمر الخارجي.

وفي المقابل فإن حركة الاكتشاف والتصنيع والإعمار، ظلت توحي بوجود تمتع الأمة بدرجة جيدة من التنظيم العقلي، كما توحي بوجود أعداد كبيرة من العلماء المخلصين الجادين، وبوجود دول تعي أهمية التقدم العلمي في حياة الأمم... وهذه الإشارات ـ وغيرها كثير ـ متضاربة على مستوى ما، وقد أربكت وعينا، وأسست لانقسامه فيما بعد حيال التاريخ الإسلامي برمته.

هذه الوضعية، هي التي تدفع كل أولئك الذين قاموا بنقل أحداث الماضي لمن بعدهم إلى أن يضعوا ما ينقلونه في إطار نظام ما من فضاء (المعقولية التاريخية) ومن فضاء رؤيتهم الخاصة أيضاً. هذا النظام يقوم في العادة على مفردات ليست كثيرة؛ فإذا كان المؤرخ ـ مثلاً ـ يعتقد أن المعركة التي حاول تنظيم صورة عنها، كانت شرسة، وأن المسلمين قد استخدموا كل إمكاناتهم، وأن النصر في نهايتها كان باهراً، فإنه سيكون أميل إلى قبول كل الأخبار والروايات التي تؤيد هذه المعتقدات، وسوف يفسر كل الإشارات الغامضة على نحو يوحي بذلك، كما أنه سيسقط الروايات التي تُشعر بخلافه. ولذا فإنه يمكن القول: إن البناء التاريخي، هو بناء انتقائي. ولا أعني بهذا أن المؤرخ يتبع هواه أو مصلحته؛ فذاك شيء آخر خارج عن سياق ما نتحدث عنه، وإنما أعني أن طبيعة عمل المؤرخ تقتضي ذلك، وتفرضه؛ فهو مضطر إلى جعل الواقعة التاريخية ضمن هيكل معرفي محدد، وخاضع لنظام مترابط. المعركة التي يريد المؤرخ تصويرها، ليست عبارة عن حقل حَدَثي، يقوم بزيارته ووصفه. وسيرة العالم الفلاني، ليست عبارة عن حكايات، يسردها مترجمة على نحو ساذج، إن كلاً من المؤرخ والمترجم، ينطلق في عمله من أفق صوري، ومنهج ذي بنية منطقية محددة، وفعالية خاصة. وعلى مقدار نجاحه في جعل ذلك المنهج منطقياً وفعالاً وشفافاً، يكون اقترابه من الحقيقة التي يرغب في اجتراحها، ونقلها إلينا.

الذي نريد أن نصل إليه من وراء كل هذا أن علينا أن نتحلى بقدر كبير من الاتزان والأناة قبل أن ننفعل بحدث ما، وقبل أن نطلق ردود أفعالنا عليه؛ ولا سيما في القضايا ذات الأهمية الخاصة. وسوف نملك ذلك إذا استطعنا أن نستحضر دائماً وجوه تدخلات الراوي والمؤرخ في هيكلة الواقعة، وحتميات اجتهاده في تصويرها. وبمجرد أن نسلم بإمكانية الاجتهاد، فإن علينا أن نسلم بإمكانية الخطأ والقصور. وإذا علمنا أن المؤرخ بشر ينتابه كل ما ينتاب الناس من ضغوط وجنوح إلى الهوى والمصلحة... وجب علينا مرة أخرى أن نتعلم كيف يكون لنا دور ما في صياغة الواقعة التاريخية عن طريق منهجية جيدة لفهمها، وعن طريق الدخول إلى عالم المؤلف أو الراوي أو الكاتب، والتعامل مع إنتاجه ومروياته من أفق خبرتنا بذلك العالم.

٢ ـ تجذر الماضي فينا:

حين يولد الواحد منا يجد في بيئته الثقافية فُيوضاً من المقولات الشعبية والأعراف والتقاليد، كما يجد نظاماً رمزياً كاملاً، وانتماء دينياً وعرقياً ولغوياً، ويجد إلى جانب كل ذلك أسلوباً مميزاً للعيش والتفاهم، وإدارة الأزمات، وخبرات وعلوماً متناقلة... وذلك كله منحدر من الماضي البعيد والقريب.

البيئة الثقافية بكل ما تحويه، تصوغ طريقتنا في التفكير، وتحدد أطر مشاعرنا واتجاهات عواطفنا، وآفاق طموحاتنا وآمالنا، كما تحدد المحكات والأعراف التربوية التي يتم تنشئة الصغار بها وعليها.

وعلى هذا فنحن ـ في اعتبار ما ـ شيء من الماضي، ومظهر من مظاهر تحققه وظهوره. ومهما حاول الواحد منا أن يبدو مخالفاً لمواضعات ذلك الماضي، ومهما حاول الانقطاع عنه، فإنه لن يستطيع التخلص منه إلا على نحو جزئي؛ وهل يستطيع المرء أن يخرج من جلده، أو أن ينسلخ عن نسبه...؟

إن المتأمل في أحوال المجتمعات الإنسانية، يجد أن السواد الأعظم

من الناس يحملون الأفكار والمعتقدات الموجودة في مجتمعاتهم دون تفريق بين الصالح منها والطالح، حتى إنك لتجد المخترع والعبقري والعالم المتمكن الذي يتصرف على نحو خرافي إذا هو خرج من مجاله أو تخصصه، وما ذلك إلا بسبب سطوة الموروثات الثقافية، وبسبب قدرة العقل البشري على أن يجمع بين أعلى درجات المنهجية، وأعلى درجات الخرافة في إطار ثقافي واحد، لتتجلى جميعاً في سلوك صاحبها وعلاقاته!

٣ ـ الماضي يبصِّرنا بالسنن:

لماذا نحاول قراءة ترجمة فلان من العلماء أو القادة أو الأبطال؟ ولماذا نقرر على أطفالنا في المدارس دراسة العصر النبوي أو الأموي أو العباسي؟

إن الإجابة على هذا السؤال، ربما أطرت لنا ما نرغب في الحصول عليه من وراء عناء دراسة الأطوار والوقائع التاريخية. لعل أكثر ما يمكن أن نستفيده من دراسة الأحداث السالفة، هو الكشف عن السنن الربانية في الأنفس والمجتمعات والدول، فيترسخ في وعينا نوع من الفقه لعلاقات الأشياء لنتحسس من بعد ذلك النتائج عندما نبصر المقدمات، ولنرى المقدمات من خلال رؤية النتائج. وهذا ما نلمحه في قول الله ـ جل وعلا ـ: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾﴾[١].

رؤية السنن، هي التي تضفي نوعاً من التنظيم على أحداث التاريخ، كما أن معرفة السنن تمكننا من رؤية الأشياء المشتركة بين الناس، كما تدلنا على الدوافع التي تحرك الناس. وهذا كله مهم جداً لكل أولئك الذين يرتاعون لرؤية المفارقات بين السلوك والمعتقد، ورؤية المسافات بين ما هو كائن، وما ينبغي أن يكون.

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٣٧.

إن من الثوابت التي تعلمناها من تفحص الماضي، أن الناس يحاولون دائماً أن يوجدوا نوعاً من التوافق بين مبادئهم وسلوكاتهم؛ لكن إذا ساءت الظروف، ووصلت إلى حد لا يطاق، فإن الذين ينحازون لمبادئهم قليلون، أو قليلون جداً. وإن مما تعلمناه كذلك أن وعي الناس متحرك؛ فما يهتمون به اليوم قد يهملونه غداً، وما يعدونه اليوم مُنفِّراً، قد يستسيغونه بعدُ من خلال الإلف والعادة.

الأفكار العظيمة قليلة الانتشار والتأثير؛ لأن تأثر الناس بمتطلبات غرائزهم، وراحة أجسامهم، وأحكام بيئاتهم أكبر بكثير من تأثرهم بالفكر المجرد.

وإذا رأينا بعض الأفكار وقد شاعت في الناس؛ فالغالب أنها قد بُسِّطت إلى حد التشويه. ونظريات الضرورة والتطور والنسبية والوسطية، مما تعرض للكثير من ذلك.

هذه أمثلة قليلة جداً لما يمكن أن نفيده من وراء سبر أغوار الماضي، والبحث عن طبائع الظواهر وامتداداتها. وقد آن الأوان لأن نعطي للتبصر والتحليل والدراية من الاهتمام نحواً مما أعطاه المتقدمون للنقل والرواية؛ حتى نكمل الجهد الذي بدؤوه.

٤ ـ فهم إطار الحدث:

إن الأحداث المبتوتة الصلة عن إطاراتها ومناسباتها، أشبه برقم، ليس له منظومة رقمية، فالرقم (٧) مثلاً غير ذي معنى، لولا أنه جزء من سلسلة من الأرقام الأصغر والأكبر منه. الأفكار والاجتهادات والتصرفات، تكون دائماً محتملة للخطأ والصواب إذا نحن نزعناها من الواقع الاجتماعي الذي لابسته، وعلى سبيل المثال؛ فإن عزل رئيس الدولة لقائد ناجح، وإن توقيع معاهدة صلح مع عدو، وإعلان حرب على جار، ونفي شخص إلى جزيرة نائية... إن كل ذلك يمكن أن يكون صواباً، ويمكن أن يكون خطأ، لكن

عندما ننظر في صواب تصرف من تلك التصرفات في ضوء الظروف التي أحاطت به، فإنه يمكن أن نصدر حكماً اجتهادياً بالصواب أو الخطأ. وهنا نضع أيدينا على واحد من جوانب القصور في أسلوب السرد الذي اتبعه كثير من المؤرخين دون القيام بما يكفي من التعليل والتفلسف، والربط بين الأخبار المسرودة وظروفها التي أحاطت بها، ودون تسليط الضوء على الآثار التي ترتبت عليها.

وبما أن الحكم على الحدث، وتفسيره على نحو مقبول، كثيراً ما يخضع لنوعية العلل والظروف التي مهدت له، فإن التزوير والدسّ والتشويه يعتريها أكثر مما يعتري الخبر نفسه. وحين يبني مجتمع حياته على الغموض، فإن عليه أن يكون مستعداً لقبول كل التعليلات التي تسبغ على الجرائم الكبرى لبوس المشروعية؛ حيث إنّ من طبيعة الانبهام أن يسمح بعدد كبير من التأويلات الفجة. وأعتقد أن ضعف المكاشفة والشفافية في حياتنا العامة، قد أدى إلى ذلك على نحو فاجع!

٥ ـ العلاقة بالتراث:

إن وضعية التخلف، تربك الوعي، وتجعل حدسه وإحساسه تجاه التراث ومعطيات التاريخ واهياً. وهو إذ يحلل أسباب معاناة الناس، يضرب في كل اتجاه على أمل الإمساك بالعلة الحقيقية، لكن دون نتائج ذات قيمة. ووضعية التخلف من وجه آخر، تجعل الناس تقليديين، وأكثر التصاقاً بالآباء والأجداد؛ مما يدفعهم دفعاً إلى تعليق أهمية قصوى على الماضي باعتباره عائقاً لدى فريق من الناس، وباعتباره منقذاً ومخلصاً لدى فريق آخر.

وفي الأسطر القليلة الآتية سأسلط الضوء على موقفين متطرفين من التراث، وعلى بعض المشخِّصات التي تساعدنا على حسن التعامل معه:

أ ـ لدينا كتّاب كثيرون يعتقدون أن أسباب تخلف الأمة، تكمن ـ على نحو جوهري ـ في موروثها الثقافي، وبالتحديد في تراثها الإسلامي. وقد

وضع المستشرقون الأوربيون الأسس والمناهج النقدية للحكم على تراث الإسلام، وقد جهدوا ليكشفوا نقائص ذلك التراث، ثم تعميمها عليه، ليقولوا للناس بعد ذلك: ليس لديكم ما تفخرون به، ثم إن تقدمكم ـ على النمط الغربي ـ مرهون بنبذ ذلك التراث والتخلص منه.

ونشأت لدينا مدارس، جل همها مجتمعةً البرهنةُ على صدق مقولات المستشرقين، وشرح ما أجملوه. والانطباع الذي يخرج به من يقرأ لكثير من الكتاب المعاصرين أن تاريخنا كان مختصاً بالانكسارات والمعائب، وأن ما يسمى بالحضارة الإسلامية عبارة عن وهم كبير!.

ب ـ هناك موقف مناقض لهذا الموقف، هو موقف المفتونين بالتراث الذائبين فيه، حيث نرى حرصاً شديداً على نشر الكتب التراثية مهما تكن قيمتها العلمية، ومهما تكن حاجتنا إليها. وإلى جانب الحرص على نشر الغثّ والسمين، هناك خوف وتوجس من أية قراءة للتراث، تنتهي إلى مقولات تخالف ما هو سائد ومنطبع في عقليتنا عن معطيات ذلك التراث. ومع نبل الدوافع إلى هذا الموقف إلا أنه يتجاهل حقائق مهمة، لا نكاد نتمارى فيها اليوم، منها أن التراث عبارة عن إنتاج بشري، تتبدى فيه كل اجتهادات البشر، وكل أشكال تفوقهم وأنماط قصورهم؛ ومن الطبيعي أن يكون فيه آنذاك ما ينفع، وما يضر، وما يسوء، وما يسر. ومنها أن بعض الكتب التراثية، لم ينتفع به الناس في زمان تأليفه نظراً لضعفه وقصوره، أو نظراً لشعور الناس بعدم الحاجة إليه.

ويمكن القول: إن في كتب التراث الكثير مما يشوه عقلية الناس لو اطّلعوا عليه، إما لأنه كان اجتهاداً بعيداً عن القواعد المعترف بها، وإما لأنه يحكي ضروباً من الخرافة والزيغ؛ فهناك الكثير مما أُلِّف في السحر والتنجيم، كما أن هناك كتباً تؤصل للبدعة، أو تصور الذات الإلهية على نحو مشوه. أضف إلى هذه الكتب التي تعجّ بالأخبار الموضوعة والروايات المصنوعة والتعليلات الفاسدة...

مشكلة الافتتان بالماضي فوق هذا وذاك أنها من أسباب السلبية في التعامل مع الحاضر، فالمتعلقون بأمجاد الماضي لا يرون في الحاضر سوى الانتكاس والتقهقر، وهذا يحرمهم من التفاعل الحر مع معطيات زمانهم، ومن محاولة الانفتاح على ما فيه من إيجابيات.

إن نشر ما هبَّ ودبَّ من كتب التراث، والاحتفال به، دليل على أننا ننزع عن الإنتاج الثقافي تاريخيته وإطاره الاجتماعي، أي نجعله فوق الزمان والمكان، وهذا لا يكون إلا للوحي. أما إنتاجنا العلمي، فكثيراً ما تكون له مدة صلاحية، إذا انتهت، قل الانتفاع به، وفقد الكثير من أهميته. أضف إلى هذا أنه يكون جزءاً من منظومة معرفية عامة، يتغير الكثير من ملامحها في كل عصر من العصور؛ وإذا أخرج الإنتاج المعرفي منها، فإن إفادته ومساهمته في رقي الحياة الاجتماعية، تكون متواضعة. وهذا كله يعني أن الانتقاء هو الخيار الصحيح الذي يجب أن نجنح إليه.

ج ـ لا يصح القول: إن السبب الرئيس في تخلفنا يعود إلى التراث، لأسباب عديدة، منها: أن جزءاً مهماً من تراثنا، هو نتاج حضارة زاهية، ظلت مصدر إشعاع وتنوير للعالم مدة تقارب عشرة قرون. والأسس والأدبيات التي قامت عليها تلك الحضارة من صميم التعاليم الإسلامية، وهي تعاليم ذات صبغة عالمية، وما زالت تحمل طاقة هائلة على الحفز لإنشاء حضارة جديدة.

نعم في تراثنا أفكار وأقوال ومذاهب... كانت من العوامل في تعطيل الحضارة الإسلامية، لكن هل يخلو تراث أمة من الأمم التي تمسك بزمام التقدم اليوم من نحو ما هو في تراثنا؟ بل هل يمكن لأحد أن يقول: إن الدول الغربية ـ مثلاً ـ تملك تراثاً أفضل من تراثنا؟ لا أظن أن أحداً يقول ذلك.

ومنها أن تأثير الظروف المحيطة في الفعاليات الحضارية أكبر بكثير من تأثير الموروثات الثقافية. ومعظم المسلمين الذين نصفهم اليوم بالعطالة

والكلالة ضعيفو الصلة بتراثهم إلى حد بعيد، بل إن أفضل شبابنا اليوم نشاطاً وعلماً واستقامة متشبعون بالتراث، ومقدِّرون له. ثم إن من أبناء جلدتنا من ينظر إلى تراثنا نظرة ازدراء، وقد أفرغ جهده في نقد التراث، وتسفيه السلف... ولم نجد أن ذلك صنع منهم عباقرة ولا مخترعين، وإنما وجدنا من أكثرهم أنانية منفرة، وأخلاقية عمل ضعيفة، ونزوعاً إلى الاحتيال، والوصول إلى المنافع الخاصة من أي باب، ومن أقصر طريق...

إن الأمم حين تملك عمَاد الانطلاق الحضاري، تستطيع أن تتجاوز المعوِّق من تراثها تارة، وأن تعيد تأويله وتفسيره تارة أخرى، كما تستطيع أن تستوعب إشكالاته ضمن أطر ونظم أرقى وأوسع تارة ثالثة.

د ـ التقدم الحضاري، يوسع مجالات الحياة، ويعقِّد النظم المسيرة لها، كما يركم مشكلاتها؛ وهو بذلك كله ينمي معارفها؛ وهذا يجعل كثيراً من الإنتاج الثقافي التراثي المتعلق بشؤون الحياة العامة ذا قيمة محددة؛ حيث إنّ طبيعة النمو تجعل التنظيمات والأطر والمفاهيم الكافية لتسيير مرحلة سابقة عاجزة عن القيام بمتطلبات مرحلة لاحقة.

النصوص التي توجهنا في المجال الحضاري العام، هي في النهاية محدودة إلى جانب كونها عظيمة المرونة؛ ولذا فإنها توجه وتهدي إلى الأصول والمقاصد العامة، وتثري الأدبيات أكثر من أن تبني أطراً جديدة للتنظيم والحركة، أو تساعد على حل مشكلات فنية. ويقال: إن المسلمين هم الذين أسسوا علم (المحاسبة)؛ ونعرف أن التقدم الطبي والفلكي والكيميائي... الذي أحرزه المسلمون إبان ازدهار حضارتهم، كان كبيراً جداً؛ فهل نحن قادرون على الاستفادة من ذلك الموروث في هذه المجالات: في حل المشكلات المحاسبية الحديثة ـ مثلاً ـ أو في غزو الفضاء، أو في زراعة قلب أو كبد؟ الجواب: لا. ولهذا فإن التابعين وجدوا أن ما ورثوه من العلم عن الصحابة الكرام غير كاف لحل

المشكلات التي أوجدها التقدم الحضاري في زمانهم فلجأوا إلى الاجتهاد؛ وفعل ذلك تابعو التابعين ومن بعدهم... ولو قدر للحضارة الإسلامية أن تستأنف دورها الريادي لوجدنا أن ما تراكم لدينا من العلم والفتوى، وأحكام الضرورات، وفقه الموازنات... غير كاف لتوجيه الحياة الإسلامية، والإجابة على استشكالاتها، ولوجب علينا أن نجتهد، ونفعل كما فعل سلفنا.

المقصود من كل هذا الكلام أن نقرر أننا لن نجد في التراث حلولاً جاهزة لحل المشكلات المعاصرة، وتنمية حياتنا الحضرية، وإنما سنجد ـ في الغالب ـ أصولاً هادية، ومستندات أدبية لجهودنا البنائية والتحديثية؛ حيث إنّ اتساع الحياة الحضارية يحوّل الكثير مما كان في مرحلة سابقة يشكل أسلوباً للحركة أو آلية للعمل إلى رمز، يوفر انتماءً وعمقاً شعورياً أكثر من أي شيء آخر.

ويجب أن نكون على بينة من أن عظمة تراثنا، لن تنقذنا من الشعور بالدونية وبالتهميش الحضاري، إذا لم تكن لنا مشاركة فعالة في بناء حضارة عصرنا.

هـ ـ الذات الحضارية ليست شيئاً معلقاً في الهواء من غير قاعدة ولا جذر، كما أنها ليست ترجمة لروايات وحكايات، تسرد بطولات الأجداد وأمجادهم، إنها قبل كل شيء فعالية منتجة ومبتكرة ومجددة، وهي متصلة بالماضي ومتجذرة في التراث. وإذا رأينا أمة منحطة، تعيش على هامش العالم، وخارج حركة التاريخ فإنها ـ في الغالب ـ إما منقطعة عن أصولها، تستجدي الترميز الثقافي على أبواب الأمم المتحضرة، وإما منغلقة على ثقافتها، متعصبة لها، وهي في الوقت نفسه غير قادرة على الاستفادة منها في تنمية وضعيتها الحضارية. حين نفصل التراث عن الواقع، فإننا نعرّض ذلك التراث للانحطاط والتحلل الذاتي؛ إذ حياته في دوام قراءته وتجديد فهمنا له من أفق خبراتنا المتجددة. كما أننا في الوقت نفسه نفقر واقعنا؛ إذ نحرمه من مصدر مهم للتوجيه الفكري والأخلاقي والتربوي، ونزج بأجيالنا الجديدة في حمأة التشتت والخواء والاغتراب.

إن احترامنا للتراث لا ينبغي أن يتجسد في نقله ونشره فحسب، وإنما في توظيفه من جديد؛ حيث لا ينبغي لنا أن نبحث عن الجذور القديمة، ونرتاح، وإنما علينا أن نفكر في كيفية تغذية تلك الجذور، لكي تحقق نمواً وازدهاراً جديدين.

العقول الجبارة حقاً، ليست تلك التي تكتشف عظمة الماضي، ولا تلك التي تبدع صِيَغاً جديداً للرفاهية والقوة، وإنما تلك التي تكافح من أجل دمج معطيات التراث في مركَّب كبير شامل، هو الحياة الحضارية النامية والمتطورة وفق الأصول الربانية الهادية، وفي خدمة الأهداف السامية التي نسعى إلى بلوغها. بذلك الدمج وحده تستمر ذاتنا الحضارية، ونحقق المعادلة المطلوبة: تجذر في التراث من غير انعزال عن تيار الحضارة، وتجديد لأطر التحضر من غير انقطاع عن بعدنا الشعوري والرمزي الذي يشكل التراث عموده الفقري.

و ـ نحن أمة ذات رسالة، نؤمن بضرورة بلوغها كل مكان في الأرض؛ وقد اشتغل خيار هذه الأمة منذ بزوغ الإسلام بذلك، وإلى يوم الناس هذا، كما أن إنجازات أسلافنا في المجال الفقهي ـ على نحو أخص ـ شيء يدعو إلى الإعجاب والفخر؛ ومن غير الممكن لأي مسلم اليوم أن يصحح عباداته ومعاملاته من دون الاستنارة بذلك التراث؛ وهو يغطي السواد الأعظم من حاجاتنا المعاصرة، وواجبنا تبسيط لغة الفقه، وتقريبه إلى الناس حتى يصبح في متناولهم.

في تراثنا على المستوى العام نماذج كثيرة يمكن توظيفها اليوم في إصلاح شؤوننا، وإعمار الأرض التي نعيش عليها، وذلك من نحو أسلوب عمر رضي الله عنه في اختياره للولاة، وأساليبه في متابعتهم ومحاسبتهم، ومتابعة أحوال الرعية، وتحمل دولته لأعباء الحياة ولأواء الزمان على نحو ما تتحمله العامة. ومن نحو المظاهر الإنسانية والحضارية التي سادت حقباً طويلة في تاريخنا، كآداب القضاء وأنواع الأوقاف، وأشكال مساعدة الضعفاء. وكبعض الأساليب التربوية والتعليمية، وغير هذا كثير، مما لم يزل صالحاً في شكله وجوهره لإعادة تطبيقه وتوظيفه في حياتنا العامة.

هناك أجزاء ومفردات من التراث، تصلح للاستلهام أكثر من صلاحها للتوظيف، حيث يمكن اتخاذها بمثابة المحفِّز والدافع والدليل لنا نحو تحقيق بعض الإنجازات الكبرى؛ وهذا يعني أن علينا أن نركز على الجوهر أكثر من تركيزها على الرسم والشكل، وتلك الأجزاء كثيرة جداً، منها ما نجده في سيرة أفذاذ هذه الأمة من روح التضحية والعطاء والبذل في سبيل الله - تعالى - والحدب على الشأن العام؛ وكالذي نجده في تراجم العلماء من قبول الحق، والصدع به، والصبر على طلب العلم، والزهد في طلب الجاه والمنصب. وكالذي في سير الخلفاء الراشدين وغيرهم من الحرص على المصلحة العامة، وإشاعة المعروف، وتحقيق العدل، وقبول النصح. وكالذي ساد في المجتمعات الإسلامية في أحيان كثيرة من مثل إكرام الضيف، ونصرة المظلوم، والإنفاق على المعسرين، وصون الحياة العامة من الانحراف، والحرص على نظافة البيئة، والرفق بالحيوان...

في تراثنا إلى جانب هذا وذاك أحوال وأوضاع ومواقف جديرة بأن نعتبر بها، ونأخذ منها قبساً لتنوير دروب حركتنا، وهي مواطن أكثر من أن تحصى.

فالركون إلى الدنيا - مثلاً - والتمادي في الترف أدّيا إلى فشوّ الحسد والأحقاد الشخصية، وأصابا البنية الشعورية للمسلم بالكثير من الوهن والترهل. الفهم الخاطئ للقضاء والقدر والزهد، أدى إلى فشو الكسل والبطالة والجبرية، وتعذيب الأجساد، والانعزال عن واقع الحياة.

الإسراع في حركة الفتوح، أدى إلى قصور آليات الاستيعاب التربوي والثقافي والاجتماعي للمسلمين الجدد.

اعتماد النظام (اللامركزي) في الحكم مع عدم تطوير نظم الشورى والمعارضة وانتقال السلطة على نحو ما يقتضيه اتساع رقعة الدولة، أدى - مع أسباب أخرى - إلى تفتيت الدولة العباسية.

الجري وراء المنطق اليوناني الذي يعادي التجربة، كان مما تسبب في انطفاء شعلة المنهج التجريبي الذي أسسه القرآن الكريم، وإلى التخلف في الإنتاج الصناعي، وكساد سوق الحرف والمهن وهكذا...

ولا أريد هنا أن أتحدث عن نقد التراث، وعن تجاوز بعض أشكاله؛ فذاك حديث طويل. وأعتقد أن مجرد الانخراط في حركة نهضوية جيدة سوف يجعل فهمنا للتراث أكثر عمقاً، وتعاملنا معه أكثر رشداً؛ ومن الله الحول والطول.

التجديد والموقف من الجديد:

البنية العقلية التي أسسها المنهج الرباني، والتي تمحورت حولها الثقافة الإسلامية فيما بعد، هي بنية منفتحة، تجمع بين الصلابة والمرونة، فالإسلام يحرض على الاجتهاد، وهل هناك أكثر من أن تجعل لمن يجتهد ويخطئ أجراً؟! وهو إلى جانب هذا يذم التقليد والمقلدين الذين يجعلون عقولهم رهينة لعادات ألفوها، أو مسلّمات ورثوها عن الآباء والأجداد دون أي مستند من دين أو عقل أو علم.

وحين أمر القرآن الكريم بالتجاوب مع المعطيات الجديدة، واكتشاف سنن الله ـ تعالى ـ في الخلق في سبيل تطوير مفاهيمنا عن الكون والإنسان، فإنه كان في الحقيقة قد فتح باباً للعقل، يرفده بالجديد، ويحول بذلك بينه وبين التأسن والتحلل الذاتي. يقول ـ سبحانه ـ: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ۚ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾﴾[1].

إن الإنسان وهو يسعى إلى فقه حركة الوجود، واكتشاف ثوابته، وأخذ العبرة من أحداثه وأزماته، يعثر كل يوم على بعض المعطيات الجديدة، وبسبب من هذه المعطيات، يغيّر في عناصر رؤيته، وبذلك يتغير الكون نفسه، إذ الكون ما نراه فعلاً أنه الكون. وسوف تؤثر المفاهيم والرؤى الجديدة عن الحياة في سلوكنا، كما أثرت المفاهيم القديمة قبل أن تنسخ، وتترك مكانها للجديد.

---

(١) سورة العنكبوت: الآية ٢٠.

تصرف الأيام والليالي، يوجد ظروفاً جديدة، ويركم المعارف البشرية؛ مما يجعل تطلعاتنا إلى المستقبل في حالة من التجدد الدائم، ويجعل نظرتنا للتراث والخبرات القديمة أيضاً متجددة. ويمكن لهذه الوضعية أن تكون مصدراً لتشتيت الذات الثقافية، كما يمكن أن تكون عاملاً مهماً من عوامل التجدد الذاتي والتطوير المعرفي والثقافي؛ فإذا انغلقنا على كل ما وفد إلينا من الماضي، واعتبرناه من عناصر هويتنا، فإن من المتوقع آنذاك أن نتخذ موقفاً سلبياً من الجديد، حيث لا نجد معادلة للجمع بين القديم والجديد؛ مع أن المنهج الرباني يحثنا دائماً على أن نستعلي على المعطيات التاريخية من خلال هضمها، واتخاذها أدوات نفتح بها حقولاً جديدة للفهم، ونبني أنساقاً للتفكير والشرح والتفسير، وبذلك نتجاوزها بدل أن نقع أسرى لها.

إن المقابلة بين القديم والجديد، هي ضرب من ضروب ابتلاء الله ـ تعالى ـ لنا في هذه الحياة؛ وربما كان التصرف الأكثر رشداً هو أن نجعل العلاقة بينهما على درجة من التوتر المنتج، وذلك من أجل استمرارية الثقافة الإسلامية، حين نحافظ على أصولها ومقوماتها الأساسية من قطعيات الوحي، ونرفدها بما ينميها، ويطور مقولاتها من خلال توسيع دوائر الفهم والنقاش والحوار والجدل والتلقيح الفكري. وربما كان هذا هو الضمان الوحيد لتواصلنا مع ثقافتنا، ولصوننا من الثقافات الأجنبية الغازية. الاشتغال على المفاهيم السابقة، والمواد المعرفية التراثية، يساعد في توليد حركة ثقافية جديدة، ومعطيات هذه الحركة سوف تتحول بعد مدة إلى مفاهيم قديمة، علينا أن نمارس معها الدور نفسه، وبهذا يتم التجديد، وتوليد الهوية، وتعزيز الذات الثقافية.

وهذه بعض الأفكار المتعلقة بالتجديد والموقف من الجديد، نعرضها في المفردات التالية:

١ ـ الجديد خليط من الفرص والأزمات:

نحن كلَّ يوم في شأن جديد، يتيح فرصة جديدة، ويأتي بتكليف

جديد، ويوّلد مشكلة جديدة، ويحتاج التعامل مع كل ذلك إلى بصيرة متجددة؛ وهذا هو السر في تجدد دعاء المسلم يومياً مرات عديدة بطلب التنوير والإرشاد حين يقول: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ وهذا ما غفل عنه كثير من المفسرين القدامى حين قالوا: معنى «اهدنا» ثبتنا على الصراط المستقيم.

تقلب الأحوال، وتجدد الأوضاع، يوجد مستويات عدة للظاهرة الواحدة، كما يوجد تفاوتاً مستمراً في أوضاعنا المعنوية والمادية، وهذا وذاك مصدران مهمان للتجديد، وتطوير التاريخ والحضارة، بل هما مصدران لنشأة المعارف والعلوم والأنساق والنظم، لكن المشكلة أن الإنسان بسبب من قصوره الذاتي، لا يستطيع في الغالب مسايرة الأوضاع الجديدة، فيبدو دائماً وكأنه يلهث خلف شيء لا يمسكه، بدل أن يكون في موقع القيادة والتخطيط؛ بل إن الملاحظ أن معظم الناس يجفلون من الجديد، ويسعون إلى التماهي بين ذواتهم وبين العناصر الميتة في ثقافاتهم، بدل أن يرتقوا بأحوالهم لتتناغم مع العناصر الجديدة. وأكثر ما يتجلى هذا في النظم التعليمية والتربوية والمناهج والمواد التي نقوم بتدريسها؛ فهي غالباً متخلفة عشرات السنين عما ينبغي أن تكون عليه.

أما العادات والتقاليد، فمطالعة أوضاعها قصة محزنة للقراءة، حيث يتمسك كثير من الناس بعادات بالية أكثر من تمسكهم بتعاليم الدين، مع أنها تتنافى مع الحياة الحضارية منافاة تامة، وهم إلى جانب ذلك غير مقتنعين بها، لكن الخوف من النقد، والخروج عن المألوف، وما تواضع عليه المجتمع، هو الذي يجعلهم يرضخون لها.

إن المطلوب من الوعي دائماً أن يبحث عن ذاته لا في ذاته، ولكن في المعطيات العلمية والحضارية الجديدة، وهو بذلك ينكر ذاته، ويعرضها لنوع من الخلخلة، حتى إذا ما زادت معرفته بنفسه، صار إلى نقد العالم الخارجي، وكافح من أجل التميز عنه.

الظروف الجديدة بما تحتوي عليه من أزمات وفرص ومتطلبات، تشتت الوعي، فينقسم على نفسه حائراً بين القديم والجديد، والظاهر والباطن، والحقيقة والمجاز، والنظام والحرية... وكل مظهر من مظاهر الوجود هذه، يجذبه نحوه ليستحوذ عليه، وفي ذلك ابتلاء عظيم له. وكثيراً ما تخل هذه المتباينات بتوازنه الداخلي، فيميل عن سواء السبيل، ويفتتن بجزء من الحقيقة على حساب إبصار الحقائق الأخرى؛ وهذا ما يعاني منه معظم الناس.

نحن مطالبون بالمحافظة على كل الأصول التي تُبقي على الواحد منا عبداً لله ـ جل وعلا ـ قائماً بأمره، ومبتغياً لمرضاته، لكن علينا ألا نغفل عما يتطلبه التوافق مع حركة التاريخ من الفاعلية والتفوق النوعي، والنجاح في مشروعاتنا، وتحسين مستوى إنتاجنا، والفهم العميق للتحديات المحيطة بنا... وحين نزاوج بين أصول التدين الحق، وفعاليات المعاصرة، فإننا نؤهل أنفسنا للسيطرة على (الحداثة) التي تسعى بطبيعتها إلى جعلنا ننعتق من كل قيد، ونضرب في متاهات الجديد بعيداً عن جذورنا الثقافية.

٢ ـ من الغريزة إلى العقل:

التجدد الحضاري في رؤيتنا الإسلامية، لا يعني إنتاج الأشياء الجديدة، ولا نسخ سلوك قديم بسلوك حديث، وإنما يعني في جملة ما يعنيه الانتقال من الغريزة إلى العقل؛ فالإنسان البدائي والإنسان المنحط، يقترب في سلوكه من سلوك الحيوان، حيث البرمجة الغريزية هي التي توجهه، وتحدد مسار نشاطه.

التقدم الإنساني الحق، يباعد دائماً بين وضعية الإنسان ووضعية الحيوان، من خلال إغناء حياة البشر بالمفاهيم والرموز التي تجعل سلوكاتهم وعلاقاتهم منطقية ومتسقة وذات معنى، فهي على مقدار بعدها عن الرغبات الهوجاء العاجلة، تؤسس للمعقولية التاريخية والحضارية بما تمنحه للإنسان من آفاق السيطرة على نزواته، وبما تفتحه له من آفاق المتع الروحية والعقلية التي حرم منها الحيوان على نحو كامل.

من المؤسف القول: إن التيار الجارف الذي ينقل جل الناس اليوم من حال إلى حال ليس تياراً عقلانياً، على الرغم من عظم ما حدث من تقدم عقلي، وعلى الرغم من الاكتشافات والقوانين الفكرية الهائلة، وذلك بسبب العزلة بين المنظرين للحضارة وبين القوى الفاعلة في التغيير الاجتماعي؛ وهكذا نجد أن تصرفات بعض الدول وبعض الساسة لا تترك شكاً في أن الحكم لغريزة القوة، وليس لعقلانية النظام والمنطق والحق والعدل؛ فالبطولة خارج القانون تتعمق في الحياة يوماً بعد يوم!

وسائل الإعلام ـ ولا سيما الفضائيات ـ تحرك غريزة الجنس، وتحطم كل الآداب المرعية في هذا المقام؛ مما جعل سلوك بعض الناس ـ من كبار وصغار ـ يتجاوز بخطوات السلوك الجنسي لبعض البهائم!

ويأتي دور اقتصاد السوق القائم على توسيع الطلب من أجل تحريك الإنتاج؛ ليدفع بغريزة الاستهلاك إلى المقدمة، حتى صار مطلوباً من الناس أن يغرقوا في الاستهلاك من أجل مزيد من الإنتاج؛ وقد كان البشر قديماً ينتجون ما يحتاجون إلى استهلاكه!

وهكذا حيثما اتجهنا وجدنا من الشواهد ما يكفي للدلالة على أن زماننا هو زمان الغريزة لا زمان العقل!

لا بد من وقفة عقلانية ووجدانية نحاسب من خلالها موجات التجديد المتتابعة لنرى في النهاية في أي طريق نندفع: في طريق العقل والروح، أم في طريق الغريزة والشهوة، أي هل النظم والأساليب والأشياء الجديدة تدفع بنا نحو تحقيق إنسانيتنا، أم تدفع بنا نحو الاقتراب من فلك البهائم والسوائم؟؟.

٣ ـ من القهر إلى الإقناع:

إن من أهم المحاور التي ينبغي أن ينالها التجديد في حياتنا، نقل الاهتمام والعناية من حقول الأشياء إلى فلك الإنسان؛ فالتضخم المتوالي

لإنتاج الأشياء صرف الاهتمام عن الإنسان الذي تصنع من أجله الأشياء، فهو مهمل مهمش منسي في كل شيء إلا في قهره وإرغامه والتسلط عليه؛ مما دمّر كيانه، وحصر جل طموحاته في إنتاج آليات مقاومة الفناء، والحصول على ما يمسك الرمق!

حين جاء الإسلام كانت المعاني الآدمية قد وهنت في حياة الناس؛ فابتعث الله محمداً ﷺ ـ ليجددها في عالم الأفكار والمشاعر؛ بما يوليه للإنسان من الاهتمام، وبما يشعره به من الكرامة والثقة في إمكاناته... وقد قام ذلك على قواعد وأدبيات كثيرة، منها: رفع القهر عن الإنسان في أخص ما يمس وجوده المعنوي، وهو (الاعتقاد) يقول ـ سبحانه ـ: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ﴾[1]. وقال لنبيه ﷺ: ﴿فَذَكِّرۡ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٞ ٢١ لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ٢٢﴾[2]. وقال: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾[3].

ومنها استخدام الدعوة والمجادلة بالتي هي أحسن وسيلة للإقناع وتغيير الرأي. وقد ساق لنا القرآن الكريم صوراً كثيرة غنية بحوارات الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ مع أممهم، ومراجعتها لهم، من أجل تأسيس بعد تاريخي وشعوري لروح التفاوض في تشكيل المفاهيم والعقائد لدى الناس.

اليوم يعاني كثير من المسلمين معاناة شديدة من فرض (العلمانية) عليهم على نحو فج، يذكّر بأقبح عصور العبودية والتخلف التي مرت بها البشرية. والعجيب أن كثيراً من الكتاب العلمانيين، ومن يطبل في مواكبهم من الأتباع، ليس لهم قضية سوى التشنيع على ما سموه بـ(الأصولية) وعلى النظام الإسلامي باعتباره حكماً شمولياً، مع أن الإسلام أعلنها صريحة واضحة لا لبس فيها على نحو ما تجلى في التجربة الحضارية الإسلامية؛ حيث إنّ سعة أفق الشريعة وسماحتها في التعامل مع المخالفين في المعتقد،

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٥٦.
(٢) سورة الغاشية: الآيتان ٢١، ٢٢.
(٣) سورة النور: الآية ٥٤.

كانت نموذجاً يحتذى، فحين كان اليهود يذبحون في بلاد النصارى، كانوا يلجأون إلى البلاد الإسلامية، ليجدوا فيها الأمن والحماية وحرية المعتقد.

إن الإسلام لا يرضى بفرض عقيدة التوحيد على الناس؛ لأن في ذلك تدمير روح الإيمان ـ التي هي قناعة واطمئنان ـ وتدمير القاعدة الأساسية للشعور بالمسؤولية، وهي الحرية في الاختيار؛ إذ لا مسؤولية بدون حرية، ولا حرية بدون القدرة على الاختيار والترجيح.

إذا ما أرادت أمة الإسلام أن تستعيد ما فقدته أثناء عصور التدهور الحضاري، وإذا ما أرادت أن تجدد أبنيتها الشعورية والفكرية والحضارية، فإن عليها أن تكافح من أجل إرساء تقاليد ثقافية جديدة في حياتها الاجتماعية، تقاليد تقوم على اعتماد الإقناع وسيلة أساسية في التربية، والتغيير الفكري مهما كانت المصلحة تنادي بالإكراه والضبط والإرغام؛ لأن هدفنا أن نبني ذاتاً حرة تفعل ما تراه ملائماً، وتتحمل نتائج أعمالها عن طيب خاطر؛ وهذا هو المشار إليه في قوله ـ جل وعلا ـ: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾ مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾[1]. ولا يعني هذا بالطبع أن يفعل من شاء ما شاء، وإنما يعني أن استخدام القوة ـ مهما كانت ـ ينبغي أن يظل مؤسساً على شعور الناس بأنهم ينالون ما يستحقون من العدل والاحترام وتكافؤ الفرص، وقبل ذلك ما يستحقونه من حرية الاختيار وتكوين القناعات.

٤ ـ التنوع في إطار الوحدة:

هذا المبدأ من أعظم المبادئ التي يمكن أن ينتفع بها في موقفنا من الجديد، وممارستنا للتجديد، إذ إن الكون كله قائم على هذا المبدأ،

---

(١) سورة الإسراء: الآيات ١٣ ـ ١٥.

و(الأسر الوجودية) هي الأطر التي تمثل نوّيات وحدة الخلق، وفي داخل تلك الأسر ما لا يحصى من أشكال التنوع ومظاهر التفرد: كل أشكال المساكن والملابس والمآكل وأدوات الاستخدام، ومعادن الأرض ونباتاتها ومياهها... مؤطرة بدوائر تمنحها الوحدة، ومتنوعة في أشكال وألوان وأحجام... تمنحها الخصوصية؛ مما يضفي على الكون كله التوحد والثراء. والموجودات جميعها في النهاية متوحدة في أنها مخلوقة لله ـ جل وعلا ـ ويحكمها قانون التغير والتحول. وكأن هذا كله يهتف بالإنسان: أن رتبْ شؤونك على هذا الأصل: جدِّد ما وسعك التجديد، ونوّع ما وسعك التنويع، ولكن ليقف ذلك في النهاية عند حد ـ كما هو شأن الكون كله ـ وإلا فليس أمامك سوى الاختلاط والفوضى والشقاء...

الأمم التي تقود الحضارة اليوم، قد بلغت في التنوع المدى الأقصى، وكأن التنوع ثمرة مباشرة للتقدم الحضاري، أو هو بعض مظاهره؛ لكن الأطر التي تلملم شعث المذاهب والمبادئ والأفكار التي تموج بها الساحات هناك ـ باتت واهية وقليلة، ولا تظهر الآثار المدمرة لذلك إلا في الأزمات، حيث ينكر الناس آنذاك أنفسهم، كما يتحسسون ما يوحد شملهم للخروج من الضائقة، فلا يجدون من الإجماع ووحدة الفكرة والأرضيات المشتركة، ما يكفي للقيام بعمل كبير.

أما في البلاد التي تشكو من التخلف وبطء حركات التغيير؛ فإن الأمر يكاد يكون معكوساً، حيث تجد الكثير من الأطر التي توحد الناس إلى حد التطابق، لكن تلك الأطر فارغة من معاني التجدد والحركة والتنوع، وذلك بسبب ضعف الإبداع وقلة الإنتاج، والخوف المبالَغ فيه من الفتنة والتفرق وانفلات الأمور... وحسّ الناس منصرف في الغالب إلى مراقبة التطابق الشكلي والتوحد الظاهري، أما المضامين، فإنها تتغير على غير هدى، ومن غير توجيه صحيح، أي يخسرون من وحدة المضمون على مقدار ما يربحون من وحدة الشكل!

الإسلام بما هو بنية تحضيرية، يوضح لنا معالم الوحدة، ويحثنا على التمسك بها بصرامة، كما يحثنا على مقاومة كل ما يمكن أن ينال منها، لكنه في الوقت نفسه ترك لنا في شؤون الحياة مساحات واسعة من الفراغ التشريعي والتنظيمي، حتى نستخدم في ملئها عقولنا وخبراتنا، مما يعني في نهاية المطاف إطلاق العنان للرأي والاختلاف والإبداع، وإغناء الحياة بكل ما يمكن أن يجعلها مرضية لشتى الأذواق، ومحققة لكل المصالح، وملائمة لكل الحالات الخاصة. هذه المنهجية في رسم حدود التوحد والاختلاف، هي التي مكنت أمة الإسلام من أن تؤسس (امبراطورية) ضخمة، تعجز عنها الآن الدول العظمى، وهي التي أوجدت حضارة مشتركة بين المسلمين في الأرض مهما كانت الظروف التي يعيشون فيها، ومهما كانت القوميات والجنسيات التي ينتسبون إليها. ولعلنا نلمس في أصول هذه المسألة وأدبياتها بعض ما يعطينا فكرة واضحة عنها من خلال الآتي:

أ ـ لا يستطيع العقل البشري أن يعمل دون إطار، وإطاره عبارة عن مبادئ ومعلومات وخبرات وأحاسيس توفرت للإنسان عبر تاريخه الطويل. ومن الواضح أن لكل مجال من المجالات إطاراً خاصاً به. وحين يمارس الإنسان التفكير والاجتهاد يتردد العقل البشري بين الإطار والفراغ الذي سيملؤه الاجتهاد، وبين المبادئ والكليات من جهة، وبين الجزئيات والتفاصيل والمسائل الصغرى من جهة أخرى.

في كل مجال نمارس فيه الاجتهاد، ونحاول الوصول فيه إلى شيء جديد، تكون هناك قضايا كبرى أشبه بالمسلمات في ذلك المجال، وعلى المرء أن يمارس الاجتهاد ضمن معطياتها العامة، وإلا جعل من نفسه أضحوكة لأهل الاختصاص، وجعل من عمله نموذجاً للعبث.

وعلى سبيل المثال، فإنه لا يستطيع قائد عسكري اليوم أن يفكر في استخدام الأسلحة النووية باعتباره الخيار الأول، حيث تسلِّم كل الدول التي تمتلك أسلحة نووية أنها للردع، وليست للهجوم، وهي آخر ما يمكن أن

يفكر في استخدامه؛ والقائد الذي يفكر باستخدامها أولاً لا يختلف عمن يريد قتل ذبابة بصاروخ!

من المسلمات في المجال الطبي ألا يصير الطبيب إلى التداخل الجراحي إلا عند الشعور بعدم جدوى العقاقير والأدوية، نظراً لمخاطر التخدير والاختلاطات المصاحبة للعمل الجراحي وهكذا...

إلى جانب هذا فإن في كل مجال من المجالات مسائل يتم الاجتهاد فيها ليس من أفق المبادئ والكليات، وإنما من أفق الخبرات الفنية المحضة؛ والخطأ في هذه الأمور ضعيف التأثير، قليل الأهمية في الغالب. وعلى حين أن الجهال هم الذين يخطئون عند النظر في القضايا الكلية، فإن الخطأ في الأمور الفنية، هو من اختصاص العلماء والمفكرين والخبراء. ومن خلال التردد بين المحاولات الناجحة والمخفقة، تنبثق حركة التقدم المعرفي.

من خلال هذه الآلية في التوليد الفكري يتم تحقيق التنوع في إطار الوحدة، كما يتم تجديد البنى الحياتية، كلها وفق أصول ومبادئ هادية؛ وبذلك نؤمن نوعاً من المزاوجة المنجبة بين الثابت والمتحرك، والقديم والجديد، وبين الفطرة والخبرة، والمبدأ والمصلحة...

ب ـ إذا ألقينا نظرة على كلام الأصوليين وجدنا منحى تقعيدياً ينسجم على نحو جميل مع قضية التنوع في إطار الوحدة؛ فالقضايا الكبرى العلمية والعملية لا تكون مجالاً للاجتهاد نظراً لكونها تمثل العمود الفقري لمسألة الإيمان، كما تشكل الأرضية المشتركة للإجماع الملي، وذلك مثل الإيمان بالله واليوم الآخر والإيمان بالأنبياء... ومن نحو ما سماه الأصوليون بالكليات الخمس، وهي حفظ الدين والنفس والمال والعقل والنسل، وما يعرف أيضاً من الدين بالضرورة، من مثل فرضية الصلاة والزكاة والحج... وحرمة قتل النفس والزنا والربا والسرقة... والتجديد في هذه المسائل لا يكون في أصل إثباتها، وإنما في إيجاد الوسائل التي تعزز التزام الأمة بمضامينها، والوقوف عند حدودها.

هناك مسائل فيها أدلة ثابتة ثبوتاً قطعياً، ودلالتها على المراد، ليس فيها أي التباس، لكنها ليست معلومة من الدين بالضرورة إلى درجة استواء العالم والعامي في معرفتها؛ فهذه لا يتعدد الحق فيها، لكن قد يخطئ بعض الناس في حكمها نظراً لعدم اطلاعه على الدليل، أو لعدم فهمه الدليل؛ وهناك مسائل عديدة، أخطأ بعض الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ ومن جاء بعدهم في الوقوف على الحكم فيها؛ فقد تمعك عمار بن ياسر بالتراب حين أصابته جنابة قياساً منه للتيمم على الغسل، مع الاتفاق على الفرق بينهما. وقد كان على عهد النبي ﷺ من أكل بعد طلوع الفجر حتى تبين لهم الخيط الأبيض من الخيط الأسود، وخطؤهم قطعي، ولم يؤثمهم النبي ﷺ.

فإذا كان الباحث في هذه المسائل ممن نال أهلية البحث والاجتهاد، وبذل جهده في التحري والتنقيب والتفكير، ثم لم يصل إلى الصواب، فإنه لا يأثم ـ إن شاء الله ـ لأنه اتقى الله بقدر ما يستطيع.

المسائل التي ليس فيها أدلة، أو فيها أدلة ظنية، أو أدلة ذات دلالات متنوعة، هي المجال الأساسي للاجتهاد، وحين يبذل المجتهد جهده للوصول إلى الحق فيها، فإنه إن أصاب الحق، حاز أجرين ـ كما ورد في الحديث ـ: أجر جهده، وأجر إصابته الحق.

وإن أخطأ فإن له أجر جهده الذي بذله.

وفي هذا تحفيز لمن يملك أهلية الاجتهاد على بذل الجهد في تجديد الحياة الإسلامية بما يصل إليه من آراء وأحكام في الأوضاع والأحوال التي يحتاج فيها المسلمون إلى رؤية جديدة.

جـ ـ إن هذه الخطوط التي أشرنا إليها في مسألة الاجتهاد والتجديد، ضرورية جداً لإطلاق المبادرات الفكرية والعلمية من جهة، ولجعلها عناصر تنمية للحياة الإسلامية، لا عناصر هدم وبلبلة.

في بلاد المسلمين من يريد أن يجتهد دون أية خبرة بالنصوص، ودون أية أهلية اجتهادية معترف بها من لدن المختصين. ثم إنهم يريدون أن يجتهدوا في كل شيء، دون أية مراعاة للضوابط والمؤشرات التي وضعها

علماء الشريعة، وتعاوروا على تنقيحها جيلاً بعد جيل. وهم يظنون أنهم بذلك يحررون العقل الإسلامي من قيوده، وينفضون عنه غبار التقليد، ولم يسأل أولئك أنفسهم: كيف يمكن لمثقفي الأمة أن يؤسسوا الخطاب السياسي والأخلاقي والتربوي إذا كانوا يختلفون في حرمة الزنا أو الخمر أو الربا، أو يبيحون للناس أن يتركوا الفرائض، ويتخففوا من الواجبات الشرعية؟!

الأجدر بهم والأمة مهددة بالتحلل والانحطاط أن يتصلبوا في التمسك بالثوابت، ويجعلوا منها قاعدة للإجماع الأهلي، والانطلاق الحضاري، حيث إن سمة (الالتزام) حسب المفهوم الشرعي، هي أكثر السمات قبولاً للتعميم في المجتمع المسلم، وأكثرها منطقية وملاءمة لطبيعة الخلفية العقائدية والثقافية التي توجه سلوكات معظم الناس في عالمنا الإسلامي.

د ـ نحن لسنا بحاجة إلى إرساء قواعد فكرية للتجديد، والترحيب بالجديد فحسب، وإنما نحتاج مع ذلك إلى بعض الدعائم الأخلاقية، كما أننا بحاجة إلى إثراء الأدبيات التي تشجع الناس على السعي نحو الجديد والاحتفاء به، ومحاولة تغيير السلوك بناء على معطياته... وإن عصور التقليد والانغلاق التي استمرت قروناً، قد نمّت لدينا الكثير من الأخلاقيات والعادات السيئة، حيث نميل إلى النفور من الجديد، ونتعامل معه على نحو مشوه؛ فنحن لا ندرك فضله إلا بعد فوات الأوان، أي إذا صار قديماً!

هناك عدد من الأمور التي تمهد لإرساء تقاليد ثقافية إيجابية في هذه القضية المهمة، منها:

ـ التنوع مطلوب في الفروع والمسائل الجزئية، على مقدار ما يُطلب من وحدة الكلمة، والاتفاق في الأصول والمسائل الكلية؛ إذ إن اختلاف الناس فيما هو مناط للاجتهاد والنظر دليل على نمو الحياة، ووعي الأمة بذلك النمو، ومحاولتها تأطيره ضمن المدلولات الشرعية والحضارية، كما أنه دليل على أن الناس يملكون حيوية تحول بينهم وبين الاستسلام للتقليد، والحيرة تجاه الطارئ الجديد.

الاتفاق في المسائل الكلية دليل إيجابي آخر على أن مفكري الأمة وعلماءها يملكون الحساسية الكافية لجعل الخلاف يقف عند حدود بعينها، وهذه هي الحالة المثلى في حياة الأمم قاطبة: نختلف فيما يحتمل الخلاف، ونتفق حيث لا يصح إلا الاتفاق. بل يمكن القول: إن اتفاق العلماء في المسائل الجزئية والفرعية دليل مرض لا دليل صحة؛ وذلك لا يكون إلا عند فشو التقليد، أو جمود الواقع الذي لا يتطلب فقهاً جديداً ولا اجتهاداً متجدداً. ولطالما أدى التطابق في الفروع إلى توليد ثورة على الأصول، حيث تظهر آفات التقليد في صورة انفجار، يذهب بالصالح والطالح.

- على المسلم أن يحرر رأيه الذي وصل إليه في أي مسألة مهما كان نوعها، وأياً كان مجالها من عادية الشهوة والهوى؛ إذ ربما وصل المرء إلى رأي من الآراء، ليس بسببٍ مما وقف عليه من دليل أو برهان، أو ما حصل لديه من اقتناع، وإنما بسبب الحصول على مصلحة شخصية من ورائه، أو بسبب تحسس نفسي من موافقة من لا يرتاح إليه؛ فيكون تنويع الرأي ليس ناشئاً عن طبيعة البحث العلمي، وإنما من أمور خارجة عن الموضوع، وبعيدة عن الاجتهاد.

- إلى جانب الهوى هناك الجهل، إذ كثيراً ما يقتضي العلمُ السكوت أو الموافقة للآخرين، لكن انجذاب الناس إلى الخلاف بطبيعتهم، وعدم تريث كثير منهم في استيضاح الصواب، وتملك الأدوات الكافية للوقوف عليه - أدى إلى تشعب الأقوال وانتشار الآراء دون مستند علمي متين، أو مقتضى للخلاف وجيه.

وإذا نظرنا في آثار اختلاف المسلمين لوجدنا أن أسوأ الخلاف وأعظمه ضرراً ما نجم عن جهل أو هوى، أو عنهما معاً.

- المسلم ينشد الحق أينما كان، بل إن إحقاق الحق، وإزهاق الباطل، من أعظم واجبات المسلم في هذه الحياة، لكن يجب على المسلم أن يلحظ إلى جانب هذا أمراً آخر، هو ألا يؤدي اجتهاده إلى تعادي

الجماعة وتناحر الأمة، وتفرق كلمتها، وليست المعادلة صعبة كما قد يتوهم؛ إذ إن أكثر ما يؤجج نار الشقاق والخلاف بين المسلمين، ليس الاجتهاد في القضايا العملية، وإنما في المسائل العلمية والعقلية المجردة. وتاريخنا الإسلامي شاهد على ذلك؛ فكثير من الفرق التي خرجت عن إطار أهل السنة والجماعة لم تخالفهم في وجوب الصلاة والصوم والحج... ولا في حرمة قتل النفس وعقوق الوالدين... وإنما خالفتهم في مسائل تتعلق بالمعتقد، أو في تفسير أمور ماضية، أو في وقوع أمور في المستقبل، وما شابه ذلك مما لا يترتب عليه تمايز عملي بين أبناء الأمة؛ ولكنه لشطط في الإعراض عن النصوص، والشطط في تشغيل العقل في أمور لا يستطيع الاستقلال في الحكم فيها، على نحو ما نجده عند الخوارج والمعتزلة وغيرهم... وقد ورد في حديث مسلم نهيه ﷺ عن بعض ما يسبب الفرقة، حيث قال: «ذروني ما تركتم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء، فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء، فدعوه».

ولا بد عند ممارسة النقد والإصلاح من ملاحظة هذا المعنى أيضاً، فربَّ نقد لخطأ صغير، أدى إلى وقوع شر أكبر. وقد قال بعض أهل العلم: من شروط النهي عن المنكر ألا يؤدي إلى وقع منكر أكبر.

وهذا هارون عليه السلام يصبر على دعوة السامري لبني إسرائيل إلى عبادة العجل، ويلزم الصمت إلى أن يعود أخوه موسى. ولما قرّعه موسى على ذلك قال: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي ﴿٩٤﴾﴾[1]. فلم يشدد عليهم في الإنكار خوف الفرقة والاختلاف.

إذا ما أريد للجديد أن يكون نافعاً، وأن يكون جامعاً للكلمة لا

---

(١) سورة طه: الآية ٩٤.

مفرقاً، فإن على صاحبه أن يتحرر من التعصب للأشخاص والمذاهب والطوائف والجماعات. . . أي أن ينبع من وحي قناعة شخصية مبنية على أدلة معتبرة ومؤصلة، وإلا فإنه يكون عبارة عن إضافة مريضة لتجذير حالة مرضية، تعاني منها الأمة منذ أمد بعيد.

حين تدور الفكرة في فلك شخصي أو مذهبي، فإنها تفقد جزءاً من مصداقيتها، وجزءاً من جاذبيتها، فالمفكر الحر، لا يضع في مسيرته الاجتهادية اعتبارات غير موضوعية، ولا يُخفي جزءاً من الحقيقة من أجل فلان أو علان، كما لا يؤكد على مسألة، ويبالغ في تقريرها لخدمة الحزب الفلاني أو الجماعة الفلانية.

يحوز العالم الثقة حين يشعر الناس أنه لا يخاف في الحق لومة لائم، ولا يبتغي من وراء اجتهاده تحقيق مصلحة شخصية له أو لفئة ينتمي إليها.

ويقع ما يشبه الكارثة حين يلتفت الناس يمنة ويسرة ـ ولا سيما في الأزمات ـ فلا يجدون من يمكن أن يضعوا ثقتهم فيه، أو لا يجدون من يشعرون أنه كفء علمياً لأن يتابَع على رأيه.

إن الفكرة الحرة يجب أن تظل دائماً مرفرفة، تستعصي على القولبة والبرمجة، وعلى صاحبها ألا يلتزم بغير ما تلزمه به الشروط الاجتهادية والموضوعية للقضية التي يعالجها. وعلى العالم والمفكر أن يكون على حذر من أن يُصنَّف مع هذه الفئة أو تلك؛ لأن ذلك يعني تأطير الثقة به؛ وما نال الأئمة الأعلام في تاريخنا الإسلامي ما نالوه من الإمامة والثقة إلا من خلال تمتعهم بالاستقلالية الفكرية، وشعور الناس بأنهم أحرار بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى.

ـ إحسان الظن بالعلماء والمفكرين والمجددين، يشجع على الإدلاء بالجديد، ويساهم في تنشيط الحركة الاجتهادية. ومن واجب العالم ألا يقف موقف ريبة، ومن واجب الناس ألا يسارعوا إلى الاتهام ومحاكمة العلماء على النوايا، أو بعض المواقف العابرة. وعلينا أن نعلم أن من طبيعة

الاجتهاد إتاحة الخلاف؛ بل لا معنى أن تبيح للعالم أن يجتهد، ثم تطالبه بموافقة من سبقه في كل صغيرة وكبيرة. وقد كان سلفنا على جانب عظيم من التسامح في هذا الجانب؛ ولا سيما حين يرون في العالم الأهلية لممارسة الاجتهاد، والتجرد والصدق في تحريه للصواب، وبحثه عن الدليل؛ فقد أنكر شريح قراءة من قرأ: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾[1] وقال: إن الله لا يعجب. فبلغ ذلك إبراهيم النخعي، فقال: إنما شريح شاعر، ويعجبه علمه. كان عبد الله أعلم منه، وكان يقرأ: (بل عجبتُ). وهذا مع أن قراءة الضم قراءة سبعية قرأ بها من السبعة حمزة والكسائي. ولهم في ذلك مواقف في هذا الشأن تفوت الحصر[2]. ولا يخفى أننا في كثير من الأحيان نبدو وكأننا أصحاب مطالب متناقضة، فإذا ألف شخص كتاباً ـ مثلاً ـ لم يأت فيه بجديد، زهدنا فيه، وشنعنا عليه. وإذا جاء عالم بجديد، توجسنا منه خيفة، وارتبنا في قوله، واستوحشنا منه من غير أساس أو دليل يسوغ ذلك؛ وليس هذا من الإنصاف.

وفي الختام فإن اصطدام الآراء، ليس كارثة، وإنما هو فرصة لإثارة الفكر الذكي، وفرصة للبحث والتمحيص والمراجعة... وستكون النتائج ـ بإذن الله ـ باهرة إذا استطعنا استخراج خلاصات من خلافاتنا ومناقشاتنا، نجعلها أساساً لمشروعات عملية منتجة..؛ وعلى الله قصد السبيل.

---

(١) سورة الصافات: الآية ١٢.

(٢) بحثنا في هذا في كتابنا (فصول في التفكير الموضوعي): ١٦٤ وما بعدها.

وعي
التغير والتغيير

أ

وق

بـ

جَعَ

في

محـ

هي

مزد

والا

لأي

للحـ

اشتا

المط

(١)

وعي التغير والتغيير

إن انتقال الإنسان والمخلوقات كافة من طور إلى طور، ومن حال إلى أخرى، هو السنة العامة التي تحكم الوجود كله؛ لحظة ولادة، ولحظة فورة وقوة، ولحظة اتجاه نحو الضعف، ثم الموت. يقول الله ـ جل وعلا ـ معبراً بصيغة العموم إشارة إلى هذه السنة: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾[1] ويقول ـ سبحانه ـ: ﴿۞ اللَّهُ الَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ ﴿٥٤﴾﴾[2].

هذا الحراك الوجودي، لا يكون دائماً في الاتجاه نحو الأسوأ، ولا في الاتجاه نحو الأفضل؛ فهو في المعايير الأخلاقية والمصلحية تطور محايد. وليست كل مرحلة من مراحل الوجود ذات بنية ثابتة وجامدة، وإنما هي بنية متفاعلة؛ حيث تشتمل على الكثير الكثير من النظم. آلية التطور مزدوجة، حيث ينبثق نظام جديد من نظام قديم، اجتاحه الخلل والاضطراب، وفقد توازنه الخاص.

سنة التغير هذه نعمة كبرى من الله ـ تعالى ـ إذ إن دوام حالة واحدة لأي شيء يجعله مملاً، فيفقد قيمته وألقه، أي أنه يفقد صلاحيته المثلى للحياة. الموت ذاته والذي يبدو مجرد تصوره مرعباً، يضحي في حالات اشتداد الألم ـ كما في بعض مراحل أمراض السرطان ـ وفي حالات اليأس المطبق حلماً جميلاً، على نحو ما قال الشاعر العربي قديماً:

---

(١) سورة القصص: الآية ٨٨.
(٢) سورة الروم: الآية ٥٤.

كفى بك داء أن ترى الموت شافياً وحسب المنايا أن يكنّ أمانيا

الانتقال من حال إلى حال، هو الباب العريض الذي يدخل منه كل أولئك الذين يبحثون عن التخلص من ظروف النشأة والوضعية المتردية التي وجدوا أنفسهم فيها، حين فتحوا أعينهم على الدنيا.

في تاريخنا الإسلامي رجال عظام ولدوا في أحضان الرق والعبودية. وآخرون ولدوا في حالة من الفقر والبؤس الشديد، كما ولد آخرون وهم يشكون من حالات إعاقة شديدة... لكن سنة الله ـ تعالى ـ في التغير والتطور، كانت دائماً تولد خلخلة في تلك الأوضاع الرديئة، وتفتح أمام أولئك دروباً للارتقاء، كما تمنحهم فرصاً لحيازة المجد من كل أطرافه.

في معاييرنا الإسلامية أمام الشخص للخروج من ظروف الولادة الصعبة ثلاث طرق واسعة ودارسة، هي التقوى، ونفع العباد والإحسان إليهم، والكفاءة الشخصية في مجال التخصص والعمل والإنتاج. والمجتمع الإسلامي مطالب بالاستجابة، وتغيير النظرة إلى كل من يتقدم في هذه السبل أو في بعضها.

كل ما يحدث في الكون وفي أجسامنا عبارة عن تغيرات قهرية، لا يد للناس فيها، ولا يستطيعون تغيير سننها، ولذا فإنهم بالتالي ليسوا مسؤولين عنها، وهذا ما نسميه تغيراً.

أما التغيير، فإنه عمل قصدي بشري، يقوم به الناس بغية الوصول إلى أهدافهم.

القرآن الكريم يعلمنا أن تغيير الذات، هو أساس كل تغيير، بل إن تغييرها، يمكن أن يؤدي إلى تغيير نظم طبيعية واجتماعية؛ فبالدعاء والاستغفار والاستقامة يمكن أن تفيض السماء والأرض بالخير، كما يمكن أن يكثر النسل والذرية. وحين تسوء أحوال النفوس، وتتغير النيات، ويفسد الداخل، فإن كل النعم والإمكانات الجيدة، تمسي مهددة بالزوال؛ وفي هذه المعاني يقول الله ـ جل وعلا ـ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾[1]. وقال:

---

(١) سورة الرعد: الآية ١١.

﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمۡ يَكُ مُغَيِّرٗا نِّعۡمَةً أَنۡعَمَهَا عَلَىٰ قَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ﴿٥٣﴾﴾[1]. وقص علينا قول نوح عليه السلام لقومه: ﴿فَقُلۡتُ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارٗا ﴿١٠﴾ يُرۡسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيۡكُم مِّدۡرَارٗا ﴿١١﴾ وَيُمۡدِدۡكُم بِأَمۡوَٰلٖ وَبَنِينَ وَيَجۡعَل لَّكُمۡ جَنَّٰتٖ وَيَجۡعَل لَّكُمۡ أَنۡهَٰرٗا ﴿١٢﴾﴾[2].

تجربتنا الإسلامية في الماضي والحاضر، تنطق بأن النصر الحقيقي الذي افتتحت به الحضارة الإسلامية انطلاقها، كان على مستوى النفوس، بتحريرها من حب الدنيا، ومن الطموحات الصغيرة، كما كان على مستوى العقول بتحريكها وتشغيلها، وفك إسارها من أغلال الخرافة والوهم والتقليد. ولم يكن التغيير الذي طرأ على النظام السياسي حين أسقطت منه الشورى، وممارسة الأمة لحقها في الولاية على نفسها ـ استجابة لتطورات سياسية واجتماعية، وإنما كان صدى لتراجع تأثير الإيمان في صياغة الشخصية، وتوجيه السلوك!.

بات الاستعداد لأن نغير الكثير من سلوكنا وأوضاعنا أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى؛ فكل شيء اليوم يتدفق، والابتكارات التي كانت في الماضي نتيجة جهد عدد من الأجيال، أضحت الآن من نتاج جيل واحد. وهذا بالإضافة إلى أن من المتوقع أن يؤدي التواصل العالمي، وضمور تأثير المعطيات والاعتبارات المحلية إلى حدوث أزمات كثيرة على نحو متسارع، كما سيؤدي إلى وجود فرص سانحة، وأحياناً خاطفة، وبسبب من هذا وذاك فإن المطلوب من الأمم والأفراد على حد سواء امتلاك درجة عالية من الجاهزية للتخلي عن عادات ونظم وأساليب وأدوات كانت إلى عهد قريب ملائمة للحياة الحضرية؛ والبحث عن بدائل لكل ذلك، تكون أكثر فاعلية، وأكثر انسجاماً مع المعطيات الجديدة. والمهمة الأولى تتمثل دائماً في ابتكار نموذج للتغيير، ينسجم مع مبادئنا وأهدافنا، ويستوعب طبيعة التحديات المتصاعدة التي تواجهها الأجيال الناشئة.

---

(١) سورة الأنفال: الآية ٥٣.
(٢) سورة نوح: الآيات ١٠ ـ ١٢.

الناس غير مستعدين لتغيير أنفسهم، وتغيير مألوفاتهم وعاداتهم، إلا إذا شعروا بحاجة ماسة إلى التغيير، أي إذا ألجئوا إليه إلجاءً. ولن يكون من المجدي كثيراً صدور قوانين ورفع شعارات تغييرية، إلا إذا أدرك الناس وظيفة هذه القوانين والشعارات وجدواها في تحسين أحوالهم، وتخليصهم من المعاناة اليومية التي تزعجهم، وهنا تبرز أهمية تغيير المجال الإدراكي للناس، وشحذ أذهانهم، لتكون أكثر حساسية تجاه المتطلبات المتجددة لحياتنا العصرية.

وأخيراً فإنني أعتقد أن فهم متطلبات التغيير يتوقف - في جزء منه - على فهم وقائع التغير القهري الذي يحدث في هذا الكون، وذلك من أجل تحقيق الانسجام بين الإرادة الشرعية التي تتطلب تغييراً مقصوداً، وبين الإرادة الكونية التي تصف تفسيراً كونياً لا حيلة لنا تجاهه.

مقاومة التغيير

إذا أمعنا النظر في تاريخ البشرية، وفي واقعنا المعيش، وجدنا أن التطور (البيولوجي) يجعل من التغير والتكيف قانوناً أساسياً للحياة[1]، لكن مع هذا، فمحاولات الإخفاق في إحداث التغيير الملائم، وحالات الانتكاس عما تم تغييره، تشكل ملمحاً من ملامح الحياة الإنسانية.

ويمكن القول: إن البشرية طالما وضعت في التغيير والتطور آمالها ومخاوفها في آن واحد؛ وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على حكمة الخالق ﷻ في إيجاد التوازن الوجودي في أعمق طبقات الذات الإنسانية، وهذا التوازن نفسه، هو الذي يعقل جموح التغير، ويرشِّده؛ وهو الذي يحث البنى الثبوتية في حياتنا الاجتماعية على الانفتاح على الجديد، وعلى تقبله؛ لكن لا ينبغي أن يفهم من هذا أن الموقف النهائي من التغير يتم في معظم الأحوال وفق معادلة عقلانية مبصرة؛ فحقيقة الأمر أن الناس كثيراً ما يتمسكون بأمور تاريخية من غير مسوغات موضوعية، كما أنهم كثيراً ما يرفضون التغييرات الحديثة من غير أسباب مقنعة.

وإذا تساءلنا: لماذا يرفض الكثيرون التغيير، لم نجد الجواب الشافي في كل وقت، لكن بالإمكان وضع اليد على عدد من المؤشرات التي يمكن أن نجملها في الآتي:

١ ـ القصور الذاتي عامل مهم في مقاومة التغيير، حيث يشعر المرء

---

(١) تقدم الإنسان في السن ـ مثلاً ـ يتطلب منه تغييراً في عاداته الغذائية وبعض أنشطته.

في أعماق نفسه بالعجز عن استيعاب المتغيرات الجديدة، ويتخذ التمنع من قبول الجديد شكلاً من أشكال الاستقطاب حول القديم والقوقعة عليه؛ فما كان هو خير، ومن الخير أن نبقي عليه. ومن السائر على ألسنة العامة: «الذي تعرفه خير من الذي ستتعرف عليه»، و«لا تعرف خيره حتى تجرب غيره». ولا أظن أن هذا القصور يعود إلى الطبيعة البشرية بمقدار عودته إلى طريقة التربية التي تلقاها الواحد منا، وإشراطات التعليم الذي تقلّب فيه؛ فالمرء إذ يقاوم الجديد، يدافع عن مفهومه للعالم ـ وهو مفهوم سكوني في أكثر الأمر ـ وعن القيم التي يخشى عليها من غوائل الأوضاع الجديدة؛ كما يدافع عن الحالة الآمنة التي يعيش في ظلالها.

القصور الذاتي هذا لا ينبع من حصيلة تكويننا الشخصي فحسب، وإنما من قصور المؤسسات التربوية والاجتماعية والسياسية التي تكوّن حساسيتنا نحو المتغيرات، فالمدارس ـ على سبيل المثال ـ تتسم بالكثير من الجمود؛ والمناهج التي تدرسها ضعيفة الشفافية نحو متطلبات المعاصرة، وحين يرى الطالب المنتجات التقنية، يتكون لديه شعور بتخلف مدرسته عن استيعاب الواجبات الجديدة التي عليها أن تضطلع بها.

٢ ـ موقف المرء من التغير كثيراً ما يحكم من قبل الوضعية التي يتلبس بها، فالراحة العقلية والشعورية، تشجع الإنسان على الانفتاح نحو الوافدات الجديدة أياً كان نوعها؛ وذلك بما تشيعانه في حياة المرء من ثقة وتفاؤل.

في حالة التعب والإعياء، وفي حالة الضعف المتولد من التقدم في السن، تتعمق المخاوف من التغيير، حيث يستحضر المرء آنذاك كل سلبيات التغيير، ويكون عاجزاً عن إدراك إيجابياته.

والمرء حين يتقدم في السن، يفقد من مرونته العقلية والنفسية على مقدار ما يفقد من مرونته الجسمية، حيث يكون التيبّس هو سيد الموقف.

ومن الواضح أن الأجيال الجديدة، تبدي ـ بسبب حداثة السن ـ تسامحاً تجاه تطوير العادات والأعراف وتغييرها أكبر مما يبديه الرجال.

النساء أيضاً يبدين من المرونة تجاه المتغيرات أكبر مما يبديه الرجال؛ ولا سيما الأمهات منهن؛ فإنهن يعدلن من سلوكهن بسبب احتكاكهن بأطفالهن.

أضف إلى ما سبق أن التلاؤم مع الجديد، يتطلب دائماً جهداً إضافياً، ولذا فإن غض الطرف عنه يمسي هو الأسهل لدى كل الضعفاء.

٣ ـ حين يهاجَم الكائن الحي، فإنه ينكمش، ويتجمع على نفسه، وحين يبذل الإنسان عدداً من المحاولات في تغيير أمر ما، ويجد الأبواب أمامه موصدة، فإنه ـ في الغالب ـ يستسلم لليأس، ولا يتجمع حول ذاته، فحسب، وإنما يتكيس، فهو يقلل أو يوقف مبادلاته مع البيئة المحيطة إلى أدنى حد ممكن. وكثيراً ما يستوى في نظره آنذاك القديم والجديد، والماضي والآتي؛ حيث علمته التجارب أن لا أمل في التغيير حيث لا فرصة أمامه. حالة عدم الاكتراث هذه نتاج مزيج من المشاعر المحبَطة والتجارب المخفقة.

وإذا نظرت في أوضاعنا اليوم، لا ينتابك أي ريب، في أن السلبية المخيفة التي يبديها السواد الأعظم من مسلمي اليوم تجاه ما يدور حوله من أحداث جسام، هي مولود شرعي، لما ترسخ في أعماق شعوره من أن الكلام في أي أمر، ومحاولة الإصلاح في أي اتجاه، لا يعدو أن يكون صيحة في واد، وجهاداً في غير عدو، فكل شيء مُنْتَهٍ، والإيجابية والسلبية وجهان لعملة واحدة!.

٤ ـ يعود خوف الناس من التغيير، والتوجس من الجديد في أحيان كثيرة إلى غموض الآثار التي سيتركها الجديد في حياتهم؛ وهذا الغموض يعود على نحو جوهري إلى أن العديد من خيوط الأوضاع الراهنة مستقل بعضها عن بعض؛ بعبارة أخرى يخشى الناس من الآثار الجانبية وغير المباشرة التي يمكن أن تترتب على الأوضاع الجديدة.

وعلى سبيل المثال، فإن نشر التعليم في القرى كان ضرورياً، لكن لأنه تم بمنهجية لم تراع خصوصية البيئة الزراعية، فإنه قد ساعد على تفريغ

القرى من الشباب المتعلم، إذ دفع بهم إلى المدن حين أهلهم للعمل فيها؛ فالتعليم الذي كان يستهدف إعمار القرية ساهم ـ دون قصد في إضعاف موقعها ودورها في البناء الحضاري.

كثير من الناس خافوا من تعليم الفتاة ـ في البداية ـ لأنهم رأوا أن معظم اللواتي خلعن الحجاب، وأسسن للتمرد على الأسرة كن من المتعلمات...

لاحظ كثير من الناس أيضاً أن كثيراً من الأفكار التي تدعو إلى الاستقلال العقلي، ومسايرة روح العصر، قد ولّدت لدى معتنقيها نوعاً من العتمة الروحية، ممّا أدى إلى التحلل من كثير من القيود الأخلاقية التي كانت محترمة من قبل. وهذا في اعتقادي ليس نتيجة مباشرة لقبول الأفكار الجديدة، وإنما يحدث بسبب إهمال الجوانب الروحية لدى هذا الفريق من الناس.

بعض الناس يملك إحساساً بأن الاستجابة لدعوات الانفتاح والاتزان والتعقل، تفرز لدى كثيرين شططاً، يجعلهم في حالة من الترهل الشعوري، ويثير فيهم روح التوفيقية والنسبية، كما يضعف لديهم الحساسية نحو الخصوصية الثقافية والحضارية. وأعتقد أن هذه التوجسات مشروعة، لكن الاستسلام لها دون توسيع قاعدة الفهم والتحليل والمتابعة الدقيقة، تترتب عليه آثار سيئة جداً.

٥ ـ يقف المجتمع بكل فئاته حارساً على قيمه وأعرافه، وهو مستعد لإقصاء من يخرج عليها، ونبذه؛ ولذا فإن من المصادر الأساسية لمقاومة التغيير الخوف من الابتعاد عن القوانين التي يسنها المجتمع. ومن الواضح أن الناس كثيراً ما يتضايقون من بعض العادات والتقاليد، ويشعرون بعدم منطقيتها، لكن الخوف من العزلة الاجتماعية، هو الذي يجعلهم يمتثلون لها، حتى في الأمور الشخصية التي لا تتعلق بأهداف اجتماعية، ما دامت ممارستها تتم في إطار اجتماعي. ولذا فإن بعض الباحثين الاجتماعيين يرون

أن تغيير عادات جماعةٍ ما أسهل من تغيير عادات شخص منفرداً؛ وهذا هو بالضبط ما يعطي للقانون أهمية استثنائية، حيث إنه يُسن أساساً من أجل معالجة المسائل الاجتماعية، ويطبق على الجميع.

٦ ـ يقاوم كثير من الناس التغيير لا لأنهم يرفضون مدلولاته أو نتائجه، ولكن لأنهم حملوا عليه حملاً، وأكرهوا قسراً على الاستجابة له. وهذا في الحقيقة مصدر كبير من مصادر مقاومة الناس لبعض جوانب الإصلاح في البلدان التي أهمل فيها الأخذ برأي الناس فيما يتصل بأوضاعهم ومصالحهم ومستقبلهم. وقد قام أحد الباحثين بدراسة للتعرف على موقف بعض العمال من إدخال آلات ونظم جديدة إلى أحد المصانع، حيث قام بتقسيم العمال إلى ثلاث فئات:

أ ـ فئة وضعت لها الأنظمة والتعليمات من قبل خبراء، وأمرت بتنفيذها.

ب ـ فئة دعيت لإرسال مندوبين وممثلين لها، يسهمون في وضع الأنظمة.

ج ـ فئة قامت كلها مجتمعة بالمشاركة في مناقشة الأنظمة وإقرارها.

وكانت النتيجة أن الفئة الثالثة تقبلت الأنظمة ونفذتها على نحو ممتاز. أما الفئة الثانية، فنفذتها على نحو مرضي. أما الفئة الأولى فقد نفذتها على نحو سيئ.

هكذا فالناس يأنفون من تقبل التطوير الذي يملى عليهم إملاء مهما كان موضوعياً ومنطقياً، ومهما كانت النتائج المرجوة منه باهرة.

بعد كل ما قلناه، فقد يرفض بعض الناس التغيير لأسباب نفسية أو عاطفية غامضة، كما أن بعض الناس قد يقاوم التغيير اتكاء على علل واهية وتافهة. وسيكون المطلوب في كل الحالات البحث عن الأسباب الحقيقية لمقاومة التغيير، وسنجد أن بعضها مشروع، وتجب مراعاته، كما أن بعضها غير مقنع ولا موضوعي، وهكذا الإنسان فإنه كثيراً ما يصنع المفاجآت، ويجعلنا عاجزين عن توقع ما سيفعل.

توجيه التطور

إن من تمام ابتلاء الله - تعالى - للإنسان أن جعله في سياق من التطور، يستوجب دائماً نوعاً من تفتح الوعي والمجالدة، ومغالبة الكثير من أشكال التحول التي تنزع إلى ما هو ضار بِدُنيا المؤمن أو آخرته. الإنسان حين يكون خاماً يكون وعيه بواقعه محدوداً، كما أن إدراكه لاتجاهات التطور الذي تتعرض له حياته الخاصة وبيئته اللصيقة يكون سطحياً.

التقدم العقلي والعلمي ونضج الوعي، أمور تساعد المرء على التعامل مع التفاعلات الجارية، وتخمين مآلاتها ومنطق تطورها، وتمكنه من التدخل فيها على وجه من الوجوه، واستثمارها لتحقيق أهدافه الخاصة. ويمكن القول: إن أحد مقاييس التحضر المهمة اليوم يكمن في مدى سيطرة الناس على بيئاتهم الاجتماعية والطبيعية، ومدى قدرتهم على استيعاب سُنّة التغير، والتلاؤم معها. وحركة البحث العلمي في معظم مجالات الحياة تستهدف هذه المسألة على وجه التحديد.

وهذه بعض الملاحظات حول هذه المسألة المهمة:

١ - إذا ما أردنا أن نرشِّد التغيرات الجارية، فإن أول خطوة علينا أن نخطوها، هي فهم الواقع الذي ستؤثر فيه التغيرات المستقبلية.

ومن المؤسف في هذا الصدد أن نقول: إن الواقع السيئ الذي يعيشه معظم المسلمين اليوم، قد دفع بهم إلى رفضه، والصدود عن محاولة الإمساك بالخيوط التي تشكل نسيجه العام، على نحو ما يدفع الألَمُ الإحساسَ إلى عدم الشعور به. ومع هذا فإن هناك رغبة عارمة في تغييره،

وهذا وذاك، يؤديان إلى نتيجة سيئة، هي تصور الواقع من خلال المعلومات المخزونة والملاحظات الجزئية والانطباعات العامة، دون القيام بدراسات وأعمال مسحية وإحصائية جادة.

ونظراً للبعد عن الالتحام بالواقع، فإن الحلول المقترحة، تكون هي الأخرى عبارة عن طروحات نظرية، بعضها متخلف، وبعيد عن المحكات العقلية والعلمية الجديدة؛ وبعضها عبارة عن أوهام، نبعت من خلال الإحساس باليأس والتآمر وتراكمات الإخفاق. ويمكن القول: إن ما لدينا من ثقافة ومعرفة، يمسي أداة قاصرة عن فهم الواقع وتغييره؛ لأنه ـ بسبب العزلة ـ يكون محروماً من الإحساس بقوانين الضرورة، وملجئات الظروف الصعبة، والإمكانات المحدودة، وطبيعة الموازنات الدقيقة والمحرجة. وهذا هو السر في أننا دائماً نطالب غيرنا بإنجاز أمور كثيرة وكبيرة، لو كنا في موضعه لما استطعنا أن ننجز أكثرها.

إن لدينا اليوم كماً هائلاً من المعلومات التي تشرح الواقع، وتقربه إلى الفهم، لكن أكثر هذه المعلومات ظني، وتصعب البرهنة عليه. وهذا الفيض المتدفق من الأخبار والملاحظات يعجز الوعي عن التعامل معه، مما يدفعه إلى الاقتصار على بعضه وإهمال الباقي. وهذا الذي نعتمده ممثلاً للواقع كثيراً ما يتم اختياره على أساس من توجهنا النفسي وأحوالنا الشعورية. ونظراً لعدم وجود تنسيق بين مفردات خبرتنا المتعلقة بالواقع، ونظراً لأن أجزاء من الواقع تظل مستترة، حتى عن أكثر الناس اهتماماً ومتابعة؛ فإننا نشعر دائماً أن في الصورة المتحصلة لدينا عن الحالة الحاضرة فجوات عديدة، تحول بيننا وبين التحليل الجيد؛ وهذا ما يلجئنا إلى استخدام الفروض الفلسفية، حتى نتخلص من تحدي المسافة الفاصلة بين التجريد الذي ترتكز عليه الحلول العلمية وبين التنوع الهائل والمعقد للواقع المعيش.

وإذا كان الأمر على هذه الحال، فليس أمامنا سوى أن نبذل أقصى

الجهد في تلمس ما يراد تغييره وتطويره، مع الاعتراف بالقصور والتقصير، وترك مساحة في طروحاتنا ومقولاتنا للخطأ والسهو، وتقبل الرأي المخالف.

٢ ـ في ظل النظام العالمي الجديد، وانفراد الغرب ـ ولا سيما أمريكا ـ بالتصرف بالشؤون الدولية، سوف يتصاعد إحساس المسلمين بالسيطرة الأجنبية، وبالمرارة، وسوف يجتاحنا شعور متزايد بتآمر الآخرين وعدوانهم. وسنعبّر عن ذلك بتعبيرات كثيرة؛ وهذا سوف يدفع الغرب إلى المزيد من الضغط علينا؛ ولا سيما أن أخلاقيات الغرب الحضارية القائمة على التسامح والتعددية، باتت في حالة من التآكل المستمر.

والناتج لكل ذلك أن يحمل كثيرون منا نفسية الحقد والكراهية والأخذ بالثأر... ومع أنه لا يجوز لنا أن نتجاهل موقف الآخرين منا، أو نغض الطرف عنه، إلا أن المهم دائماً ألا ننسى أن هذه الأمة مكلفة بصفة دائمة، وحتى قيام الساعة بتبليغ رسالة الإسلام للعالمين، مهما كانت درجة عدائهم لنا. وهذا يقتضي أن نتشبع بروح الدعوة، وأن تفيض قلوبنا بالشفقة والرحمة والحرص على هداية الناس؛ فالدعوة ليست واجب الأمة فحسب، وإنما هي رسالتها الحضارية للبشرية، وهي أداتها للتميز بين الأمم، وهي أحد مسوغات وجودها؛ كما قال ـ جل وعلا ـ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾[(١)].

إذا غاب عنا هذا الحسّ وهذا الهم، فإننا سنحكم على أنفسنا بالدونية وبالتهميش، ونتحول إلى كائنات بشرية، لا تحسن سوى الشكوى، ولكن شكوى لا يسمعها أحد، ولا تنفعها في دنيا ولا في آخرة!.

٣ ـ شهدت السنوات العشر الماضية تبدلات نوعية في أمور عديدة، فالتأزم الاقتصادي بات شيئاً مقيماً ومستمراً في معظم البلدان الإسلامية؛

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١١٠.

وتحسنه - فيما يبدو - سيظل في مستوى أدنى مما يكفي لتلبية الحاجات الأساسية لمعظم المسلمين. في الوقت نفسه ارتفعت وتيرة الرغبة في الاستهلاك، وتحول الكثير مما كان يعد كمالياً إلى أشياء أساسية.

النشاط الدعوي والإصلاحي مصاب بالإحباط، والآفاق أمامه لا تبدو فسيحة. الحساسية العامة نحو أهمية الاستقامة والعدالة والحرية، شهدت انتكاسات مريعة... هذه الوضعية شبه عامة، وإن كانت تتفاوت درجتها من بلد إلى آخر.

نتج عن هذا وأشياء أخرى من هذا القبيل نوع من التحلل في الشخصية، على الرغم من بروز بعض سمات التدين لدى بعض الناس. والرزانة التي كان يتميز بها الإنسان الشرقي عامة، باتت في أوهى حالاتها، وحل محلها انقياد قوي للرغبة، وخضوع أشد للمصلحة الخاصة...

ما هو مسطر في المناهج المدرسية من أخلاقيات وأدبيات، ما زال على حاله. والأحكام الشرعية، كالمواد القانونية، هي الأخرى ثابتة، لكن خط التمثل والتشرب والانصياع لذلك كله آخذ في الابتعاد عن الخط الذي ترسمه الأحكام والنظم والقوانين، أي هناك ازدواجية مَرَضية. فعلى المستوى القانوني هناك - في أوضاع عديدة تخمة في القوانين، لكن النافذ منها قليل.

وعلى مستوى المناهج الدراسية، هناك منهج مضمَر مصاحب للمناهج المجسَّدة في الكتب المدرسية؛ وذلك المنهج يتمثل في القيم والعادات والإجراءات السائدة في سلوك المدراء والمدرسين وعلاقتهم بطلابهم،، إلى جانب الأعراف الاجتماعية المرعية. والطلاب يتأثرون بهذا المنهج أكثر من تأثرهم بما هو مقرر عليهم؛ حيث إنّ لسان الحال أبلغ من لسان المقال. تسريب الأسئلة للطلاب، والغياب عن المدارس، وانتشار الدروس (الخصوصية) بمؤشراتها الأخلاقية السيئة، وتضاؤل هيبة المعلمين... كل ذلك أدى إلى إجهاض كثير من المدلولات التربوية والخلقية للمناهج

الدراسية، والمرجعيات القانونية، وستكون عواقب ذلك على الأجيال الجديدة مفزعة!

هذا الخط في تدهور الشخصية وتفككها آخذ ـ مع الأسف الشديد ـ في التعمق والاتساع؛ وبات من المهم اليوم أن نشن حرباً لا هوادة فيها على الفساد بكل صوره، وصرف المزيد من الاهتمام للتربية الأخلاقية، وتنمية حساسيات جديدة نحو النزاهة والنبل والاستقامة والالتزام بأخلاقيات المهنة، مما حثت عليه الشريعة الغرّاء، ومما تعارف عليه متميزو الأمم في كل مجال. وإذا لم نفعل شيئاً تجاه هذا، فإننا سنرى مجتمعاتنا، تذوب بين أيدينا ونحن واقفون للاستمتاع بمشهد السقوط الجماعي في مستنقع الانحطاط!.

٤ ـ في زمان النبي ﷺ وما بعده من عصور إقبال الإسلام كان الخطاب الإسلامي بكل أدواته، يوازن على نحو مدهش بين الرؤية الشرعية والإسلامية للحياة والأحياء، وبين الملمح الإنساني أو النظرة الإنسانية، أو بين الفتوى والتقوى، حيث تلتقي أدق التفاصيل في مسائل الولاء والبراء والحلال والحرام مع التوجيهات العامة باحترام كرامة الإنسان وحقوقه ومشاعره وحريته وطموحاته؛ بل تجاوز التوجهُ الإنساني الاهتمام بشأن البشر إلى الاهتمام بشأن الحيوان والماء والنبات ـ على ما هو معروف ومشهور ـ لكن ذلك لم يكن على نحو عشوائي، وإنما من خلال بنية حضارية متقدمة، حيث يتم الانفتاح على الإنسان من خلال العلاقة بالخالق ـ جل وعلا ـ والانفتاح على الدنيا من خلال الانفتاح على الآخرة، أي أن الرؤية الإنسانية تقف على أرضية شرعية، وتتأطر بإطار ديني، فكل أشكال الإحسان للإنسان، وكل أشكال تقديره واحترام كيانه والاعتراف به، وحفزه... تتم من أفق التعبد لله ـ تعالى ـ وكان هذا طبيعياً ومنطقياً في أمة تعلن الولاء للدين الحنيف، وتسترشد به في المنشط والمكره.

حين دخلت الأمة في نفق الركود الحضاري ـ وكان ذلك على مراحل

ـ اختل ذلك التوازن الذي أشرنا إليه؛ لأن من شأن التخلف أن يضرب التوازنات، وأن يضعف الحدس والشفافية الكافية نحو المعادلات الحضارية.

قد صار الخطاب الإسلامي يركز على التفاصيل الفقهية والآداب الجزئية، وصارت حساسيته للمسات الإنسانية ضعيفة. إن قاعدة: «العقد شريعة المتعاقدين» قاعدة صحيحة وعالمية، لكن اللمحة الإنسانية تجعلنا ننظر إلى ما هو أكثر من هذا: إلى الظروف التي أحاطت بأحد طرفي العقد ومراعاتها، فقد يكون وافق على مضمون العقد بسبب الحاجة الماسة، كما في العامل الذي رضي بأجر زهيد وأقل بكثير من أجر أمثاله؛ حتى يدفع عن نفسه خطر الهلاك وضراوة الجوع. حين يعجز إنسان عن قضاء ديونه، فإن للقاضي ـ بناء على طلب الغرماء ـ أن يحجر عليه، ويمنعه من التصرف في أمواله، وتباع ممتلكاته لتسديد حقوق الدائنين. ويذكر بعض العلماء أنه كان من حق الدائن في الجاهلية أن يطالب بحقه، فإن لم يجد المدين ما يدفعه إليه، فإنه يباع ـ ولو كان حراً ـ ويدفع ثمنه لغريمه!.

النظرة الإنسانية تتجاوز ذلك إلى الإحسان والمروءة والرحمة على نحو ما نجده في قوله ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾﴾[١] فلم يكتف بالتوجيه إلى إنظار المعسر وإمهاله، وإنما أرشد إلى ما هو أسمى، وأدخل في باب الفضل، وهو إسقاط الدَّيْن عنه.

في عصور الجمود والتدهور الحضاري، لا تضعف النظرة الإنسانية فحسب، وإنما تداس كرامة الإنسان، وتنتهك حرماته... ويكثر الحديث آنذاك عن الإنسان المستسلم الزائل التافه الذي نفض يديه من الفوز الدنيوي والنجاح الحياتي، ووجد حقيقته في الإنسان اليائس المنعزل والمجرد من روح المبادأة والمبادرة... وأشعر اليوم أن خطابنا ـ ولا سيما في الوسائل

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٨٠.

الإعلامية ـ أخذ يفقد توازنه، لكن بصورة معاكسة لما كانت عليه الحال في العصور الماضية، فقد أخذت النظرة الإنسانية تحل شيئاً فشيئاً في محل الرؤية الشرعية المنضبطة، بل إن جزءاً من النظرة الإنسانية، يتم تعميمه اليوم، واعتماده محوراً للخطاب الاجتماعي، حيث تسود الدعوة إلى تكوين نموذج الإنسان المتسامح المتساهل بشأن الحرمات الثقافية، الإنسان الذي يقبل التعددية غير المشروطة، الإنسان الذي يتمتع بما يكفي من ذوق ولباقة لتعامل حضاري راقٍ، الإنسان البطل الناجح ذي الإرادة المستقلة، الكفء الذكي الإيجابي قناص الفرص الذي يعرف سبيل خلاصه الشخصي... وقلما تتم الإشادة اليوم بالإنسان التقي الناسك المتعبد الورع الرحيم... بل إن هذه السمات قد تذكر في سياق التعريض بغفلة الشخص وتخلفه عن فهم روح العصر!

كل الدلائل تشير إلى أن هذه الوضعية آخذة في الترسخ والتعميم بسبب أنها جزء من تيار عالمي لا ديني. ونحن مع أننا نغتبط بكل ما يدعم الكيان الإنساني، لكننا في الوقت نفسه لا نستسيغ أن يتأسس أي خطاب في جنبات المجتمع المسلم، لا يراعي الثوابت الإسلامية، ولا يضع الأمور في نصابها الذي ينبغي أن توضع فيه.

إن على كل واحد منا أن يبذل جهداً مقدراً في سبيل استعادة التوازن المفقود في هذه المسألة من خلال العودة إلى أدبياتنا الأصيلة، في صورتها الكلية المتكاملة، والجامعة بين الإطار الشرعي والملمح الإنساني اللذين يشكلان في النهاية معالم الخطاب الذي يتم من خلاله استنهاض الإنسان المسلم، وتوجيهه، والدفاع عن حقوقه ومكتسباته. وتفصيل ذلك يحتاج إلى حديث خاص.

٥ ـ هاجس الخوف من التهميش يهيمن على نحو كبير على كل الدول والشعوب الضعيفة؛ ولذلك فهي تسعى إلى أن توجد بينها وبين الدول المتقدمة نسباً ما، ظانة أن ذلك يدنيها من أن تكون جزءاً من الحركة الحضارية الحديثة.

قبل إنهيار الكتلة الشيوعية، كانت معظم دول العالم الثالث مستقطبة من أحد القطبين الكبيرين.

أما اليوم فإن النموذج الغربي، هو الذي يستهوي كل الخطط التنموية، ولكن بطريقة سطحية واختزالية عجيبة؛ إذ قلما تجد دولة نامية، تفاخر بأنها تملك جامعة مرموقة، أو مركز أبحاث معتبراً على مستوى عالمي، أو تملك وضعية أخلاقية أو قانونية، تقدم من خلالها قدوة ونموذجاً لما يسمى بـ (الدول الصناعية) لكننا نجد من يفاخر أن في بلاده أعلى ناطحة سحاب في العالم، ومن يفاخر أن عنده أكبر حديقة حيوان أو أطول نفق. . . إنه تقليد للغرب ليس على مستوى البنية العلمية والثقافية والحقوقية، وإنما على مستوى الثمرات والنتائج.

وأشعر أننا نسير بخطى حثيثة نحو اختصار التنمية الشاملة، والمتكاملة إلى التنمية الاقتصادية، ظانين أننا بالتقدم الاقتصادي، نستطيع أن نؤسس لاستقلالنا السياسي والحضاري عامة. لكن الصحيح أن اعتماد أسلوب الغرب في التنمية الاقتصادية، لا يقلل من هيمنته علينا، وإنما يجعلنا أكثر فأكثر في مجال سيطرته؛ ولا سيما أن ما يمنحنا الخصوصية، وما يجعلنا شيئاً مختلفاً عن الآخرين ـ وهو البنى الثقافية، والأخلاقية ـ لا يلقى من العناية والحياطة، ما يجعله يؤدي وظائفه على النحو المطلوب.

إن التجربة الحضارية لكل الأمم العظيمة تدل على نحو لا لبس فيه، أن أهم عوامل رقيها ونجاحها، لا يكمن في أنها استطاعت أن تفعل ما يفعله الآخرون، وإنما في قدرتها على الانفتاح على الآخرين، ثم قدرتها على التحوير والتعديل فيما تقتبسه منهم بما يلائم خصوصيتها وظروفها وحاجاتها.

إن ترشيد التطور في هذا المجال يقتضي أن نبحث عن الطريق الخاص بنا، وهو طريق لا يمرّ عبر المدن الكبرى في الغرب، وإنما يمرّ عبر المدن والعواصم الإسلامية، كما أنه طريق لا يمرّ عبر التشكيلات

والبنى الاقتصادية، وإنما يمر عبر تشكيل رؤية حضارية إسلامية، تعلي من شأن الإنسان وحقوقه وحاجاته، وتجعل التنمية الاقتصادية شيئاً يخدمه، ويساهم في تنميته؛ وهذا لن يتم إلا إذا أعطينا الأولوية للمبدأ على المصلحة، وللجوهر على المظهر، وللنمو الروحي على النمو المادي.

٦ - تثبت الأيام والأحداث في كل مرة أن جانب (التدبر) لدى الإنسان، يظلّ من أضعف جوانبه، فالوعي لا يقود الحياة، بمقدار ما يقع في دوامة تلبية مطالبها؛ وهكذا فنحن نميل غالباً ليس إلى التفكير في مآلات أعمالنا، وإنما إلى التفكير في تسيير أمورنا اليومية و(تمشية الحال) على نحو يحول دون انفجار الأزمات!

الزيادة السكانية بما تفرزه من زحام، وما تقتضيه من توفير لخدمات الغذاء والدواء والتعليم... جعلت الجميع ينشغلون في صياغة النظم التي تؤطر حركة هذه الجماهير المائجة والباحثة عما يقيم أودها، ويساعدها على الاستمرار في الصراع من أجل البقاء. والنتيجة لهذا وجود نموذج (القطيع البشري) الذي تعوّد أن يلقي أعباءه على غيره، فهو لا يفكر، ولا يعترض ولا يبادر، ويعد نفسه متفوقاً وناجحاً إذا عرف كيف يمتثل،، وكيف يملك إصرار الأَرَضة في تنفيذ أعمال عقيمة، قد تضرّ به وبمجتمعه أكثر مما تنفع. وهكذا كلما كثر الناس، كثرت القيود، وتحول البشر من كائنات حرة ومبدعة إلى كائنات تسير بالتحكم عن بعد. والنتيجة ضياع التجديد، وخمود روح المبادرة والشعور بالمسؤولية؛ وحصيلة ذلك انحطاط جديد!

إذا تأملنا في بنية التشريع الإسلامي وروح التعاليم الربانية، وجدنا أن الذي ينبغي علينا أن نفعله مختلف عن هذا إلى حد بعيد، حيث إن قاعدة: «الأصل في الأشياء الإباحة» تعني أن نشجع الطلاقة والمبادرة الفردية والتميز الشخصي؛ لأن ذلك هو الذي يتناسب مع طبيعة الإنسان الحر المكرم المسؤول النامي المتنوع في تركيبته النفسية والعقلية... ولا يعني هذا أن يفعل الناس ما يحلو لهم خارج أي إطار؛ فذاك لا يجيزه دين ولا عرف،

ولكن يعني أن نبحث باستمرار عن علاقة توترية منتجة بين المبادرات الشخصية وبين النظم والأطر الاجتماعية، فلا يخنق النظم واللوائح والتقاليد التفتح الفردي، ولا تدمر المبادرات التجديدية، والتحركات الذاتية وحدة المجتمع وتماسكه.

ومع أن العثور على هذا التوازن ليس بالأمر المتيسر دائماً، إلا أن اعتبار تشجيع المبادرات الشخصية أصلاً، والبحث إلى جانب ذلك عن التنظيم الملائم لها، يعد كافياً لوضع الأمور على الطريق الصحيح، ولتفهم تململ الناس من الرتابة والتنميط ، والنمذجة.

إن كون معظم النصوص القرآنية مفتوحة، بالإضافة لجعل الإسلام كثيراً من التنظيمات الإدارية والاجتماعية رهناً بتطور المجتمع وحاجاته أكبر دليل على صحة ما نقول. فهل نعي المرامي البعيدة لبنية التشريع، ونهتدي بها في توجيه التغيرات التي يمليها التطور الاجتماعي؟

٧ ـ قضية المرأة من القضايا الكبرى التي ظلت موضع جدل عريض، ويبدو أن هناك الكثير مما يغرينا بالانتقال في شأنها من النقيض إلى النقيض.

حين تكون الأمة في حالة ازدهار ونمو، فإنها تستطيع أن تبصر كل جوانب الصورة وكل عناصر الموازنة، ومن ثَم فإن تعاملها مع المسائل الشائكة يكون أقرب إلى الرشد والاعتدال.

أما حين تمر في مرحلة انحطاط، فإن الأمر يكون مختلفاً.

إذا نظرنا إلى النصوص الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بالمرأة على نحو عام؛ فإننا سنجد توازناً مدهشاً؛ فهي الإنسان المكرم المحترم المصون الحر الذي له حقوقه التي لا يصح الاعتداء عليها، وواجباته التي عليه أن يؤديها. ولا أريد أن أفصل في هذا الأمر، فقد سوِّد فيه من الصحائف ما يفيض عن الحاجة، ولكن أود أن أشير إلى ما يتعلق بما نحن بصدده من توجيه التغير.

من الملاحظ أنه غبر على معظم البيئات الإسلامية قرون متطاولة من التهميش للمرأة، فنشاطها في محيطها النسائي محدود جداً، فما نجده من

أنشطة تربوية ودعوية واجتماعية وعلمية على الصعيد النسائي، لا يتناسب أبداً مع حجم الطاقات والإمكانات المتوفرة. والاهتمام بتأهيلها للقيام بدورها في تربية الجيل ومهمات الأمومة والزوجية ضئيل للغاية. ومعظم النساء اللواتي تلقين من العلم والتدريب فيما ذكرناه لا يتابعن تنميته، ولا يجدن من يشجعهن عليه.

من المؤكد أن تعلُّم المرأة لإدارة المنزل وتدبير شؤونه ـ ولا سيما اليوم حيث المعاناة من الأزمة الاقتصادية في تفاقم ـ إلى جانب تعلم أصول التعامل مع الزوج، وتنشئة صالحة للأولاد، سيكون له أكبر الأثر في تحسين أحوال الأمة ورقيها؛ ففي البيت تكتسب الاتجاهات، وتُثبَّت، وفيه يتعلم الصغار أساليب العيش والتعامل، وفيه تتم رعاية التقاليد والعادات الحميدة... وهذا كله في كفة، وتأهيل المرأة لتكون العنصر الصالح المستقيم فكراً وسلوكاً في كفة أخرى.

لا يخفى أن جهات عديدة استهدفت وضعية المرأة في البلدان الإسلامية، فدعت إلى سفورها، واختلاطها بالرجال، وإعطائها عين الحقوق التي للرجل في مسائل الإرث والطلاق ومسائل أخرى... وكان لا بد من وقفة حازمة في وجه كل من يسعى إلى إيجاد وضعية ثقافية وسلوكية، تُخرج المرأةَ عن الإطار الذي حددته النصوص القطعية في جميع المسائل المتعلقة بها. وأظن أن ذلك حدث، على نحو جيد، لكن تطور أوضاع المرأة جزء من تطور عام يقوده الغرب؛ ولذا فإنه لم يكن من الممكن تحقيق نتائج حاسمة في أي بلد من البلاد الإسلامية.

ومن وجه آخر فقد يكون من الخير أن نعترف أن القوى الإسلامية ـ على اختلاف مشاربها ـ قد أنفقت من الجهد والاهتمام في الرد على تلك الحملات ما شغلها عن تنمية المرأة المسلمة، وفتح آفاق التطور أمامها، وإيجاد الأطر والوظائف التي تتجلى فيها خيريتها وجهادها ومواهبها وإمكاناتها... ولو أننا رجعنا إلى أدبياتنا في قضايا المرأة، لوجدنا أن نحواً

من ٨٠٪ ممن مؤلفاتنا ومحاضراتنا، يدور حول مسألة الحجاب وصيانة المرأة وحفظها، ولوجدنا نحواً من ٢٠٪ منها يتحدث عن ترشيد دورها في الحياة، وكان المطلوب هو العكس؛ لأن المطلوب من المرأة إنجازه على صعيدها الشخصي، وعلى صعيد أسرتها شيء هائل، يحتاج إلى الكثير من التثقيف والعناية والمتابعة.

الإنسان كالماء إذا ركد فسد، وكمعظم الأشياء إذا همِّش انبتت صلته بنظم الوجود، وفي ذلك عطبه وفناؤه. ولو تساءلنا: ما الذي ترتب على انحسار الدور التربوي والدعوي والاجتماعي للمرأة من مشكلات، لأمكننا القول: إن الخسائر كانت فادحة، والمفاسد جمة، ولعل منها:

- ممارسة الكيد والدس والتآمر والحقد والحسد ضد أهل الزوج والجيران والضرة وأهلها وذويها... وذلك بسبب عدم وجود مسارب اجتماعية وخيرية لاستهلاك طاقاتها الإبداعية، وشغل أوقاتها، فتصرفها في مثل هذه الأمور؛ حيث إن النفس البشرية إن لم تُشغل بالخير شغلت صاحبها بالشر.

- تتسم المرأة في بيئات إسلامية كثيرة بسيطرة الانفعال الزائد والعاطفة الجياشة عليها. ومع أن درجة من ذلك تعد فطرية لديها وإيجابية، إلا أن الصحيح أن عدم ممارستها للأنشطة الذهنية والدعوية والعلمية، جعل محاكمتها المنطقية للأمور، ودرجة العقلانية لديها منخفضة؛ وهذا ما أخل بتوازنها الداخلي، وجعل الجانب العاطفي لديها نامياً على نحو مشوه.

- عالم المرأة هو عالم الوهم والخرافة والشعوذة والسحر، فهي بسبب ضعف خبرتها في أمور الحياة - والتي تأتي عادة من ممارسة النشاط العام - ذات قابلية شديدة لتصديق الخرافات، والوقوع في شَرَك المخرفين والسحرة والمشعوذين، ومعظم من يقصد السحرة وقراء وقارئات الكف والفنجان، ومعظم من يطوف حول القبور طلباً لمعونة الأموات، من العنصر النسائي. ولدى النساء إلى جانب هذا قابلية شديدة لتصديق الشائعات والأخبار

المغرضة والأوهام السائدة... وكل ذلك لا يرتد غالباً إلى تكوينها الخاص، وإنما إلى ضعف خبرتها في شؤون الحياة، مما يحرمها من امتلاك المعقولية الملائمة لوزن الأمور وتمحيصها.

ـ حين لم تجد المرأة ما تحقق به وجودها وذاتها، وتستثمر فيه علمها وعقلها وطاقاتها، لجأت إلى تحقيق ذاتها عن طريق الاستهلاك، والاستحواذ على أكبر تشكيلة ممكنة من العطور والملابس والحلي وأنواع الزينة. ولا يخفى أن اهتمام المرأة عندنا بهذه الأمور أكبر بكثير من اهتمام المرأة الغربية بها للعلة التي ذكرناها؛ مع أن الذي ينسجم مع عقيدة المسلمة ورجائها للدار للآخرة هو العكس!

يتجه التغيير اليوم في المجال النسوي إلى جعل المرأة في وضعية متطرفة جديدة، حيث تبذل مساع حثيثة لزج المرأة في أعمال لا تتناسب مع رسالتها في الحياة، ولا مع طبيعتها، ولا مع الوضعية الخاصة التي ينبغي أن تكون عليها.

والساعون إلى ذلك يتنكرون لدور المرأة الأساسي في تربية الأجيال ورعاية الأسرة، وهم في سبيل ذلك، يحاولون دائماً أن يثبتوا أن طبيعة المرأة واستعداداتها العاطفية والعقلية لا تحول أبداً دون ممارستها لكل الأنشطة والأعمال التي يقوم بها الرجال. ويرى أولئك أن مسألة خصوصية المرأة يثيرها الرجال من أجل تسهيل السيطرة على المرأة والاستبداد بها، وقمعها في وضعية دونية، تمهد لاستغلالها. وهكذا يروج لعمل المرأة بين الرجال، وتشجع ـ وأحياناً تجبر ـ على خلع حجابها في نفس الوقت الذي لا يجد فيه كثير من الشباب أية فرصة عمل، وتترك المرأة أعباءها في إدارة شؤون البيت إلى الخادمة، أو تترك أطفالها في حالة من التسيب والإهمال حين يكونون في أشد الحاجة إليها!

والغرب الذي سبقنا إلى إخراج المرأة من بيتها، وزجّها في أتون مجتمع الرجال، لم يحقق لها وجودها ـ كما يزعمون ـ وإنما جعلها أداة

للتسلية والمتعة والإغواء، فالدعايات التجارية، وأغلفة المجلات والمسارح وبيوت المجون والدعارة. . . . شواهد واضحة على ذلك.

ويجب أن نعترف مرة أخرى أن عدم الاهتمام بفتح المجالات المشروعة والملائمة لطبيعة النشاط النسوي، ساهم على نحو ما في حالة (التسيب) التي صارت إليها المرأة في العديد من البيئات والمجتمعات الإسلامية، حيث يُغري التطرف دائماً بتطرف مقابل، يوافقه في القوة، ويخالفه في الاتجاه.

إن الإبداع لا يتجلى في حرمان المرأة من ممارسة الأنشطة الخيرية والدعوية الداعمة للكيان الاجتماعي والأسري والحضاري عامة، ولا في جعلها تخوض غمار الحياة العامة التي تعج بالذئاب وأرباب النفوس الدنيئة دون وعي باستعداداتها وحاجاتها ووظيفتها الخاصة، وإنما يتجلى في أن يوجد المجتمع ـ وعلى المرأة مسؤولية متميزة في ذلك ـ الأوعية والأطر التي تستثمر من خلالها المرأة طاقاتها وتحقق شخصيتها في نفس الوقت الذي تحافظ فيه على تعاليم دينها، وتلتزم فيه بحجابها، وما يحقق لها الصون لكرامتها وعفتها، والراحة في حركتها. وهذا لا يتم إلا في جعل نشاطها موجهاً ـ في الجملة ـ إلى بنات جنسها.

إن هناك من النصوص ما يدل على أنّ من مهام المرأة المسلمة أن تساهم في تصحيح مسار الحياة الإسلامية من خلال نشر الخير ومحاصرة الشر، إلى جانب المساهمة في التخفيف من لأواء المشكلات الاقتصادية، وهذا لا يتحقق إلا من خلال نشاطها وحركتها وجهدها. ونجد ذلك واضحاً في قول الله ـ جل وعلا ـ: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٧١﴾﴾[١].

---

(١) سورة التوبة: الآية ٧١.

٨ ـ كان التلاحم الأهلي في العالم الإسلامي يمثل نموذجاً يحتذى، فقد كان الناس يشعرون بالقرب بعضهم من بعض، وروح المعاونة والمساعدة في معظم الأحوال هي السائدة؛ والخصوصيات محدودة... وقد وفر هذا اللون من التمازج دعماً اجتماعياً مشتركاً ومتبادلاً على درجة عالية جداً، ولذا فقد كان الخوف من مغبات الجوائح، والخوف من المستقبل، والخوف على الأولاد بعد الوفاة... في أدنى درجاته.

هذا التضامن الأهلي الذي كان يشع أقداراً من الدفء والطمأنينة والشعور بالثقة... لا يمكن لأي مصدر آخر أن يوفرها ـ بات اليوم مهدداً من خلال أمرين جوهريين:

اتساع المدن والعمران؛ مما جعل أبناء الأسرة الواحدة ـ فضلاً عن القبيلة والعشيرة ـ موزعين على أحياء وأماكن متباعدة، وهذا جعل معرفتهم بأحوال بعضهم ضعيفة، وصاروا لا يلتقون إلا في المناسبات، وحين يتم اللقاء يكون عابراً وشكلياً، حيث تسيطر عليه روح المجاملة.

الأمر الثاني: تخصيص العمل، حيث إن تعقد النظم الحياتية كافة، أدى إلى صعوبة استيعاب الإنسان لها، مما أوجب على كل واحد أن يتخصص في شيء، ينمي مهاراته في إطاره. وعلى سبيل المثال فقد كان الأقرباء والجيران والأصدقاء يتعاونون في تشييد ٩٠٪ من أجزاء المنزل؛ لكنهم اليوم قد لا يستطيعون ذلك في أكثر من ٢٠٪. أما في المدن حيث الأبراج وناطحات السحاب، فلا يستطيعون أن يتعاونوا في أي شيء!.

هذا كله ضخّم ـ من غير قصد ـ دوائر الخصوصية على كل المستويات، وصار الزمان موحشاً؛ مما جعل المرء يشعر بالاغتراب في وطنه وبين أهله! وهكذا فمع أن التطور الطبيعي يوفر وضعيات جيدة كثيرة، إلا أنه يدمر في الوقت نفسه نظماً وعلاقات مهمة للحياة السعيدة؛ مما يلزمنا بأن نحاول استعادة ما يتم تدميره بفعل التغير غير الواعي للحياة من حولنا؛ وذلك عن طريق إرساء أخلاقيات وتقاليد جديدة، وإنشاء تنظيمات

تكسر ظاهرة (الملفات) والدوائر المقفلة شديدة التخصص، فلا يترك أي شأن اجتماعي أو اقتصادي أو أخلاقي بعيداً عن المشاركة والرقابة العامة. ولا يعني هذا محو الاختصاص وتمييع الأمور، لكنه يعني إيجاد حالة من الفعالية الاجتماعية، يساعد من خلالها الكل الجميع، ويتابعهم، كما يتم من خلالها سد الثغرات وتلافي النواقص، وتدعيم الحسّ النقدي.

وعلى سبيل المثال، فإن مسؤولية تقدم الطفل في الدراسة، لا يصح إلقاؤها على كاهل المدرسة؛ بل لا بد للأمهات ـ على نحو أخص ـ من المساهمة في ذلك. وقد دلت بعض الدراسات في اليابان على أن الأم تتحمل من أعباء تفوق ابنها في التعليم أكثر مما تتحمله المدرسة التي يدرس فيها.

الشركة والدائرة التي يعمل فيها الشخص، يجب أن تترك صدى في حياته الاجتماعية، من خلال مساعدتها له ـ مثلاً ـ على العثور على شريكة العمر، أو على تأثيث المنزل، أو دفع تكاليف حفلة الزواج.

الجامعات يجب أن يكون لها دور ما في مساعدة خريجها في الحصول على عمل، أو إكمال تخصصه، أو تجديد معلوماته فيما بعد.

على الجيران أن يسهموا ـ كما كانوا ـ في رعاية أطفال جيرانهم، أو في بناء المسكن، أو في إصلاح شيء تالف....

المقصود أن نتخلص من المفرزات السيئة للتطور العشوائي، ونحاول تفادي تدمير التلاحم والتضامن الذي أظل أبناء المجتمعات الإسلامية عبر القرون الماضية؛ وهذا لن يكون إلا إذا أعرضنا عن سبيل التقدم الغربي ذي الإحساس الغليظ بهذه المسائل، وشققنا لأنفسنا طريقنا الخاص بنا.

٩ ـ النمو المطرد يؤدي إلى (العملقة) وتضخم الحجم، وهذا ما نجده اليوم في المصانع والشركات والمدن والجامعات والمزارع والأسواق... وكثيراً ما نبتهج بهذا ونفاخر، حتى ترسخ في وعينا أن

الشيء إذا كبر كان أقوى أو أعظم أو أجمل أو أنفع... مع أن لدينا شواهد كثيرة في مختلف المجالات، تشير إلى غير هذا، فهناك أنواع من المخلوقات انقرضت بسبب ضخامة حجمها، كما هو الشأن في الزواحف الضخمة التي انقرضت في نهاية العصر الجيولوجي الأول. الأشجار نظراً لضخامة حجمها تبدو أقل قدرة على معايشة الظروف الصعبة، إذا ما قورنت بالنباتات. القصور الذاتي نفسه يجعل من ضخامة الحجم في الآلات والمصنوعات والأبنية... هياكل ضعيفة معرضة للتفكك والتمزق والانهيار.

تضخم القلب والكبد وأجهزة أخرى في أجسامنا، وتورم أي جزء في البدن وانتفاخه، كل ذلك لا يكون علامة قوة وصحة، بل علامة تراجع في الوظائف، وخلل في الوجود، وترهل في البنية. انهيار (الإمبراطوريات) والنظم الكبرى سنة من سنن الله ـ تعالى ـ في الخلق، وهكذا فكأن العملقة والضخامة مؤشرات على التناهي في الوجود، والذي لا يكون بعده إلا التفكك والتحطم والفساد.

ويبدو أن العلة في هذه الظاهرة، تكمن في أن الشيء إذا تضخم صرف جزءاً كبيراً من موارده للمحافظة على وجوده، كما أن تأقلمه مع الظروف المتبدلة والطارئة يكون ضعيفاً. والشيء حين يتضخم يُحكم بنظام معقد، وهذا يجعل مراقبته عسيرة، كما يجعل إصلاحه مكلفاً. وهكذا فليست العملقة في نظرنا من المبشرات بالخير، ولا هي من الأشياء الملائمة لما يبديه الوعي الإنساني من القدرة على التحكم والإدارة والمتابعة.

ولهذا كله فإننا بحاجة إلى أن نمتلك ما يكفي من الشفافية لمقاومة تضخم الأشياء والنظم والمؤسسات، والعودة إلى أسلوب التفكيك والتفريع من جديد. المدن يجب أن تكون أميل إلى الصغر[١]، حتى نحافظ على

(١) المدن الأكبر في العالم ظاهرة من ظواهر البلدان النامية.

علاقات تعاونية بين سكانها، وحتى يظل للأعراف الصالحة مجال في تماسك المجتمع واستقامته.

الجامعات يجب تفتيت هيكلها العظيم إلى أقسام ومعاهد متخصصة، بحيث يكون لكل منها شخصيته المستقلة وميزانيته الخاصة، وأهدافه المحددة. ويجب أن يقوَّم أداء كل قسم في أي كلية على حدة؛ كما يجب أن يظل تحمل المسؤوليات عند أدنى المستويات حتى لا نقع في مستنقع التلاوم، والتهرب من القيام بالتبعات.

الأحزاب والجماعات يجب أن تقسم إلى أقسام أيضاً بحيث يناط بكل قسم تحقيق جزء من الأهداف العامة لكل منها. حتى على المستوى الفردي الضيق، فإن المطلوب اليوم أن يكون لكل منا مشروعه الشخصي ـ كما سنوضح بعد ـ واهتمامه الخاص، مهما كان عمله، ومهما كان موقعه الاجتماعي؛ إذ لم يعد مقبولاً أن يتهم الواحد منا بكل شيء، ويتحدث عن كل شيء، فلا يخرج في النهاية بأي شيء!

ما ينبغي أن نفعله تجاه توجيه المتغيرات وتطويعها لمبادئنا وأهدافنا ومصالحنا أكثر من أن يحيط به كتاب أو فصل من كتاب؛ وحسبك من القلادة ما أحاط بالعنق.

في منهج التغيير:

حركة الحياة ماضيةٌ في سبيلها على أي وجه كان، ولن تنتظر مسيرة التاريخ الإنسان حتى يجد الطريقة التي يتمكن بها من جعل المتغيرات تصب في مصلحته، وتخدم أهدافه. الناس في كل زمان ومكان، يبذلون جهوداً مقدرة في استثمار الفرص المتاحة؛ لكن المشلكة العويصة التي تواجههم في كل مرة، تكمن في استشرافهم لمعالم المنهج الذي سيسيرون عليه في ذلك. ومما لا يغيب عن البال أنّ لكل مشكلةٍ حيثياتها وعقدها الخاصة، وأن حلها يتوقف على العثور على المنهج الملائم لها؛ فتداخل جوانب الحياة، وكثرة العناصر التي تتدخل في ولادة الظاهرة الواحدة، تجعل ما

يصلح من الأساليب والأدوات في موضع لا يصلح في موضع آخر.

نعم هناك دائماً خطوط عريضة في كل شيء، وهناك ثوابت ومرجعيات، يصعب تجاوزها، لكن هناك أيضاً تفاصيل وأدوات خاصة تتسم بفاعلية كبيرة في إحداث التغيير وتوجيهه. ولا أظن أن الناس سوف يشهدون أية نهاية للبحث عن المنهج المناسب؛ حيث إن التقدم الحضاري ذاته، يولّد مشكلات جديدة، ومناهج جديدة أيضاً لحلها؛ لذا فإن أحداً لا يستطيع أن يقول الكلمة الأخيرة في هذا الشأن. وعلى هذا فإن أفضل ما يمكن أن نفعله هو محاولة رسم بعض الأطر، وإبداء بعض الملاحظات، وسيكون على كل واحد منا أن يختار من مجموع ما يقال في هذه السبيل ما يراه مناسباً لمعالجة مسائله ومشكلاته الخاصة.

١ ـ الرفق في الإصلاح:

إذا قلت للناس: إنني سأغير ما أنتم عليه، فإنك بذلك تستفزهم وتستعديهم، وعليك أن تذكر لهم إيجابيات ما هم فيه، وأن توضح لهم أن إدخال بعض التحسينات على بعض الأمور، سيكون مبهجاً ونافعاً لهم. وهذا هو الأسلوب الذي اتبعه النبي ﷺ في دعوته للناس، حيث أقر كثيراً مما كانوا عليه من مكارم الأخلاق، وأثنى عليه، ونبههم إلى الأخطاء والنواقص في حياتهم بأسلوب ملؤه الشفقة والرحمة. ومعروف تدرج القرآن الكريم في تحريم الخمر والميسر، وتدرجه في فرض الفرائض؛ بل إن التدرج كان إحدى الحكم التي انطوت عليها ظاهرة (النسخ) حيث كان يربى الناس بالأحكام، ويُنقلون بها من حال إلى حال، وكانت الدعوة تساير ذلك من خلال حركة التشريع، وهذا معروف.

المصلحون العظام هكذا يفعلون دائماً؛ فهم يحترزون من أن تؤدي حركاتهم الإصلاحية إلى استفزاز الناس أو إثارة النعرات القبلية أو الطائفية أو العنصرية أو المذهبية بينهم، أو تحميلهم من أعباء التغيير، ما لا يطيقونه.

إن أسلوب التغيير أشبه بعمل من يحاول اقتلاع شجرة ليغرسها في

موضع آخر، فهو يحفر حول جذورها مع الحرص الشديد على سلامة تلك الجذور؛ ولذا فإننا ونحن نغير أوضاعنا، يجب أن نراعي حداً ما من إجماع الرأي والتوافق ووحدة الهدف، بل إن هذه المعاني، يجب أن تظل أهدافاً ثابتة نسعى إلى ترسيخها في كل الأحوال.

من العسير جداً أن يتم التغيير على الصعيد القيمي، والفكري - على نحو أخص - في أجواء متوترة ومتشنجة، حيث ينصرف تفكير الناس آنذاك إلى الدفاع عن معتقداتهم ومسلماتهم الفكرية ومواقفهم - مهما تكن غير صحيحة - وتكون القابلية للاستيعاب والتغيير في أدنى درجاتها. ويمكن أن يفسر قبول النبي ﷺ بشروط قريش المجحفة في صلح الحديبية بحرصه على أن تضع الحرب أوزارها مدة طويلة، ويزول خلالها التوتر بين المسلمين وأهل مكة، فتنفتح سبل قبول الدعوة الجديدة؛ ولذا فإن من أهم قسمات منهج التغيير أن يهتم بإيجاد البيئة الاجتماعية الهادئة، والآمنة؛ إذ لا يمكن للعقول أن تتقبل الجديد في ظل مشاعر القلق والانفعال والتوثب للقتال.

مهما بلغت أحوال أمة من التردي، فإنها تظل تشتمل على بعض الإيجابيات، وعلينا أن نتخذ من تلك الإيجابيات المدخل إلى تأسيس خطاب إصلاحي متوازن، نبث من خلاله الأمل والرجاء بإمكانات التحسن، كما نحارب من خلاله اليأس والقنوط.

٢ - إدراك العلاقات الترابطية:

لا بد لنجاح التغيير من أن نتجاوز الرؤية السطحية والتجزيئية للأشياء إلى تكوين رؤية جديدة، تقوم على إدراك الوحدة العميقة لحياة البشر، وإدراك العلاقات الترابطية التي تكوّن تلك الوحدة، حيث يتهيأ لنا آنذاك أن نرى الشيء مؤثراً ومتأثراً وآخذاً ومعطياً، وسبباً ومسبباً في آن واحد.

الأزمة الأخلاقية قد تكون نتيجة فساد سياسي، وقد تكون نتيجة شروط بيئية واقتصادية سيئة، تحمل الناس على الرشوة والغش والتذلل، أو تحد من طموحاتهم، وتؤطر تحركاتهم...

وفي الوقت نفسه قد نرى الأزمة الأخلاقية وهي تفسد النظام السياسي، وتدفع باتجاه التأزم الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحطيم العلاقات الاجتماعية، والبنية التحتية في بلد من البلدان.

نجاح شخص ما في أعماله قد يكون بسبب رأس المال الذي خلفه له أبوه، وقد يكون بسبب خبرته المتميزة في مجال عمله، وقد يكون بسبب نوعية العمل الذي يمارسه، وحاجة الناس إليه في مرحلة من المراحل... ذلك النجاح نفسه نراه، وهو يسبب مشكلة مادية أو خلقية لشخص أو أشخاص آخرين، وقد نراه، وهو يغري صاحبه بنجاح آخر، كما نراه وهو يدفعه نحو الغرور والكبر، أو نراه وهو يؤسس لحالة رخاء، تنفع أقواماً وتضر آخرين....

إذا لم نمتلك هذه الرؤية الترابطية، فإننا قد نجاهد في غير عدو، وقد نقطع ذيل الحية، ونترك رأسها يهددنا، وقد نعالج عوارض المرض، ونترك أسبابه تعيد إنتاجه من جديد.

والحقيقة أننا كنا نشكو دائماً العوز في هذا النوع من الوعي والتحليل، مما أدى إلى اختلاط الأمور، والحصول على نتائج ضئيلة، لا تتناسب مع الجهود المبذولة. حين نرى الكل من خلال أجزائه، ونرى الأجزاء من خلال مجموعها، ونرى كل جزء في ضوء رؤيتنا للأجزاء الأخرى، نكون قد امتلكنا الرؤية المتكاملة، وآنذاك نكون مؤهلين لإحداث التقدم الشامل، ونكون قد وضعنا أرجلنا في بداية الطريق الصحيح.

٣ ـ الإحساس بالتغيرات البطيئة:

التغير هو قانون الحياة، والوضع الذي نظنه ثابتاً مستقراً، لا يكون أبداً كذلك، وإنما يستبطن سلسلة من التفاعلات الصغيرة والبطيئة التي تفضي في النهاية إلى تغيير ملامحه على نحو كلي. ونحن في العادة لا

نتمكن من رؤية تلك التفاعلات، ولذا فإن الوعي لا يحفل بها، ولا يدخلها في مدركاته وحساباته، وهذا هو منبع الخطورة فيها. أما التغيرات السريعة والكبيرة، فإنها تخل بالتوازنات القائمة، ومن ثم فإنها توقظ فينا روح المقاومة والتحفز، مما يساعدنا على الاستعداد لمواجهتها والتعامل معها.

حين حدثت الردة بعد وفاة النبي ﷺ، وأحاط المرتدون بالمدينة إحاطة السوار بالمعصم استنفرت الأمة بأسرها، واستطاعت القضاء على تلك الفتنة الهائلة في مهدها، حيث إن خروجها عن كل إطار معقول أو مقبول سبب صدمة كبرى للوعي المسلم آنذاك؛ لكن الأمة ابتليت بعد ذلك بانتكاسات وأزمات كثيرة، أبعدت أوضاعها على كل المستويات عن النموذج الأصلي الذي كان عليه سلفها، ولم تنتبه لذلك، ولا كانت تأبه ببعض التحذيرات التي كانت تصدر عن بعض أهل البصيرة فيها؛ وكأن الوعي لا يعمل على النحو المطلوب إلا من خلال الهزات العنيفة التي تزلزل كيانه. واستمرت الأخطاء تتراكم إلى أن صرنا إلى ما نحن فيه!.

نحن بحاجة إلى تنمية حاسة لإدراك التغيرات البطيئة التي تهدم البنى والكيانات دون أن تشعر بها المصافي الثقافية لدينا. لو نظرنا في المرآة كل يوم، فعلى الأغلب أننا لن نجد فرقاً في وجوهنا بين يوم وآخر، لكن إذا قارن الواحد منا بين صورتين له يفصل بينهما عشر من السنين، فإنه لا محالة سيرى فروقاً عدة. وبإمكاننا أن نفعل ذلك في أوضاعنا العامة، إذ يمكننا أن نحدد مجالاً ما، مثل الأخلاق أو الاقتصاد أو الاجتماع... ثم نصير إلى المقارنة بين ملامح حقبتين قصيرتين، لنقف على ما حدث فيهما من تغيرات إيجابية وسلبية. والملاحظ الآن أننا لا نفعل ذلك، وإنما نجري مقارنات واسعة جداً بين قرون متطاولة وأحوال وأوضاع متباينة ومتنوعة، فلا نعثر في النهاية على شيء ذي قيمة.

إن تشخيص طبيعة التغيرات الجارية، يعد إنجازاً رائعاً وخطيراً، على طريق تنظيم رد الفعل حيالها، والاستفادة منها، لكن ذلك أعسر بكثير مما

نتصور، ولكن حسبنا المقاربة والمناهزة، إن قصرت وسائلنا عن الاستحواذ والإحاطة.

٤ ـ التكيف المتوازن:

التغير المستمر في البيئة المحيطة والتحديات وشروط الإنجاز... يفرض علينا باستمرار ملاءمات جديدة، وهي ما نسميه بـ (التكيف). وليس التكيف شيئاً سوى التعديلات التي نقوم بها كي نظل متوافقين مع التعديلات التي تطرأ على بيئتنا ـ بالمعنى الواسع للكلمة ـ حتى لا نفقد زمام السيطرة عليها.

يحاول الناس أن يتكيفوا مع المتغيرات بدافع الغريزة والضرورة في أحيان كثيرة، لكن تكيفهم قد يكون قاصراً أو هامشياً، ويكونون في غالب الأحيان فاقدين لما يكفي من البصيرة والوعي لإحداث تكيف متوازن. التكيف المتوازن هو الذي يبقي على الذات الثقافية واضحة حية متماسكة، ويفتح أمامها في الوقت نفسه سبل استيعاب المتغيرات الجديدة، إلى جانب نوع من العمل ضمن أطرها ومعطياتها، مع الاحتفاظ بالقدرة على تعديلها.

حين يموت الإنسان، فهذ يعني أنه طرأ اختلال على توازنه الحيوي، لم يستطع تحمله أو التكيف معه. وهكذا فإن تجاهل التحديات الجديدة المتسارعة، وعدم إحداث الاستجابات الملائمة لها، سيعني نوعاً من توقف النمو، ثم الضمور والتآكل. وبإمكان المرء أن يرى شعوباً أفريقية وآسيوية عدة سائرة في هذه السبيل، حيث لم تستطع استيعاب منطق العصر، والتعامل الإيجابي المنتج مع معطياته.

ومن وجه آخر كثيراً ما نرى في مختلف بقاع المعمورة شعوباً ودولاً فهمت التكيف على أنه استسلام للقوى العاتية، وتناغم معها، ظانةً أنها بذلك تمسي عصرية ومتقدمة!. وهي في سبيل ذلك تقوم دون توانٍ أو إبطاء بتأويل عقائدها وتاريخها ومجمل موروثها الثقافي على هدي رموز الفكر الغربي الظافر.

ونجد في أمة الإسلام اليوم من يلوي أعناق النصوص، ويخرق الإجماع، وينكر الأحكام القطعية، ويستغل الخلاف في المختلف فيه... بغية التقريب بين ذاتنا الثقافية والذات الثقافية الغربية؛ وهكذا فما كان كبيرة صار موضع جدل، وكادت كلمة (الحرام) أن تشطب من معجم بعض الكتّاب، كما أن كثيراً من أركان الإسلام بات شأناً روحياً خاصاً يربط العبد بخالقه؛ وتم تخفيض مدلولات كلمات مثل (الشرف) و(العرض) و(الغيرة) و(الخصوصية الحضارية) إلى أدنى مستوياتها، إلى آخر ما هناك من عمليات المسخ للشريعة الغراء أحكاماً وآداباً... وهم مع كل ذلك يظنون أنهم مبدعون ومجددون ومصلحون، أولئك ممن قال الله فيهم: ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾[1].

التكيف الصحيح لا يكون بالتنازل عن الثوابت حتى نصبح ذيلاً للآخرين، وإنما يكون باستيعاب المعطيات الجديدة، ثم توظيف أصولنا الحضارية توظيفاً فاعلاً، يصون تلك الأصول ويعززها، كما أنه ينقل الأمة من موقع المتفرج على تحولات العصر إلى موقع المحور من خلال المشاركة الجادة في إنتاج الحضارة وتوجيه مسارها. وذلك يتطلب أول ما يتطلب إرادة حرة، ورغبة صادقة في أن نُبقي على درجة من التوتر بين الذات والآخر، وبين الثابت والمتحرك، والموروث والمعاصر، كما أنه يتطلب فهماً عميقاً للصراع الحضاري الأممي، والثغرات الموجودة في بنية الحضارة الحديثة، بالإضافة إلى امتلاك رؤية متماسكة للمستقبل، يبلورها مشروع فردي أو جماعي. وهذا كله يحتاج جهاداً في ذات الله ـ تعالى ـ وصموداً أمام إغراءات الهوى والشهوة والمصلحة.

التكيف المتوازن، ينطوي دائماً على نوع من التجاوز: تجاوز لبعض المفاهيم والآليات القديمة التي ليس لها سوى قيمة وفعالية زمنية، وتجاوز

---

(١) سورة الكهف: الآية ١٠٤.

لما تمليه المتغيرات الجديدة من استسلام وخنوع للقوى العاتية والغرائز البهيمية.

٥ ـ نوعية عناصر التغيير:

يظل الفرد في حالة من التردد بين الاستجابة لدواعي التغيير وبين المحافظة على الحالة السائدة بسبب من حماية المجتمع أو الإلف والعادة... وهذا التردد على مقدار ما يبدو معوقاً، يشكل في الحقيقة عامل اتزان.

عناصر التغيير في المجتمع كثيرة، منها المعتقدات والقيم والأفكار وأوضاع البيئة، إلى جانب الاتصال الثقافي والتقدم التقني والحروب والثورات، ومرور الأيام والليالي... وهذه العوامل لا تشتغل غالباً في حالة تناغم، مما يعني أن بعض هذه العناصر قد يكون عاملاً على ترسيخ أسلوب ما أو وضعية معينة، على حين يكون بعض آخر منها عاملاً على إضعاف ذلك الأسلوب، وتغيير تلك الوضعية؛ فلأيها تكون الغلبة؟

الثقل النوعي للمؤثر في التغيير المستمد من فعاليته الخاصة، ومن مدى انسجامه مع الاتجاهات السائدة ـ ذو أثر بالغ في توجيه التغيرات، وتحديد إيقاعها. وقد كان ﷺ يدعو الله أن يعز الإسلام بأحب العُمرين إليه: عمر بن الخطاب وعمرو بن هشام؛ لأن لهما ثقلاً نوعياً في المجتمع القرشي. إن إسلام شخص عادي، قد يترك أثراً ما في توجه أولاده وزوجته... أما إسلام رئيس دولة ـ كما حدث للتتار ـ أو إسلام شيخ قبيلة ـ كما حدث ويحدث ـ فإنه قد يؤدي إلى إسلام مئات الألوف.

إن وجود مطعم أو فندق أو متجر فخم، قد يغير في بعض أذواق الناس وعاداتهم وأسلوب حياتهم، لكن ذلك التغيير، لا يذكر إلى جانب ما تحدثه قناة فضائية أو إذاعة ناجحة أو جامعة راقية... حيث إنّ الغاية من إنشاء الأولى تقديم خدمات وجني أرباح في المقام الأول. أما الثانية فإنها

عبارة عن أدوات بث للأفكار والقيم والمعتقدات، ولذا فإن مساهمتها في التغيير مباشرة وفعالة.

هذا يعني أن على الدعاة والمصلحين أن يستثمروا جهودهم وأوقاتهم وأموالهم في الأدوات الأكثر فاعلية في تغيير الرأي العام، وهذا ما يفعله اليهود في أمريكا وأوربا، حيث إنهم يملكون من الوسائل الإعلامية أكثر بكثير مما يتناسب مع حجمهم بوصفهم أقلية صغيرة.

مهما كانت طبيعة العامل التغييري، فإنه يفقد جزءاً كبيراً من تأثيره إذا كان غير منسجم مع روح العصر ومنطقه وتوجهه العام، وعلى سبيل المثال فإن الناس في زماننا يسعون بكل ما أوتوا من قوة نحو امتلاك المال وحيازة الثروات، ونحو البحث عن المرفهات، وكل ما من شأنه توفير الراحة لأجسادهم؛ ولذا فإن أية دعوة للزهد والإعراض عن الدنيا، والعيش على الكفاف لن تلقى آذاناً صاغية - مهما كانت الوسيلة التي تصطنعها - بل قد يفقد صاحبها المصداقية، ويعرض سمعته للخطر. لكن الاستجابة ستكون أفضل حين تدعو الناس إلى أن يكدوا ويعملوا حتى يمتلكوا المال من طريق الحلال؛ فيوسعوا على عيالهم، ويتصدقوا، ويوفروا فرصاً للعمل لأبناء وطنهم. . . وما ذلك إلا لأن مثل هذه الدعوة تنسجم إلى حد بعيد مع روح العصر ومنطلقاته.

ولا ينبغي بعد هذا وذاك أن يشغلنا النوع عن الكم، فقناة فضائية تدعو إلى الفضيلة في بحر من القنوات التي تدعو إلى الرذيلة، ستكون محدودة التأثير، لأن الناس لا يملكون ذائقة ثقافية ثابتة، تحاكم ما يعرض إليها، وإنما ما يبث هو الذي يشكل تلك الذائقة. هذا بالإضافة إلى اعتبار القدرة على الوصول واستقطاب الناس، ولا ريب أن قدرة الواحد غير قدرة العشرة.

إن التحول الصحي في مجتمع ما لا يتم من خلال الضغط والإكراه، ولا بطرق صناعية (بهلوانية) وإنما يتم عن طريق بلوغ عناصر التغيير مرحلة

(الكتلة الحرجة)، أي الحد الأدنى المطلوب لإيجاد أسلوب جديد للناس في تفكيرهم واهتمامهم وتعاملهم.

ومن المؤسف أن كثيرين ممن يشتغل بالدعوة والإصلاح والتغيير، لا يبدون أي استعداد للبحث في وزن عناصر التغيير، ولا في الكمية المطلوبة منها للنهوض بوسط معين؛ مما جعل الإنجازات، لا تتناسب مع الادعاءات والأمنيات!

٦ ـ الشفافية نحو متطلبات التغيير:

مع إيماننا بضرورة توجيه التغيرات، والسيطرة على آثارها، إلا أن علينا أن نبذل جهداً آخر، وفي صعيد آخر؛ إذ إنّ ما يحدث من تطورات في حياتنا العامة، ليس كله سلبياً، كما أن بعضه يتمتع بقوة كونية هائلة، ومن ثَم فإنه ليس هناك من سبيل لتجاهله وغض الطرف عنه، وفي كلتا الحالتين، فإن علينا أن نغير بعض مفاهيمنا وعاداتنا الشخصية وأعرافنا العامة، حتى نبقى على توتر مناسب في فاعليتنا الحضارية، وحتى نستفيد من منجزات العصر، ونتقي الشرور التي يأتي بها التطور التقني الذي يوشك أن يخرج عن السيطرة، ويدخل مرحلة (التسيّب)!

الثورة المعلوماتية، وضيق الفجوة بين الأفكار النظرية وتطبيقاتها، وغزو المنتجات التقنية لكل شبر في الأرض، والمنافسة العالمية المفتوحة والرهيبة على كل شيء... كل هذا بات يتطلب أن نغير بعض الأخلاقيات الاجتماعية، وبعض العادات الشخصية، وصار من الواجب علينا أن ننقل وضعيات كثيرة من التنافس إلى التعاون، ومن الولع بالإنجازات الفردية إلى توطين النفس على العمل ضمن فريق، ومن الاحتكار والاستغلال إلى تأسيس الشركات المساهمة، ومن الطبقية والعنصرية إلى الأخوة والتسامح والعدالة والمساواة..

إذا لم نعمل في هذا الاتجاه، فإن بركات التقدم العلمي، ستتحول

إلى عوامل تخلف في مجتمعاتنا؛ حيث نحاول أن نجعل المعطيات العلمية والتقنية الأشد حداثة تتفاعل مع أطر أخلاقية وتنظيمية بالية ومنحرفة ومعوقة؛ وبذلك نحقق شكلاً من أشكال الازدواجية المقيتة، ويكون تحضرنا شكلياً.

ربما كان أكثر المجالات حاجة إلى التطوير، هو المجال التربوي على الصعيد الأخلاقي وعلى الصعيد العلمي الفكري معاً. ويشعر التربويون اليوم بوجود فجوة بين النظم التربوية ومخرجاتها، وبين متطلبات المتغيرات الاجتماعية. وسبب هذه الفجوة هو الإيقاع السريع لمجتمع المعلومات مقارنة بالإيقاع البطيء الذي يتسم به تجدد النظم التربوية والمرتبطة بقوانين التغير الاجتماعي المتسم دائماً بالبطء والتلكؤ. ومع أن جهوداً كبرى تبذل من أجل تطوير المؤسسات التربوية، إلا أنه يبدو أنها مصابة بعاهات مستديمة، أضحت تشكل ما يشبه الطبيعة الثانية لها، وصار هناك نوع من الشعور بضرورة معايشتها باعتبارها شيئاً محتوماً.

ومهما يكن الأمر، فإن الأوضاع العالمية الجديدة، والتنافس في سوق العمل، والبطالة المتزايدة... إن كل ذلك بات يتطلب من الآباء والأبناء تأهلاً جديداً وأداء متميزاً؛ إذ إنّ العيش بكرامة، أضحى يتطلب خريجاً من الدرجة الأولى، وصار من واجب الآباء والأمهات أن ينظموا مذاكرة أبنائهم، ويشجعوهم على اكتساب عادات جديدة في القراءة، إلى جانب تنمية حُبِّ الاستطلاع لديهم، والمشاركة في الحصص المدرسية. وهذا يتطلب من الأب نفسه أن يكون نموذجاً لأبنائه في متابعة الجديد من المعرفة، والالتزام بالتعلم مدى الحياة. وهذا كله لم يعد كافياً للتفوق الشامل، ما لم نحرص على أن يتكامل في شخص اليافع والشاب الاطلاع الجيد والفهم الحسن مع الخلق والالتزام بالعمل الجاد.

التعليم التلقيني الذي أدمناه من مرحلة الروضة إلى مرحلة الجامعة أوجد متعلماً انفعالياً واتكالياً، ينتظر المساعدة من الأستاذ تارة، ومن الأب

تارة ثانية، ومن الكتاب تارة ثالثة. ولذا فإنه عندما ينتهي من الثانوية أو الجامعة، فإنه ينسى جل ما تعلمه، ولا يبقى لديه سوى الهيكل العظمي مما أفاده، وتخصص فيه، ونظراً للتدفق المعرفي الهائل، فإن ما يتبقى لديه من معرفة منظمة فيما بعد، يفقد قيمته يومياً، ليصبح في النهاية كالعدم!.

الاستجابة لمتغيرات العصر في هذا المجال، تتطلب من المرء أن يؤهل نفسه لاكتساب القدرة على التعليم الذاتي، ومواصلة إخصاب مواهبه وتوسيع مداركه، وصقل مهاراته، بالإضافة إلى القدرة على تحليل المعلومات الواردة، واستخلاص المغازي والدروس منها؛ من أجل توسيع قاعدة الفهم لديه.

إذا لم نُصْغِ لهذه المطالب، فإن علينا أن نعد أنفسنا لمزيد من الأزمات الشخصيةِ والاجتماعية، ومزيد من اتساع الهوة بيننا وبين الآخرين.

٧ ـ التوجه المؤسسي:

بعض المصلحين إذا وجد مشكلة ألقى فيها خطبة، وبعضهم يؤلف حولها كتاباً، وبعض ثالث يصدر فتوى... وهذا كله ضروري ومطلوب؛ لكن زماننا يشهد تعقيدات لا عهد للناس بها، والاتجاهات الاجتماعية السائدة، لم تتكون بسبب خطبة أو مقالة، وإنما بسبب جهود ضخمة ومتنوعة ومتواصلة، وذات مصادر، وامتدادات شتى، مما يعني أن الفعل العابر، لم يعد كافياً؛ حيث إنّ من المهم جداً أن نفكر في كيفية وصول الأفكار التغييرية إلى هذا العدد الهائل من الناس، وكيفية متابعة تأثيرها ومراقبته وتوجيهه... وهذا في الحقيقة لا يمكن أن يتم إلا عن طريق وجود مؤسسات متخصصة، توجه جوانب الحياة كافة، وسنذكر هنا بعض الأمثلة عن سبيل التذكير، ليس أكثر.

ـ على الصعيد الإنساني والاجتماعي:

مؤسسات لرعاية الأيتام والأرامل والمشردين واللاجئين والمعوقين

والمعوزين وذوي الظروف الصعبة والخاصة عموماً. ومن الأفضل أن يقوم أهل لكل حي ـ كما هو موجود في بعض البلدان ـ بإقامة المؤسسات التي تخدم أهل حيهم؛ فهم أعلم باحتياجاتهم الحقيقية.

ـ على الصعيد الخلقي والقيمي:

من غير الممكن اليوم تنمية الحس الخلقي لدى الناس من غير أطر ومؤسسات تخصص جهودها لنشر الفضيلة والأخلاق الإسلامية، وترسيخ التلاحم الاجتماعي، ومحاصرة الشرور، وتعليم الناس التعايش الأخوي، واللجوء إلى الحلول السلمية في فضّ النزاعات والخصومات وإصلاح ذات البين. ويمكن أن تصطنع لذلك حلقات للحوار والنقاش المفتوح، وبرامج نشر، وبرامج في الإذاعة و(التلفاز) وما شابه ذلك.

ـ على الصعيد الإنتاجي والاقتصادي:

الناس بحاجة إلى مؤسسات تطرح برامج لبناء أخلاقيات وعادات وسلوكات تدعم الإنتاج، وتحارب الهدر، وتساعد على تحسين الأحوال المعيشية، من نحو التبصير بأهمية الفعالية في الأداء، وتجويد الإنتاج، والحرص على الادخار، والتشجيع على القرض الحسن، وانتظار المعسر، وإيجاد الأوعية الاستثمارية المشروعة، من مصارف وشركات مساهمة وغيرها. ومن نحو محاربة الإسراف والتبذير وإنفاق الأموال الباهظة على المظاهر والشكليات، وما شابه ذلك.

ـ على الصعيد الفكري والمعرفي:

نحن بحاجة إلى مؤسسات للتشجيع، والعمل على نشر التراث وتحليله وتوظيفه في حياتنا المعاصرة، ومؤسسات لزيادة الوعي بالتعامل مع التاريخ وفهمه وتفسيره، وأخرى للحث على القراءة، وتيسير اقتناء الكتاب، ومؤسسات لرعاية النابهين والمبدعين، ومساعدتهم على المضي في طريق

الاختراع والابتكار ومؤسسات لتعليم الناس التفكير الصحيح والموضوعي، وتحسين وعي الناس بمستجدات الواقع وتعقيداته، وأخرى تتعلق بالمستقبل وتوقعاته ومفرزاته ومطالبه...

ـ على الصعيد الإسلامي والدولي:

لا يعتقد أحد اليوم بإمكانية إقامة دولة واحدة ترعى الشعوب والجماعات الإسلامية في العالم لظروفٍ وأسباب غير خافية على أحد، والبديل لذلك، هو كثير من المؤسسات التي تنشئ اتحادات مختلفة بين الفعاليات والتخصصات الإسلامية على مستوى العالم الإسلامي، مثل اتحاد للمفكرين والمثقفين المسلمين، وآخر للمعلمين، وثالث للأطباء....، وهكذا التجار والمهندسون والمزارعون... ومؤسسات اقتصادية وتجارية لإيجاد التكامل بين الطاقات والإمكانات الإسلامية. ومؤسسات لتعريف الشعوب الإسلامية بأحوال بعضها بعضاً، وتشجيع التواصل بينها.

أما على المستوى الدولي، فإن لدينا حاجة ماسة لإقامة مؤسسات تعنى بعرض الإسلام في مختلف المجالات والأصعدة الدولية، والكشف عن الإمكانات الحضارية الضخمة التي يختزنها الإسلام، ويمكنه أن يقدمها للآخرين. أضف إلى هذا أننا بحاجة إلى مؤسسات تحسن فهم المسلمين للنظم العالمية الجديدة، وما تمليه علينا من تحديات واستجابات...

إن من واجب الحكومات أن تشجع هذه المؤسسات، وتسهم في تشييدها ومن واجب أهل اليسار والثراء أن يبذلوا لها من عفو أموالهم، ومن واجب المفكرين والعلماء أن يعطوها من جهدهم ووقتهم وخبرتهم.

ويمكنني بعد هذا القول: إن حجم المؤسسات الخيرية والحضارية ونوعيتها، ومدى انتشارها، يُعدُّ مقياساً دقيقاً لما يحرزه المجتمع من تمدن ورقي ويستحيل على مجتمع فقير في هذه المؤسسات وأشباهها أن يعالج مشكلاته، ويحقق طموحاته في زماننا هذا على الوجه المطلوب.

٨ ـ تنحية العقلية المكتبية:

هذه قضية مهمة، فالمطلوب اليوم هائل بكل المقاييس، ولن يقوى على تحمل أعبائه من نشاهدهم من جيوش الشباب الباحثين عن وظيفة حكومية، يجدون في ظلالها الأمن والأمان[١]. إن تضخم الأجهزة الحكومية، أفسدها، ونشر فيها الرشوة والمحسوبية، وإن بحث الشباب عن العمل الوظيفي باعتباره الخيار الأول، قتل فيهم روح المبادرة الحرة، وأضعف لديهم ملكة الإبداع.

إن من مسؤوليات الأسر في البيوت والمربين في المدارس والجامعات أن ينمّوا في الناشئة والشباب (روح المخاطرة)، وتعشق الأعمال الحرة والمشروعات الصغيرة. ويمكن لجمعية من رجال الأعمال والخبراء بأحوال السوق والتنمية الاقتصادية أن يكون لها دور حيوي في إرشاد الشباب، وتشجيعهم على تأسيس أعمال خاصة محدودة؛ كما أن الدول ستخفف كثيراً من ضغوط الطلب على الوظائف لديها، إذا هي خصصت بعض مواردها لهذا الغرض، وأوجدت آلية لمساعدة الشباب على المضيّ في طريق ممارسة العمل الحر. ويمكن أن تنشأ مصارف خاصة، تقدم القروض للشباب ولغيرهم، ويتعاون معها أهل الخير ممن لديهم فائض مالي. والمقصود من كل هذه الإجراءات أن نوجد في المجتمع المسلم اتجاهات جديدة تحرر الشباب من الرغبة الجامحة في الأعمال المكتبية، وتدفعهم نحو البحث عن الفرص المتجددة التي تتيحها حركة السوق.

٩ ـ المشروع الحضاري الشخصي:

لا نستطيع أن نوجد مجتمعاً أقوى من مجموع أفراده؛ ولذا فإن

---

(١) بسبب البطالة المقنعة هناك موظفون، لا يُرون إلا في آخر الشهر، وهناك موظفون لا يجدون مكتباً أو كرسياً يقضون عليه باقي حياتهم؛ وهذا مما اختصت به الدول النامية والمتخلفة دون غيرها!.

المجتمعات القوية والمنتجة لم تقم إلا على نجاحات وانتصارات كثيرة ومتميزة، حققها كثيرون من أبنائها في حياتهم الشخصية الخاصة. المشروع هو اجتماع الهدف والطاقة والإمكانية والبعد الزمني في خطة منطقية واحدة. ومن غير المشروع لا نحسن تحسس أهدافنا الخاصة، ولا نستغل أوقاتنا على الوجه المطلوب، كما أننا لا نستغل طاقاتنا وإمكاناتنا الاستغلال الأمثل.

الفكرة جديدة علينا، ففي ظل انتشار الأمية الأبجدية بين الأسر، والجهل بمتطلبات الحياة المعاصرة، لم تستطع التربية في البيوت تكوين هذه الفكرة عند معظم الأطفال والناشئين. أما المدارس، فإن تكدس الطلاب فيها يحول في الغالب دون التفات المدرس إلى الاهتمام بمثل هذه المسائل. وهكذا ينشأ كثير من الشباب وهو لا يدري شيئاً عما يمكن أن يقدمه لنفسه أو أمته، ويسلخ من عمره سنوات كثيرة دون العثور على هدف محدد، يعمل من أجله، أو الوصول إلى برنامج محدد، يستثمر من خلاله إمكاناته.

المشروع الحضاري التزام شخصي بشيء يكرس له المرء عمره كله أو جزءاً منه، وهو أوسع تنوعاً مما نتصور؛ فقد يكون مناصرة لفكرة، أو نشراً لدعوة أو إتقاناً لعلم، أو كشفاً عن قضية غامضة أو رعاية لجمعية، أو تفرغاً لتربية ولد أو دعماً لمؤسسة خيرية. المهم دائماً أن يكون مشروعنا الحضاري الشخصي شيئاً يستحق العناء، وأن يكون على صلة بمشروعنا الأساسي، وهو الفوز برضوان الله ـ تعالى ـ والنجاح في الابتلاء العام الذي كتب علينا. ويجب إلى جانب هذا أن نبرمج حياتنا، ونرسم أهدافنا من أفق حاجات مجتمعنا، أي أن يساهم مشروعنا الحضاري الشخصي في تحقيق أولوية اجتماعية، أو سد ثغرة ملحة وخطيرة.

سوف يحفز همتنا إلى مثل هذا التوجه مؤازرة أهلينا وإخواننا لنا؛ ولذا فينبغي ألا نمل من تذكير إخواننا بطاقاتهم وإمكاناتهم، وما يمكن أن

يفعلوه. وإذا التقطنا بادرة من أحدهم لعمل شيء، فينبغي أن نذكِّره بها، ونتابع إنجازه فيها. وللأسرة والمدرسين الأثر الأكبر في هذا؛ والتاريخ كالواقع مليء بأخبار الإنجازات الكبرى التي دفعت إليها كلمة من مربٍّ أو والد. وقد سنّ لنا ذلك النبي ﷺ في بيان خصائص بعض أصحابه، وثنائه عليها، وكأنه بذلك يقول: رعاية هذه الخصيصة هو ما يمكن أن يرفعك أكثر فأكثر، ويدفع بك إلى المقدمة. بل إن الأمر تجاوز ذلك في بعض الأحيان إلى طلب أمر بعينه من بعض أصحابه؛ فقد أخرج الشيخان أن النبي ﷺ قال عن عبد الله بن عمر بن الخطاب: «نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل». قال سالم ابنه: «فكان أبي بعد ذلك لا ينام من الليل إلا قليلاً»!.

إننا نطمح إلى أن تتكون في المستقبل روابط تجمع بين أصحاب المشروعات الخاصة المتشابهة، من أجل تكوين هيكل من المعرفة والخبرة، يستفيدون منه، ومن أجل إيجاد أطر فنية متخصصة، تتيح لهم التعاون في إنجاز مشروعاتهم؛ وقد سبقنا الغرب إلى هذا في جملة ما سبقنا إليه. ولله الأمر من قبل ومن بعد.

تجديد الثقافة

ع

و

الم

تجديد الثقافة

تدل مادة (ثقف) في اللغة على تجاوز ما هو طبيعي ومعتاد إلى ما هو أكثر استقامة وتفوقاً؛ فقد قالت العرب: ثَقِف الشيء ثقفاً: حَذَقه. وثَقُف الرجل ثقافة: صار حاذقاً خفيفاً. وقالوا: غلام ثَقِف: ذو فطنة وذكاء. وقالوا ثقِف الشيءَ إذا كان سريع التعلم له. ويقولون: ثقَّف الشيءَ: أقام المعوجَّ منه وسوّاه. وحين نقول اليوم: إن فلاناً مثقَّف، نقصد أنه حاز من العلوم والمعارف ما جعله يبدو متفوقاً على الأشخاص العاديين، وما صقل ملكاته حتى جاوز السوية التي يكون عليها الأمي وشبهه.

لكننا هنا لا نريد الحديث عن هذا؛ فالمعارف بكل أشكالها وأنواعها، لا تمثل سوى جزء من ثقافة الشعوب؛ إذ إنَّ المدلول الحديث لكلمة (ثقافة) بات أوسع من ذلك بكثير. وقد استعرض بعض الباحثين أكثر من مئة وخمسين تعريفاً للثقافة والمفاهيم المرتبطة بها. ومعظم تلك التعريفات يقترب مما ذكره (تايلور) في كتابه (الثقافة البدائية) الذي نشره عام ١٨٧١ حيث قال عن الثقافة: «إنها ذلك الكل المركَّب من المعارف والعقائد والفنون والأخلاق والقوانين والأعراف، وكل ما اكتسبه الإنسان باعتباره عضواً في مجتمع ما». وعلى هذا فإن الثقافة تشمل:

١ ـ منظومات التفكير التي يستخدمها الناس في التعرف على أنفسهم، وعلى العالم من حولهم، والتي يوظفونها في إنتاج المعرفة وتنميتها.

٢ ـ ما يستخدمونه من معايير في الحكم على الأفعال والأشياء المختلفة، مثل العقائد والقيم والأخلاق والأحاسيس الجمالية.

٣ ـ طرق التعبير والصور والرموز التي يفصح من خلالها الناس عن الأفكار والمشاعر والقيم...

٣ ـ المعارف والمهارات والوسائط التقنية التي يتعامل الناس من خلالها مع البيئة المحيطة.

ويمكن القول بعد هذا إنّ الثقافة بمعناها الواسع، تشمل جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه أو فئة اجتماعية بعينها، مثل نظم القيم والتقاليد والعادات، ومثل الحقوق الأساسية، إلى جانب الفنون والآداب وطرائق العيش.

الملكات والمواهب والمبادئ العقلية الفطرية تسمى العقل الأول. أما ما يكتسبه الإنسان من علوم ومهارات، فهو العقل الثاني، وهو مظهر من مظاهر التثقف. وهذا العقل هو المشار إليه بقوله ـ سبحانه ـ: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ﴾[1]. وكل كلمة (عقل) وردت في القرآن الكريم في سياق ذم الله ـ تعالى ـ للكفار فالمراد بها أيضاً العقل الثاني، كما في قوله ـ سبحانه ـ: ﴿۞ إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٢٢﴾﴾[2].

التفاوت بين عقلانية شعب وشعب، لا يكون في المبادئ والملكات العقلية، فهي موزَّعة على التساوي بين الأمم والشعوب، وإنما يكون في العقل الثاني، أي في بعض تجسيدات الثقافة. ونستفيد من كل ما سبق أن الثقافة ضرورة اجتماعية، إذ يستحيل تعايش الناس في أي مجتمع من غير ثقافة، لكن ليس كل الثقافات تكون في وضعية تمكن أصحابها من التمدن والارتقاء في معارج الحضارة، وهذا هو بالضبط ما يمنح المشروعية لما نسميه بـ(التطوير الثقافي) و(النقد الثقافي).

(١) سورة العنكبوت: الآية ٤٣. (٢) سورة الأنفال: الآية ٢٢.

ملاحظات حول طبيعة الثقافة وارتباطاتها:

١ ـ انطلاقاً من شمول المفهوم لكلمة (ثقافة) يمكن القول: إن ثقافة أية أمة، هي ذاتها، فلا ذات اعتبارية ومعنوية من غير ثقافة؛ إذ إنها توفر ما نحتاجه من وسائط لوعي أنفسنا ووعي تاريخنا وواقعنا ومحيطنا العالمي، كما توفر كذلك كل ما يحتاجه التلاؤم الاجتماعي من عقائد وأفكار ورموز وتقاليد؛ حيث إنها هي التي تحوّل الوعي الذاتي لكل منا إلى وعي جماعي، وتشرط كثيراً من عمل ذلك الوعي. وإذا أردت أن تعرف جوهرية الثقافة في حياة إنسان، فانظر إلى وضعية إنسان مصاب بالفقد الكلي للذاكرة، حيث إنك ستجد إنساناً مجرداً من كل المقومات التي تجعل منه إنساناً اجتماعياً، وتجد أن قابليته لأي نموّ أو إصلاح لا تزيد على الصفر بشيء!

كلما كانت الثقافة ـ باعتبارها أدوات في يد الوعي ـ أصيلة ومنسجمة وفعالة كانت الأمة التي تحملها وتحيا بها ومن خلالها قادرة على التماسك والتواصل والإبداع. وهذا كله يتم في الحقيقة بصورة غير مرئية، لكن لا نعدم أن نجد في كل ثقافة بعض المحاور التي تستقطب حولها بعض المفاهيم والأفكار والرموز والتقاليد التي يتشكل منها جسم الثقافة وروحها. وتلك المحاور ذات ارتباط مباشر بلحظة الانطلاق والتكوين الذي جعل منها ثقافة خاصة. فعلى حين يشكل المحور الأخلاقي الركيزة الأهم في ثقافتنا، فإن ثقافات الحضارة الغربية تتمحور حول ركائز عقلية وتقنية في المقام الأول. ولا يعني هذا انعدام القيم الروحية لديهم، أو هامشية المحور العقلي لدينا، وإنما المراد أن نوضح أن الركائز الثقافية، لا تحتل أهمية واحدة لدى الأمم، كما أن تلك الأهمية قد تتعرض لنوع من المد والجزر، بحسب الأحوال التي تمر بها الأمة.

٢ ـ ذكرنا أن الثقافة مكونة من عدد من الأنساق والبنيات المختلفة، ويمكن القول: إن كل مكون من مكونات الثقافة، يتمتع بمنطقية ومعقولية خاصة؛ ولذا فإننا، قد نلغي ثقافة من الثقافات متقدمة في أحد أنساقها،

متخلفة أو متحجرة في نسق آخر، وذلك يعود على نحو جوهري إلى أن البنيات الثقافية لا تدخل النسيج الثقافي في حقبة واحدة، ولا تخضع في ذلك لشروط وظروف واحدة. وعلى سبيل المثال فإن العرب في الجزيرة كانوا في الجاهلية، يتمتعون بمواهب وقدرات بيانية رائعة، وكان الإبداع الشعري، يمثل أحد معالم تميزهم، لكن على صعيد السياسة ومعاييرها وآدابها، كانوا يمثلون منتهى التخلف والتفكك. وعلى الصعيد الخلقي كان أكثرهم، يجمع بين الكرم والشجاعة والمروءة وحفظ الذمم، وبين التمييز بين الذكر والأنثى الذي بلغ ذروته في وأد البنات عند بعض القبائل.

ونشاهد اليوم شعوباً، تجمع بين أنساق فكرية وتقنية متقدمة وأنساق عقدية متخلفة، كما هو الشأن لدى الصين واليابان. ولا يعني هذا أن العزلة بين البنى الثقافية تامة، فهذا غير وارد، لكن يعني أن الطبيعة المعقدة للنسيج الثقافي، تسمح بذلك التعايش حقباً عديدةً. وهذا التباين بين هذه الأنساق، يشكل مصدراً للصراع داخل الثقافة، وذلك الصراع، هو مصدر تجديدها، وباعثها الأكبر على الإبداع الراقي.

وما قدمناه يدل على أن ثقافتنا ـ كثقافة غيرنا ـ تظل قابلة لنوع من التطوير؛ إذا كان بعض جوانبها مشرقاً، فهذا لا يعني إعطاء براءة بالعافية للجوانب الأخرى، للاعتبارات التي ذكرناها. ومن وجه آخر، فإنه لا ينبغي لأية أمة ـ مهما بلغ انحدارها ـ أن تدمر بنى ثقافتها الخاصة لتفتح الطريق أمام إحلال ثقافة أخرى محلها؛ كما يدعو إلى ذلك بعض المفتونين بالثقافة الغربية.

فالتجديد الثقافي ـ والذي هو تجديد للوعي ـ يجب أن يخضع في حالة التشذيب وفي حالة الاقتراض والاقتباس لمعايير محددة، أهمها تناغم ما نريد اقتباسه مع بقية أنساق ثقافتنا، وأهليته في خدمة المحاور الأساسية لهذه الثقافة.

٣ ـ مع أن الثقافة هي النافذة التي يطل منها الوعي على القضايا

الروحية والعلمية والتنموية... إلا أن ذلك لا يجعل منها بنية جامدة متكلسة؛ فنحن إذ نتحدث عن الثقافة الإسلامية ـ مثلاً ـ لا نقصد أنها تتمتع بثبوتية مطلقة، تجعل توصيفنا لها صالحاً إلى ما لانهاية. لا ريب أن في كل ثقافة ثوابت ومرتكزات وأسساً، تمنح الثقافة مشخصاتها الأساسية، وتقاوم الكثير من عاديات التغيير، لكن التاريخ يفيدنا أنه ما من نسق أو نظام ثقافي يملك ملجأ آمناً من التغير والتطور. والعامل الجوهري في ذلك هو انفتاح (الثقافة) على (الواقع)، حيث تمثل تطوراته وترميزاته المتجددة ساحة لتبادل التأثير والتأثر بين الأنساق والبنى الثقافية المختلفة. والأمثلة على هذا كثيرة، وعلى سبيل التوضيح فإن ما مارسته الكنيسة من تسلط على شعوب أوربا أوجد واقعاً كارهاً للتديُّن عامّة. وهذا ساهم في تدمير الإطار المرجعي للأخلاق في الغرب؛ مما جعل تطورها سهلاً. وهذا من جهته أثّر في النسق الاجتماعي؛ فتحلل الأسرة وشيوع الزنا والشذوذ الجنسي، كان بسبب اضمحلال تأثير المسيحية في الحياة اليومية لدى الغرب.

دخول المرأة سلك الوظيفة، أثّر في العلاقات الاجتماعية، حيث صارت المرأة تشارك في الإنفاق على الأسرة؛ مما أثر في علاقتها مع زوجها، وأعطى للقوامة معنى جديداً. فإذا كان الرجل عاطلاً عن العمل وكانت المرأة هي التي تنفق على البيت، فإن العلاقة بينهما ستأخذ وضعاً مغايراً تماماً وهكذا...

الذي نريد توضيحه من وراء هذا الكلام أن علينا أن نراقب تطور ثقافتنا؛ ولا سيما في ظل الاتصال العالمي الذي فاق كل تصور. ولا ينبغي أن يخدعنا في هذا الشأن أن عقيدة التوحيد التي يحملها المسلم بين جوانحه، ستضمن لثقافتنا حصانة من الانحراف والانجراف في التيار المادي العاتي الذي نعيشه اليوم؛ فالمدلولات العقدية والقيمية، قد يتم تجاوزها وتأويلها دون انتباه الوعي لذلك؛ كما أن المنتجات التقنية، أوجدت ظروفاً جديدة، بدلت في السلّم القيمي لدى كثير من الناس، فارتفع شأن بعض

الأشياء، وهوى بعضها، كما أنها ولّدت منطقية جديدة مرتكزة على المنفعة والمتعة والخلود إلى الراحة.

وهذا كله يدفع بالثقافة في اتجاهات جديدة، كثيراً ما تكون غير صحيحة ولا صحية. إن سنة الابتلاء، تلقي علينا مسؤولية إيقاظ الوعي، وتنبيهه للتحولات الكبرى التي بدأت تغير ملامح كثير من الثقافات؛ وتوفير الظروف التي تساعد ثقافتنا على الصمود والنمو.

٤ ـ إن العالم الثقافي عالم متحرك متفاعل، تشتبك، وتصطرع فيه المنظومات المعرفية والتقنية مع المنظومات المعيارية، مع العادات والتقاليد... وهذا الاشتباك نابع من طبيعة الحياة الإنسانية ذات الجوانب والمطالب المتنوعة. هذا الصراع بين مجموعة الأنساق المكونة للثقافة، ضروري لتوازنها؛ لأن انتهاءه، لا يكون في الحقيقة إلا بتغلب أحد هذه الأنساق، وإفقار الأنساق الأخرى. دعنا نتصور مجتمعاً يعطي للعادات كل اهتمامه، ويخضع لها خضوعاً تاماً، بقطع النظر عن موقع تلك العادات في المنظور الشرعي، أو بقطع النظر عن أثرها في الاقتصاد أو في التحرر السياسي، على نحو ما نجده عند بعض الشعوب من إكرام الضيف على نحو لا يدع لأهل البيت أي شيء يقتانون به بعد رحيله. ونحو ما نجده لدى بعض القبائل من إعطاء صوتها في الانتخابات للوجيه من أبنائها، بقطع النظر عن كفاءته السياسية، وقدرته على التحرك من خلال الوظيفة التي نالها. وتصور معي شعباً ينظر إلى مسائل المهن والحرف والتوجهات التقنية نظرة ازدراء وإعراض مع شدة حاجته إليها في استقامة حياته العامة وتكاملها، ماذا ستكون حاله؟

لا ريب آنذاك أن أعداداً ضخمة من الناس، ستجد نفسها خارج سوق العمل، بسبب عدم التمكن من استثمار الجهد والوقت في قطاع رئيسي من القطاعات الإنتاجية المهمة.

بعض المفكرين العرب خفضوا الثقافة كلها إلى نسق من أنساقها،

وهو النسق المعرفي، وشطبوا النسق الروحي والعاطفي، بل النسق الأخلاقي أيضاً؛ وكأن الأفكار والمعطيات العلمية والبحثية، هي التي تسيّر الوجود؛ وهذا خطأ فادح؛ فالبشر كائنات عاطفية في المقام الأول، وكثير من مشروعاتنا المصيرية لا يقوم على أساس عقلاني، فاختيار شريكة الحياة ـ كما اختيار الأصدقاء ـ كثيراً ما يقوم على أساس عاطفي، وأحياناً مصلحي. وكانت النتيجة لذلك أن عالم أولئك المفكرين والباحثين ظل مفعماً بمشاعر الوحشة والمرارة والجفاء.

بعض الجماعات الإسلامية التي تهتم بالمسائل الروحية، استثمرت كل إمكاناتها في تصفية النفوس، وإنعاش الجانب العاطفي، وأهملت الجانب الفكري، كما أهملت الجانب المعياري، فمعرفة أبنائها بالواقع وعقابيله، والمستقبل ومتطلباته ضئيلة جداً. ولا يشبهها في ذلك سوى معرفتهم بالأحكام الشرعية ومسائل الحلال والحرام. وقد حصدت تلك الجماعات ثمار ذلك الخلل في هيئة عزلة عن الواقع، وانحراف عن الجادة في قضايا كثيرة، بالإضافة إلى انطفاء الفاعلية الحضارية لدى كثير من أبنائها.

ومن الملاحظ اليوم أن المفتونين بالحضارة الغربية، لا يهتمون بصحة الأفكار، ولا بمدى انسجامها مع الأفكار والقيم الإسلامية التي تشكل صلب ثقافتنا ـ بمقدار اهتمامهم بفاعلية تلك الأفكار، وتأثيرها في تحسين الإنتاجية، مع أن الفكرة أو القيمة التي لا تجد لها أساساً في البنى العميقة للثقافة قد تتحول فاعليتها من وسيلة بناء إلى وسيلة هدم، كما هو الشأن في النشاط الربوي ـ مثلاً ـ فهو قد يوفر ـ حسب الظاهر ـ فرصاً استثمارية، ويسهل عمليات التنمية الاقتصادية، لكنه من وجهة نظر نسقنا المعياري، يهدم في معتقد المسلم وفي أخلاقه.

يقف في الجهة المقابلة لهذا كثير من طلاب العلم الشرعي، فهم يبحثون دائماً في صحة الأفكار دون النظر إلى توظيفها وتفعيلها في خدمة الحياة المسلمة.

وهناك أعداد ضخمة من البحوث التي تحاول اكتشاف المنهج الرباني، أو حكم الله - تعالى - في شؤون الحياة، لكن ليس هناك سوى القليل من الدراسات التي تبحث في اكتشاف سبل توظيف ذلك المنهج، وجعله يهيمن على الحياة.

من خلال هذه الشروحات نصل إلى بعض النتائج الحاسمة في هذه المسألة:

أ - الصراع بين أنساق الثقافة المختلفة، يشكل ظاهرة صحية، فهو دليل على أن الثقافة تحيا بكل مكوناتها وخصائصها؛ والأجزاء الثقافية التي لا تتبادل التأثير مع الأنساق الأخرى، هي أنساق ميتة أو مهمشة.

ب - ليست هناك نقطة معينة يبلغ عندها التوازن الثقافي كماله، وليست هناك أي وسيلة لتحقيق ذلك؛ ولذا فإن المتوقع دائماً أن نعطي نسقاً ثقافياً أكثر من استحقاقه، كما أن من المألوف أن يذبل مكوِّن ثقافي على الرغم من حاجتنا إلى تفعيله وتنشيطه.

جـ - مهمتنا في هذه المسألة تتلخص في إبقاء التفاعل بين الأنساق الثقافية حياً ونشطاً، وأن نراقب ذلك التفاعل، ونحاول تصحيح ما يحدث فيه من جنف واختلال. ووسيلتنا إلى ذلك النقد والتحليل، واعتماد الأصالة والفاعلية، باعتبارهما نقطتي توازن أساسيتين في البناء الثقافي.

د - من خلال فقه الواقع وفقه الحاجات الزمنية للانطلاق الحضاري، قد نفعِّل بعض الأنساق الثقافية، ونمنحها أهمية خاصة إلى أن يحدث ما نبتغيه، ثم نعود إلى التماس توازن جديد. وعلى سبيل المثال فحين يسود في الأمة الانغلاق والتقليد والخوف من الجديد، فإننا نصير آنذاك إلى تشجيع قيم الاجتهاد والجدل والانفتاح والحرية والمخاطرة... فإذا أحسسنا أنه قد ولج في باب الاجتهاد من ليس من أهله مستسهلين ذلك، صرنا إلى التشدد في شروط الاجتهاد، وأكدنا على التصاقٍ أشد بالنصوص، والخوف من القول على الله - تعالى - بغير علم...

تحديات في وجه الثقافة:

١ ـ تخشب الثقافة:

الثقافة هي السلاح، وهي العتاد الذي يستخدمه الوعي في مواجهة تغيرات الواقع ومتطلبات الحياة المتجددة. وعلى الوعي كي يستطيع تجاوز الثقافة أن يترك مسافةً ما بينه وبين الأنساق الثقافية. وهذه المسافة نفسها هي التي تجعل الثقافة أداة في خدمة الوعي. الثقافة من جهتها تميل إلى أن تجعل من نفسها بنية مستقلة عن الواقع حتى تتمكن من التعامل معه باعتباره أحداثاً ومعطيات ومتطلبات متجددة. وهي كي تتمكن من تشكيل ذاتيتها الخاصة، تميل إلى التمظهر في أنماط وقوالب جاهزة.

التحدي الذي يواجه كل ثقافة، يكمن في محافظتها على توازنها الذاتي مع تلبيتها لمطلبي الثبات والتغير؛ إذ إنّ عليها كي تستوعب المعطيات الجديدة أن تبدو وكأنها مقولات ومواضعات نهائية يُعتمد عليها، ويوثق بها.

كما أن عليها كي تطور ذاتها، وتحول بينها وبين أن يصيبها التقادم، وبالتالي العجز عن فهم الواقع أن تبدو قادرة على التخلي عن بعض ما كانت تعده في يوم من الأيام شيئاً لا يمكن التخلي عنه.

هذا التوازن هو داء الثقافة وترياقها، وهو مكمن قوتها وضعفها في آن واحد. هذا كله يعني أن العلاقة بين الأنساق الثقافية، والعلاقة بين الثقافة والوعي، وبينها وبين الواقع، هي علاقة تفاعلية؛ وعلى مقدار تمكننا من إبقاء هذا التفاعل نشطاً ومؤطراً بثوابت عقدية راسخة؛ نحول بين الثقافة والتخشب الذاتي، كما نحول بين الواقع وتطوره بعيداً عن مطالب الثقافة.

في ظل ما نشاهده من تطورات متسارعة تجد الثقافة نفسها عاجزة عن ترميز الجديد واستيعابه في أنساقها الخاصة، وهذا ما يولد لديها نوعاً من (الحرون)، ويدفعها إلى أن تنكمش على ذاتها، وهذا هو بالضبط ما يؤسس للجمود الثقافي، والذي يعني أول ما يعني تحويل الواقع إلى أداة تهدم في الثقافة، وتقصيها عن ممارسة وظائفها الحيوية.

الأمثلة على الجمود الثقافي أكثر من أن تحصى، وليس عليك سوى

أن تعيش أياماً في بلد متخلف حتى تختنق من مفرزات انفصال الثقافة عن الواقع؛ وعلى سبيل المثال فإن كثيراً من العرب في (موريتانيا) يتضورون جوعاً، ولا يقدمون على أكل السمك؛ لأن أكله من شأن العبيد، وليس من شأن الأحرار. وهكذا تتعرض شرائح من مجتمع كبير إلى سوء التغذية من أجل مسألة رمزية، ليس لها أي ارتكاز في المعايير الإسلامية، ولا هي مقبولة في معايير زمان يعطي المتطلبات الصحية اعتباراً متقدماً.

في بلدان عديدة لم تتغير عادات الضيافة، حيث إنّ على صاحب البيت أن يستقبل أقرباءه الوافدين من بلدة ثانية، ويجلس معهم ما طاب لهم المقام. أما ما عليه من التزامات تجاه وظيفته أو جامعته أو لقمة عيشه، فإن عليه أن يتجاوزه، ويتدبر أمره فيه إذا ما أراد الحفاظ على سمعته؛ فكثير من الناس لدينا غير قادر على استيعاب التنظيمات الجديدة للعمل، والتكيف معها، وما زال يظن أن الأمر ما زال على ما كان عليه من قبل؛ ما لا يُنجز اليوم يمكن أن يُنجز غداً!.

إن ترك الشريعة السمحة كثيراً من المسائل في دائرة المباح والسكوت عنه، لا ينبغي أن يشجعنا على جعله أسيراً لأعراف ومواضعات اجتماعية ضارة ومكلفة، فيتحول التيسير الذي أرادته الشريعة إلى أثقال مرهقة، تعمل على القعود بالمجتمع عن أداء واجباته التنموية المختلفة؛ على حين أن مراد الشريعة من وراء وجود الفراغ القانوني إتاحة الفرصة للتنوع الثقافي، وإطلاق المبادرات الفردية، وتسهيل الحركة، وتوسيع مجال الاختيار والإبداع.

٢ ـ البعد عن النماذج الأساسية:

ثقافتنا الإسلامية مع أن لها امتدادات في مرحلة ما قبل الإسلام، واقتباسات من ثقافات عديدة، إلا أنها تظل ذات نفس أولية مستمدة من نماذج راسخة، شكلت انطلاقتها الأولى، وبات عليها أن تتمسك بها إذا ما أرادت أن تبقي على رمزيتها وفعاليتها؛ فالمسلم غير مستعد للتفاعل مع ثقافة تحمل اسم الإسلام، وتتخلى عن أمور مهمة من مضامينه.

النماذج الأساسية في ثقافتنا تتجلى في عدد من المبادئ والقيم، منها الإيمان، والعمل للآخرة، والزهد في الدنيا، والاهتمام بشؤون الروح، ونشر الدعوة، والعدل، والأخوة الإسلامية، واستثمار الطاقات الكامنة، وإعمار الأرض، وما شابه ذلك. ومن حق ما هو أساسي ألا تبتعد التجديدات الثقافية عنه، بل المطلوب دائماً أن تخدمه وترسخه.

وحين تطرأ أوضاع صعبة، تبعد الناس عنه، فينبغي أن ينتبه الوعي لذلك، وأن يُعد ذلك في جملة ما يرتكب للضرورة. والضرورات تقدر دائماً بقدرها. ويكون الكفاح آنذاك مركزاً على تجاوز تلك الضرورة من أجل العودة إلى الأوضاع الطبيعية.

هذه هي الحالة المثالية، وهي لا تستمر إلا إذا كان الوعي في أحسن أحواله، وكان الناس يملكون من الطاقة الروحية ما يكفي للالتزام بما يشير به الوعي. وهذا يعني ببساطة إيقاف حالة التدهور الثقافي أو تبطئتها إلى أقصى الحدود. لكن واقع الحال غير هذا؛ إذ إن الناس كلما تطاول بهم الزمان، وكلما حققوا نجاحاً عمرانياً، وهت عرى اتصالهم بالأسس التي قامت عليها ثقافتهم وحضارتهم. وهذا ما استفهم عنه موسى عليه السلام بعد عودته من الطور حين رأى قومه قد ضلوا: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا ۚ أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ ٱلْعَهْدُ أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُم مَّوْعِدِى﴾[1]. وهذا ما حذر الله ـ تعالى ـ منه المؤمنين حين قال: ﴿۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿١٦﴾﴾[2].

ويبدو أن قيام المسلمين بأمر الله ـ وهو ما يتوفر في مرحلة الانطلاق ـ يؤهلهم للظفر بأعدائهم، وإغداق الخيرات عليهم، وهذا ما ذكره القرآن الكريم أيضاً: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا ﴿١٦﴾﴾[3]. وكذلك

(١) سورة طه: الآية ٨٦.
(٢) سورة الحديد: الآية ١٦.
(٣) سورة الجن: الآية ١٦.

قــــولـــــه: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾[1]. هذا الخير الناتج عن التمسك بالأصول والأسس، يُدخل الأمة في مرحلة ابتلاء جديد، يتمثل في تدفق النعم واتساع العمران، وتعدد الخيرات، وهذا كله يولّد لدى الناس عقلية (المحافظة على المكاسب) حيث يذوق الناس طعم الدنيا، كما أنه يوسع مدى استخدام (العقل)، والذي وإن كان المراد منه في الأصل بسط سلطان النص إلى حوادث وقضايا جديدة، إلا أن الحقيقة أن عملية الاجتهاد نفسها، يصاحبها عملية تأويل لبعض النصوص، وهذا التأويل عينه هو الذي يسمح بالبعد عن استشفاف روح النص ومراميه العامة، ويدفع باتجاه تمكين الأهواء والنماذج والرؤى الخاصة من أداء دور ما في صياغة أسلوب جديد للحياة، لا يكون فيه الفوز في الآخرة أولوية مطلقة، وإنما يصبح أحد الأولويات. وبعد مرحلة أخرى قد يصبح أحد المرغوبات، وخارج دائرة الاهتمامات القصوى.

وهذا يعني أن كل المبادئ والأصول التي تؤسس له، يصيبها نوع من التهميش حيث تخمد أحاسيس القداسة نحوها؛ وتنزاح عن مركزها الأصلي، لتملأه اعتبارات جديدة أكثر دنيوية، وألصق بالغرائز والشهوات والمصالح...

ويمكن القول: إن هذا هو ما يحدث لأمة الإسلام بالتحديد اليوم، حيث تجد أن معظم المناهج الدراسية في أكثر البلدان الإسلامية مصممة لتربية إنسان ناضج في شؤون الدنيا، وتساعده على نيل شهادة، تحمله إلى وظيفة، تكون مصدراً للرزق والنفوذ، أما الفلاح الأخروي والذي هو الأهم فإن المناهج والبرامج الإعلامية، لا تعطيه من الاهتمام والجهد إلا جزءاً يسيراً مما يستحقه!

(تجديد الوعي) الذي عقدنا له هذا الكتاب هو تجديد للثقافة باعتبارِ

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٩٦.

ما. ومن أهم ما يلتبس به التجديد إثارة الاهتمام بما تم نسيانه من الأصول، وإعادة المكونات الثقافية المختلفة إلى فلكها الخاص الذي ينبغي أن تكون فيه، إلى جانب إيجاد حلول للمشكلات المنهجية والمعيشية التي دفعت إلى جفاء تلك الأصول والنماذج الأساسية، وإخراجها من دوائر التخطيط والتنمية والتربية... وهذا كله يحتاج إلى العثور على منهج ملائم لهذا النوع من المعالجة، كما يحتاج قبل ذلك إلى الإحساس بالتأزمات التي دخلت فيها ثقافتنا نتيجة إضعاف محاورها الأساسية. ويحتاج بعد هذا وذاك إلى الأطر التي توجه، وتفعّل الطاقات الخيرة والمستعدة للعمل في هذا الاتجاه.

٣ ـ ضعف الثقة بالثقافة:

إن الوعي يثبت في كثير من الأحيان تمتعه ببنية ذاتية منفصلة عن الثقافة؛ وذلك حين يقوّم الثقافة، ويبدي القدرة على نقدها وتطويرها. وقد ذكرنا من قبل أن الثقافة للناس أشبه بالسلاح للمقاتل الذي يمنح لصاحبه معنى من القوة والمنعة، لا يجده في غيره، لكن هذا المعنى يظل منوطاً بنوعية السلاح وقدرته على توفير الأمن والغلبة لصاحبه، وهكذا الثقافة، يعتز بها أهلها، ويدافعون عنها ما داموا يشعرون بالوظائف الإيجابية التي تقوم بها، وتؤديها في حياتهم. ولا تستطيع أية ثقافة ـ مهما كانت ركائزها مقدسة أو عريقة ـ أن تنال شهادة أبدية بجاذبيتها أو تفوقها، أو قيادتها لمسيرة الحضارة؛ فالناس في هذه المسألة عمليون إلى أبعد الحدود.

في معترك الصراع العالمي تسعى جميع الأمم التي ما زال لديها بقية من طاقة وطموح إلى أن تنتزع لها مكاناً بين الأمم، بل أن تحقق نوعاً من الغلبة على غيرها، ووسيلتها إلى ذلك هي الثقافة بوصفها المنظومة التي يستقي منها الوعي رؤاه وفروضه وطروحاته على دروب النصر والتطوير والنقد الغيري والذاتي. وإذا شعر الناس بانحطاط مركزهم الحضاري بين الأمم فإن من الصعب إقناعهم بإخلاء طرف ثقافتهم من المسؤولية عن

ذلك. وحين يستمر بذل المحاولات لتحسين الوضعية الحضارية دون تحقيق نتائج ذات قيمة، فإن الناس يبدؤون في توجيه النقد إلى ثقافتهم بوصفها السلاح (المنسّق) الذى مضى زمانه، وفقد كفاءته. والتواصل الإعلامي العالمي المتنامي اليوم، يُظهر للناس على نحو متزايد المركز الحقيقي الذي يحتلونه بين الأمم؛ مما يجعل مجال المناورة في مغالطة النفس أو ستر المعائب محدوداً للغاية.

الحرب الأهلية الدائرة في الصومال وأفغانستان ـ مثلاً ـ دمّرت ثقة الناس هناك بثقافتهم المحلية؛ إذ ما معنى أن تكون عاجزاً عن إيجاد صيغة للاتفاق والتعايش الوطني، بل ما معنى أن تكف عن الاستجابة ـ لكل محاولات الصلح ورأب الصدع؟! إن المعنى الذي يولّده ذلك هو الشعور بدونية الثقافة، وحاجتها إلى التطوير والتغيير.

المسلم الذي يجد بلاده متخلفة تقنياً دون وجود أية بارقة أمل لسد الفجوة بينها وبين البلدان المتقدمة، سوف يسحب ثقته من ثقافته، ويتحول إلى شحاذ ثقافي، يستجدي على أبواب الآخرين الأفكار والمفاهيم والنظم التي تملأ الفراغ الذي خلفته ثقافته المنهارة. وهو يغطي ما يفعله بغطاء من ادعاء الحرص على التحديث والنهوض، وادعاء كونية الحضارة الحديثة، ومشاركة جميع الثقافات في تشييدها؛ لكن الناس يشعرون أن واقعهم الحضاري ـ مهما كان شأنه ـ آخذ في التطور والتبدل خارج مدلول ثقافتهم ورموزها ومعاييرها، وهذا بعينه هو مرض الثقافة واعتلالها؛ مما يعني في النهاية اليأس من الشفاء، والبحث عن بديل يؤسسون عليه جهدهم الحضاري، ويستمدون منه رؤى المستقبل.

حين تعتل الثقافة، تفقد انسجامها الداخلي، وتتحول كل منظومة فيها إلى أداة لهدم المنظومات الأخرى؛ فالعلم آنذاك، لا يعزز الأخلاق بل يهدمها، والتقدم الاقتصادي، لا يحقق العدل والمساواة، بل يُقصيهما، والتلاحم الأهلي، لا يغدو مصدراً للشعور بالأمان، بل يتحول إلى عبء

يثقل كاهل أصحابه وهكذا... ومهما ارتفعت الأصوات التي توضح قيمة الثقافة المحلية، وتنادي بضرورة المحافظة عن الموروث الثقافي، والتي تنفر من الاستسلام للثقافة الأجنبية الغازية، فإن الناس سيمضون في طريقهم إلى تقديس الثقافات المتفوقة واحتقار ثقافتهم الخاصة؛ إذ إنّ روح عصرنا تمجد القوة ـ بأوسع معانيها ـ وتنجذب إلى التفوق على مقدار ما تستهين بالثقافات التي تحاول أن تستمد مشروعيتها من غير هذا الباب.

ليس أمامنا من طريق لاستعادة الثقة بثقافتنا، والكف عن الاستجداء الثقافي سوى التوصل إلى طريقة ننهي به التناقضات الداخلية في ثقافتنا الحاضرة، ونخلصها من الشوائب التي أقعدتها عن أداء وظيفتها في الريادة الحضارية. ولن يكون ذلك كافياً ما لم تتحسن سيطرتنا على البيئة التي نعيش فيها من خلال الارتقاء بنوعية الحياة لمعظم أبناء الأمة.

٤ ـ انعزال الثقافة العليا:

للثقافة في كل مجتمع مستويان: مستوى شعبي أهلي محلي، ومستوى صفوي نخبوي.

الثقافة الشعبية يتشربها الناس من البيئة المحيطة دون وعي منهم، ودون وعي بغثّها من سمينها غالباً.

ووظيفتها: تسهيل التعامل بين الناس، وتوفير رمزيات للكفاءة الاجتماعية، وتوفير كل ما من شأنه ترسيخ التضامن الأهلي، وإشاعة أحاسيس الدفء والأمان والارتباط بالتاريخ والوطن والمصالح الوطنية...

أما الثقافة العليا فإن تعلمها والتشبع بها يتم بطريقة اصطناعية، وفي بيئة خاصة ـ نوعاً ـ ومن مصادر خاصة... وطريقة التثقف بها قريبة من طريقة تعلم (اللغة الثانية)، فالمرء مهما بذل من جهد في تعلمها، تظل سيطرته عليها نسبية، وهكذا شأن تعامل المثقفين مع الثقافة العليا.

من الوظائف الأساسية للثقافة العليا أن تعرّف الأمة على مكامن قوتها، وأن تفتح لها آفاق النمو والتطور، وأن تسلط أشعة النقد على

أزماتها ومشكلاتها، بالإضافة إلى الارتقاء بالثقافة الشعبية، من خلال تنقيتها من مركوم العادات والتقاليد السيئة، وجعلها أكثر وعياً بذاتها. وهي إلى جانب ذلك تعد أداة الاتصال بين الأمم؛ فالشعوب لا تتواصل عبر ثقافاتها الشعبية، وإنما عبر ثقافاتها العليا، ولذا فإنها أكثر تغيراً، وأسرع تجدداً من الثقافة الشعبية. وهي لهذا السبب نفسه تتيح لأصحابها أن يصابوا بالانبهار بالثقافات والحضارات الأخرى، ولذا فإن الشعور بالتأزم من نصيبهم تقريباً؛ على حين تدغدغ مشاعر أصحاب الثقافة الشعبية الأحلام المريحة، وينعمون بالتكيف مع ما هو سائد.

على مدار التاريخ كنا نعاني من عزلة الثقافة العليا عن الثقافة الشعبية الأهلية، حتى بدا لنا أن ذلك هو الأمر الطبيعي الذي لا مهرب منه، حيث يشكل المثقفون جزراً متناثرة في خضم بحر من العامة الذين لا يملكون من الوعي بذاتهم وثقافتهم إلا القليل. والسواد الأعظم من الناس يسمون تارة بـ(الرعاع) وتارة بـ(الهمج) وتارة بـ(العامة).. وهكذا فإن عدم استطاعة المثقفين إعادة تشكيل عقول الشعب وترقية ثقافتهم كان له أوخم العواقب؛ إذ ما فائدة جيش من الأطباء، لا يجد مرضى يعالجهم، أو يثقون به؟ وحين يحدث ذلك، فإن الثقافة العليا تحرم من حقل نشاطها الأساسي، حيث تظل القضايا التي تسعى الصفوة إلى خدمتها وتجنيد الأمة لها مهمشة، كما يهمش سلاح لا يجد من يستخدمه. وقد أثبتت التجربة التاريخية أن كل قضية ـ مهما كانت عظيمة ـ لا يحمل مسؤوليتها السواد الأعظم من الناس، لا يتم إنجازها على نحو صحيح، وكل حمل يتم خارج رحم الأمة، هو كالحمل الكاذب.

أما الصفوة أنفسهم فإن عدم استطاعتهم مدَّ جسور التواصل الثقافي مع عامة الناس، قد جعل كثيراً من بحوثهم وكتاباتهم ومؤتمراتهم غير ذي معنى، فهي كصيحة في واد، وماذا يمكن أن يفعله قائد محنك إذا انفض عنه جنوده؟!

أما الثقافة الشعبية، فقد لحقها من ذلك أعظم الضرر، حيث إنها حرمت من مصدر تطويرها الأساسي، وهو الثقافة العليا، وصار العجز عن مسايرة المستجدات الحديثة أبرز سماتها، بالإضافة إلى عجزها عن تنقية نفسها من مرذول العادات والتقاليد والانحرافات الفكرية والعقدية التي يولّدها تتابع الأيام والليالي. والمخيال الشعبي إذ يواجه أحداث الوجود وتوترات الاجتماع الإنساني دون عتاد فكري أو معرفي يظل عاجزاً عن التعامل معها على نحو سوي.

أبناء الثقافة العليا يتشوفون ـ في الغالب ـ إلى حشد الناس لمشايعة آرائهم ووجهات نظرهم، كما أن أبناء الثقافة الشعبية، يتطلعون إلى الخروج من شرنقة ثقافتهم الفطرية البسيطة، إلا أن الذي كان يحول دون ذلك دائماً، هو فقد الأدوات التي يتم بها التلاقح بين الثقافتين على النحو المنجب المبدع، والجو الذي يساعد على ذلك. ولعلنا نرصد في هذا الإطار النقاط الآتية:

أ ـ لم يتوفر على مدار التاريخ الإسلامي من المدارس والمعاهد والمحاضن العلمية ما يكفي لتعليم جميع الناس وتثقيفهم؛ فعلى الرغم من أن كثيراً من الدول الإسلامية، تنفق اليوم نحواً من ربع ميزانيتها على الشؤون التربوية والتعليمية إلا أن نسبة الأمية ما زالت مرتفعة، حيث تصل في بعض الدول الإسلامية إلى ٦٠٪ وهي في أحسن أحوالها لا تقل عن ١٥٪ وهذا شأن الأمية الأبجدية. أما الأمية الثقافية والفكرية والمنهجية التي تشل القدرة على التفكير الموضوعي، والقبض على الواقع وتنظيم ردود الأفعال، فإنها ـ مع الأسف ـ هي القاعدة، وهي الظاهرة الطبيعية، وما سواها استثناء، لا يجرح القاعدة، لكنه يؤكدها.

ب ـ لم يبذل أهل العلوم والتخصصات المختلفة ما يكفي من الجهد لتيسير علومهم ومعارفهم، وتقديمها بأسلوب سهل، يمكّن معظم الناس من الوصول إليها، حتى إن ما اتبع في التأليف من شرح للمتون والتحشية

عليها، لم ييسر المعرفة بمقدار ما كان يثيره من الإشكالات، ويوجده من الإحالات العقلية والمماحكات اللفظية التي لا يهم أكثرها إلا أهل الاختصاص.

تبسيط العلوم، وتقريبها من المستويات الشعبية الدنيا، يعني توسيع قاعدة الفهم المشترك، وإيجاد أرضية معرفية فكرية، يتشكل عليها تيار وطني مدرك لطبيعة التحديات التي تواجه المجتمع، ومدرك لسبل الخلاص منها. وعدم وجود هذا التيار سبب رئيس في ديمومة بعض المشكلات لدينا قروناً من الزمان دون أن نعثر على حل لها!

جـ ـ ضعف الشهية للقراءة والاطلاع لدى أكثر الناس عامل آخر في مسألة الانفصام بين الثقافة العليا والثقافة الشعبية؛ وكما قال أحدهم: ما فائدة معرفة القراءة والكتابة لشخص لا يفتح كتاباً، ولا يمسك قلماً؟ إنها لا تزيد على فائدة سيف لم يغادر غمده في يوم من الأيام!

هناك إحصاءات ودراسات عديدة، تؤكد أن أمة الإسلام من أزهد الأمم اليوم في القراءة ومعاناة شؤون المعرفة؛ وحين تطرح المسألة للحوار، فإنك لا تسمع إلا الأعذار الواهية والحجج المتهافتة. إن دور النشر باتت تؤثر أن تطبع ألف نسخة أو ألفي نسخة من الكتاب الواحد، على الرغم من تزايد الناطقين بالعربية. وقد صار طبع كثير من الكتب يعد مغامرة، حيث يتضاءل الإقبال على الكتاب يوماً بعد يوم، كما أن الأزمة الاقتصادية المتجذرة في كثير من البلاد الإسلامية، . جعلت تزويد المكتبات العامة بالجديد مما ينشر ينكمش على نحو مطرد!

د ـ بعض الذين تلقوا تعليمهم في الغرب، وبعض ممن تأثر الأفكار الغربية أساء إساءة بالغة إلى ثقة الناس بالصفوة، حيث إنّ كثيراً منهم امتهن التشنيع على الثقافة الإسلامية، وضرب أصولها ومبادئها العليا؛ مما أجفل الوعي الشعبي منهم، وجعل الناس يضعون حولهم أكثر من إشارة استفهام.

وبما أن الغموض، هو سيد الموقف عندنا، فإنه قد جرى تعميم ذلك

على كثيرين لا علاقة لهم بذلك ـ وهكذا فقد صار يُنظر إلى كثير من المثقفين والمفكرين والمختصين على أنهم وكلاء مسوِّقون ومروِّجون للفكر الغربي، كما أن حساسيتهم للرموز الدينية والوطنية ضعيفة؛ مما يستدعي الحذر والتوجس.

هـ ـ لا تتوفر لدنيا في كثير من الأحيان الأجواء التي تساعد على التثاقف حيث إنّ ما هو متاح من ممارسة النقد الاجتماعي والتعبير، لا يكفي لوضع النقاط على الحروف في مسائل كثيرة، مما يدعو الكتاب وصانعي المعرفة إلى التلميح والتورية وتسمية الأشياء بغير أسمائها... وهذا أوجد الكثير من حالات سوء الفهم لدى الناس، كما حرم الثقافة العليا من (التغذية المرتدة) التي تعكس تفاعل الثقافة الشعبية معها، وموقفها من طروحاتها وقضاياها!

إذا ما أردنا أن نجنِّس المجتمع، ونصهر أبناءه في بوتقة ثقافية واحدة، فإن علينا أن نعالج هذه المشكلات معالجة جادة، وإلا فإنه لا يحق لنا أن نتوقع نمواً ثقافياً يكافئ التحديات والمشكلات التي تتكاثر بطريقة سرطانية، وتهدد مستقبل الأمة برمته!

تطوير الثقافة:

تظل الثقافات في حالة من التغير والتجدد المستمر، لكن ذلك قد ينصب على الشكل، وقد ينصب على المضمون، وقد يذهب بهما معاً؛ فالاحتفاء بالضيف، وبالنجاح والفوز مستمر في ثقافتنا، لكن شكله تغير. أما الاحتفاء بختان الطفل ـ مثلاً ـ فقد ذهب شكله ومضمونه في بيئات إسلامية عديدة... وليس لدينا قاعدة حاسمة تحكم ذلك، ولكن يبدو أن الشيء إذا كثر ضعف شعور الناس به، ودخل في جملة المألوفات المملولة ـ أحياناً ـ ولم يعد لإعطائه اهتماماً خاصاً معنى. وقل مثل ذلك في العادات والتقاليد المكلفة جداً؛ فإن الناس يحاولون التخفيف من غلوائها، فإن استعصى عليهم ذلك تخلصوا منها على نحو كلي.

ونظراً لكثرة العوامل التي تتحكم في تبدل النسيج الثقافي المعقد جداً، فإنه من الصعب التنبؤ دائماً بالأوضاع التي ستؤول إليها ثقافة ما، لكن الذي يعنينا في كل الأحوال ليس تطور الثقافة وتجددها، وإنما إبقاء ذلك التجدد داخل دوائر الوعي، وتحت مراقبته، فذلك هو الذي يضمن للثقافة أن تظل على صلة بأصولنا العقدية والفكرية، كما يضمن أن تحافظ على القيام بوظائفها الحيوية في خدمة وجودنا الإنساني وأهدافنا الكبرى.

الثقافة ـ كما ذكرنا ـ هي التي تكوّن الوعي، وتنميه، وتمنحه أدوات عمله، لكن على الوعي أن يثبت على نحو مستمر أنه مرفرف ومتحرر من الوقوع في أسر الثقافة، مهما كان شأنها، ومهما كان نقاؤها ونفوذها. وهذا يعني أننا نثق في قدرة الوعي على تجاوز معطيات الماضي والحاضر، من خلال ما يستخلصه منها من دروس وعبر، ومن خلال ما يصدره على الحركة الاجتماعية من أحكام، ومن خلال ما يبلوره من معايير.

مهما رجعنا إلى التراث، ومهما راجعنا مفردات الحداثة والمعاصرة، فإننا لن نحصل على الكثير إذا لم يكن الهدف من وراء ذلك صياغة ثقافة جديدة، يتجلى فيها خير ما أنجبه الماضي، وخير ما يأتي به الحاضر. ومن هذا الأفق تمسي القيمة الحقيقية للثقافة كامنة في استيعاب خبرات الأجيال الماضية وتصفيتها، وفي تحطيم أغلال الاغتراب، إلى جانب تحرير الذات من تراكمات التطور العشوائي.

من المؤسف حقاً أن معظم ما يبذل من جهد تنموي في البلاد الإسلامية، لا يتمحور حول الشأن الثقافي بما هو شأن إنساني في المقام الأول، وإنما يتمحور حول تحسين عالم الأشياء والبيئة الطبيعية، حتى التعليم الذي يبدو دائماً عامل تطوير للثقافة، فإنه فقد الكثير من فعاليته، إذ أضحى يرسخ قيم الأنانية والتنافس والشكلية والتحايل، والوصول إلى الهدف من أي طريق كان، دون الاكتراث كثيراً بالقيود الأخلاقية.

حاولت (اليونسكو) ـ دون جدوى ـ لفت نظر واضعي الخطط التنموية

إلى ضرورة إعطاء البعد الإنساني والثقافي أهمية أكبر في خططهم الحضارية، فأعلنت عقداً للتنمية الثقافية، يقع بين عامي (١٩٨٨ ـ ١٩٩٧) وقد انقضى ذلك العقد دون أن نرى أية نتائج ذات قيمة في هذه السبيل!

نحن بحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى أن نشكل طرقاً جديدة للتفكير في البعد الثقافي وانعكاسات المنتجات التقنية والجهود التنموية عليه، إذا ما أردنا للإنسان المسلم أن يظل الكائن المكرم بتسخير ما في الأرض جميعاً له، والقائم بأمر الله، والمتوثب في تحقيق ذاته في معترك الحياة الصاخب...

لا بد من القول: إن الأنساق الثقافية على اختلاف ماهياتها، تحاول المحافظة على تماسكها الداخلي إلى حد بعيد. ولهذا فإن كثيراً من التغيير الذي يطرأ عليها، لا ينبع من داخلها على مقدار ما يكون استجابة للمتطلبات الاجتماعية، والتغييرات المولودة من ظروف كثيراً ما تكون بعيدة عن أي نسق ثقافي. وعلى سبيل المثال فإن كثيراً من مناهج التعليم يتطور اليوم، ليس بسبب تداعيات منهجية داخلية، ولا بسبب قناعات تفرضها طبيعة أي علم، وإنما تتطور بسبب تطور حاجات السوق؛ فهذا الإقبال الشديد على تعلم (اللغة الإنجليزية) لا يتم بسبب ما طرأ من معرفة بجمالها أو سهولتها أو كفاءتها التعبيرية، وإنما بسبب أن إتقانها صار شرطاً لنيل وظيفة في مؤسسة مرموقة، أو بسبب اتخاذها نافذة ثقافية على العالم.

وقد يكون هذا هو التفسير المنطقي لما نراه من بطء التجديد والتحديث في كثير من مناهج المعاهد والجامعات؛ فمناهج اللغة العربية وأساليب تدريسها ـ مثلاً ـ لم تلق العناية بها، لأن حاجات السوق لا تلح على ذلك، ولا تتطلبه.

التواصل بين الأهل والأرحام في المدن الكبرى صار اليوم ضعيفاً، وربما لا يلتقي بعضهم إلا في مناسبات متباعدة. وهذا لا يعود إلى تغير عقائد الناس أو مشاعرهم تجاه هذه المسألة، وإنما بسبب صعوبة

المواصلات، وضغط ظروف العمل، وبسبب ما توفر لكثير منهم من المسليات والملهيات داخل بيوتهم، مما جعلهم يصنعون عالمهم الخاص بعيداً عن ذويهم وأصدقائهم.

ويمكن أن يقال مثل هذا القول في الكثير من المسائل الثقافية(١).

هذا كله يعني أن تطوير الثقافة، يخضع لعوامل غير مباشرة، وبعضها يُفرض فرضاً من خارج الحدود، مما أدى إلى صعوبة التعامل مع هذه المسألة وضآلة ما لدينا من خبرات حولها.

مسألة ثانية تتعلق بتطوير الثقافة، وهي أن الفصل بين ما نسميه عوامل داخلية وخارجية شيء نسبي؛ فطبيعة ثورة الاتصالات الحديثة أنها تعمل على نزع الخصوصية المحلية عن أمور كثيرة جداً. وقد ورثنا عن حقبة الاستعمار عقلية (التآمر) ونحن إلى هذه اللحظة نعتقد أن تطوير ثقافتنا يتم الآن بسبب الغزو الثقافي الخارجي، متجاهلين مسؤوليتنا الشخصية عما يحدث لنا، ومتجاهلين حقيقة راسخة، هي أننا حين لا نحترم الحقوق الأساسية للناس، ولا نلبي حاجاتهم الملحة، فإننا نتركهم مكشوفين ثقافياً لكل المؤثرات الأجنبية، على النحو الذي نفعله حين نترك جرحاً غائراً في وسط ملوث لتعمل فيه الجراثيم عملها!

ملامح ثقافة جديدة:

ليس على وجه الأرض مكان مسكون يخلو من ثقافة، كما أنه ليس هناك ثقافة تحتاج إلى تغيير كلي، أو ثقافة تستغني عن التجديد والتطوير. وإلى جانب هذا فإن الناس يعدون انتشار ثقافاتهم وانجذاب الناس إليها انتصاراً لها ولهم؛ لذا فإن كل الحضارات الكبرى تقوم على ثقافات، تحمل

---

(١) لم يكن حلق اللحى مألوفاً في فلسطين المحتلة قبل الاستعمار الإنجليزي، وحين عمدت الشركات الإنجليزية إلى اشتراط حلق اللحى فيمن ستوظفه انتشر حلق اللحى إلى أن أصبح هو القاعدة.

في طياتها قابلية للانتقال عبر الحدود، وتجاوز البيئات المحلية، وذلك لما تتمتع به من معقولية ومنطقية عالية، ولما تحمله من أفكار ونظم، أثبتت نجاحها في توجيه طاقة أصحابها، وتحقيق نوع من الغلبة لهم.

وثقافتنا الإسلامية، تحمل في بنيتها كل خصائص العالمية لقيامها على الدين الذي ارتضاه الله ـ جل وعلا ـ منهجاً للبشرية فيما تبقّى من حياتها؛ لكن المشكلة تكمن في كيفية تجريد هيكلها الرسالي من التلوينات المحلية والإضافات التي أنتجها نزوع الناس إلى جعل الدين جزءاً من إطارهم الثقافي عوض كونه مهيمناً عليه. كما أن تعميم ثقافتنا، يحتاج أيضاً إلى وسيلة نشر، تتكفل بإيصالها إلى أبناء الثقافات الأخرى. ومع هذا فلا بد من القول: إن الانتصارات التي حققتها ثقافتنا الإسلامية عبر تأسيسها لحضارتنا الزاهية، لا تغني في مسألة انتشارها اليوم إلا غناء رمزياً. أما العامل الحاسم في ذلك، فإنه يكمن في قدرتنا على المشاركة في الحضارة المعاصرة، ومدى مساهماتنا في إنجازاتها، أي بإثبات أن ما تملكه ثقافتنا من سمو وفاعلية ومرونة كاف لجعلها أساساً في تقدم الإنسان واستثمار طاقاته وحل مشكلاته. . .

إذا ما أردنا أن نجدد في منظوماتنا وأنساقنا الثقافية، فإن علينا أن نكتشف الأنماط والصيغ الثقافية التي تلبي متطلبات التدين الحق، وتساعد في الوقت نفسه على جعل الإنسان المسلم يعيش عصره بكفاءة وفاعلية، أي تلك التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة. وهذا لن يتم إلا من خلال فهم عميق لثوابت الإسلام ومراميه الحضارية، وفهم عميق لمتطلبات النجاح في الصراع العالمي المعاصر. ولن يغنينا ذلك عن التحلي بالجرأة في تحديد الاتجاهات والسلوكات التي أدت إلى تراجع الحضارة الإسلامية ـ بوصفها تجسيداً للثقافة الإسلامية ـ وإيقافها عن العطاء والنمو، إلى جانب تحليل عميق للمشكلات الثقافية الماثلة اليوم، والتي تقف حجر عثرة في طريق تجديد بُنانا الثقافية على النحو المطلوب.

قد تحدثنا عن الكثير من التجديدات التي ينبغي أن نحدثها في حياتنا العامة، وبقي علينا الكثير مما يمكن القول فيه إلا أن الحذر من تضخم الكتاب يلجم القلم عن التمادي؛ فلنقتصر إذن على ذكر بعض الملامح والسمات التي نعدهما أساسية في ثقافتنا المعاصرة، وذلك عبر النقاط التالية:

١ ـ مرجعية المنهج الرباني:

المنظومات المعرفية والجمالية والفكرية والرمزية والمعيارية والتقنية... تنمو وتتحرك في أطر واسعة جداً، وكلما تقدمت الأمة في مضمار الحضارة، اتسعت منظوماتها الثقافية كافة، وصارت أكثر غنى وتعقيداً، وأمست مراقبة تطورها أكثر صعوبة، حيث تكثر الاجتهادات، واحتمالات الصواب والخطأ، وتتعقد الموازنات وأشكال مدافعة الشرور والمواقف منها؛ ويبدي الوعي مزيداً من القصور عن الإلمام بالواقع وتفاصيله، ويصبح اتخاذ القرارات الحاسمة بحاجة ماسة إلى معلومات ومعطيات أكثر.

هذا كله يرشح الثقافة للتفلت من القيود العقدية والأخلاقية، ويجعل إبصار الناس للغايات الكبرى من وجودهم أقل وضوحاً. ومن وجه آخر فإن من طبيعة التقدم الحضاري أن يزيد في احتياجات الناس، ويضخم مكانة (الأشياء) في وجودهم، وهذه من جهتها، تقوم بالضغط على العديد من المنظومات الثقافية، ولا سيما المنظومات الروحية، والأخلاقية منها. ولهذا كله فإن من واجبنا إذا ما أردنا لثقافتنا ألا تفقد الاتجاه ـ أن نغنيها بالمعاني والأفكار والرموز المرتبطة بالفقه في الدين، وأن نعيد للإحساس بمسائل الحلال والحرام مكانته التي همشت لأسباب كثيرة، أهمها انحسار مناهج التثقيف بها في معظم الدول الإسلامية، بالإضافة إلى عدم توفر (الكتلة الحرجة) من الملتزمين بتعاليم الدين الحنيف على نحو دقيق؛ مما أضعف من تأثير النمذجة الاجتماعية في إرشاد الناس إلى الارتباط بالمنهج الرباني الأقوم.

نحن اليوم بحاجة إلى نشوء (فقه معاصر) لا يلحظ السلوك الفردي، ولا يهتم بالتفاصيل الدقيقة فحسب، وإنما تتسع معاييره وأطره لتوجيه الحركة الاجتماعية برمتها، كما يلاحق الأمراض الحضارية الأكثر تأثيراً في تفكك المجتمع وتخلفه. المتأمل في فقهنا المدون يلحظ عنايته الفائقة بالفروض العينية، أما اهتمامه بالفروض الكفائية، فإنه محدود، ولا يكاد يعرف الناس منها سوى رد السلام وغسل الميت. أما ما يتعلق بتحقيق الغلبة الحضارية، وسد الحاجات المتجددة للأمة؛ فإنه ليس لدينا فيه إلا القليل. لا يكفي أن نوضح للناس ما عليهم أن يعملوه حتى ينجحوا في حياتهم، وإنما علينا قبل ذلك أن نعلمهم كيف يجعلون نجاحهم الدنيوي مشروعاً ومتناغماً مع نجاحهم الأخروي، إلى جانب كونه جزءاً من جهد أمة ذات أخلاقية ورسالة وأهداف محددة.

إن جعل المنهج الرباني إطاراً للتفاعل الثقافي، سيؤمن تواصلاً ثابتاً بين الأجيال، كما يوفر الكثير من الطاقات التي تهدرها الأمم في المناجزات والمناحرات الثقافية التي تقع بسبب افتقارها إلى إطار ثقافي مطلق ومجمع عليه. ولا يعني هذا بالطبع قطع الجدل الثقافي، وإنما يعني توفير أرضية لجعله منتجاً.

٢ ـ التفوق نعمة وليس امتيازاً:

التفاوت بين البشر في الفهم والقوة والشكل والمال... مصدر تنوع، والتنوع يمنح فرصة للتكامل وفق مبدأ: «نختلف لنأتلف». والتقدم الحضاري لا يقضي على هذا التنوع، ولا يدني الناس من التوحد والتطابق، وإنما يزيد في الفوارق بين الناس: في المهارات والإمكانات والممتلكات... التفاوت يدفع إلى المقارنة، ويجعل كل شخص، يرى نفسه من أفق ما عليه الآخرون. ومن الطبيعي آنذاك أن يجد بعض الناس أنفسهم مالكين لبعض سمات التفوق، وأن يجد آخرون أن ما لديهم أقل مما لدى غيرهم.

القرآن الكريم يعرض علينا نماذج لردود فعل الناس على ما ابتلاهم الله

ـ تعالى ـ به من الخير والشر، والزيادة والنقصان؛ فهذا نبي الله سليمان عليه السلام يرى عرش بلقيس عنده، وقد أحضر إليه في طرفة عين، فيعد ذلك ابتلاء من الله ـ تعالى ـ بالنعمة والتمكين: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَـٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى لِيَبْلُوَنِىٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ۖ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾[(١)].

لكن مما يؤسف له أن معظم الناس لا ينظرون إلى جانب الابتلاء، ويعدون ما لديهم من تفوق وتمكن شيئاً لا معنى له إذا لم يستغلوه في العلو في الأرض وقهر عباد الله، وحصد المزيد من المنافع الخاصة؛ وهذا ما فعله نموذج الثراء (قارون): ﴿إِنَّ قَـٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ۖ وَءَاتَيْنَـٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ﴾[(٢)]. وحين نصحه قومه بالكف عن الفساد في الأرض، واستخدام أمواله الطائلة في الخير قال: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾[(٣)].

ويقرر القرآن الكريم مرة أخرى أن من سنن الله في الخلق أن الناس لا يقفون ـ غالباً ـ من الميزات التي يمنحهم الله ـ تعالى ـ إياها موقف الشاكر المبصر لتكاليفها وتبعاتها، وإنما يتمادون في استغلالها إلى حد البغي والطغيان: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴿٦﴾ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴿٧﴾﴾[(٤)]، ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[(٥)]. الثقافة المريضة، تقدس التفوق والنفوذ، وتعترف لذوي القوة بوضع استثنائي، يمنحهم الحق في التطاول على الضعفاء، وخرق القوانين، فيتحول التفاوت اليسير إلى طبقية، تمزق أوصال المجتمع، وتضرب على جذور التضامن الأهلي، فتصبح فرص التكامل والتعاون مصدراً لحروب باردة شرسة وظالمة.

---

(١) سورة النمل: الآية ٤٠.
(٢) سورة القصص: الآية ٧٦.
(٣) سورة القصص: الآية ٧٨.
(٤) سورة العلق: الآية ٦، ٧.
(٥) سورة الشورى: الآية ٢٧.

وهكذا يتحول المجتمع المسلم إلى فئتين: فئة السادة المستغِلين، وفئة العبيد المستغَلين. مجتمع الأذلاء المقهورين، هو الذي يعطي الفرصة لولادة مجتمع المستكبرين المتسلطين. ولا سبيل لاستعادة السواء الاجتماعي إلا عن طريق تجديد البنية الثقافية من خلال العودة إلى المفاهيم الأصلية للتفوق، وإحكام الرقابة العامة على استثمار التفوق، ليظل في الأطر المشروعة، وليدفع أصحابه جزءاً من عائداته إلى المجتمع الذي هيأ له، ويسّر أسبابه. وما فريضة الزكاة إلا رمز لما يمكن أن نفعله في هذه السبيل. ومع هذا وذاك فنحن بحاجة إلى إرساء تقاليد ثقافية رفيعة، تمجد التضحية والبذل والعطاء غير المشروط، وتشيع قيم الزهد في المناصب والوجاهة المصطنعة. وتاريخنا غني بالرجال الذين ضربوا أروع الأمثلة في استخدام تفوقهم ومواهبهم في تحقيق المصالح العامة والنفع الشامل.

٣ ـ الاحتفاء بالعدل:

قضية العدل من القضايا الكبرى التي استقطبت الكثير من جهود الأنبياء ﷺ وجهود المصلحين والمفكرين والفلاسفة؛ لأن إقامة العدل تعني وجود مجتمع متجاوز لعلاقات التوحش والبربرية، كما تعني وجود وعي سياسي أنجب دولة، تؤسس قيماً، وترسي مبادئ للحياة الحضرية.

بالعدل قامت السمٰوات والأرض، والعدل أساس الملك. والحقيقة أن شيوع العدل في أمة من الأمم، يعبر عن نضج جوانب عديدة في شخصيتها، كما أن من المستحيل تحقيق استقرار اجتماعي حقيقي من غير شعور الناس بأنهم يعيشون في مجتمع يمكنهم من الوصول إلى حقوقهم، وإلى الفرص التي يستحقونها.

إن الله ـ جل وعلا ـ وحده هو القادر على إقامة موازين العدل المطلق، أما البشر فإن رغباتهم في الاستحواذ على ما ليس لهم ـ من غير أية حدود ـ وقصورهم في إقامة الموازنة الصحيحة بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع، بين الحرية والمساواة.. تجعل إقامتهم للعدل دائماً منقوصة

ونسبية. ولم يظهر قصور البشرية في أمر كقصورها في هذا الشأن. ومن المؤسف حقاً أن يكون تاريخ البشرية هو تاريخ الظلم والعدوان، حتى كأن ذلك أضحى طبيعة ثانية لها، وصار الذين لا يعرفون إلا بالعدل نماذج شاذة، تؤكد القاعدة، ولا تلغيها. بل إن القرآن الكريم يقرر أن المبالغة في الظلم شأن إنساني خالص، لا يكاد ينفك عنه: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ۝٧٢﴾[1].

تعقد الحياة الاجتماعية، وتطور الأساليب والأدوات التي يمكن أن يستخدمها الظالمون، وتطور مفاهيم المجتمع المتحضر: كل ذلك منح لقيمة العدل أبعاداً جديدة تتجاوز إلى أبعد الحدود العدل بين خصمين متنازعين، والقسم بين زوجتين، وأضحى يتجلى في الثقافات المعاصرة في العديد من الرموز والأفكار والنظم والإجراءات، نذكر منها الآتي:

أ ـ في كل مجتمع فقراء وضعفاء وذوو ظروف صعبة، كالأرامل والأيتام والعجزة... ومن العدل أن يلقى هؤلاء المساندة والحماية من استغلال الأقوياء والمتنفذين، حيث يقيم الأقوياء ـ مهما كان عملهم ومستواهم ـ في العادة تحالفاً خفياً، يحققون من خلاله مصالحهم على حساب الكثرة البائسة التي لا حول لها ولا طول. ولن يكون من العدل ترك علاقات الأقوياء بالضعفاء تتشكل وفق منطق السوق: (العرض والطلب) لأن الأرضية التي يقف عليها الفريقان مختلفة تماماً. وحين نفعل ذلك فإننا نكون كمن يطلب من الأسماك الصغيرة أن تتعايش مع التماسيح في بحيرة واحدة تحت شروط سيئة. وإذا لم يكن هذا ظلماً فما هو الظلم؟!

في بلدان عديدة، تمنع الدولة تشغيل العامل بأقل من أجر محدد، يضمن له نوعاً من العيش الكريم. وفي بعضها توفر الدولة خدمات شبه

(١) سورة الأحزاب: الآية ٧٢.

مجانية للعناصر الأشد فقراً وضعفاً في المجتمع. وهناك دول عديدة، تدفع للعاطلين عن العمل ما يلبي حاجاتهم الأساسية إلى أن يعثروا على العمل الملائم... ومعظم الشعوب الإسلامية، تسمع بهذا ولم تره، وإن كثيراً منها لن يراه في المستقبل؛ لأن الاهتمام بالضعفاء لم يدخل إلى الآن في قائمة الأولويات، بالإضافة إلى وجود ظروف اقتصادية صعبة في الدول الأشد فقراً، لا تمكِّن من مثل هذه الإجراءات.

ب ـ إن التطور الذي يفرضه التقدم العلمي والتقني سريع جداً، وهذا التطور يخلّ إلى حد بعيد بالتوازنات الاقتصادية والاجتماعية التي غبر عليها مئات السنين في بيئاتنا المحلية؛ وقد بات من السهل أن تحقق بعض الفئات الاجتماعية قفزات نوعية في أوضاعها المعيشية والاقتصادية، على حين ينحدر السواد الأعظم من الناس ليعيشوا على هامش المجتمع، ويصبح همهم الأعظم محصوراً في تحقيق نجاح في صراعهم ضد الفناء.

ولذا فإن المهم ليس أن يرتفع دخل الفرد فحسب، وإنما المهم وجود نوع من عدالة التوزيع لذلك الدخل؛ حتى يكون هناك نوع من التقارب في الاستفادة من مجمل الناتج الوطني. وإن نمواً بطيئاً يُبقي على توازن معقول في الأوضاع الاجتماعية أفضل بكثير من نمو سريع، يحول المجتمع إلى فئتين: فئة متخمة مبذرة، وأخرى محرومة من أبسط الضروريات.

الإسلام أباح للحاكم المسلم أن يتدخل ـ كلما كان ذلك ضرورياً ـ للمحافظة على التوازن الاجتماعي والاقتصادي في البلد من خلال إعادة هيكلة مرتبات الأعمال والوظائف، وتقليل الفروق في تركيبة الأجور، ومن خلال خفض الضرائب على الضروريات وزيادتها على السلع الكمالية والدخول الكبيرة، ومن خلال الحماية الجمركية للمنتجات الوطنية التي توفر فرص عمل للأشد فقراً...

كثير من الدول لم تعدل بين شعوبها على مستوى المناطق، حيث صبت أموالاً طائلة في قطاع التنمية الصناعية على حساب التنمية الريفية،

فاستفاد أهل الحواضر والمدن، وتوفرت لهم فرص العمل، وتآكلت البنية الريفية، فهجرها أهلها إلى المدن، وبات الوضع مزرياً!

العدل بين الأجيال الحاضرة والقادمة، مطلب حضاري إذ لا يصح أن نبدد ما لدينا من ثروات وإمكانات دون أن نحسب حساب مستقبل أطفالنا، ودون أن نتأمل ملياً في حال البيئة التي سنتركها لهم؛ فبعض الدول سمحت بدفن النفايات النووية في أراضيها، وبعضها استنفدت المياه الجوفية في أراضيها بسبب سوء الاستخدام، وعدم وضع ضوابط صارمة لاستهلاكها، وهناك وهناك....

ج ـ من العدل أن يتمتع الإنسان بثمار جهده ومواهبه، وأن تتاح أمام أبناء المجتمع الواحد فرص متكافئة للنمو الروحي والاجتماعي والاقتصادي... وهذه مسؤولية الدولة في المقام الأول. ولا يمكن أن يتم ذلك من غير احترام للقوانين المرعية والنظم السارية، ووجود شفافية تجاه استغلال السلطة والنفوذ للحصول على فرص غير مشروعة.

وطبيعة التناذر الاجتماعي مرهفة جداً حيال هذه المسائل، إذ ما أن تتجاوز فئة أو جهة حقها في الفرص التي يمنحها إياها النظام حتى تغري باقي الفئات والجهات بعمل مثل ذلك، وتكون النتيجة تحول المجتمع إلى مجتمع لصوص من النوع اللطيف المسالم المتأنق؟.

قامت (سيرلانكا) بعمل جميل في هذا الشأن، يحكي ما يمكن أن تكون فيه دولة فقيرة قدوة لدول عظمى ومتقدمة حين منعت كبار الموظفين وموظفي القطاع العام وعائلاتهم من تملك أي مشروع صناعي أو تجاري، أو الحصول على دخل ثانٍ من وظيفة إضافية، حتى لا يتحول هؤلاء إلى طبقة مميزة جديدة، تتقاسم المصالح الاقتصادية مع أثرياء البلد!

د ـ ليست حاجات الناس اقتصادية مادية بحتة، فهناك تطلع دائم من الإنسان إلى تحقيق الذات وإثبات الوجود، وهو يتوسل إلى ذلك بأمور كثيرة. ومع أن هناك نصوصاً عدة تحث المسلم على الإعراض عن

المناصب والوظائف القيادية إلا أن واقع الحال أن الجهاز القضائي لا بد له من رئيس، كما أن المدرسة لا بد لها من مدير، والجيش لا بد له من قائد وهكذا. . . وما دام الأمر كذلك فإن من حق كل من يأنس في نفسه الكفاءة لشغل وظيفة عليا أن يسعى إليها، بل إن قبول تلك الوظيفة قد يكون واجباً في بعض الحالات.

ولذا فإن من العدل أن يعيش الناس في ظل نظام، يتيح أكبر قدر ممكن من الحراك الاجتماعي وتداول مراكز السلطة والنفوذ الرمزي والفعلي وفق معايير واضحة وعادلة وعامة. وقد كثر الحديث في أوساط المثقفين اليوم عن التعددية والديموقراطية والمساواة والحرية، وكثر المتحمسون لهذه المفاهيم والنظم، وحاولت شعوب كثيرة استعارتها من الدول الغربية، إلا أن النتائج تمثل موضوعاً محزناً للقراءة؛ لأن الشروط الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي شكّلت بيئة ولادة مثل هذه المفاهيم والنظم ليست متوفرة في معظم الدول المتخلفة؛ فالتعددية وتداول السلطة، وسيادة القانون، ليست مفاهيم سياسية، وإنما هي أسلوب حياة، يقوم على ركائز ثقافية في المقام الأول. ونحن لسنا ممن يحرص على الشكليات، ولا على الأسماء الرنانة، وإنما على الجوهر، والجوهر في هذه المسائل، مكفول في النظام الإسلامي؛ وخلاصته منع تكلس السلطة، وتأمين تداول سلمي لها، وتمكين الأمة من مباشرة ولايتها على نفسها ضمن مؤسسات شورية ملزمة.

وأعتقد أن ضعف النشاط الروحي والأدبي والاجتماعي، جعل منافذ تحقيق الذات أمام الناس محدودة، وصار التنافس بالتالي شديداً على المال والنفوذ بوصفهما طريقين ممكنين لذلك، مما أوجد مشكلات لا حصر لها.

ـ التشبع بمعاني السِّلم:

إن الذي يتأمل في مجمل التعاليم الإسلامية ذات العلاقة بالحياة الاجتماعية، ينتهي بالضرورة إلى أن الإسلام يهدف إلى أن يصبغ وجودنا

الاجتماعي بصبغة الألفة والمودة والتفاهم والمحاورة بالحسنى واحترام التعدد الثقافي، وهذا ما نلمحه على نحو واضح في النصوص التي تحث على التسامح والعفو والإيثار وحسن الجوار وصلة الأرحام، وكف الأذى؛ وتلك التي تتوعد المعتدين على حرمات الدماء والأعراض والأموال. وهذا كله بسبب أن اجتماع الناس ـ بطبيعته ـ يولد توترات عديدة، ويهيئ للعدوان والصدام.

حين يسود الاضطراب الاجتماعي، وتبدأ الحروب الحامية والباردة، يفقد المجتمع بعض معانيه، والتي من أهمها توفير السعادة القائمة على توحيد الانفعالات. كما أن الاضطرابات الاجتماعية ـ ولا سيما العنيفة منها ـ لا تترك للمفكرين سوى القليل من الخيارات، بالإضافة إلى أنها تعزل آنذاك المنظِّرين وقادة الرأي عن التيار الاجتماعي العام، والقائم على اعتبارات غير عقلانية وغير حضارية، حيث النفوذ للأعلى صوتاً والأقل رشداً. حين يسود التعانف يخسر المجتمع أهم موارده، وهو نوعية العلاقة بين الأخلاق والفكر، وبين الموارد الطبيعية والمهارات التنظيمية والتقنية، حيث يرتبك الوعي، وتنحدر الفعالية الإنتاجية إلى أدنى مستوياتها، وتشيع مسوغات تجاوز القوانين والنظم المرعية.

عصرنا هذا هو عصر (العنف) فغياب العدل الاجتماعي في أكثر الأحيان، ساعد على تكوين ثروات هائلة غير مشروعة، وهي من جهتها تشجع على الاستهلاك الأحمق، فارتفعت الأسعار، وصار على كل واحد أن ينافس أشد المنافسة، ليحصل على الضروري، أو ليحوز على المزيد من الثراء عن أي طريق، وبأية وسيلة، مع الاستعداد التام لأن يدوس كل من يجده في طريقه، وارتفعت نبرة السحق والمحو من على وجه الأرض، والتحطيم والتكسير!

الدول الصناعية وجدت طريقة لتنظيم الحياة، وتفرغ بعض أثريائها

لصناعة الموت في الدول النامية، وحتى تستمر مصانع السلاح في حركتها الدائبة، فإن على الفقراء والمتخلفين أن يظلوا في دوامة من الحروب الأهلية الطاحنة، فلا يكاد بلد يخرج من طاحونة الحرب، حتى يدخل فيها بلد آخر، وصار ما ينفق على التسليح أكثر مما ينفق على الصحة والتعليم والبنى الأساسية، كما هو الشأن في كثير من الدول الأفريقية. وقد عاد كثير من الدول النامية إلى الحياة البدائية التي تعد الحرب شرعتها ومركز التوازن فيها!

الظلم وتجاوز القانون والظروف المعيشية السيئة، ومحاربة الناس في عقائدهم ومسلّماتهم الثقافية، واستسلام بعض فئات المجتمع لغرائزها البهيمية، وعجز المجتمع عن استيعاب الأجيال الجديدة نفسياً واجتماعياً. . . كل ذلك مما يهيج الوحش الرابض في نفوس كثير من الناس، فتسقط القشرة الحضارية الرقيقة، وتعود الهمجية كأول عهدها، ولكن بأسلحة أشد فتكاً وتدميراً!

ومما يؤسف له أن انتشار العنف واليأس من السيطرة عليه، قد دفع إلى إيجاد مصطلح جديد، هو (إرادة العنف) أي التعامل معه على أنه ضربة لازب، والتخفيف منه، ليس باقتلاع جذوره، ولكن بتشذيب زوائده، وتحويل براكينه! . .

ليس أمامنا كي نتشبع بروح السلم وثقافته سوى أن نعلي من شأن القيم التي أرساها ديننا الحنيف، في هذا الشأن، وأن نزيل الأسباب التي تولّده ـ كما أشرنا ـ وذلك يتطلب التضحية من قبل كل الأطراف، وإرساء مفاهيم وتقاليد في الخطاب والتعامل، تحول دون اللجوء إلى العنف، وترشد إلى حلول عديدة قبل الصيرورة إليه. وإذا لم نفعل ذلك، فسيجد كل واحد منا نفسه في بؤرة من الصراع الأهوج الأعمى، حيث يكون المرء هو الجزار والضحية في آن واحد!.

٥ ـ التداول والتبادل:

التنوع الثقافي يمكن أن يكون نعمة حين نتخذ منه مصدراً للثراء وتبادل الخبرات والتعاون، والنهوض المشترك بالمصالح العامة.

وقد يكون نقمة ومصدراً لخصومات وشقاقات لا تنتهي.

القرآن الكريم يؤكد على أن (التعارف) بما يحمله من معاني التبادل والتأثر والتأثير هو الحكمة من وراء تنوع أجناس الناس وأعراقهم، وفي هذا يقول ـ سبحانه ـ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾﴾[1]. وقد حدد الله ـ تعالى ـ لنا مقياس التفاضل بيننا، وحصره في (التقوى) بمعناها الشامل، وبكل ما تستدعيه من مفاهيم وسلوكات، وهو بذلك يوضح لنا الأرضية المشتركة التي يمكن للجميع أن يقفوا عليها؛ فـ(التقوى) شيء لا يقبل التفاوض ولا التنازع؛ لأن مضامينها ومقتضياتها ترتكز إلى المبادئ العليا والأصول الكبرى التي لا تؤدي وظائفها إلا من خلال ثباتها والاتفاق عليها والإذعان لها. أما ما عدا ذلك من التلوينات الثقافية، كاختلاف اللغات والأعراق والأجناس والألوان والطباع والمواهب والاستعدادات، فهذه خصوصيات ثقافية ـ ذات أهمية نسبية، والاحتفاء بها والإعلاء من شأنها، لا يستند إلى شيء مطلق، فكل أصحاب لغة ـ مثلاً ـ يرون في لغتهم ما لا يراه الآخرون فيها. وهذا في النظرة القرآنية يقتضي أمرين:

الأول: ألا يعتز الناس بأنسابهم وأعراقهم وألوانهم... ويغالوا في تمجيدها، فيكون ذلك على حساب محك (التقوى) كما أنه يعزلهم عن المحيط العالمي، ويصبح ثغرة في حياتهم، إذ ينمي فيهم مقاييس خاصة غير موضوعية، تعوقهم عن مسايرة ركب الحضارة. وهذا ما نجده لدى عدد من الشعوب النامية في آسيا وأفريقيا.

الثاني: ألا يرغم شعب شعباً آخر على التنازل عن خصوصياته الثقافية

---

(١) سورة الحجرات: الآية ١٣.

التي أشرنا إليها من أجل أن يعتنق عوضاً عنها خصوصيات غيره؛ لأن ذلك ليس له أساس من عقل أو دين. وهذا ما فعله المسلمون أثناء حركة الفتوحات؛ إذ لم يُرغَم أحد على ترك لباسه أو تغيير اسمه، أو التكلم بغير لغته، أو التخلي عن عاداته، ما لم يصطدم ذلك بتعاليم الدين الحنيف.

النتيجة المترتبة على هذين الأمرين، وعلى تحديد (التقوى) قاسماً مشتركاً، هي تنشيط حركة التبادل الثقافي ضمن الجماعة الواحدة والأمة الواحدة، وعلى مستوى العالم أجمع؛ فالقيم والعادات والتقاليد والنظم والأساليب الخيرة والنافعة، لا ينبغي أن تحتكر من قبل أحد، ولا ينبغي لأحد أن يرفضها، لأنها ليست من تراثه أو مألوفاته.

وقد عزز الإسلام ذلك من خلال التوجيه بالاعتراف للآخرين ـ ولو كانوا أعداءً ـ بما لهم من ميزات وخصائص حتى نتجاوز الحساسيات النفسية، ونكون مستعدين للاستفادة والاقتباس، وفي هذا يقول الله ـ جل وعلا ـ: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٨٥﴾﴾[1]. وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾﴾[2].

إن الشر المحض نادر، كما أن الخير المحض أيضاً نادر؛ ومهما اختلفنا مع القيم والأسس التي قامت عليها الحضارة الغربية، فإننا نعتقد أنه لا تقوم حضارة على باطل محض، ولا شر خالص؛ ولا يمكن لشعوب عديدة أن تنخرط في مؤامرة علينا، كما لا يمكن أن تكون السلوكيات الغربية قائمة على المصالح المحضة دون أسس أخلاقية؛ وهذا كله يفتح الطريق أمامنا كي نعتبر ما لا يتصادم مع ثوابتنا وقطعيات ديننا، مما يحقق مصالحنا أو يدعم أنشطتنا، مطلباً لنا، نبحث عنه، ونحرص عليه، بقطع النظر عن أي اعتبار آخر.

---

(١) سورة هود: الآية ٨٥.
(٢) سورة المائدة: الآية ٨.

إن التبادل الثقافي، لا يهدم الخصوصيات، ولا يعرضها للخطر حين يتم على الوجه المطلوب، ولا يمكن أن نصل إلى التوازن الثقافي من خلال التناحر والانقسام، وإنما من خلال الاقتباس والتفهم لما عند غيرنا.

التبادل الثقافي لا يعني انتقال المكونات الثقافية من شعب إلى شعب آخر فحسب، بل يعني إلى جانب ذلك أن نبحث عن توازن ثقافي، يحافظ على بنية الثقافة الإسلامية، ويسمح في الوقت نفسه بإشباع التطلعات الثقافية للمسلم المعاصر، أي أن نعثر على صيغ ثقافية ذات مضامين إسلامية ووظائف عصرية. وبذلك وحده يمكن لثقافتنا أن تصمد في وجه الثقافات الأخرى، وأن تحافظ على جاذبيتها، أي على وجودها واستمرارها، وعلى قدرتها على استيعاب المتغيرات والتجديدات المستقبلية.

٦ ـ الحسّ الإداري:

لا يملك معظم الشعوب الإسلامية تراثاً راقياً في العمل المؤسسي؛ إذ إنّ معظم أبنائها يعملون في الرعي أو الزراعة أو التجارة أو الحرف الفردية. وهذه جميعاً لا تحتاج إلى مؤسسات ترعى أنشطتها. وفي العصر الحديث تنامى دور العمل المؤسسي على خلفية انتقال بعض البلدان من بلدان زراعية إلى بلدان صناعية، كما أن كثافة الإنتاج اقتضت وضع نظم إدارية كثيرة من أجل تحقيق الجودة بأسعار منافسة، ومن أجل التخطيط للمستقبل، ومتابعة الخطط والبرامج التنموية... وإذا كانت الدولة الصناعية هي الدولة التي تصنع المصانع ـ وليست الدولة التي تستوردها ـ فإنه ليس في العالم الإسلامي دولة واحدة يمكن أن تسمى دولة صناعية إلا على نحو جزئي محدود. ولهذا فإن لدينا حاجة ماسة إلى أن ننمي في ثقافتنا الأفكار والمفاهيم والممارسات التي تعطي (الإدارة) مكانتها التي تستحقها في حياتنا الشخصية والعامة.

نحن أمة لا تملك الكثير من المال ـ على خلاف ما يتوهم كثيرون ـ وإنما نملك العنصر البشري؛ فالعالم الإسلامي ينمو على نحو سريع؛ وهذا

يوجب علينا أن نتعلم كيف ندير الإمكانات المحدودة التي بين أيدينا حتى نتمكن من تأمين المتطلبات الضرورية للأجيال الحاضرة والقادمة.

مفهوم (الإدارة) مفهوم غامض لدى كثير من الناس، كما أن المردود الذي يمكن أن يعود عليهم من ممارسة الأسلوب الإداري الأمثل في حياتهم مجهول لديهم. وهذا وذاك مما يدفع إلى الزهد فيما يطرح من أفكار تحض على تنمية القيم والمفاهيم والأساليب الإدارية. ولعلي أذكر هنا إشارات سريعة في هذا الشأن:

أ ـ إن الإدارة أسلوب استثمار ما هو متاح من موارد من أجل تحقيق أفضل نتائج ممكنة؛ فمن خلال النظم الإدارية المختلفة، يمكن للمرء أن يوقف وضعية الهدر في الوقت والجهد والمال، كما يمكنه حصر الموارد وتنميتها والتخطيط لاستخدامها، بالإضافة إلى رسم الأهداف القريبة والبعيدة المدى.

إن أمزجتنا وأفكارنا وإمكاناتنا وتطلعاتنا متفاوتة، وهذا التفاوت، قد يستطيل ليصبح نوعاً من (التنوع الثقافي) يتسبب على نحو غير مقصود في ارتباكنا وحيرتنا، فنجد مفاهيمنا حول الأعمال المشتركة متعارضة، كما أنه يتسبب في هدم الطاقة الحيوية الجماعية، حيث يشتتها في اتجاهات مختلفة.

هنا تأتي مهمة الإدارة ـ بما هي وعي بتفاصيل المتاح، وتطلع إلى ما يمكن أن يكون ـ في صهر كل التنوعات الثقافية في خطة عمل جماعية، تخدم أهدافاً مشتركة. ولو أننا شطبنا من تاريخنا الحديث الإنجازات الضخمة التي جاءت من جهود المؤسسات والشركات الكبرى، لأمكن أن نرى أن زماننا لا يختلف كثيراً عن الأزمنة السابقة.

ب ـ الأزمات الكونية المتلاحقة، أعطت أهمية استثنائية لكل ما يمكن أن يحسِّن الإنتاج، ويرفع مستوى حياة الناس، حيث يعاني من شكل من أشكال البؤس أربعة أخماس البشرية؛ وكثير منهم ـ مع الأسف ـ مسلمون.

وإذا تأملنا في أحوالنا وجدنا أن ثمة فجوة كبيرة بين ما هو متوفر الآن من إمكانات مختلفة وبين النتائج التي نحصل عليها من وراء استخدام تلك الإمكانات. وهذا على مستوى كل الأعمال والتخصصات، وفي كل المجالات. وما ذلك إلا لأن خبراتنا في إدارة مواردنا، ما زالت متواضعة، وبعضنا يديرها بأساليب الآباء والأجداد، على حين يدير أبناء الدول المتقدمة مواردهم بخبرات العام الذي يعيشون فيه.

الإدارة الجيدة، لا تسيّر مؤسسة على مبدأ (ماشي الحال) وإنما تثوّر الطاقات الكامنة، وتحوّل ما لدى الناس من أفكار ومعارف وقيم وتقاليد إلى عناصر إنتاجية، تسهم في تقدمهم الشخصي، وفي تقدم البيئة والوسط العام. إذا طلبنا من الإدارة ذلك، وتحسسنا هذا الهدف، فإن تغييرات خطيرة سوف تطرأ على حياتنا الخاصة وأعمالنا المؤسسية.

وعلى سبيل المثال يمكن أن نتخيل ماذا يحدث لو أن مثقفاً اكتشف نقاط القوة لديه، أو لو أن عاملاً اكتشف ما يمكن أن ينميه من مهارات، ولأي عمل يصلح، أو أن مؤسسة اكتشفت الفرص الذهبية التي أمامها، أو أن شركة استطاعت بفضل إدارتها أن تتحول من الخسارة إلى الربح... لا ريب أن النتائج ستكون باهرة. وإن وسيلتنا لكل ذلك هي الإدارة. على مدار التاريخ كان للناس مبادئ ومعارف وتطلعات، لكن منجزات أكثرهم ظلت متواضعة، وذلك بسبب عدم وجود سياسات وبرامج تجمع بينها في رؤية واحدة ونسق واحد. وما زال كثيرون منا إلى هذه اللحظة يستخدمون (الخطابة) وأحاديث المجالس بوصفها وسائل لبلوغ الأماني، وتغيير الأوضاع!

ج - التخطيط ركن ركين من أركان الإدارة. وهو جهد ذهني معرفي، يبذله الإنسان في تصور الأوضاع والإمكانات الحاضرة، ووضعها في برامج، يستهدف من ورائها مواجهة ظروف مستقبلية بغية الوصول إلى هدف محدد. والتخطيط بهذا المعنى عمل تحكمي قصدي، يراد منه الاستفادة من معطيات المستقبل، وتطويعها لإرادة الإنسان على قدر المستطاع.

المستقبل غيب، لا يعلمه إلا الله ـ جل وعلا ـ ولكن سنن الله النافذة في كل مجالات الحياة تعطينا مؤشرات لما يمكن أن يحدث. وحين يكون ما نخطط له في المدى القريب، فإن توقعاتنا تكون أقرب إلى التحقق.

في عصور إقبال الإسلام، كان وعي المسلم يتسع للجمع بين التوكل على الله ـ تعالى ـ والأخذ بالأسباب، والسعي إلى تحقيق أشياء بعيدة المنال. وكان القول المأثور: «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً». يشكل دستور الحركة اليومية لكثير من المسلمين. لكن حين دخلت الأمة في عصور الانحطاط عجز وعي كثير من أبنائها عن إقامة الموازنات الدقيقة، وبات حديث الشخص عن التخطيط وعن المستقبل يثير الشك في صدق إيمانه ـ ولا سيما في المرحلة القريبة الماضية ـ وتوكله على الله وثقته به؛ فصار التخطيط للمستقبل، يمثل جانباً من أضعف جوانب الحياة الإسلامية وصارت الأمة تأتي دائماً بعد الحدث عوضاً عن أن تأتي قبله. وبات قصر النظر والتصرفات الاعتباطية، والحيرة تجاه المستجدات ـ علامات بارزة في أوضاع أكثر أبناء الأمة!

للتخطيط دعائمه وعناصره التي تشكل بنيته الأساسية، وسنتناول أهمها بإيجاز. ويمكن القول: إن التخطيط يقوم على دعامتين، هما الأهداف والتنبؤات.

الهدف: هو الحصيلة التي يرمي المخطط إلى الوصول إليها.

أما التنبؤ فهو عملية اختراق ومد لقرون الاستشعار في جوف المستقبل. ولكل منهما قواعد وأدبيات تساعد على قيام عملية التخطيط على أحسن وجه.

إذا نظرنا في حياة الناس وجدنا أنها مليئة بالأهداف من كل الألوان والأشكال، لكن بعضها عبارة عن أمانٍ وأحلام، ليس لها أي خطة في حياة أصحابها، وبعضها من التفاهة بحيث لا يستحق أي تضحية، وليس له أي ركيزة في نفوسهم يمكن أن يقوم عليها. ولهذا فالهدف الذي نتحدث عنه هو هدف من نوع خاص، وله مواصفات خاصة، ومن أهمها:

ـ الإيمانُ بالهدف والاقتناعُ بضرورة تحقيقه أولُ شرطٍ من شروطِ وجود هدف جيد. وكلما كان الهدف مرتبطاً بفكرة سامية، أو كان مشبعاً لحاجة ضرورية، زادت درجة الاقتناع به. ويعد (الشهيد) النموذج الأرقى لما يفعله الإيمان بالهدف من بعث على التضحية.

وهكذا فقد يكون الهدف من التمكن في داخل الإنسان إلى درجة أن يضحى بالحياة كلها من أجله. وتبرز قيمة الهدف في الأعمال الجماعية، حيث يستطيع المخطط المقتنع بهدف ما أن ينقل قناعته إلى غيره من المعاونين والمنفذين. وكثير من الأعمال يموت لأن قائد العمل لا يحمل من القناعة به ما يكفي لحشد الطاقات والإمكانات التي يحتاجها:

ـ وضوح الهدف وتشخيصه في مفردات محددة من السمات المهمة والضرورية لإنجازه، وينبغي أن نحاول صياغة أهدافنا في عبارات واضحة وسهلة وصريحة. وعلينا أن نحاول استخدام الأرقام فيها ـ كلما كان ذلك ممكناً.

ولوضوح الهدف وتحديده أهمية بالغة في وضوح الرؤية أثناء رسم الخطة، وخلال سيرها في طريق التطبيق، وعند إرادة قياس ما تم إنجازه من الهدف.

ـ لا بد أن يكون الهدف ممكن التحقيق، لأنه يقع ضمن نطاق الإمكانات الذاتية لمنفذيه، وضمن الإمكانات والموارد المتوقعة. وقد رأينا كثيراً من الأهداف في حياتنا الخاصة والعامة، يظل حبراً على ورق، لأنه أكبر بكثير من قدرات المخططين والمنفذين له، ولذا فالهدف الممكن التحقيق، هو هدف يقع ضمن حدود الطاقة الذاتية الحقيقية، دون جنوح إلى المبالغة والإغراق في الوهم، ودون الاعتماد على مصادر يشك في تعاونها في تحقيق الهدف، أو يشك في استمرارها حتى بلوغه.

ولا بد أن يكون الهدف مقبولاً ومنطقياً في زمانه ومكانه وظروف تحقيقه.

وإنما يتأتى له ذلك إذا كان متفقاً مع الخبرة التخصصية المتراكمة في

مجاله؛ فنجاح متجر ضخم في صحراء ـ مثلاً ـ أو مصنع سفن في بلد ليس فيه بحار ولا مياه غير متقبل في الخبرة التجارية والصناعية السائدة.

ولا بد بعد هذا للهدف من أن يكون منسجماً مع المثل والقيم والنظم التي يؤمن بها العاملون على تنفيذ الهدف، والمستفيدون من إنجازه أيضاً.

وأخيراً فإن نسيان الهدف أمر وارد، بل كثيراً ما ننسى أهدافنا، وننشغل بأمور بعيدة عنها. ولذا فإن من المهم أن يبقى الهدف حاضراً في الذهن، وحاضراً على مرأى منا؛ وأن يذكّر بعضنا بعضاً به. ويقتضي هذا الأمر أن تكون الحقائق المتعلقة بالهدف والمسار إليه واضحة أمام المنفذين.

الدعامة الثانية للتخطيط هي (التنبؤ). ولا يعني التنبؤ الرجم بالغيب، أو إطلاق توقعات من الخيال والحدس دون أية معطيات، ولكنه يعني تلمس أحوال المستقبل بناء على معلومات ومعطيات محددة، يستخدمها تفكير منطقي ونظر ثاقب. ومهما كان لدينا من الخبرة والبراعة، فإن التوقع يظل توقعاً نظراً لاعتماد صدقه على أسس ظنية، ونظراً لأن نتائج تخطيطنا، تظل خاضعة لتأثيرات عدد من النظم المفتوحة. ولكن مهما كان الشأن، فمن غير الممكن وضع أي خطة دون أن نتنبأ بالظروف والمتغيرات التي قد تصاحب تنفيذها. ولعلنا نلمح في هذا الصدد الأمور التالية:

ـ إن التنبؤ بالمستقبل، يرتبط بالماضي، فالتاريخ هو الوعاء الذي تصب فيه تجارب البشرية، وسنن الله ـ تعالى ـ هي التي تجسّر العلاقة بين الماضي والحاضر. والحدث الذي وقع فيما مضى، يمكن أن يقع ما يشبهه إذا تهيأت الظروف نفسها التي أحاطت به. وهذا معنى أخذ العبرة من التاريخ، والاستفادة من مدلولاته ومعطياته.

ولهذا فإن توقعنا لحدوث ظاهرة ما سيكون محتاجاً إلى التعرف على مسارها معتمداً على ما يجمعه من بيانات وإحصاءات عنها، وعن التذبذب الذي تعرض له ذلك المسار.

ـ يقوم المخطط بدراسة العوامل التي أثرت في سلوك الظاهرة في الماضي بناء على التحليل الذي أجراه المخطط للبيانات المتوفرة لديه؛

وذلك حتى يفترض أن تلك العوامل لو ظلت فاعلة في المستقبل، فما حجم التأثير الذي يمكن أن تتركه في الظاهرة المعنية؟

ـ يضع المخطط افتراضات مقبولة لما يمكن أن يحدث من تغييرات في هذه العوامل مستقبلاً، مستنداً في ذلك إلى التفكير المنطقي والخيال العلمي.

لا بد لنا ونحن نتنبأ بما يمكن أن تأتي به الأيام من ظروف وأحوال من أن نحذر من الوقوع في التفاؤل الشديد أو التشاؤم الشديد. وربما كانت مشاورة أكثر من جهة خبيرة فيما نتوقعه مدعاة إلى تحاشي ذلك.

ويستخدم للتنبؤ بالمستقبل طريقتان:

الأولى: هي البيانات الإحصائية التي نجمعها عن تاريخ ما نخطط لإنجازه.

الثانية: ما يستشعره أهل الخبرة والتجربة من أحاسيس نحو المستقبل، وما يقوم في نفوسهم من انطباعات حوله؛ ولكن لا يمكن الوثوق كثيراً بهذه الطريقة؛ لأن الأحاسيس، قد تصلح لبناء مواقف في قضايا فردية أو صغرى، أما حين يتعلق التخطيط بمستقبل منشأة أو قضية كبرى، فلا بد من معطيات وبيانات ملموسة، يصح الاعتماد عليها.

إن ما يمكن أن نذكره حول الحسّ الإداري، والاتجاه نحو البرامج لإنجاز ما نهدف إليه، كثير جداً، ولا يتسع المقام لأكثر مما قلناه، لكن ما أحب أن أؤكد عليه، هو أن الإدارة علم وفن، وعالم الإدارة مليء بالمفاهيم والأساليب التي ينبغي أن نلم ببعضها من أجل إدارة حياتنا الشخصية ومؤسساتنا وشؤوننا العامة بالكيفية المقبولة والمنتجة.

إن هناك الكثير الذي يمكن تسطيره في مسألة تجديد الوعي الثقافي، من نحو الكفاءة والفعالية والسرعة والجاذبية والعملية...، لكن رغبتنا في عدم تضخيم الكتاب دفعت إلى عدم الإفاضة فيه، ولعل بحوث المستقبل تتكفل به. والحمد لله أولاً وآخراً على ما يسر وأعان، ووفق وهدى؛ وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس

فهرس المراجع.

فهرس الأفكار والمقولات العامة.

فهرس الموضوعات.

مراجع مختارة

١ ـ أصول الإدارة د. محمود عساف. القاهرة، مكتبة عين شمس، بدون تاريخ.

٢ ـ اغتيال العقل تأليف د. برهان غليون. بيروت، دار التنوير ط٢ عام ١٩٨٧.

٣ ـ بنية التحلف تأليف إبراهيم البليهي. الرياض، سلسلة كتاب الرياض، العدد السادس عام ١٩٩٥.

٤ ـ تحضير الطفل العربي لعام ألفين. تأليف د. محمد عماد زكي. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٩٠.

٥ ـ التربية والتحدي (التجربة اليابانية) تأليف ميري هوايت، عرض وتعليق د. سعد مرسي ود. كوثر كوجك. القاهرة، عالم الكتب عام ١٩٩١.

٦ ـ التربية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي للدول النامية تأليف جون و. هانسون ترجمة محمد لبيب النجيحي. القاهرة، دار نهضة مصر عام ١٩٧٦.

٧ ـ التربية والتغير الثقافي تأليف د. محمد الهادي عفيفي. القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية ط٥ عام ١٩٨٠.

٨ ـ التنمية الثقافية تأليف لفيف من خبراء (اليونسكو). ترجمة سليم مكسور. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط١ عام ١٩٨٣.

٩ ـ جدلية التخلف والتنمية. تأليف د. غسان بدر الدين. بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ط١ عام ١٤١٣.

١٠ ـ حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي. بقلم مجموعة من الخبراء، ترجمة د. عبد السلام رضوان. الكويت، سلسلة عالم المعرفة، عام ١٤١٠.

١١ ـ سر تطور الأمم. تأليف غوستاف لوبون، ترجمة أحمد فتحي زغلول. بيروت، دار النفائس ط١ عام ١٤٠٧.

١٢ ـ الصورة الذهنية تأليف فهد العسكر. الرياض، دار طويق ط١ عام١٤١٤.

١٣ ـ العالم الثالث غداً. تأليف (بول هاريسون)، ترجمة مصطفى عبد الرزاق. الهيئة المصرية للكتاب عام ١٩٩٢.

١٤ ـ علم اجتماع المعرفة. تأليف د. نبيل رمزي. الإسكندرية، دار الفكر الجامعي. ط١.
١٥ ـ عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة. تأليف (جان ماري بيلت، ترجمة السيد محمد عثمان. الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٨٩، عام ١٤١٥.
١٦ ـ الغرب وأسباب ثرائه تأليف (ناثان روز نبرج) وزميله، ترجمة صليب بطرس. القاهرة، دار الفكر العربي.
١٧ ـ قاموس (جون ديوي) مختارات من مؤلفاته جمعها رالف ن. وين.، ترجمة د. محمد علي العريان. القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية عام ١٩٦٤.
١٨ ـ قضايا التجديد. تأليف د. حسن الترابي. الخرطوم، معهد بحوث الدراسات الاجتماعية ط١ عام ١٤١١.
١٩ ـ مختصر دراسة التاريخ تأليف (أرنولد توينبي) ترجمة فؤاد شبل. القاهرة، ط١ عام ١٩٦٠.
٢٠ ـ المدرك والغامض تأليف د. مختار بدر. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٩٥.
٢١ ـ مناهج التربية الإسلامية تأليف د. ماجد الكيلاني. بيروت، عالم الكتب ط! عام ١٤١٦.
٢٢ ـ نقد السياسة. تأليف د. برهان غليون. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط٢ عام ١٩٩٣.
٢٣ ـ الوعي الذاتي. تأليف د. برهان غليون. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط٢ عام ١٩٩٢.

فهرس الأفكار والمقولات العامة

الفكرة	الصفحة

الفكرة	الصفحة

الفكرة	الصفحة

الفكرة	الصفحة

الفكرة	الصفحة

الفكرة	الصفحة

الفكرة	الصفحة

الفكرة	الصفحة

الفكرة	الصفحة

الفكرة	الصفحة

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

تُطلب جميع كتُبنا مِن :

دَار القَلم ـ دمَشق: ص ب : ٤٥٢٣ ـ ت : ٢٢٢٩١٧٧
الدّار الشاميَّة ـ بَيروت ـ ت : ٦٥٣٦٥٥ / ٦٥٣٦٦٦
ص ب : ١١٣/٦٥٠١

توزّع جميع كتبنا في السّعُوديّة عَن طريق
دَار البَشير ـ جَدّة : ٢١٤٦١ ـ ص ب : ٢٨٩٥
ت: ٦٦٠٨٩٠٤ / ٦٦٥٧٦٢١